شرح التلخيص لسعد الدين التفتازاني رحمه الله

هو

مسمى بالمطول

مؤلف على التلخيص

عفى عنهما

قوله ولعدم فرق البعض اراد به الخفاجي والسفناقي قوله احدهما بان توقف قوله احدهما بان توقف في مسائل العلوم البليغة الى اخره يعني لزم ولا يرد على المقدمة هنا موضوعة العلم لكن يرد على الثاني ان مقاصد هذه العلوم متوقفة على ما ذكرناه ما ان موضوع هذه العلوم مواد التركيب البليغ وغايتها الاحتراز عن الخطاء في ادائه المعنى المراد والبليغ صحيح مع زيادة ما يحتاج الى معرفة بلاغة الكلام وفصاحة وفصاحة المفرد مبنى على مقدمة الكتاب وهذا اقرب صاحب المفتاح عن العلم وذكر بيان الانتفاع بها ولو كان بعض مقدمة العلم لما اخرها وحاصل ما ذكره في الانتفاع بها ان العمدة والمقصد الاعلى عند ارباب علم البلاغة من تعلمه بوجوه معاني القرآن وخواصه تركيبه وبوجوه اعجازه الذي هو اعلى طرق البلاغة بالذوق والاستدلال من العليل قوله والثاني ما وقع في بعض الكتب الحاصرة بعني استشكل عليهم هذا ايضا من حيث انهم وعدوا ان في علم المقدمة ويلزم جعل الشيء ظرفا لنفسه لان المقدمة هنا ليست سوى ما حد العلم والغرض منه وموضوعه وتكلموا في جوابه بان المراد بالمقدمة الفاظها الدالة على معانيها لا ما دخل كلمة في على معاني هذه الالفاظ وهو لولا انها فلا يلزم جعل الشيء ظرفا لنفسه لان يلزم جعل المدلول لفظها المدلول بتشديد اللام المدلول الدال المدلول بفتح اللام المدلول الطارف وظرفه في احتياج كل منهما الى صاحبه كتشديد عكس المصلوب على الجذع في توقف كل واحد منهما على الاخر وفي جواب الخيالي عكس المظروف وظرفه واعتراض كذلك شائع في كلامهم كما مثال هذا الامر في بناء زيد وهذا الجواب في هذا المقام هذا حاصل ما قصده الشارح هذا وفيه نظر لان ما ذكره في الاشكال الاول مبني على ان المراد بالمقدمة فيه مقدمة الكتاب وذلك غاية انه لا عمل اعتبارها على وجه يكون بعض احد العلوم البليغة موقوفا على معرفة ما ذكرناه اجزاءها وهم ان المراد بها مقدمة العلم لا بهم وفي اعلى جهة توقف المقاصد عليه وبين هذا والكون بما ذكروه فيه مبنيا على عدم الفرق بين المقدمة والمقدمة ولا نعلم لكلامنا صارفا عن محض الظاهر

قوله فان مفردات الالفاظ معاني وتحلو المقامات كما سيجيء في الحاشية كانه اراد به قول السكاكي في علم الادب العلوي موعدا حاصلا لا نعرفه عند قوله في حقه لا تقل يسري الليث وما حوى

سنها ولكن لا يفسد المطلوب لانه لا يلزم منه الا التزام والتطويل المعوز لا يلزم منه صيرورته غير فصيح العصيح في غير هذا المقام غير صحيح فيه وعلى تقدير تسليمه لا يلزم منه صيرورته غير الفصيح نسبت فصيحا لعروض ما يمنع السبب عن التاثير في عدم الفصاحة التي هي العمدة للمطلوب ولا ذكر لهذا القسم في الحاشية في موضع اخر لا تقال وقوع هذه الكلمات في مقام المدح والتهنية سبب لعدم فصاحتها وعلى اذا استعملت في مقام اخر يكون فصيحة فقد صارت غير الفصيح فصيحا لانا نقول لا نسلم لزوم وقوع الكلمة في بعض المقامات من اسباب عدم الفصاحة اذ اسنادها مفهوم تقييدها معلومة وعلى تقدير تسليمه اذا استعملت في مقام اخر لا نعرض السبب مانع السببية لان السبب لا يكون موجودا

في ذلك المقام فضلا عن ان يمنع شيء سببيته *

كتاب مطول على المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا بدقائع الايادي
وروائع الاحسان ومنحنا بكلمته نظائم العالم على وفق ما اقتضته الحال واودعنا بفرقه
فرق الانام في طرق الابهام والاعضال والصلوة على سيد محمد حبر بن سبح
من صفي الكرم والسماحة واشرف من سبح بردوحه الدين والفصاحة وعلى
اله واصحابه الذين بهم تلالا غرة الحق واشراق وجه الدين واصحد دجى الباطل
ولمع نور اليقين بعد ان حبى العصابة بالبديع واسبغها في استحقاق العطيم هو
الحلي بحقائق العلوم والمعارف والنضدي للاحاطة بما في الصناعات من الملح واللطائف
لاسيما علم البيان المطلع على كل مطلع القرآن فانه كشاف عن حقائق التنزيل ومفتاح
لدقائق التاويل وبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز ومنار
الفصاحة تلخيص لعوائص مستكل كتاب الله تعالى وتفصيله نقريب للغوص على فرائد محمله
وتفصيله قواعد كافية في ضوء المصباح الى نوادر التاويل موارده شافية عن الهيام
لاكباد الى سرادق التنزيل به ظهر لباب آثار تاليه وصفو رشفه عذب سلسبيل
وصفي لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان بلغ ساعيا في كل مرمى وصفا ثم انه
قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التعليد فطفقوا يتعاطونه من غير توشو و تسديد
يخوضون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقصرون من يقرن لطائفه على ذكر المقام
والحال لا خرج عن دربة التعليد اعيانهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتع
غشاوة الغضض عن بصائرهم حتى يطرح دقائق التعمل في ضمائرهم كل بضاعتهم الحاج
والعناد وكل صناعتهم الاجحاف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للترنح الدقيقة الشاب
او التفطن للحجة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض السنين وطري واجلت في
مسودات اسراره وراح نظري بعشق صدق وجهه في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط
الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على التوغل الى حقائقه حوار زمام محطوط رحال الافاضل
وتحيتهم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحوسها عن طوارق الحدثان فتشوقت

عن ساق

عزمها والجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتلاذ الايادي من عون اللطائف وصرف
سطور الزمان الى التفحص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين جاروا قصب السبق
في ميدانه واباحث احذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكنت اما كان فجاج
قلبي اذا شرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام
افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
الخطيب بجامع دمشق فاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فرادس الجنان فوجدته
وحيدة محصوصا جامعا لعود اصول هذا الفن وفوائده حاويا لنكت مسائله وفوائده
محتويا على حقائق هي لباب اداء المقصدين منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين
ما يلاعن غائلة الاطناب وهاباه الايجاز لا يخاف عليه مخايل السخرود لائل الاعجاز
فهي كل لفظ منه روض من المعنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني
عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت ديارة ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه اسفت بنفوس الفضل
على الاقوال واستوطن الافاضل زوايا الخمول شاهدون من بنداس ظلال العلوم
والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهذا بدهي الزمان
ومنى العلم فيه ويؤيس الاذكياء لكن لما رات توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله واستداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله والكن هم قد حرموا توفيق
الاهتداء الى معاني من مطويات الرموز والاسرار اذلم يتسع له شرح يكشف عن وجوه فوائده
الاستار ويرى محض مغاليطه قناعا فصوم من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم وان تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل فاضلوا كثيرا عن سواء السبيل
اخليت من شاء التحصيل فرصة ما الجوع من الزمان غصصا وطحنتا فتح موارد
السهر غايصا في بحر الافكار والتقط فرائد النكر من مطارح الانظار وبذلت الجهد في
مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان ومدارسة الكتب المصنفة في فنون البيان لاسيما
دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت

لشرح هذا الكتاب يأتي للصعاب عونا بصائبة الأبية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر
كنوزه المخفية واودعته فوائد نفيسة وشحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سحت
بها الاذهان الاذكياء وغرائب اهتدت اليها بنور التوفيق ولطائف فقرت الذهنها
من عين التحقيق وعسكت دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتحيت في ردها
او رد عليه مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل الكثير من غوامض المفتاح والايضاح ونبهت
على بعض ما وقع من المسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت
فيها اقدام الاجلين في هذه الصناعة واعضضت على ما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير
بضاعة ورفضت الكتاب التي تجاعة حظوظ واجحفوا الواجبات وما وضعت على نفسي سنتهم
في بطول الوضاح وحين فرغت عن تسويد الصحائف تلك اللطائف سحر باني الدهر
بالارزاء حتى فوادي في غشاء من ملال صرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من توارد الاحباء سقام المصائب العشائر والاحوان عبد تلاطم امواج الحزن
في بلاد حرس لا سيما ديارها حال السكان تعمى وقول ارض سر حدري بها فلقد حرك
الدهر على اهلها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا
دمنة لم تكلم بمرام اوفى ولم يسق من حرمها الا قوم سلاح عجفى كانهم لكل من الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر وطرحنا الاوراق في زوايا الهجران ونسجت
عليها عنكبوت النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم تكن شيئا مذكورا
والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اضر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجأني
فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وجرني من روع الى حفض حتى
اخت بحروسه هرات حماها الله تعالى عن الافات ففتح الله عيني فيها على جنة النعيم بلدة
طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فساهدت
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظليل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالنصر معقودا وعاد عهود الاسلام الى ذوابله واخذ وصل البصائر الى مثابه
ونظم شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقب البتات واستظل الانام بظلال العدل

والاحسان

واد تبعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل
الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حاكم بلاد اهل الايمان
ماحي اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة
باسط بساط العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والى لواء
الولاية في الافاق مالك سرير الخلافة باكتساق المجتهد في نصب مراد ق
الامن والامان الممتثل بقول ربه يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته
في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين ابو الحسين
محمد كورث لاراث اقطار الارض مشرقه بانوار معدلته واعصار الجزائر مورقه بسحايب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية ان ما اشرب
على الانهدام وامطر على العالمين بسحاب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين
بمزيد الاشفال والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام
وقرات الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ووشمت بنسيان الاحبة والوطن وصرت
بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فبذلك عضدني
وهو من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتحصيله وترتيبه واستهضت
الكسل والخمال لتنقيحه وتهذيبه واضفت الله ما سنح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بعون الله للخاطر القاصر فحاء بحمد الله كنز امدفونا من جواهر الفوائد وبحر اسجى
بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لازالت ملجاء
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وخصها حصينا للاسلام بالنبي واله عليه
وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوني بصالح الدعاء ويسعروا الى
ما عاتبت في هذا الثناء ليس من الكذب والعياذ بالله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين
هم للحق طالبون وعن طريق العناد نائبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة
اليقين وهذا العزي موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فتلقه على الصباح

قد النقيض فتنافرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام وتكونه اكبرها للاصول
والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند
الجمهور اول ما يأول مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه
كجزء من الشيء المتوسط لاجزاء عليه هذا والاظهر انه حال اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي والا تاء جذكم نهارا فيه ومثل هذا
كثير في الكلام والعقد يتكلف ويسمح كما قاله الشيخ عصام وعلى هذا فقوله اول به مع ان الظرف عما يكفيه
رائحة من الفعل لا يراه شارا لمس لكونه ليس كالجزء من الشيء منوله بنفسه لوقوعه فيه وعدم
انفكاكه عنه وهذا التسمح في الظرف عالم يتسمح في غيرها والكركان القسم الثالث غير مصوب
اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن المطول وهو الزائد على اصل
المراد بلا فائدة وسمي الفرق بينهما في باب الاطناب والايجاز بالتعقيد وهو كون الكلام مخلقا بتعذر
على الذهن بحصول بعناه قابلا بالجبر بتعديد اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
مفتقرا خبرا اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من الحشو
مختصرا جواب لما اي كان يعدم سببا لما ليف مختص بمضر ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي منطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل
حكم القضية الى المنكر يحب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا ذاهب وغير ذلك
ما يلقى الى المنكر يان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يحب ان يؤكد فعلم انه يؤكد
ويشمل على ما يحتاج اليه لانما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي
تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في اثبات القواعد لكونها من المنزل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص
من الامثلة ولم الى الا وهو البقصر جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الاول في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين
والمعنى لا اسعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم اسع اجتهادا
في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الايجاز وهذبته اي في سقعته وترتيبه

اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اخذا وهو في الاصل شد اليد الى الشيء لياخذ حذ من تربيته
اي تربية السكاكي والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار
لفظه اي المختصر تقريبا لمفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة تقريبا
لتقاطيه اي تناوله وتسهيلا للامر على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بما مثلت على ما
ذكر لكان المعنى لم المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل للامر الخر وهذا
مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان حكم النفي اذا دخل على كلام فيه
تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد ولم يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم ياتك
القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد اوقعت
في وصف القسم الثالث ما فيه حشو وتطويل وتعقيد تصريحا اولا وتلويحا ثانيا بناء على
ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصفته بانه مختصر منبئ سهل الماخذ اي لا تطويل
فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عز ما اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائده لم افت
في كلام احد من القوم بالتصريح اي بالفوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم تقصد وها يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا بل بعض
اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اجمعت في جعل تلك القطرات كتب الائمة فوائد وتحريرات
خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لا تعرف
لعدم المسند اليه ههنا جهة حصر اذ لا مقتضى ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال
وفي الجملة الاسمية من فصله حال سواء تبع به اي هذا المختصر كما تبع باصله وهو المفتاح
او القسم الثالث منه اي الله وفي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره
وعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف ما على جملة
هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية على الاسمية
على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي هو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المقدم
كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في مولى ونعم المولى ثم عطف الجملة على المفرد وارتضاه عتماد

مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى يقال الحال الانكار وحال
خلو الذكر وغير ذلك بعد تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة لان الاعتبار اللائق
بذاك واخلالها عين اخلال مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة
اجماليه الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك لان مقتضى الحال كما سيجئ اعتبار مناسب
والمقام وهو اما ان يكون مختصا باحد اجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشئ من ذلك
اما الاول فسيكون راجعا اما الى نفس الاسناد بكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا او
وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه بكونه محدودا او اثباتا معرفا او منكرا مخصصا
او غير مخصص مقصودا بشئ من التوابع او غير مقصود بعد ما او موصوفا مقصودا الى غير ذلك
او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه معرفا فعلا او غير جملة اسمية او فعلية او شرطية او صدرية
معقدا لمعقول او غير معقد على ما سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة
والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في ابوابه وهذا حديث اجمالي نفصله علم المعاني واذا
تمهد هذا فنقول مقام الكبر اي المقام الذي يناسبه ان يكون المسند اليه او المسند بان
مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او تعلقه او المسند اليه او المسند ومتعلقه بان مقام تعريفه
او تكيده او اداة قصر او تابع او شرط او معمول او ما اشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند
او متعلقاته بان مقام تاخيره وكذا مقام ذكره بان مقام حذفه وهذا معنى قولهم مقام كل
من التكير والاطلاق والتعريف والذكر والحذف اي خلاف كل منها فانما فصل قوله ومقام
الفصل بان مقام الوصل لامور احدها التنبيه على انها بان عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر
بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة بالكثير من جملة وفصل
قوله ومقام الايجاز بان مقام خلافه اي الاطناب المساواة لكونه غير مختص جملة او جزءها
ولانه بان عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله
ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبتين حدودا وراتبا
ومقام كل من مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول من مقام الثاني
فان الذكي مناسبه من الاعتناء باللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الاسلم ان يذكر

على تصور غيره ولا يقتضي القسمة والملاءمة في محله اقتضاء اولياء الكيفية لان خصوص يدوات
الاسس نسبي لصفة نفسانية فح اركاب راسخة في موصوفها اي محلها نسبي ملكة والا نسبي
حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس وقوله ملكة اشعار بانها الفصاحة من الهيات الراسخة
حتى لو عرى عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى صحيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون لغة اشعار بانه نسبي فصيح احالي النطق
وعدمه اي سواء كان من يتعلق به مقصودة بلفظ فصيح في نفسه من لا يرتضي او لا يتلفظ به فصاحة
ولكونه ملكة الاقتدار دون نفس التعبير لم يقل يعبر لاختصاص يتعلق بالمقصود في الجملة هكذا اخبر بهم هذا الكلام
وقوله بلفظ فصيح يعم المفرد والمركب ذكر الام في المقصود للاستغراق وكل ما وقع عليه
قصد المتكلم وافادته فدخل فيه كلام فصيح لوجع فصاحة المتكلم ان يقدر على التعبير عن كل
مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت
ان تنفي على الحاسة خبرا ساذجا محليه لم يمكن حسنها بقولك زيد علام جارية نوبي بساط الى غير
ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقولك بفصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ سيهوت
اظاهر وان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحسوة ونحوهما مما نتوقف عليه
الافعال المذكورة قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد بالسبب القريب لان السبب
الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال
المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص الحالي لم يعتبر مع الكلام الذي تؤدي به اصل
المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد
مقتضاها ومعنى مطابقته ان الحال لم يقتض التاكيد كان الكلام وان اقتضى الاطلاق كان عاريا
عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذفه وان اقتضى ذكره ذكره الى غير ذلك من التقادير
المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند محض الامرين
وهو اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة والمقام مقتضى بالمقال والمقام عباريا المفهوم
والمعاني منها اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار تو هم كونه محلا لورود الكلام فيه على
خصوصية ما وحال باعتبار تو هم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى بمقال

مقام

مع الغبا المفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وسمي هذه القوة للذهن
وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من المعاني الغامضة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه
محترز بالغبي هو الفطن والكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها تمام ليس لها
مع ما تشارك بذلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقرانه بالشرط فلم مع كل من
ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له
مع المضارع وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام اخر
المراد بالصاحبة الكلمة المحققة او ما في حكمها وايضا مع المسند السببي مقام ومع الفعلي
مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان تصور هذا المقام فجميع ما ذكر من المقدم والتاخر و
الاطلاق والتقييد وغير ذلك باعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
لاعتبار المناسب لخطاطة اي بخطاطته اي بعلمها اي بعلم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب
والمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب صنع تراكيب البلغاء يقال
اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حالة واعتبار هذا الامر في العربي والاعرابي وفي
اللفظ ثانيا وبالغرض ارادة الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سيجيء ان ارتفاع
الفصيح وارادة الحسن الحسن الذي الداخل في البلاغة دون الغرض الخارج لان الكلام قد
يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار
المناسب الحال والمقام كما تقدم والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع
هذا زيادة تحقيق والفا في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم وتنبيه له وبيان
ذلك انه وقد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح لمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
ان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة
وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس لارتفاع الانطار
للاعتبار المناسب الثانية ان ليس لارتفاع الانطباقة لمقتضى الحال فحينئذ لم يكن المراد بالاعتبار
المناسب مقتضى الحال واحدا والانطال احد الحصرين او كلاهما وفيه بحث وهذا على تطبيق

الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم ان تحفي معاني النحو
فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي تصاغ لها الكلام وذلك لانه قد تكرر في مواضع من كتابه ان ليس
النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا
الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد
هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت ولن تخرج
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او قد اسرع
الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى
ينفرد كل منها بخصوصيته في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص مكانه نحو ان واذا في معنى الحال وبين
في الاستقبال وبان وما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فما علم انه كائن وتنظر في الجمل
التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء والفاء من ثم الى
غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار
فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير الخ كما ستسمعه بل هي كما عددناها حسبما تقتضيه الاغراض التي تصاغ لها الكلام
والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب وقوع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض تدرج تحتها
مثلا الاستفهام الذي يصاغ لها الكلام بحسب وقوع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض تدرج تحتها
اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكونه من حيث انه يلفظ وصوت بل باعتبار
افادة المعنى بمعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب بعلى ما افاده وذلك لما من انها عبارة عن
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة عن
غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق وصورة لم يعهد المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام ولما اما نصب على الظرف لانه من صفة
الاحيان وما لتاكيد معنى الكف والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون
اي في كل من الاحيان نسمي ذلك الوصف المذكور فصاحة انصافا لسمي بلاغة وفي هذا اشارة الى
دفع التناقض الموهوم من كلام الشيخ فوجد لابد الاتحاد فانه ذكر في مواضع من ان الفصاحة صفة راجعة

البلاغة في المعاني والبيان والبديع ومقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وقد تعرض
لصاحب المسلم حسن لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحضر جمهور في المعاني والبيان
دون اللغة والصرف والنحو بمعنى علم مما تقدم اعني ان كل بليغ كلاما كان ومتكلما
فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اذ ليس كل فصيح بليغا وهو
ظاهر والثاني لان البلاغة في الكلام مرجعها وما يحيل ليحصل حتى يتم حصولها كما قالوا من حسن
الصدق والكذب الى مطابق الحكم للواقع ولا مطابقة اي بانه يتحققان وتحصلان الى حرز
عن الخطا في تادية المعنى المراد والا لم يتاد المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون
بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى نفس الكلام الفصيح من غير ما الا لما اورد الكلام المطابق
لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
وقد يطلق في بعض الكلام الفصيح من غير بعض الكلمات الفصيحة من غيرها ليوقفه عليها فان قلت
قد يعسر مرجع البلاغة ما العلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل يتوافر سائل
لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف تؤول المعنى الى ان الغرض من كون
الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطا في ادا المقصود ويمس الكلام الفصيح
من غير وفساده وواضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما
علم مما تقدم هو لزم بلاغة المتكلم بقيد هذين الامرين ويتوقف عليها ولم يعلم انها غرض منها
وغاية لها فالرجوع الى الحق حتى فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين ولا قتدار
عليها يتوقف على الايقاف هذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد
سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا الا الى مجرد المعاني والبيان واما الحيثية قوله
والثاني اي تبين الفصيح من غيره بمعنى معرفة لزم هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو تمرين
اجنبي وقوله تبين السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة ودرداك ليحترز
عن الغرابة ومس السالم من المخالفة عن غيره وهكذا احترز بسبب الاخلال بالفصاحة عن مس السالم
من الغرابة عن غيره يتبين في علم اللغة اذ به يعرف لزم تكاء كاء ثم وسترجا غرابة كلاف اجتمعهم
وكالسراج لان من سمع الكلم المتداولة واحاط بمعاني المفردات الماءنوسة علم لزاعاها تماما

الاعجاز او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب
منه كالنبات او نوعيا كالاعجاز في كلام البشر لئلا يتعارضا وانى يحد الاعجاز او يعرف كلام البشر
الاعلى موهما به الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما من الاعجاز قلنا اما الاول فسيتبين
من الفصاحة لان الفصاحة من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني
فلا يدفع الفساد على انه لا يخفى هو لزم حد الاعجاز بعض مرتبته اي مرتبة البلاغة وهي درجة
هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى وجدوا فيها احتفالا كبيرا
اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا
عنه كل معارضته وتمام الكلام في النوم والنقطة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير
في منه عائد الى الطرف لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مجملا على
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ
حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب كلاهما حد الاعجاز
لا هو وحده كما في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركة في امتناع
معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو النحو الاسفل وهو اي طرف اعلى
للبلاغة اذ غير الكلام عن المراد وبه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل النحو الكلام وان كان في اعلى
صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محاكاتها حسا شتى من غير فساد
للطائف الخواص الزائدة على اصل المراد منها اي من الطرق مراتب متفاوتة
بعضها اعلى من بعض حسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والتعدي من باب الافعال
بالفصاحة ويتبعها اي بلاغة الكلام ونحوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث
الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وقد اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام غير خارج عن عهدة البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تفيد تحسنه
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة للبلاغة الكلام دون المتكلم لانها لست
مما جعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة تلهي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة
في المتكلم ملكة يقتدر بها على ايراد كلام بليغ وعلم بفروع على ما تقدم ولمعهد لسان الفصاح علم

عن الاحوال التي ليست لهذه الصفه كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك
مما لا مدخل في اداية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعيه من التجنيس والترصيع ونحوها
مما يكون بعد رعاية المطابقه وهو قرينة خفيه على ان المراد انما علم بعرفه هذه الاحوال
من حيث انها طرائق لها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الخفيه للزم ان يكون علم المعا
عبارة عن معرفه هذه الاحوال ان يتصور معنى التعريف والسكاكي والقزويني والباحثين مثلا
وهذا واضح لزوما وفسادا وهذا لم يخرج علم البيان من هذا التعريف لان اللفظ حقيقه
او مجازا او كنايه مثلا ولم كان احواله اللفظ قد يتعرض لها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان
من حيث انها تطابق مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعاره
او كنايه ونحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو
ذلك فما معنى تعبيرها بالاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يتضح عنه لفظ المفتاح حيث يقول
الحاله المقتضيه للتاكيد والذكر والحذف الى غير ذلك فليتضح قوله الاحوال التي تطابقها
اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان
مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي يها يحقق مقتضى الحال
والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا فما
ومعنى مطابقه الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي تورده المتكلم يكون من حيث ان ذلك
الكلام يصدق عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قام انه كلام
مؤكد وعلى زيد قام انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه
المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال التي يها يحقق مطابقه هذا الكلام لما هو مقتضى الحال
في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجمله مؤكده
او غير مؤكده اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعه
انما وضعت لمعرفه احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني
بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافاده وما يتصل بها من الاستحسان وغيره بتحرير الوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لو تحصن الا ترى ان التتبع ليس بعلم وصاف

عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني ان فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حتى قال اعني
تتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تميز ومعرفه قوي بتراكيب البلغاء والاحتراز
البليغ من حيث هو بليغ متوقفه على معرفه البلاغه وقد عرفها في كتاب بعلوم البلاغه بانوع
المتكلم في باديه المعاني حد الاختصاص بتوفيه خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكنايه على وجهها فان اراد ما لتراكيب تعريف البلاغه بتراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد ما تتبع المعرفه كما
صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفه حاصله من تتبع تراكيب البلغاء
حتى لو عرفه العرف ذلك بحسب السليقه لاستغنى عن علم المعاني وتعريفات الادباء صحيحه بالمجاز وعن
الثاني بعد تسليم دلاله كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء
المخصوصه في البلاغه ومعرفتهم لا تتوقف على معرفه البلاغه بالمعنى المذكور اذ كثيرا ما يعرف
الحسن عرفي الناس ان امر القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغه كما يكون لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف الفقه
علم بالاحكام الشرعيه المذكوره ليست مرادا لها بالتفصيل وبوطاهر وانما لا يهم من
توفيه خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق
به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او متردد او
انه قائم فيما اذا كان منكرا وزيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب شاكا او حكما متردد او بصواب خطاء
لا خاصة ان زيدا قائم ان يكون لمعنى مثلا رد انكار وخاصة زيدا ضربت يكون لحصر وتخصيص
المعرف لك فتوفيها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو لا وهذا معنى مطابقه الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفيه خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغه تراكيب ذلك المتكلم كما ينصرف عن ذلك قوله في باديه المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكنايه على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه
ومجاز وكنايه كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على
وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافه والمحقق المصنف عفى كثيرا ما في علمهم هذا المعنى ح

وصوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف علم البلاغة فعرف الشيء
نفسه ومقاصد قليل التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف
علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال وتحصر المقصود من علم
المعاني في ثمانية ابواب الحصار الكلمة اجزاءه الكلي حريصانه والاصدق علم
المعاني على كل ما يبدو ظاهر هذا الكلام تشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما
مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والنسبة الاتي خاصة عن المقصود احوال الاسناد
الخبري ب احوال المسند اليه ج احوال المسند د احوال متعلقات الفعل ه القصر
والانشاء ز الفصل والوصل ح الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها
لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين فانه بعض
المتكلم وبقصيرها بوضع النسبة ولا وقوعها او بانتباع النسبة وقوعها خطاء
في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة هنا بوقوع
احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او
غيرهما مما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج فان احتمل الامر الله
اي تكون تلك الطرفين في الخارج نسبة بوقوع او سلبية تطابقه اي يطابق تلك
النسبة ذلك الخارج بان يكون ايجابيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ايجابيا
والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وقد
سيزداد هذا وضوحا في اول النسبة والخبر لابد له من مسند اليه ومسند واسناد و
المسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا لاجهته لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له مما ذكره
وقد يكون المسند ايضا متعلقا في كل من الاسناد والمتعلق اما بقصر او بغير قصر
كل جملة قوبلت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة فالكلام البليغ اما ان يدل على اصل
المراد لفائدة اخبر به او عن لازمه لفائدة او لا حاجة اليه بعد تمام الكلام بالبليغ
لان ما افادة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لفائدة لا يكون بليغا وغير الزائد هذا

كله

كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه
انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي تفهمه ان نفس سبك افراد هذه الاحوال
عاسوق وجعل كل منها بازاء اسم والافقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او موخر
معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل كل من هذه الاحوال بازاء معنى واحد ولزم
تكرير هذا بالتزديد من النفي والاثبات فمقتضى كلامه اكثر واظهر فالاقرب لزم قال
اللفظ اما جملة او مفرد واحوال الجملة هي المذكورة اولا والمفرد اما عمدة او فضلة و
العمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة اعني بازاء الفضلة
والعمدة المسند اليه او المسند لما كان من هذه الاحوال ما يزيد غموضا ولزم الحاجة
وتعدد طرق وهو القصر افردها خاصا وكذا من احوال الجملة ما يزيد شرحا ولهم
به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بازاء سادسا والموضوع احوال الجملة ولذا
لم يتل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا
جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتتابع لكثرة جعل بازاء سابعا وهذه كلها احوال يشتمل
فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا احتمال راجحة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بازائها
فالحصر في ثمانية ابواب بنسبة وسم هذا البحث بالنسبة لانه قد يسوق منه ذكر تتمة
في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به
بدليل تقديمه بعن ولا يرد ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور
في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقته بنسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بالله كما تعرف
لما هو صفة المتكلم فلا يرد ولا تفاق على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ
ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما وذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق
الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فانه رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر
ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم

مطابقته للواقع سيأتي ذلك لنا الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين إما بأيلتون بان
هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا يقال فان يكون
بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك أو لم يكن فمطابقة هذه النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية يأن يكونا ثبوتيتين
او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت بيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته له البيع
حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يتدخل ذلك في النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول
القيام له انما يتحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه والقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قابلية النظام وبين مابه صدق الخبر
مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كاذبا لذلك الاعتقاد خطأ عن مطابقة للواقع وكذب الخبر عدم
اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك
صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله او لو خطأ للحال وقيل للعطف
اي ولو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيتم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو
الحكم بالطرف الراجح فالجنس المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه
الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن
تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا وليت الوسطة
الهم الا ان يقال اذا اسقني الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال
المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم فيه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما
صرح به اربابه المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع
النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات كما ذا تلفظ بما لا يحمله الخبرية

وقال

وقال ابن ذي الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا قيل لزيد ليس في الدار
وقال ابن ذي الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر ومسلك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فالله تعالى يخبر عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما رد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون
في الشهادة واداعاهم فيها المواطاة فالكذب راجع الى قولهم باعتبار تضمنه خبرا كاذبا
ويلزم شهادتها هذه من صميم القلب على عدم الاعتقاد لشهادة ان والله والجملة الاسمية ولا
انه غير مطابق للواقع لقولهم انا نعلم انك لرسوله ويلزم ان يكون الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى
قولهم نشهد انه خبر غير مطابق للواقع ليس بالا لانسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها
اي تسميه هذا الاخبار الحالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه بحث
لان مثل هذا لا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لانه لا يسمى شيئا ليس من باب الاخبار ولو سلم
فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون الكذب راجعا الى قولهم
انك لرسول الله مستندا الى قولهم بل الى قولهم ان نشهد بالتسليم مما اشار اليه بقوله والمشهود به
اي المعنى لهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكونه في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع يلزم كونهم كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر
اللهم لوجود المطابقة فليتأمل لقائل ان يقول ان كان الصدق والكذب باعتبار مطابقة
الاعتقاد وعدمها فمن المعين يكون بعيدا فظهر مما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع
كون الكذب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر
لم يذكر القوم ويلزم كون الكذب راجعا الى جملة المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا الا شفقا على من
عند رسول الله حتى ينقضوا من حوله الا ترى في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده
ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني

انه غير مطابق للواقع وهذا الكلام اعتراف بان هذا الخبر صورة مطابقة

هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله وقيل قال لي رسول
الله اذا جاءك المنافقون بمعنى الذي عليه فقرا فقال ان الله صدقك يا زيد الحاحظ الكلي اي
الحصار الخبر في الصدق والكذب الى الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا كل
منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق واحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد
انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعلى صدق الخبر مطابقته للواقع مع اعتقاد
انه مطابق وكذب الخبر عدم مطابقته اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم
في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدم مطابقة ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وعلى هما
وعلى الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب وكل من الصدق والكذب
تفسيرين احدهما تفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين
اعتبرهما احدهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام
وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الحاحظ بدليل قولي افتراء
على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالخبر والشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب
لانه قسيمه اي ان الثاني قسيم الكذب اذا المعنى الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون
غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يردون بكلامه
الصدق الذي هو يدخل في اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا
لا دلالة لقولهم به جنة على عدم كونه صدقا بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه
فمرادهم بكون كلامه خبر حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب لكون هذا سنده بزعمهم وانكار ذلك في نفس الامر
فعلل لا يعرض انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد
الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا في الفرق ظاهر

وزيد هذا الدليل بان المعنى اي مجنون به جنة فلم يفهم عنه اي عن عدم الاخبار بالجنة ان
المجنون لا يفتري اذ لا افتراء الا الكذب عن عمد والمجنون لا عمد له والثاني ليس فيها الكذب
بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد
والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب في المعنى فقصد الافتراء اي الكذب لم يقصد
بالكذب بل قصد به ما هو من الجنة فان قلت الافتراء المقيد هو الكذب مطلقا او التقييد خلاف الاصل
قلت لا نسلم انه خلاف الاصل بل الاولى ان المعنى افتروا ام لم يفتروا بل به جنون وكلام المجنون
ليس بخبر لانه لا قصد له بل لا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا
او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت لفي دليلا على التقييد نقل
انه الله تعالى العرب ولا نسلم ان للمصدر والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان
قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف
بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص
الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد وما زيد الا فاضل ونحو ذلك مما
يشمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في الخبر الاخباري وغيره الا بانه ان
عبر عنها بكلام تام سمي خبرا وتصديقا لقولنا زيد انسان او فرس والا سمي تركيبا تقييديا
وتصورا كما في قولنا يا زيد لا انسان او الفرس وانا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق
فيكون كاذبا فيا زيد لا انسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر
لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب المفيدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف مثل العلم
بها اخبار كان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق بين الصدق والكذب كما ذكره الشيخ
انما يتوجه الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصادق والكاذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهد في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان
اريد مجرد اصطلاح فالمشاحة لا تجدي

الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم
كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت للمفهوم الاخرى او منفي
عنه وهذا الذي يعبر عنه بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما في المفتاح للقطع بان
المسند اليه

من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند
حصول الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لاستماع
الخبر حاصلا كالعلم بكونه حافظا للتوراة وح يكون استفادة هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من
شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل لئن ما نسمع خبرا ولا نحظى بانا ان صوره هذا
الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صوره هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علميته اعني
سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو حاصل بقضية نظر وتامل لم يفعلا ان
لازم فائده الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حضور صوره الحكم في ذهنه وهذا مستحق ضروره
سواء علم السامع لم المخبر عالم بالحكم اولم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن
اذا التفت الى ما يخبر عنده واستحضره لا يقال انه عالم به ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان
مستحضر الخبر شاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل
لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره ظنيا او مشكوكا او موهوما
او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صوره هذا الشيء
الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل ما يقال يقتضي الاخبار وقد يتنزل المخاطب العالم منزلة
الجاهل لفائدة الخبر ولازمها منزله الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بها لفائدة لعدم خبريه على موجب العلم
وان من لا يجري على مقتضى العلم منزله الجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة
موجب العلم العمل والسائل العارف عالم بذلك ما هو هو كجواب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي
عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره كثيرة لحسن كيفية موجب العلم قال صاحب المفتاح
وان شئت فعلل بكلام رب العزة ولقد علم المرسلون انه لهم في الآخرة من خلاق وليس ما شروا
به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد التهكمي
واخرجه بنفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم بعني لو شئت لم تعرف ان العالم بالشيء عم من فائدة الخبر
وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبار ما خطاه لان الاية من مثله ينزل العالم بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون ينفاه لو كان لهم علم بذلك الشر

من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فعدلوا في بعض الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا
اي المشر لا يكون رسولا الا لمية والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول
الله وقولهم اذ كذبتم اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث الاتحاد
المرسل والمرسل اليه والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين الى اصحاب
القرية وهم اهل انطاكية ثم سمعوا بمجيء الثالث فعززنا بثالث اي قوينا بهما برسول ثالث
وهو بولس وجيء بالخاء وتشديد الصاد الاولى اشد اساسا واتم طلاوة والثالث انكارا وابلغ في
الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الحلوف الثلثة المؤكد في الاول والثاني بمؤكد استحسانا في
الثاني ووجوب التاكيد لحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص من مطلق
مقتضى الحال لان مقتضاه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صور
الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا احتملت لنكر لغير المنكور وقع هذا اكد من الكلام وقلت
انه قد لا يقام بكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال
لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بنهما عموم من وجه لا مطلق
قلت لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال الحسن غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال الحسن غير الظاهر كونه على خلافه
مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه يعني لجعل الانكار كالانكار ثم تاكيد الكلام
اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينصب على الظرف او على المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا الاخراج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر بعني لزوقوعه
في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فجعل غير السايل كالسايل اذا قدم اليه اي الى غير السايل ما يلوح له اي لغير السايل ما يلوح
اليه فيستشرف غير السايل اي الخبر بعني يمد الله تعالى استشراف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه
وبسط كفيه ووقوع الحاجب كالمستطل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تحاطبني في الذين
ظلموا اني مغرقون اي لا تدعني بانهم في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم تشفعا عنك فهذا كلام يلوح بالخبر

مع ما

اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فدخل نحو قول الجاهل والاقوال
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فصار حوله تناولا ضمنيا او اسنادا اخراجا نحو قول الجاهل
عليه
الله فاسد قلت اذا في الى غير ما هو له مفهوم الظاهر لا عم اعني ما يصدق انه اسناد الى
غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي الكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها تناولا وبقي التعريف سالما يخرج عنه الاناء وما فيه ويدخل
فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وعلى الله الاعمال كلها فانها تناول لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل تناول حين يظهر انه موجد لكونه الى غير
ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل تناول عند اخصاء حاله من الدهري واظهاره انه
غير معتقد لظاهره لما انه اسناده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العالم
لا يعتقد الا في ضمن الخاص وقد يتخلف قصده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من
علم تحقق الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد يتبين لنا فساد انا كان ينشأ من ارادة الخاص
بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فانه مقام يستصعبه اقوام وهذا اي لان
مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه ثم محل قوله اي قول الصكاكي
الصنعة ما في الكرم وقوله فقوله على الجار اي على ان اسناد اشاب الى الكر الغداة ان اريد
وسير الليالي مجازا ما دام لم يعلم او لم يظن قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر حول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل
استدل على انه لم يرد ظاهره مثل استدلال على ان اسناد مر الى حدث الليالي في قول الحكم
قد صرح امام الحنابلة بدعي على ذنبا كله لم اصنع فمن ليرات رأسي كراس لم اصنع فقوله عاص
فتوح اي بعد قرع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس حدثنا الليالي اي مضيها واجتلاها وفي
الاساس حدثت السنة عاصفة بالناس وقوله اعاصير جمع اعصار ريح تهب من الارض فتثير التراب
كالعمود يراها الناظر من بعد تشبه بها الريح الشديدة في هبوبها وقوله يطرحن اسرعي حال من الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعنى
الخبر مجازا ويجوز ان يكون منقطعا اي صنع ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا اباليك
مجاز

خبر ان قوله متعلق باستدل عقيله اي عقب قوله ميز عنه قزعا عن قزع اقصاه اي
اما النجم او شعر راسه قبل الله اي امره وارادته بسم الطلع حتى اذا راى اقصى فاجعي فانه
يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانما المبدع والمعيد والمنشئ والمفني هو ان اسناد مير الى حدث الليالي
بتاول بناء على الله سبب فاصابه اي المجاز العقلي ابعده الله عن رحمته وبه المستعان الله والمستغاث
اما حقيقتان وضعيتان نحو اسامة اسد الحمار وصعيان نحو حمى الارض نبات
الزمان قال المراد بحمى الارض قبيح النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحياة ونحوه صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفضي الى الادراك
والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان
في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو اشاب الفعل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز وحمى الارض الربيع في عكسه هذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفي بنيته على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله
كحال سائر الالفاظ المستعملة وانه اما حقيقة او مجاز وانما عني بستعد بن اجتماع مجازين
او حقيقة ومجاز في كلام واحد لئن كانا مختلفين والحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون معلوما او مظنونا مثلا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او
مجازا فالمجاز في قولنا يدهاني صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الجيد حاتمي
ملاءمة المجاز اسناد احمى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا وما على مذهب السكاكي
فيه اشكال وهو ان المجاز العقلي في قولنا شفى وادي الساعة ايلامها وزادتهم ايلاما اي اياي الله
لم يقارنه قولنا او نحوه آيها الا قتباس وان المعنى اذا لم يقم عليهم زادهم
في الغدر كسوا والمقصود الاستدلال بزيادتهم الى ضمير الايام على ان سبب المجاز لا بد ان
يسند الى ما هو له في نفسه او الى ما قام به كالفاعل والمفعول فعل الله وانما الايام سببها
آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته
ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما منصوب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون
اليوم ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا اسند الفعل الى الزمان وهو في حقيقته وهذا كناية

في تعلق وجود الفعل به ثم يعرد ما يدركه ينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقي وهو فيه اي فيما
ذهب اليه السكاكي قوله لانه يستلزم ان يكون المراد بعشيته وجوده تعالى في عشية صاحبها
ما ساساتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكر اباه بخر وليس كذلك
اذ لا معنى لقولنا مريد في صاحبة عشية وكذا لا معنى لقولنا خلوت من يخص يذوق الماء اي يصبه في قوله
تعالى خلوص ماء دافق ويستلزم ايضا لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي
نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشئ الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ
فلان نفسه ولا يخفى صحة هذه الاضافة وهو عجيب والله اعلم فما يدخل تحت مجاز فهم واحسل قوله
تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله قام الليل وتحلى هي كما ذكره في المفتاح لا قوله نهاره صائم مما ناقش
فيه بان الاستعارة انما هي في صفة المستتر لا في نهاره كالاستحكام في علم البديع لكن انما قشة
في المثال الست مر ذكان المحصلين يستلزم ان لا يكون الامر بالعكس في قوله تعالى انا هما ان نزه صرحا
لهامان لان المراد به حينئذ بعد العملة انعلهم وليس كذلك لان الذي امر بالحقيقة هو
بوقد نحو اجعل لي صرحا لعلي اطلع وشفى الطبيب المريض وسرتني زيد كناية عن الفاعل الحقيقي وهو
الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا
ما لم يرد به اذن الشرع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع
ولم يسمع والتوهم كلها منتفية كما ذكرنا وينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم
يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان معنى هذه الاعتراضات على ما ذهب اليه السكاكي في الاستعارة بالكناية
لا ان ذكر المشبه به وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت
بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن ادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء
كيف وقد قال السكاكي في مخالبه تدعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له باريكا بيل وسوق المنية تدخل
في جيش السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان
يكون شئ غير سبع وح يكون المراد بعينه صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الشدة
له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا كون الامر بالبناء لهامان كالنزاء له بادعاء
انه بان ء عجله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربع مطلعا على الله تعالى حقيقة حتى يوقف على

السمع

السمع اذ المراد به حقيقة هو الربع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر
نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي تذكر في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما
ذهب اليه يستلزم نحو نهارة صائم وليلة قائم وما شابه ذلك مما يشمل على ذكر الفاعل الحقيقي لانه تكلم
على ما هو كالصريح في التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال الذي
راشبه بليثا اسدا او يقتنيه اسدا وما اشبه ذلك من مال التشبيه لا الاستعارة وجوابه
انا لا نسلم ان دليل الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وصف ينبئ عن المشبه سواء كان
على جهة الحال نحو رأيت اسدا ولا محو لجئني الماء على المشبه به هنا يرمي شخص صائم مطلقا والصفة
لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم وقد يتهم من لم يقف على مراد السكاكي ما لا استعارة
بالكناية فاجاب عن الاول بان الاستعارة انما هي في ضمير راضه والمعنى نحو في عيشة حسنة
مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو
سلم ان صائم المسمى الاسم فانظر الى ما ارتكب من المحال ان المشبهة والمحال الظاهر الذي يوس
البلاغة يمكان على الوجه المشترك وعن الثالث بان الامر للبناء لهامان مجاز ولغوي حقيقة وحتى على انه
اذا كان المراد بلفظ هامان يوالبناء حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا
قلت ايها الاسد لا تكون الامر للحيوان المعين مرتبطا وعن الرابع بان التوقف انما هو مذهب البعض و
السكاكي من نحو اطلاق الاسم على الله من غير توقف لان الصحيح ان السمع استعارة بالكناية عنه ولو يقال
انه لو صح ذلك لوجب عند القائل بالتوقف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه
شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف الباب الثاني احوال المسند اليه اعني الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته
لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كونه مسندا اليه كلاما وحكما ومتروك التاكيد وكونه مسندا اليه المسند
مقدما او مؤخرا معروفا او منكرا ونحو ذلك مما يكون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقد يكون على سائر
الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان تارة وجود الحادث عن عدمه والحذف
يتصور في امر واحد مرارا وتارة لكون المقام ومتروك لكون السامع عارفا به بوجود القرائن والمانع الداعي
الموجب لوجدان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو اشار الى الثاني فقال

فتعريفه لافادة المخاطب اتم فايدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة لاستحالة
تحقق الحكم متى كان المعتبر كما في العناية في الاعلام هو وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد
الحكم بعدا كما ترى فقولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ التوراة فافاده اتم فايدة فتفطن
لتخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والتكلم في وان امكان ان يختص بالوصف بحيث لا اشارة كلية فيه
عنه كقولك عبد الله خالق السماء ولقد رجل اسلم عليك اليوم وخادمه فان كل احد للثانية لا يكون
في قوة تخصيص المعرفة لانه وضع بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة
تتعلق بها اغراض محملة فاشار اليها بقوله فما لاضمار للمقام يقتضيه اي الاضمار والخطاب والغيبة وقدم
المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ليس ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يعدل اي الخطاب
مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو وتراه اذا جئتها تحول
يا بؤسا وبسببه عند بعضهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المحبوس اي يا هذا
حالهم العظيمة في الظهور وبلغ الى نهاية في الانكشاف فلا حاجة الى حمل المحسر على الحسر الى حد تشنع خفاياها
والاختص بها وثوقه له دون اذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من تاتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب في بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية
حالهم مخاطبا لحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف والمراد الايضاح وقد يعدل الى غير معين نحو فلان
لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه
فتصرفه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى اذ وقفوا على ربهم اخرج في صورة الخطاب
لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فصرفه في صورة الخطاب
لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي دل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب
معين الارادة العموم بشهد بذلك لفظ المناخ وبالعلمية اي بقرينة المسند اليه بارادة علما وهو واضح لشيء
من جميع خصائصه وقد يعدل عنها الى العارف لا لها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه في ذهن السامع
اي ذهن من يخاطبه عن حضاره ذاتيا او عرضيا كما في الضمير العائد نحو جاني زيد هو اكد بانه ضمير مختص به اي المسند
اليه

الخاطب

لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بقصد المتكلم او المخاطب والاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يحل احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس
شيء منها مختصا بالمسند اليه بعين فان قيل هذا القيد خرج عن الاول بان الاسم المختص بشيء معين
ليس له للعلم حتى بعد التسليم لم لا يدخل التقييد بما مر تحقيق مقام العلمية فلا باس بان نتبع فيها ما صرح
به الاحترازي عن الجميع كما في المعرف لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر العائد والمعرف بلام
العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قولنا ابتداء بنفسه اي بغير لفظه يعني احضارا لا يتوقف
بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم
مختص به وبعد التنبيه الى ان يكون احتراز عن سائر المعارف لا يكون تخصيص ما ذكر حينئذ
اللفظ الموضوع لمعين ما هو لكلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فسيق لتصور ما ذكره
من لفظ خاص اذ لا ما ذكره ويلزم احتراز عن احضاره في الذهن ما ذكره كما في سائر المعارف فالمعنى تقييد
اول ما ذكرها الا مفهوما بها الكلية وافادتها للخبر بان المراد في الكلام انما يكون بواسطة قرينة
معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك والاخفى على المنصف
الوجه ما ذكرناه واولا بنحو هو او ابو اصله فالله اصله الالهة فحذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم
جعل علما على الذات الواجب الوجود الحالق لكل شيء ومن ثم اسم لمفهوم الواجب لذاته الى المستحق
للعبودية له وكل منهما كلي الحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي في فقد سبها الا يرى ان قولنا
لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير توقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق
او الواجب لذاته لاعلما للذات الموجودة لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وانما يصدق
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم
الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فحينئذ لم يكن له معنى المعبود بحق والله علما للذات الموجودة منه والمعنى
لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الذات الذي يدل عليه العالم وهذا احق ما قيل في اصل الكلمة
ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالمعبود الموجود الذي يعتقد انه تعالى وتقدس او بعضهم
اذا هاه كالي والالقاب الصالحة لمدح او ذم او غلبة عرفي يصطلح له الاسم نحو ابو لهب فعل ذو في

الى المسند اليه عليه من اي وجه وباي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله
انها في بالغاية على وجه مثله القطب على الخاتمي كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون
عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه اعادا الى الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب الاذلال
لخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا يخرج جعل المسند اليه
موصولا كما سبق الى بعض الاوهام وانما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالعظيم لشانه اي
لشان الخبر نحو هو الفرد الذي سمك السماء بنى لنا بيتا ان اريد به الكعبة وبناء الشرف والمجد
دعامة اعز واطول اي من دعام كاريب وفي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل انا لله او الرحمن او عزيز لكم فيه تعريض بعظيم بنائه
بينه لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او بناء زعزعه اي عن الخبر نحو الذين
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فعدل اعاد الى الاخر طريق بناء الخبر ما ينبئ عن الخيبة والخسار وتعظيم
لشان شعيب هو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الله قد
ضيف فيه او شان غيره نحو ان الذي يسمع السنطار فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر
لحوان التي ضربت بيتا هاجرة بكوفة عالت وذها عوك فان في ضرب البيت بكوفة و
المهاجرة اليها ايماء الى الخبر طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة فهو تحقيق
لزوال المودة وبتقرير حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء
وبشرط اعتراض الصفة بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان
قوله ان الذي سمك السماء الله ان الذين توفونهم الف فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل
ذريعة الى التنبيه على الخطا كما يرتقي حسن المطوفي هذا المقام فانه من مطارح الانظار على
ما يتأمل العلامة وقد فسر في شرح المفتاح الوجه والايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو
الظاهر في قولهم ان الذين تعبدون من دون الله عبيد امثالكم صرح بان قوله امثالكم يشتمل على هذا الاعتبار اللطيف
وربما جعل ذريعة الى الكذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موما الى وجه بناء الخبر فاشكل
عليه الامر نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السبب وهو
لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله

كما تعالى ذلك اللعين وقد كذا تنزيلا للبعد عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة المحل منزله
بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يكنى عنه اولا ثم يشار
اليه بحو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضربته زيد فانى بذلك الضرب لانا لمحكى عنه غائب وبجوز
على قلة لفظ الحاضر بحو فقال هذا الرجل وهانى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قرب فهو وان
كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المقدم بلفظ البعيد نحو
بالله وذلك قسم عظيم لا تفعل لانا المعنى عز مذكرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اى عوض المشار اليه الا شا
للنسبه عند بعضهم المشار اليه باوصاف اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثانى بالباء تقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه
اى للنسبه على المشار اليه حديث عاد رد بعده اى بعد اسم الاشاره متعلق بحديث اى حديث بذلك
لاجل الاوصاف من اجلها اى من اجل الاوصاف التى ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم او لئك لهم العذاب عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون اوصاف متعددة من الايمان الى اقام الصلوة وغرذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده
اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم حقاء بما يرد بعد او لئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى
الاشاره لجهل المتكلم والسامع بالحوالة والنحو ذلك وبا اللام اى يعرف المسند اليه باللام للاشاره
الى موصوف اى الحصة من الحقيقه معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول
عهدت فلانا اذا ادركته ولمسته وذلك ليتاتى ذكره صريحا او كنايه نحو ليس لبشر ان يكلمه الا وحيا اى
الكلام الذى طلبت امرأة عمران بقولها اى كالذى انى وهبت لها فالمانع اشاره الى ما ستذكره صريحا
فى قوله فالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس مسند اليه والذكر اشاره الى ما سيذكر كنايه فى قوله رب انى
نذرت لك ما فى بطنى محررا فان بطنها وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وما يتعلق به الولد لخدمة
بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد سيغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به
بالقرائن نحو خرج الامير اذ المكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشاره نحو يا هذا الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى

نفس الحقيقه ومعقول المعنى من غير اعتبار المصدق معه الافراد كقولك الرجل خير من المراة وهنه اللام
الداخله على المعرفات نحو الاسامى حيوان ناطق والكلمه لفظ موضوع بمفرد وبحوذلك لان المعرفات
للماهيه وقد يأتى المعرف باللام الحقيقه لواحد من الافراد باعتبار عهدته فى الذهن لمطابقة ذلك الواحد
الحقيقه يعنى يطلق المعرف باللام الحقيقه الذى هو موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن على فرد موجود من
الحقيقه باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقه مطابقا اياها كما يطلق الكلى
الطبيعى على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان القصد الى نفس الحقيقه من حيث هى هى لا من
حيث الوجود لامتناع وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث عهد فى الحاج
وان فى ذلك دخل قرينه دالة على ما ذكرنا والحقيقه انه موضوع للحقيقه المتحده فى الذهن وانما اطلق على
الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقه موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والعروض
تثنيه وجمع النكره كالمعرف بغير علم الجنس المستعمل فى فرد ومن اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع
لواحد من احاد جنسه اطلاقا على الوجه اطلاقا على الصار وضعه واسامة موضوعه للحقيقه المتحده فى الذهن واذا
اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقه ولزم من اطلاقه على الحقيقه باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكره
تفيد بالذات الا بعض من جمله الحقيقه كما دخل سوقا فاذا الحال فى المعرف فان المراد به بعض الحصه
والبعضيه مستفاده من القرينه كالدخول مثلا فهو كعام مخصص بالقرينه فالحد وحد ذو اللام اذ النظر الى
القرينه سهو وبا النظر الى انفسهما محللان كما اشار بقوله وهذا فى المعرف كالنكره يعنى بعد اعتبار القرينه
وان كان فى اللفظ بحرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا او ذا حال وصاحبا للمعرفه وموصوفا
لها وبحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام للفظيه حيث الوا اضطرهم الى الحكم بكونه معرفه وكون اسامة
علما حتى تكلموا بما تكلموا وبعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه لمرجوع الضمير فى قوله وقد يأتى الى المعرف بلام الجنس
اولى رجوعه الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكن هذا المعرف فى المعنى كالنكره
بعامل عامله النكره كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى البيت بل لمثل الحال يحمل
استعار اللام قوله يحمل اصبه للحمار ومنها الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
على الرجوع الا يستطيعون صنعه للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لانا المعهود والمراد بالمستضعفين
التعريف فليس لشئ بعينه كذا فى الكشاف وموضح فى اللام فى المستضعفين حرف تعريف فكان مسدرة

في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو أعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها وإذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح
بالاجماع حاكي القوم او العلماء الا زيدا او الا زيدا على الاصح اجماع قولكل حاكي وكل جماعة من العلماء الا
الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد بمعنى استغراق الآحاد والجمع بمعنى استغراق
الجموع حتى لو عرفوا بالحاكي الرجال حاكي كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ناقي وخرج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم ولا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان من
مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين واحد اخرج من الجموع والمقدر لكل جمع من الآحاد
الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان ذعوا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع لا
دون كل فرد فرد حتى يصح حاكي جمع من الرجال باعتبار محي فرد او فرد من فهو ممنوع بل هو اول
المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم
الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فرادى لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون
كل فرد بمعنى صحة اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام
دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهن العظام باعتبار وهن
البعض بل الوهن في افراد العظام كما ذكره صاحب الكشاف بمنزلة الواحد لدلالة على معنى الجنسية وقصد
الى هذا الجنس الذي هو النوع والمراد اشتراكه في الجسد وقد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد
الى معنى آخر وهو ان لم يكن منه بعض عظامه ولكن كلها بمعنى لو فصل وهنت العظام كان المعنى الذي
اصابه الوهن ليس ببعض العظام بل كلها كانه وقع من سائر الاشخاص الاحاطة لان التقييد
في الكلام ناظر الى معنى ما تقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهن العظام
بعد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح
وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالثاني في غير الكلامين واضح واما الوهم
بعضهم انه لا مناقاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه
تمام يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين في انتفاء
هذا الوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر

فتامل

في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مستجن ربه حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالم على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن
قط وفي قوله والعالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو اورد لتوهم انه اشارة الى هذا
العالم المحسوس المشاهد جمع ليتناول الشمول والاحاطة ولا يخفى على كل فصيح ما قصد اراده لان المفرد
ولو كان شاملا لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة الا ان المفرد يفيد
شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده
كيف يكون العالمين مثاوا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله لشمول
كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام
وذلك لان هذه الفرقة لا يوثق بها عقلا ولا نقلا وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مشيئا كان او منفيا مما قرره العلامة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير
موضع فلا وجه لرد بعض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم قرر المفرد والجمع في المعرف باللام
الجنس سواء قصد بهما الافراد كما في المفرد صالح للاستغراق جميع الجنس وان يراد به بعضه الى واحد منه كما في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر وهو ان لم يخص منه بعض عظامه ولكن كلها بمعنى لو فصل وهنت العظام كان المعنى الذي
اصابه الوهن ليس ببعض العظام بل كلها كانه وقع من سائر الاشخاص الاحاطة لان التقييد
في الكلام ناظر الى معنى ما تقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهن العظام
بعد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام صاحب المفتاح صريح في انه يصح
وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالثاني في غير الكلامين واضح واما الوهم
بعضهم انه لا مناقاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه
تمام يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين في انتفاء
هذا الوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر

بقوله ولانتفى بسبب الاستغراق واولاه الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كل والمعنى والام
التعريف اذا دخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة
كانه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما استغنى وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للحافظ
على التشاكل اللفظى ولانه اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق يعم كل فرد لا مجموع الافراد
نحو هذا اشجع وصنو بنى تميم عند الجمهور وان حكاه الاخفش فى نحو الدنانير الصغر والدراهم
البيض واما قولهم ثوب اسمال وبطنة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها اسمل اى
خلق والبطنة مركبة من شياء كل منها مشيج اى مختلط فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه
هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شئ من المعارف لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو وادى عقيق اى هو وهذا ابو يوسف اخصر من الذى
اخصر من الذى اهواه ويحوذ للدلالة على الاختصاص مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة كقوله
فى السجن وحبيبه على الرحيل مع انه لم يكن ما يعوذ اياه فى الاول وعامة حبيب
وحبيبى بكل موثق والجنب المجانب المستنيع والحيران المتحير المعيد ولفظ البيت
خبر معناه تاء شنء تحسر على بعد الحبيب او تضمنها بتنظيما لشان المضاف اليه او المضاف
او عنى مما لك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الجليه ذكى وفى الثالث عبد السلطان
عزيزى بعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عبده وهو وان كان مضافا اليه لكنه تعبير المسند
اليه المضاف وعنها اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او عنهما او لبعضهما تحقيرا للمضاف
نحو ولدك الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او عنهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا ويعاديه
وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو انتم اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد
فعلوا كذا وكذا لتصحيح نسبتهم وانهائهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب
نحو حضر اهل السوق او لبعض الاضافة نحو بعضا على الكرام اوادلال او نحوهما نحو صديقى زيد او
عدوك يا ابانى سبه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن مضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذى
ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة نحو غرست كرما واختصاص

نحو كوكب الحرقاء او لانه لا طريق الى حصاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباء او لافادة
الاضافة جنسية ونحوها كقولهم تملك على حر اى الارض النخعة من ربد بالحائها يعنى على جنس الخامى
وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هى من خواص الجنس دون
الفرد علم ان القصد الى الجنس كالوصف فى نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجئ ان شاء الله
واما تنكيره وللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس
كقوله وطاء رجل على صخرة رطبة اى بعض من الرجل لا كله او للنوعية اى القصد الى نوع منه
نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى وفى المفتاح التنكير للتعظيم
اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان تعاميهم عن
الادراك التعظيم ادل عليه واقوى فى بابه او للتعظيم او التحقير يعنى انه بلغ فى ارتفاع شانه او
انحطاط سفلا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابى السمط له حاجب اى مانع عظيم فى كل امر او يشينه
اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او يثنى عليهم ان له
لا بلاء واياد لفظا او للتقليل نحو ورضوان من الله اكبر والكثير نحو ان لنا لاجرا والتعظيم والتكثير
نحو ان بك موكد صعد تدنو نهل اى ود واعد كثير هذا ناظر الى التكثير وايا ما تعظام هذا
ناظر الى التعظيم وقد يجئ للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطانى شيا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير
قد يجتمعان وقد ينفيان فاذن كذا التحقير والتقليل وقد يكون المسند اليه لعدم علم المتكلم بحاله من
جهات التعريف حقيقة او كها هلا او لانه ينبغ عن التعريف بانه كقوله اذا سمعت بخيبة بمن
لطول الخمال يدل شمالا لم يقل بيمنه احتراز اعن التصريح بنسبته الى امه المدرج فى خمل
صاحب المفتاح التنكير فى قوله تعالى ولتجدنهم احرص على حياة من عبد اثروا التحقير واعترض المصنف بان
التحقير منافى مقام المدح قلت ليس المراد بالتحقير هنا الا تهاون بشانه او من بخ الطيبة
اذا فاح اى فوضوحها بانه اراد انا لبناء المرة ونفس الكلمة لانها تامن فوهم نحو الوخ اذا هبت اى هبة او من بخ
نافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف لم اراد التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما

او الجاهل او العقر حيث يعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان
لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا
يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو اسيل الذي كان ابوه
عظيما فان لفظ اسيل يدل على الدلو وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائرا بما يميز خواص
الجنس ليزيل القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
فيكون في الارض ويطير بجناحيه وصفين مؤكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون جملة و
يشترط فيه حينئذ ان يكون الموصوف نكرة لان الجملة التي هي محل الاعراب نكرة ووقوع المعرفة والمقصود
الذي تستدل من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي به اسناد النكرة وسيجيء ان يكون هذا مرادا من قال
ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من عوارض الاسم فكيف في تلك الجملة لئلا يكون خبره كالصلة لان الصفة
احب ليزيد المتكلم الى المخاطب علما ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما جيء بها ليقرر في المخاطب
الموصوف ليميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيحكم عليه فيها جملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية لتستلزم ذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
فان قيل وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان المعنى اقسم بالله ليبطئن والقسم
وجوابه صلة ما مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وموصوله خبره محذوفا للصدق والكذب و
لذا يقال اكذبه الاخبار والله اعلم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل هو لياه والله واقسم بالله ونحو
ذلك وهذا كان الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان قد تجيء العلم الموصولة
الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى نار تلظى النار التي توقدها الناس والحجارة لئن الصلة يجب ان
يكون قضية معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة الحرم قوا انفسكم واهليكم
نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانا جات النار هنا معرفة وفي سورة الحرم نكرة لان الايه
في سورة التحريم نزلت اولا ثم قرءوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت سورة
البقرة بشارة الى ما قرءوه اولا فلما كان يتعالى الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والمخاطب في سورة التحريم المؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلعم والمشركون لما سمعوا الايه علموا ذلك

نحو طوا

نحو طوا في سوره البقره واما تاكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه في حقق معنوه ومدلوله
او عمى جعله مستقرا تحققا ثابتا لحيث لا يظن بغيره نحو جاءني زيد زيد ذاته لئلا يتوهم المتكلم غلط السامع من سماع
لفظ المسند اليه وحمله على غير معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم المجاز والسهو لكن فوق من
القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع
التوهم وربما كانا في القصد الى مجرد التقرير كما يطلع عليه قصد اعتبار القديم والتاخير مع الغير
وذكر العلامه رحمه الله في شرح المفتاح ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين انه اي موضع من قبيل القديم والتاخير
يطلعنا عليه وعلى مخالفه صرحوا به في نحو لا تكذبت من ان تاكيد المسند انما تفيد تقرير المحكوم عليه دون
الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل مجرد التكرير نحوانا عرفت وانت عرفت انه تفيد تقرير الحكم
وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل القديم الاخر الى تضمنهم انه ليس في
عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقق يقوي
الحكم في قصد القديم والتاخير مع الفعل بل اكتفى بمجرد خبر المسند وتوسل وكان ينبغي ان يتعرض
للتخصيص بل هو اولى لان المعنى الذي ذكره صرحوا على انه تاكيد مع قديم فلذا للتخصيص اظهر
ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في قصد اعتبار القديم والتاخير مع الفعل من نحو انا سعيت
في حاجتك وحدي ولا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من القديم وايراده في هذا المقام مثل
ايراد كل رجل عاقل في كل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء
من التاكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا ليس في كلامه ولا حاجة الى حمل كلام
المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في اشارة هذه المقامات ويهدد بظهور ما هو ال من
ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم كما انا عرفت وتقرير المحكوم عليه كما سبعت في
حاجتك وحدي ولا غيري غلط فاحش غر اركابه عفيفة عما ذكرنا من توهم الصفة او دفع توهم
اي المتكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم كراسناد القطع الى الامير
مجازا وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو
وانما كرر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم
عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجيء الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت

الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال سوفلان قتلوا
وانما قتله واحد منهم وربما جمع من كل واحد بعض بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وهذا
يرد ادا التعيين والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم
وههنا بحث هو لزكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من صيل دفع توهم التجوز لان
كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا لكان تاسيسا وهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا بعد الشمول انه يوجب من اصله وانه لولاه
لما فهم الشمول من اللفظ والام سهل بل المراد انه مع لزكون اللفظ المعطى للشمول مستعملا على
حلاوطاهره ويجوز افنه انتهى كلامه وانما لخ حاني الرجلان كلاهما في كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظرا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه
لدفع توهم لزكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع لزكون
الجاني رسولا لهما او على احدهما ورسول الاخر فلا يحتاج الى الدفع حاني الرجلان كلاهما بل انسيهما او
عينهما وكذا اذا توهم لزالجاني احدهما والاخر محرض تابعة ونحو ذلك وانما يدفع ذلك بالتاكيد المسند
الى توهم التجوز انما وقع فيه وانما بيانه اي بيان عدم السند اليه بعطف البيان فلا ضاحك ثم ضحك
به نحو قدم صديقك خالد لا يلزم كون الثاني اوضح لجواز لزيحصل الايضاح من احدهما وحده
عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف لزالبيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما في الصفة لزذلك وذكر في قوله تعالى
لا نعد لعاد ثم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته ولزكان البيان حاصلا بدونه لزيرفع توهم ان هذه
الدعوة وسمها وتجعل فيتم امر لتحقق لا شبهة فيه يوجه من الوجوه ومما يدل على لزعطف البيان
لا يلزم البتة لزيكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير ان الطير عطف
بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاني الفاضل الكامل زيد فالاحسن لزالموصوف وصفة عطف
بيان ما فيه ايضاح الصفة المهمة وضعا باعتبار كونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف
قوله تعالى لا نحد والهين اثنين انما هو الله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والمفسر واورد السكاكي

في باب عطف

في نار عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان ضناعي لجواز لزيريد انه من صيل الايضاح والتفسير ولزكان ضعافا عيا ويكون الولد في
هذا البحث مثل اولاد كل رجل عارف كل انسان حيوان في بحث التوكيد على ما مر والسكاكي ولعل مقصوده
انه وصف ضناعي حي له للايضاح والتفسير لا للتوكيد مثل اسم الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير
ذلك لزلفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ الله لمعنى
الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاسس من الاله لا عن اتخاذ جنس
الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين بانتين والله بواحد ايضا حاصل
لهذا الغرض وتفسير وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد في الشيء
دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريد بالاله على لزالمعنى به منهما والذي يساق له
الحديث هو العدد شنع عليه بما يؤكده هذا كلامه وقوله بولده اي بقوله وتحققه ولم يقصد انه تاكيد
ضناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة مما وقع في شرح المفتاح من لزيذهب
صاحب الكشاف لزالهين اثنين ونحن واحدة من التاكيد الضناعي ليس شيء اذ لا دلالة عليه بل
اورد في المفصل قوله بنحنة واحدة مثالا للمؤكد نحو اسس الدابر فالحق ان كلا من اسس واحد وصف
ضناعي للسان والمفسر كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حث جعل الارض
صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على لزالقصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف
فالآيتان تشركان في لزالوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اسس واله واحد لسان لزالقصد
الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لسان لزالقصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
البحث على ما ذكرت مما لم يزد عليه للمصنف وبه تبين لزلا خلل في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف ان سلم ما وجه به القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف ان معنى وصف الصفة تابع
يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوع على ما نقل عن الخليل ولم يذكر اثنين وواحد الدلالة
على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما لكونهما وصفين بل ذكر الدلالة على لزالقصد من متبوعهما الى احد
جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية وكل منهما تابع غير صفة فيصح متبوع
فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على

من الصفة لانها انما تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر للدلالة على هذا المعنى ويكون
الغرض مجرد الدلالة عليه فلا اخ كما لتخصيص والتاكيد وغيرهما فهو لم يكون ذكر اساسي وواحد للدلالة على
لاثنينه والوحدة ويكون الغرض من هذا امان المقصود بنفسه كما لم الدار ذكر لبدل على معنى الدور
والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند المحققين الاترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
ولم يخرج هذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا
نظر لانا لا نسلم ان البدل لابد منه فقد يقوم مقام المبدل منه الا يرى الواحد كر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن الله شركاء منصوبا على جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بدل بعد لرجال الا ترى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الانس من الاناث على ما يدل عليه
واما الابدال منه اي من المسند اليه في هذا الشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر
حيث يجعلون الفاعل في جاني اخو زيد هو اخو لا والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل في نحو المفتاح كما
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاني اخو زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه
وان كان مفهوما مغايرا ونحو جاء القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل
منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فخرج الهجر اسم اذا جعلناه بدلا من بدل الكل دون البعض لان
ما صدق عليه بعض ما صدق عليه الهجر وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين
المبدل منه ولا بعضه ولكن المبدل يشتمل عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل بنحو كوزيد الا
علم حمارا وسيفا ضيا لبوبه ما لحب تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا ومخلصا لما احمل اولا وسلك عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت لم قال
هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادته اقتناه له في
الكلام وبين من اضافة المصدر الى المفعول او اضافه البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء
الى ان المبدل هو المقصود بالنسبة بالتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير
وسان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب المفتاح وقوله تعالى صراط الذين انعمت فائدة البدل
التوكيد لما فيه من التشبيه والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل
البعض والاشتمال اعتبار المبتوع مشتملا على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في

ولما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلب ويراد به التابع نحو اعجبني زيد علمه
بخلاف ضربت زيدا اذا ضربته غلامه نحو جاني زيد غلامه وجاءني بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر
به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخ عن نصاح التتمة لما مر من ان المفصل بعد الاجمال
والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الاحسن ان يقال لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
اسم اختصار نحو جاءني زيد وعمرو وان في بعضها للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو لجمع
اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقولي مع اختصار عن نحو جاني
زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع ان ليس من عطف المفرد من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه
قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز
به عن نحو جاني زيد وبعده بيوم او شهر او ما شابه ذلك نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء
القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتخالف حتى في ان للفاء بدل على ملابسة الفعل
للتابع بعد ملابسة للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثلهما الا انه يدل على انها صادقا
يقتضي شيئا فشيئا الى ان بلغ ما بعدها والمعقول المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى
الاقوى او بالعكس ولا معتبر الترتيب بالجار حتى جواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر حسب ما كل اي بحسب ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاني القوم
حتى خالد اذا جاؤا كلهم او بعضهم او اقوامهم معنى بتفصيل المسند في حق انه معتبر في الذهن
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالواو وثم وحتى يشمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلها معا
قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد
وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه فمتى نحو جاني زيد وعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف افادة تفصيل المسند لا غير حتى لو علم ان جاني زيد فعمرو كان نفي المهلة عقيب مجيء زيد

ويحتمل انهما جاءا كل معا او جاء كل عمرو قبل او بعده بمدة متراخية فان حملت قضية العطف على المسند اليه بالباء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فانشارب فالنام اذا كان الموصوف واحدا فاعلم هذا في المحقق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم لزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب فيسمى قصد في الحذف القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد لزيد لا عمرو جاءني زيد دون عمرو اذا انهما جاءا كل جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد لزيد لا عمرو جاءني كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل ما في الرد الى الصواب الا ان له ان يحكم عن التابع نحو الحاء ان للمتبوع والكن لا الحاء به للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام المفتاح ان لكن في جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب لزعمه انه يضاد الحكم على زيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صحيح في انه انما قال جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لانه لما اعتقد ان زيدا جاء كذا دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه قال لمن اعتقد انهما جاءا كل على انه يكون قصر افراد فلم يقل به احد واضرب الحكم عن المحكوم عليه الى ضرب نحو جاءني زيد لا عمرو وما جاءني زيد لا عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع وهي الاضراب لنحو جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه نحو ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو نحو جاءني زيد وعدم مجيء وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انصب اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع نحو ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا يستغرب كلامهم في بحث القصر ويذهب المبرد انه بعد النفي يفيد بقي الحكم على التابع والمتبوع كالسكوت او الحكم لمحقق الثبوت لمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وقدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيء متحقق قصر والحكم في المثال ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وان قلت وقد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا نفع في كلام فصيح

وكان الاولى تركه لكمال الخلط وقلت يعارض ما ذكره بعض المحققين من النحاة لزيد الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الذهول من المتكلم او الشك

اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو لبس الحرير او الدرانير زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير بعد سوق الحكم لاحدهما فقط على الاباحة هو نحو ركب هذا الفرس او ذاك والاباحة هو نحو ركب هذا الفرس وذاك بل الغلط

بحسب ما يجانس وما عداه السكاكي حروف العطف اي المشهورة والجمهور على انها بعد ما عطف ما قبلها وقوعها بنفس اللفظ المجرور من غير اعادة الجار والتصريح بالمصدر المرفوع من غير اكيد او فصل يتوى عند المحققين وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي بعض المسند اليه بعض الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به او لانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند فكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لا ما يقول ان معنى تخصيص المسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعل الحذف لاجله وغيره كما قال في المفتاح ان تخصيص المسند بالمسند اليه وحاصل قصر المسند على المسند اليه فنه فيكون راجعا الى المسند على ان يحتمل ان يقدر يرجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا عليه

اي المسند اليه بالمسند اي لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد قائم لزم القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وهذا يقال في تأكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص المسند ولا يعديه وغيره قلت نعم ولكن غلب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكره دون غيره وجعله من بين الاشخاص مختصا بالذكر وكان المعنى جعل هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه به مكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه

الى قولهم في اما كل بعد معناه مختصا بالعبادة لا يتعداني غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال الرجوع الى التعريف المذكور في المفلحون الدال على ان المتقين هم الذين اختصوا بصفة المفلحين وتحققوا بها وهم وتصور بصورتهم الحقيقة فهم هم لا يتعدونهم الى غيرهم انتهى كلامه وفيه ان معنى لا يتعدونهم الى غيرهم لا يتعدون تلك الحقيقة التي

على صنه الفلاح كما لا يجاوزونه الى صنه اخرى وهذا غلط منشاؤه عدم التدرب فى هذا الفن وقله
التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشاره الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ فى دلائل
الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت وقد مثل قولك هو الرجل الذى يحكى
انه البطل المعهود ولا قصر حبس البطل عليه بالغ ونحو ذلك بل ترى بدلا ترى قولا لصاحبك هل سمعت
ما ليبطل المحامى وهل حصلت معنى هذه الصنه وكيف ينبغى ان يكون الذى حتى يستحق ان يقال ذليك له
وقيه فان كنت تصورته حق تصوره فعلمك بصاحبك يعنى ذيبانه لا حقيقه وراء ذلك وطريقه
طريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حصنه فزيد هو بعينه هذا كلامه واما ما ذكره فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صح فى هذه الايه بان فائده الفصل الدلاله
على ان الولد ذو بعده خبر الاصنه والتوكيد والنجاب الذى فائده المبتدا به للمسند اليه دون غيره هو التحقق
لان الفصل قد يكون لتخصيص مع قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو قصل من عمرو وزيد يقاوم الاسد ذكره
صاحب الكشاف فى قوله تعالى ان الله هو يعمل التوبه هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان
الخصيص حاصلا بدونه بان يكون فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اى لا يرزق
الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والخير هو المال اى لا كرم الا التقوى ولا خير الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب والشيب هما فالحيوه هى الجهام اى لا حيوه الا الجهام واما قد
اى تعديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التعديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف
بانه انما يقال مقدم او مؤخر للمزال الا للتقار فى مكانه قلت التعديم ضربان تعديم على نيه التاخير
كتعديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل
التقديم وتعديم لا على نيه التاخير كتعديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك لان تقدم الاسم
مادته على الفعل مجعله مبتدا نحو زيد قام ونحو خوفه ماره مجعله فاعلا نحو قام زيد وتعديم المسند اليه من
الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف منه هو الضرب الاول وكلامه انما يحمل على اطلاق التعديم على الضرب
الثانى فلكونه ذا ره اى المسند اليه هم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التعديم شيا مجرى
مجرى الاصل غير العنايه والاهتمام كلن ينبغى ان ينظر وجه العنايه لشئ ونعرفه معنى وقد يطلق كثير
من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعنايه من غير ان يذكر من اين كانت تلك العنايه وهم كان اهم هذا كلامه والاجل

هذا

هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما الاول اى تعديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم قصدا وان فى اللفظ انصاف يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا يقتضى العدول
عنه يعنى لم يكون التعديم هو الاصل انما يكون سببا لتعديه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك
الاصل كما فى الجمله الفعليه فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تعديم المسند اليه الا ترى انه العامل صل
مرتبه المعمول فكل ما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سمى بفصله واما التشكل الحرف وهل سامع
الان فى المسند الذى بنا اليه ومن هذا كان حق المتكلم تطويل المسند اليه ومعلوم لم حصول السبى بطول الشوق
الذى واضح فى النفس لقوله اى قول ابى العلاء المعرى من قصيده يوفى بها فيها حنفيا واذرى جارت
الذى به فيه حوار مستحدث من جناد يعنى تجيرت البريه فى المعاد الحسابى والنشور الذى لنفسانى
وفى ان تبدان الاموات كذلك يحيى من الرفات كذا فى ضرام السقط وقبله بان امرا لاله واختلف الناس فباع
الى ضلال واهد يعنى بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوس المستحدث
من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا نعيان يهوى ولا العقنقل على ما وقع فى الشروح لانه لا يناسب
السياق واما تعريف المسرة اى المساءة والتنكير نحو سعد فى اول يدكره لكل نفس
محبوبا والسفاح فى دار صدق قيل واما به بهام لا يزول غمه الخلد او نيرانه اما الذى ذلك
مثل اظهار يعظمه نحو رجل فاضل فى الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل
فى الدار ومثل الدار على المطلوب تما هو وصاف المسند اليه المسند على الاستمرار المجرد الاخبار بصدور
عنه كقولك الزاهد يشترى ويطرح دلاله على ان صدور الفعل عنه حالة فحاله على سبيل الاستمرار بخلاف قولك
يشترى الزاهد فانه يدل على تجدد صدوره عنه فى الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح واذا
كونه مضمنا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اذ المراد بالجزء الاول خبر المبتدا وبالجزء الثانى الخبار والمضمن
لما فهم من الثانى ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر يقصد به ان يتصدر به المطلوب بالحمل الخبى
انما يكون يقصد تما لا يقصد واذا زاد بدلالة وقوع الخبر مطلقا اى سابقا ووقوع الشرط مثلا لا سابقا
فى احوال متعلقات الفعل انه لا يعرض عند اثبات وقوع الفعل له بل المسند اصلا بل يقال وقوع الشرط
نوفل على المفتاح لا سلم ان التعديم دخلا فى الدلاله على الاستمرار بل اذا دل العلم الفعل المضارع كما سبق
فى بحث الشرط طبه لم سا الله تعالى لكان وجها وشل افاده زياده تخصيص كقوله متى تهزز بنى قضيب تكتهم

سيوفا في هوانهم سيوف خلوص في مجالسهم رنان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خوف
كما في المفتاح اى محل الاستشهاد بقوله خفوف عدم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير
للشيء باعادة لفظه ليس شيئا وما عرض له ان يكون العدم مفيد التخصيص شروط ان يكون الخبر فعليا
على ما سلف في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لا خفوف فاجمع خاف بمعنى خفت واجيب
بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا وبخو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قولهم فهم
خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بما التخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عاما للنسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيص
بعض وهذا سديد ولكن في بيان كون العدم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورد في
دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يعدم المسند اليه ليفيد المقدم تخصيص بالخبر
الفعلي اى قصر الخبر الفعل عليه والمقصد بالفعلي ما فهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل
بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز او في حرف النفي اى اذا كان المسند اليه بعد حرف
النفي بلا فصل من قولهم وليد اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اى ما قال المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
يسند النفي الى الفعل المذكور وتوجه لغيره على الوصف الذي ينفي عن العموم والخصوص ولا يقال هذا الا
في شيء بنا نه مقول الغير وانت تريد نفي كونك القائل لانا نقول لا يلزم من سواغ ان يكون جميع من سواك
قائلا الا ان التخصيص بالنسبة الى من توهم المخاطب اشراكك معه في القول او انفراده به دونه لا بالنسبة الى
جميع من في العالم ولهذا اى ولان العدم يفيد التخصيص وهو النفي عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح
ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومفهوم
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان لم يحسن عند قصد هذا المعنى ذكر المسند اليه
وسيأتي مثله ولا احد غيري للهم الا اذا اضافت قرينة على ارادة العدم لغرض اخر غير الحصر كما اذا
طن المخاطب ظنين فاسند احدهما اليك فقلت هذا القول انا لا يعتد لنزاعه غيرك فيقول لك انت قلت
لا غيري فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فقدم المسند اليه ليطابق كلامه
وهذا انما يكون مما على انكاره كما في هذا المثال الحلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح

ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسانا غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد ينفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجوز ان يرى غيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف
لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد يقدم المفعول الذي يفيد العموم بعد العدم
لغرض المذكور نحو تعيين الفعل الذي ينفي عن المذكور وقصر نظرا الا ان المنفي هو الرؤية الواقعة على
كل احد من الناس لا الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب
الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد انما في ايات الرؤية الواقعة على البعض واما في سلب
الكلي لوقوع الكل في سياق النفي وهذا احد الامور التي عدها الناس على انه سهو من الكاتب او الصيغة ايا ما كان
كل احد وعدد عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن مرة
بدلا عن الواو لا يستعمل في الاثبات الا مع كل وحينئذ لم يكن نحو ما انا رايت احدا رادعا عن زعم ان كل احد
كل احد لانه لجاز فلا يستعمل بدون كل اما في نحو احد استعمل بمعنى الجمع وهذا صحيح دخول من عليه وعود
ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة مبينة
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقد صح سيبويه والنحاة كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح
انه لحسن وضع اللغة لانه قال يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وصل هو بمعنى
على ان احدا اسم في معنى الوحدة لا بمعنى معنى الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اى احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدهما في معنى الجمع يكون المعنى
ما انا رايت جميع الناس وبلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد اما ان هذا الاستثناء جار في نحو ما انا راكب
رحلا وما اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا
يكون لخصوصية لفظ احد وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة تركوا واو مثله قولهم اخذ
واما ان يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جميعا من الناس والمنفي حينئذ هو رؤية الواقعة
على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم
الذي هو سلب حرفي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي فالتخصيص
فالحكم يستحيل ان يكون غير هذه الصفة اعني بحيث لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه
عليه

ولا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا الحق وما ذكره العلامة في شرح المفتاح

بعضهن لزم نفي عين الفعل المعين الا سنفاء اثبات شيء لنفسه غير ذلك الفعل فتناقض ضرب بخلاف ما ضرب

الا زيدا فان النفي لا توجه الى الضرب معين وج يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد

فتاتي المعوض لا يقال يجوز لزيكون نفيا لضرب وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على

زيد وهو معقول المناظرة في فاعل الاول وانتفاء المتكلم عن نفسه وابنته لعين فيلزم لزلا يكون زيد مضروبا

له بهذا الضرب الذي نظر في فاعله ولا يلزم لزلا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتفي الا

هو نفي الضرب الذي وقع المناطرة في فاعله فيكون هو نفيا بان لزيد ونفيا عنه هذا محال وعندي

ان قولهم نقض النفي بالا سنفي لزيكون ضرب زيد اجدريان يعترض عليه بمثل لزلم ينفي لم يتوجه الى

الفعل اصلا بل الى لزيكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم او الفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى

منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من اسقاض النفي في شيء كما اذا قلت ليست

الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد لزانسانا ضرب كل احد الا زيدا واثبت ذلك الانسان ومعتبر يكون

ايتذكر ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المصنف ليس محل بحثهم في مجرد التعليل بل نظهر ثمرتها في قولنا

ما انا قلت الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرا كل القرآن

سوى الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه لزيكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا

محال والا عطف على ان الاولى حرف النفي والمعنى والمسند اليه المقدم حرف النفي فهو عند التخصيص

قطعا سواء كان مثبتا او حرفا منفيا او مضمرا وانما بل حرف النفي بالا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد

يفيد التقوي والاشارة بقوله والا فقد يانى اي المقدم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي

غير المسند اليه المذكور به اي بالحكم الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الحكم الفعلي نحو انا سعيت

في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجة او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب

وعلى الثاني قصر افراد وقولك على الاول لا عمرو ولا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبهه

ذلك وعلى الثاني نحو وحدي مثل بنفسه او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع

شبهة خلجت على السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك مشاركا له فغير

والدال

والدال الصريحي مطابقة على دفع الاول نحو لا عمرو على دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يانى

لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو ما يعطي الجزيل الا قصدا الى لزيتقرر في ذهن

السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى لزغيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد سيد الكلام

كما مر في باب كون المسند جملة وقد يانى للتخصيص نحو ما سعيت انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح

في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يانى للتقوي ولم تمثل المصنف لانه يتفرع عليه التفرقة

بينه وبين ما اكد المسند اليه فانه تحمل الاستثناء بخلاف التخصيص نحو ما انا سعيت في حاجتك

مرة لا تكذب كذا من لا تكذب انت مع ان ضمير المتكلم اكد الضمير المستتر واثبت مولده على معنى لزالحكوم على نفي الكذب

بعدم تكرره وقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر واثبت مولده على معنى لزالحكوم على نفي الكذب

هو الضمير لا غير وهو معنى لا غيره انك لا تظن لزعدم الكذب في هذه الحالة التي تكلم فيها مسند الى

غير الضمير وانما اسنده الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه لزنفي الكذب منحصر

فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا بقصد التخصيص ولا التقوي بل بقصد صدور السعي من المكلم

نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حتى قال وليس اذا قلت سعيت

في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لجل لزيكون ذلك عند السامع وجود سعي في حاجة قد وقع خطا في فاعله

فتقصد ازالة الخطأ بل اذا قلت ابتداء للسامع صدور السعي في حاجة منك

غير مشكوك بتجوز او سهو او نسيان زيد في الفاعل صح وانما لم يتعرض لمعنى التقوي لانه انما اورد هذا

الكلام في بحث التخصيص وانما خصص البيان بالمثال الاخير لانه محل الاشتباه والشارح العلامة قد

اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان ما لا يرد لك التطرق عليه الى البحث في ذلك

انه قال انك اذا قلت ابتداء من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك وسعت انا في حاجتك

لفائدة وجود السعي منك صح من غير تكلف بتجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت ابتداء لافادة وجود

السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان

انا سعيت انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعمله لافادة وجود السعي وانما

ان يكون زنا عتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه

او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني والاكذا اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب

خطا

الاسترا ى الاسترفطيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع من التخصيص الجنسي والفردي فتاني
التوصيف الكلي بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مختصة بالوصف المقدر المستفاد من السكاكي لان الامة قد
صرحوا بالتخصيص بعني الحصر حيث اولوه بما هو دانب الاسترو لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتطبيع لحصل النوعية لابد من اعتبار كونه في الاصل موضوعا على انه فاعل معنى وقطعا كما هو مذهب ليفيد
الحصر فيتاتى في الموصوف والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف ولا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع الا بان يقال انه استرط اعتبار التقدم والجنسي
في افادة التقدم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا من التقدم بل من الوصف بناء على ان التقدير يا وصف عنده
يدل على بقي الحكم عما عداه وقولها رجل طويل بعناه لا حصير من غير تقدير كونه نعوتا يدل على هذا
انه قال ما التخصيص الحصري نحو موقوفا ما ضربت الا كما خويك وهو في معنى ما ضربت اخاك الا بكر وفيه
اى فما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه فطراد الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء تي
امتناع التقدم ما بقيا على حالهما اى ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقدم التابع
اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقدمهما وايا ما كان فيجوز ورود الموصوف دون الصفة
حكم لامتناع الفاعل لاحمل المقدم بوجه والتابع لحمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في
جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والموصن العائدات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديم
ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدا او اتم مقامه ضمير فلا ويجوز الفسخ في التابع دون الفاعل الحكم و
الاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا امتناع محض ممتنا فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد اقام
فان حلت بقدم الفاعل حال كونه فاعلا امتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقدمه حال
كونه تابعا بل هو واقع كما تاكد في قوله تنبئ بها قبل المجاق بليلة فكان مجاقا كاد ذلك النهر
فان كلا تاكيد لذلك النهر والمعطوف في قوله عليكم ورحمة الله السلام على وجه وبين الجماسة لو كان
يشكى الى الاموات ما بي لاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وما كتمت قبر سنجار
او قبر على قهدر فان قوله وساكنه عطف على قبر فحوانا وانث وهو في قولها اما ترت وانعمت وهو قام
عند مقصد التخصيص ليس مبتدا عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاني
بدل اصطلاحي ولت امتناع تقدم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله

والموصن العائدات الطير عطف بيان للعائدات لا موصوفا وانعقوا على امتناع ما جاني الا لخوا حدا لوقع
على الابدال الامتناع تقدم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقدم الفاعل وهو
التباسه بالمبتدا قام هنا بعينه واما قوله وكان مجاقا كاد ذلك النهر فبعد ثبوت كون السيف مما
يستشهد به لحمل الركون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله صل الحاق على النهر وكان ذلك النهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا محمولا على الضرورة فلا يدل على جواز في السعة ولو سلم ففي تقدم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقدمه على العامل ايضا نعم وذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر لشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل
واما تقدم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم امتناع التخصيص
في صورة المذكور عنى في نحو رجل جاني ولا تقدير التقدم لحصوله اى التخصيص بتقدم اى بغير تقدير التقدم
كما ذكره السكاكي في شاهد دانب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتعليل فهو وان لم يصح بان
لا سبب للتخصيص سواه لكن لا سلم كلامه ذلك حتى قال انما قلنا كذلك لان الوجه البعيد عند المنكر لفوات
شرط المبتدا لا يقال السكاكي انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما استفاد من تقدير التقدم
فلا يتم منه حال لانا نقول قد ذكرنا ان ما لحصص بالوصف يمتنع تقدير التخصيص فيه لصحة وقوع مبتدا
كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقدم والتاخير
في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من السكاكي كما في
قولنا رجل جاني نعم لا امرأة واولان حلال نعم لا نسلم امتناع ان يراد المهوش شره حتى اذا لا يراد عليه الا قليلا ولا
عقلا قال الشيخ عبد القاهر وقد يشر لانا المعنى الذي اهو من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
وقد يقال هو قام زيد قايم في المعنى وحكم لمضمنه اى قام الضمير مثل قام مسكر الاسناد وسنوى الحكم
وحال الفاعل يقدر دون اذا قولا يظهر لانا قام لما يعاوت في الحفظ والحكاية والعجب في اذا قام
واذا قام وهو قام شبه الحالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اى شبه السكاكي قام مع انه متضمن
للضمير الحالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يغير الحالي عنه نحو انا غلام
وانت غلام وهو غلام وقد يتحرف قوله وشبهه محرفا وبطل انه اسم منصوب على انه مفعول معه اى
لمضمنه الضمير سمية اى مساهمة الحالي عن الضمير نحو زيد وعمرو يسمل على امر ين حسبما المعاد

بعد بربط بعده ثم ان الموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب وهذا اجعل موجبة
معدولة لا سالبة بحصله ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة وهذا هو جعلها
في قوة السالبة السالبة الجزئية او الا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم نعم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم نعم بعض الانسان بمعنى انها مثلا
في الصدق لانه قد تكلم في المهملة سفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
وايا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق عليه الانسان في الجملة وكما
صدق انسان لم نقم صدق لم نعم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فنفي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منتفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منتفيا عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر وعلى كل تقدير يلزم منها نفي الحكم
عن جملة الافراد وذكر فرد لجواز ان يكون منشأ عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ليس انسانا لم نعم
بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك تاكيدا
لانا سيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس في لحب ليزيد معنى كل انسان لم نعم نفي الحكم عن كل فرد فلكون
كل تاسيسا معنى اخر التاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخر فلان قولنا لم نعم انسان سالبة مهملة لا سور
فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شئ من الانسان بناهم واما قال
في الاول المسلمة وهنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحمل نفي الحكم عن كل فرد وتحمل سنده عن بعض وثبوته
لبعض وعلى كل تقدير يسلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية
فانها تقتضي اصرر نفي الحكم عن كل فرد وما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقولهم هنا
بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لوجود موضوعها اي موضع المهملة نكرة غير مصدرة
بلفظ كل وشيا والنفي وكل نكرة كذلك بعد النفي عموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما
بعد العموم في النفي اعاهو النكرة التي بعد الوحدة في الاثبات واما التي بعد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل بعد وروده في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم نعم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه

لفظ كل

لفظ كل وقلنا لم نعم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد فلم يترجح التاكيد على التاسيس
في لحب ليزيد يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لكون كل تاسيسا فالحاصل ان السلب العموم
فيجب ليزيد يكون بعده لعموم السلب ليكون كل الفاء سببية للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ كل لا في
اصله عن افادة هذين المعنيين فعند اسناد احدهما سبب الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يكون كل
انسان لم نعم لافادة النفي عن الجملة ولم نعم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لانه يجب ان يكون كل
تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة المحمول انسان لم نعم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة المحمول لم نعم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وبملاحظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المعتبر هذا المعنى بالاسناد الى ما
اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يتوسند اليه فتكون اي على هذا يلزم ان يكون الاسناد الى كل
ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ بعد لفظ يقويه
ما قبله لفظا اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم نعم وعن كل فرد في لم نعم كل انسان انما
افاد ترجيح اسناد الى كل لا شئ اخر ليكون كل لتقويته ولما كان قابلا ان يدعى هذا المنع بان ذا ذكرت
من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
صح لاحد ان يوجه هذا المنع لاسناد الى منع اخر على هذا يلزم ان لا يكون معنى التاكيد هذا فقال واما الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة المحمول لم نعم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على التاني
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم نعم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو حملناها
للنفي عن كل فرد وقلنا لم نعم كل انسان لعموم السلب مثل لم نعم انسانا لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس هنا اصلا بل ما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل انا لم نعم انسانا كان سندا
للنفي عن كل فرد وبالزمه النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى اي هما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا
فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة
قولنا لم نعم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم نعم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا
يكون تاكيدا لانا نقول انما نشترط في التاكيد اتحاد الدال الا ترى ان لا نشترط فانه يشترط لئلا يلزم ان يكون كل في قولنا

لم يعم كل انسان لكذا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد والشرط لعدم ان لا يكون كذا في قولنا كل
انسان لم يعم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيد الان لا لانه قولنا انسان لم يعم على النفي عن الجملة بطريق
الالزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل للجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون محتملا للبعض او
منفيا عن كل فرد او بان يكون نفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للبعض والمستفاد
من لم يعم انسان هو القسم الاول وقوله فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فوجب جعلها لم يعم كل انسان
للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل
فكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان الكلوه المضيفه اذا عمت كان قولنا
لم يعم انسان بمنزلة قضية معمولة كما ذكره هذا القائل لانها قد تفيد ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا ان الموضوع لا يتصف بالحكم اصلا ويقال لها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لا ما يقابل
المسورة وكتب العوام ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان افراد الموضوع اي سور فيها
ان للاحكام او السالبة كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع
وظاهر ان الصادق على قولنا لم يعم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها
فممنوع اذ المقدر انه بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا يدل هذا البيان من شيء يدل على ضروره والاخفى
ما يسور الا هذا والعوام ان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيها بل كل
ما يدل على العموم فهو سور الكلية لقولنا طرا واجمع ونحو ذلك نعم على الشيخ في الاشارات وههنا يجوز
ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال النون عليه سور الكلية كانه في الموجبة سور
الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب بعمها وادخال النون
يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في دلائل الاعجاز الكلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى
لنفي الشمول فان كانت كلمة كل داخلة في خبر النفي فان اخرت عن اداة النفي فالنفي اولا و
سواء كان الخبر فعلا نحو قولك ما كل تشتهي المواعيد تبر به تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير
فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الجادة والتنبيه او معموله للفعل المنفي اما
ان يكون عطفا على داخل في حيز النفي واما ان يكون بعد مرفوعا عطفا على اخرت والمعنى وجعلت معموله فكلا
ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا

فلا يحسن عطفه عليها واما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما
فصل نحو ما زيد كل العوام وما جاءني كل العوام وعند ذلك من الامثلة المذكوره اولا يقع نحو ما كل سمعي
المرء حاصلا فان خصصت الحاصل للنفي فلم تخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي ولم تجعله اعم
من المنفي والمقدر وكذا في قوله التعميم واما ما كان قائلا الكلام الى آخره عن يفسر انما وضع قدمه ليغير عبارة
الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم المنفي عليه لفظا او تقديرا نعني كما اذا قدمتها
على الفعل المنفي العامل فيه فانه وجد تقديرا الان مرتبة المعمول التاخر عن العامل فالاقرب ان يجعل
عطفا على اخرت مقدرا بالفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل
عامل في كل على ما سنعربه المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي المصدر الداخل على الفعل
العامل فيها او جعلت معموله للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم او ما جاءني كل القوم
وقدم للتاكيد لان كلا اصله فيه او مفعولا لذلك متاخرا نحو ما اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او ما مررت بكل
كل الدراهم لم آخذ او الدراهم كلها لم اخذ وتركب مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل سببا لان
المعنى بما لا يسلم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكيد اذا وقعت محررا وانظر ما لحن ما
مررت بكل القوم وما سرت كل الايام وبحو ذلك وفي جميع هذه توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل
الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كان مفردا كان المعنى فاعلا للفعل
او الوصف الذي حل عليها او اعمل فيها لقولنا في الفعل ما اكل القوم كلهم وما ملكت كل القوم وفي الوصف ما كل
القوم كابيا وما كاتب كل القوم منفقد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال بثبوت الحكم للشمل ما
اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان لحسن او تفعله اي يعلو الفعل او الوصف به اي بعض ان كان
كل المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل
الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذتها انا وما آخذنا انا كل الدراهم منفقد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته والاخذ ببعض
الاخذ بعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا ملئنا وجدنا ادخال
كل في خبر النفي لا يصلح الا لاحد امرين اما لنفي بعضا كان او بعضا ثم نظر ما بعد حتى لا يصلح لتعلق
الفعل بعضه كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق
ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لعطا ولم يقع معمولا للفعل
المنفي

عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد لقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين
اقصرت الصلاة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد
منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي الى النحو قد اصبحت
ام الخبيث تدعى علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وسعى الى النحو اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما
ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب المعين يوجب ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المتكلم فجوابه
اما المعين او نفي كل منهما ردا على المتكلم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا نفي الجمع بينهما
لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا حتى يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو كان قوله كل ذلك لم يكن سلبا
كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد اله لانه اثباتي في كل منهما لا بينهما جميعا اذ الاحكام الحرفي رفع
للسلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج لسعى النحو فلانه يصح ان اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير لنصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب كل هنا ما يكسر وزنا ولا سياق
كلاما لم يات شيء مما ادعت عليه من المزية فلو كان النصب مفيدا لهذا العموم والرفع غير مفيد لم يعد
الشاعر الفصيح عن النصب السائغ الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لصار مفعولا او مبتدا ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير استعمل
في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول اكلت كله ضربت كله ولا مررت بكله ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه
في قوله ملكني كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذا لم تضطر
بلجئه اليه الامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب اعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لا
ستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا الا ان يجاب بان
نستعملها تاكيدا لما تقدمها اشتمل على ضمير لان ضابطها افادة الشمول والاحاطة في احوال ما اضيف اليه
ولما اضيفت الى
المضمر كانت الجملة مستغنية بذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدا لان العامل
فيه معنوي لا لفظي فجعلوها في الصورة عما هي بها فلذلك لم يعمل فيها الا الرفع والنصب لا يعمل الا مركبا
لله هذا كلامه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكرناه من الحذف والذكر

والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كل مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه موضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا
كان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند
اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عبارة عن شيء معقول معهود في الذهن بينهم باعتبار الوجود كالمظهر
في نعم الرجل المحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو تمدح العام او الذم العام
اعني من غير تعيين حصله والتفخيم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يستعد
بالفاعل ولا سيما المخصوص بالفاعل في نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا
نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال لا يدري ما المقصود وبتفصيله ما سيما مخصوصا
بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف واما في قول من يجعله مبتدا و نعم رجلا خبره والعكس بالعكس فليس من هذا الباب
على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فارتفع لو كان كذلك لوجب
ان يقال نعما رجلان الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع الباب وانما صح
تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لرجل قلت قد ذكرت هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه الذي لم
يكن تمييزه مستثنى من غيره ان يميز سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لمشابهة الاسم الجامد وعلى التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فليكون قصدا من اول الامر ما لحكم المخصوص في اللفظ
الاخير وهذا الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وانضاف جوز ان يكون التمييز للمذكور مثله في نعم الرجل
رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او للدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم سواء هو وزيد قائم
ومكان الشاذ او المقحم فالاضافة فيه خلاف مقتضى الظاهر وبحسبان ما بين هذا الضمير اذا كان في الكلام
من غير فصله نحو هي هند ملبحة وفاقا لان تعلق الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك الموصوف
ولم يسمع نحو هي الاميركي عرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما يتعين المصنف لنحو
قولهم ربه رجلا وامها فاضلة وربه رجلا وقوله تعالى يقتضيهن سبع سموات لانه ليس مما نحن فيه لتضمن
تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لان
اي السامع اذا لم يسمع منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليعلم منه معنى ما جيء له

التفوس من التشوق الى معرفه ما حصل لها مع فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن لان ما
لحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له فى القلب محل ومكانة لا يكون للحصل بسهوله ولهذا
استوجب الزيلعى مضمون الحلة شيأ عظيما يعتنى به ولا تقال هو الذباب يطير وهذا اعنى قصد
الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى الرام تقديم ضمير الشان وهو مبتدأ
الرام باخبر المخصوص بالذم نعم لكنه وجاء بعدهم كقول الاخطل ابو ملوسى فجدك نعم جدا
وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى
التعظيم انما يصح فى ضمير الشان دون الضمير فى باب اذ السامع عالم بسمع المفسر ليعلم ان فيه
ضمير اشتغل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم عاذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر
لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه هو اى القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى الرصان متعقل
الاذهان بحيث الى السامع اولا دعاء لسر الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله فى المطلع زادت عليها بالظلام
رواق وقد يكون اى وضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اى بمن المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اى قول ابن الاوندى
لم عاقل عاقل بل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل اى رجل
اى كامل فى الرجولية اعيت اى اعييته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت ملاهيه طرق معاشه
وحاصل جاهل لقاء مرزوقا هذا الذى ترك الاوهام حائرة وصيرا العالم النحرير المتقن
من نحر الامور على اتقنها زنديقا كافرا فانيا للصانع فاعلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك
وقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فاكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اختص الحكم ببديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت غاية المتكلم بتمييزه وابرزه فى معرض المحسوس كانه يرى السامعين لهذا النبى المتقن المتميز
هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يعلل الحكم البديع بكون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا ومعنى اختصاص المسند اليه بالحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان
ينبغى ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اى او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا
كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او الثناء على كمال البلادة بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته

مان غير المحسوس

مان غير المحسوس عنده لبلادته المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اى ظهور المسند اليه وعليه اى على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر ادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اى باب المسند اليه قول ابن دمينة
تعالت اى اظهرت العلو والمرض كل شجى اى حزن من شجى يشجى على حد علم يعلم واما يشجو
فهو متعد بعال يشجانى هذا الامر اى احزنى وما لك علة تريد بى قتلى وقد ظهرت بذلك اى بتعللى
ولم تقله لادعاء كمال ظهوره فقد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذى يشار اليه باسم الاشارة فان كان المظهر
الموضوع موضع المضمر غيره اى غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اى تمكن المسند اليه عند السامع كقولك
الله احد الله الصمد ليصير المسند اليه اذا قصده لانه يتصور المسمى بالجوامع ويتطرح من غيره اى ويطرح كل
هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى اى ما انزلناه بالقرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما يسول الا بالحكم لا باشتمال
على الهداية الى كل خير واما حال الوضع فى ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا لمن امر به بسبب الى الامتثال والاتيان به شيأ فشيأ اى شمال
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين ما يحل لكذا فكان انا امرك وعليه
اى وعلى وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غير من غير اى من غير باب المسند اليه فاذا عرفت
بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على فى لفظ الله من تقوية داعى
النبى صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالة على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال
او الاستعطاف اى طلب العفو والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاك مقرا بالذنوب وقد دعاك
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواك حيث لم يقل انا العاصى استكانة على سبيل التعريف العاصى
بدل الالف ذكر عبدك ليستحق الرحمة وترحم الشفقة ما ليس لفظ انا وقيل يضاف عبد الى وصفه العاصى
كما فى قوله تعالى قل يا ايها الناس انى رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى
يومن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبى للتوكل من احراء الصفات المذكورة عليه وليتعرف بتلك
وجعل الايمان به دون الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كما مر مكانين انا او اعنى هنا دا
للتفخيم وبعد للتعصب لنفسه قال السكاكى هذا اعنى بعد الكلام عن الحكاية الى ليعيسه غير محتمل
ما المسند اليه ولا هذا العود اى التفات غير محتمل ان يكون عن الحكاية الى الجبه ففى العبارة ادنى تسامح

ويحتمل ان يكون المعنى والمعارض الحكاية الى ليعيبه غير محتص بالقول المذكور وعلى لزوم ان يكون العين
باسم مظهر لاستمر والاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا منقل الى الاخر
فصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين
وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصحيح في كلام السكاكي ومحمد ان ينقل العدد على معنى سواء
كان العدد باسم مظهر او ضمير غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان
كل منهما قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ان يعدل
الى الاخر وهذا ليس بمقصود المصنف من تعميم نفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى
التفاتا في علم البيان مبني على انه كما يطلق البيان على العلوم المدونة كقوله اي قول ابي العباس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروي بكسرها خصص هذا المثال من بين
امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على لزوم ذهبه لنزكب التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو الالتفات لانه وضح بانه في قوله لبلك التفاتا لانه خطاب لنفسه
ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق
من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى بما حي بها اي بطريق
اخر من الطرق الثلثة شرط لنزكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون بمقتضى ظاهر
سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وهذا استفسر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك
لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الانتقال من اسلوب من الكلام
والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب عند نظرته لمقتضاه ايقاظا في
اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست بالتفات نحو انا زيد وانت عمرو
ونحو رجال وابيهم رجال وابيك الذي فعل كذا ونحو الذين صحبوا الصباح ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد
تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو انا زيد قائم وزيد رجاله بصري
بلدي وفي النزيل انت وعبدك هذا بالهنا انا ارهم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها نحو الطريق
المسلوك اليه نحو اياك نعبد واهدنا وانعم فان الالتفات انما هو في اما كان يعبد والباقي جار على اسلوب واحد

كان يصدق على كل منهما انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم
حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا العرض نحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجدا نا
كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة
وحق الكلام بعد عالم المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
وما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون يا ايها الذين امنوا في الجواب الالتفات والتفاتهم فليس بشيء قال
المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى
الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول في المعنى ورد الضمير على الاول وحمل
الكلام على المعنى لانه من الالتباس وهو حسن ذلك فيه عند النحويين حتى ان المازني قال ولا اشتهار مورده
وكثرته لرداءة ومن الناس من زاد لا خراج نحو ما ذكرنا قد او بوان يكون التعبير انفع في كلامه
وهو غلط لان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا ليؤمن من ايمانا فيصير المعنى ليؤمنه بما اتى به المتكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم ان قوله من ايمانا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات ليؤمنه وتتمماته
وهذا احص اي الالتفات بتفسير الجمهور احص من تفسير السكاكي لان العدل عنده اعم من ان يكون
قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون بمقتضى الظاهر لم يعبر عنه بطريق منها
فعدل الى الاخر وعند الجمهور مختص بالاول وكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس
كما في قوله بطا ول لبلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العايرالا رمد
وذلك من بنات حاجي وخبر ذلك عن ابي الاسود في الصحاح العاير ذي العين والرمد في الاساس في عينه
عوار وعاوره اي غمضة يمض منها وبات له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه التفات
في المثال الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بانه في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب
الكشاف وقد الناس امر التفات في بيت من هذه الابيات ظاهر فيه ان مذهب السكاكي مواف لمذهبه فان فعل
لم يجز ان يكون احد هما في بات والاخر في جاءني احدهما باعتبار الاسناد من الخطاب الى ليلك والاخر
باعتبار الاسناد من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الاسناد من الغيبة الى الخطاب الثاني
في ذلك الخطاب الثالث في جاءني باعتبار الاسناد من الخطاب الى المتكلم فيصح ان يكون في هذه الثلثة التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الاسناد انما يكون في شيء حاصل واقع على اسلوب الكلام و

وبعد الاسمال من الخطاب الى لبيك الى الغيبة في بات وراضي صار الخطاب صار الاسلوب اسلوب الغيبة
فلا يكون الاسمال الى الكلام في جاني الامن الغيبة وصدها وعن التالي لها الا نسلم ان الكلام في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعرض عنه واصلا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك لعلكم تشكرون اي لكم الا لتفات من الكلام الى الخطاب ما لي لا اعبد الذي فطرني واليه
ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعرض عنه واحدا قلت نعم ولكن
المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سبق فالمعرض عنهم الجميع
هو المخاطبون فان قلت لم يكن قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات حينئذ ليكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لانم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر
لان الظاهر بمقتضى ان لا يجيء اسلوب الكلام بل الحري للاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل الكلام
في قوله سبحانه وتعالى وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم انه لا التفات عند السكاكي
لانحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا اسعر لانحصاره فيه عند السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون
وجاني في الاية والتفات عند السكاكي وهو ولو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق خلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في
خلاف مقتضى الظاهر ولم يثبت ترجعون وجاني في خلاف المقتضى على ما حققناه واني لا اعبد الذي
الكوثر وصل ربك مكان لها وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعظم المعظم كما في
ولم نحي ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى المتكلم قوله
علمته مرعى عبده بحاله اي ذهب بكل قلبي في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في
الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعينك الشباب اي حين وفي الشباب كان منصوبا
حان مشيب اي زمان مشيب واقباله على الهجوم يتكلفني كيلى فيه التفات من الخطاب في قولك الحي
الكلم حيث لم تقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب ليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني
بوصلها وروي بالتاء والنون فانه على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف واي شاد الدر فاها والى انه خطاب
للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقولك طحابك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور والله اعلم
وقد سقط اي بعد ليلى اي قربها وعادت عوادي بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون

فاعلت من المعاداة كان الصوارف في الخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون عاد بمعنى اي
عادت عوادي وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كان عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كلمكم في الفلك وجرين
بهم مكان بكم ومن الغيبة الى الكلام الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقيناه مكان سقاه
والى الخطاب ما لكم لا ترجون لله وقارا بعد مكان اياه بعد وذكر صدر الافاضل في ضمام السعد
اي من سرط الالتفات ليكون المخاطب بالكلام في الخالين واحدا كقوله تعالى انا لكل شيء خلقناه بقدر
هذا الكلام ولزم المخاطب به الله من حيث الظاهر فهو ملزم المخاطب لا زيد لك جرى ذكر العبد مع الله
لا مع غيره بخلاف قولك جرى ذكر ثوبي بالله ليس لي شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اعني بذلك الذي امي
يستوي منك انا كذا وانا كذا فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالاول امرأة والمخاطب
بالثاني الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء هل ان جرى ذكركم رسالة عن رسل ام لبس
سبع في اوالك الاولى فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في ينجي بكم الى الغيبة في اوالاك بعني اولئك
وبقولنا اني اشار عن خطاب بني كانه الى الاحاد عنهم ولئن كان روي من فصل الالتفات عليس من ان
مخاطب بل هو حكم بنو كانه وبقوله اولاك ابت وقد يطلق الالتفات على معنى اخر سيأتي بعد
الكلام بجملة منقلبة مثلا فيه في المعنى على طريق المثل او الدعاء او بحرفها كما في قوله تعالى وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصر خواصر الله قولوهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر
من فاصمات وفي حواجر مني كان الحيام بكاظم شيب العين اتيها الحيام انسى يوم تصيل عارضيها
بغرع بسامة سقى البشام والثاني لزيد كرمي فتوهم السامع اختلجه شيء فالتفت الى الكلام ترتل
احلا اجرم موجع الى مقصود لكون الروية متادة قلبي مهما يشد وفي الناس راحة والاصل نصفا لها فكانه
لما قال فالاولى ان يشد وقبل وما نصنع به فاجاب بقوله في الناس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات
على الاطلاق لزم الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطريه اي تجديدا واحداث نشاط
الثوب للسامع واكثر ما يطلق الاضافة اليه اي الى ذلك الكلام وقد يخص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطف ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة الفاتحة
فان العبد اذا ذكر الحق سبحانه وتعالى بصفة من صفاته حاضر بحيث يراه العبد من يوسف محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحق
ما يجد وكلما جرى عارضه من جلال العظمة والكبرياء ما يزيل ذلك المحل الى مرتبة يؤول الامر الى طامتها اي خاتمة

تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المغنية انه اي ذلك الحق والحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء
لانه اصف بانه مالك الحاكم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين فالمفعول محذوف
دلالة على التعميم محمد يوجد ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد
والخطاب بخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بخصيصه متعلق بالخطاب
يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجد ذلك المحرك لمخاطبة العبد ذلك الحقيق بالحمد
عامدا على الخصيصة بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل لا تعرف وبان الاستعانة في جميع المهمات
منه لامن غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة و
تكون هذا بيانا للغرض الكلام وتكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى مطلب اخر والاستعانة
في المهمات فالاطيفة الحصر فيها موقع هذا الالتفات مولنرضه بنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يحدث
بكون قراءته على وجه يحدث ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره الشيخ جار الله على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف
هو ان قراءة لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تقلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء العبادة
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك من هذه صفاته فيجد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل
ذلك الغرض الذي لاتتأتى العبادة الا به لان المخاطب احضر في المتميز واعرف به فكان تعلق العبادة به بطريق اللفظ
ليستقر به العلم وتعلق ان بفعال ان يزداد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه
والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم الدنيوي والاخروي ثم بانه
لبسط لهم امر المعاش ويسر لهم الامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت
النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب بنبيها على ان من هذه صفاته يجب
ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة
وفيه تعظيم لامر العبادة والهانة بشغل لبه بغير حاضر كانه يشاهد ربه ويراه لا يلتفت الى ما سواه
ولما الجئ كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من مباحث المسند اليه فقال
ومن وجه خلاف المقتضى يلقى المخاطب بغير ما يتوقعه بحمل كلامه على خلاف مولاه الباء في بغير للمقابلة وفي
لحمل للسببية والمعنى وخرج خلاف مقتضى الظاهر ليس لمتلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يتوقعه هو

سبب حمل

سبب حمل الخاطب على خلاف ما اراده منبها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والافادة
كقول الشقري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كونه متوعدا اياه لاحملنك على الادهم
يعني القيد مثل الاسير يحمل على الادهم والاشهب هذا مثل قول الشقري فاوزع وعيد الحجاج
في معرض الوعد وتلقاه بغير ما توقع وبان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده
حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فبنى على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الاسير اي وان كان مثل الاسير
في السلطان ولبسه قيد الحديد لا يقصد اي بان يعطى المال وهو من الاضداد لا ان يقصد اي يقيد ويوثق
من ضده وقال الحجاج له انا نأتيك اي الادهم حديد فقال لان تكون حديدا احب من ان تكون بليدا فحمل
الحديد ايضا على خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي يلقى السائل بغير ما يتطلب فنبى بل سؤاله بنبيه
عليه اي عن ذلك السؤال بنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بالحال اي حال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى
يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب لاختلاف القمر في زيادته ونقصانه
حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال
ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا بيانا لغرض من هذا الاختلاف وهو ان
الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس مواقيت زروعهم ومتاجرهم ومحال الديون
والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للبناء على الاولى والا لبقوا حالهم ان سألوا عن
الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض
وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين
وابن السبيل سألوا عن ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف بنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان
النفقة لا تعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق وقد كرهها على سبيل التضمين
دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي بنبيها على تحقق وقوعه
كقوله تعالى ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض اي يصعقون ويصعقون وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله
تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكقوله تعالى
باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع
ذلك

وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضي والحال فمن اين يكون الواقع ليقع ومعنى مجموع لجمع من غير فرقه الا ان دلالة الفعل على الاستقبال
بحسب الوضع ودلالتها بحسب العارض فالحمل اذا كان بمعناه الاستقبال يكون وارد اعلى مقتضى
الظاهر قلت نعم ولكن يهمنا من الدلالة على ممكن الوصف وتبادله ما ليس في الفعل وان شئت فوازن
بين قوله ان الدين واقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ليس الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس يتعقق
على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه متحقق
الوقوع هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر الفعل وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو صادر اما حيث يكون الداعي الى اعتبار صحة اللفظ بان يوقف
صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدا نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة
كقوله فحي قبل التفرق ضيغما عاوا لا كل موقف مثل الوداع اي لا مثل موقف الوداع موقفا مثل و
الثاني ان يكون الداعي اليه من صحة المعنى لموقف صحة على ان يكون اللفظ تابعا نحو عوضت الناقة على
الحوض والمعنى عوض الحوض على الناقة لان المعوض عليه ههنا ما يكون له ادراك مثل ما المعوض اليه
ترى ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع وكذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف
والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يقال المعوض عليه ويحمل ما المظروف
نحو الظرف وهذا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي كان امك ام حمار اي ذهب السرور من الناس وانصرفوا بصفات الئام حتى لو نعوا على ابنه لا يبالي
انسان منهم اهجينا كان ام مهجنا وقد انه وليد من صحة اللفظ بناء على ان ظرف موضع يكون المعرف بالاستدلال
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والجنة معرفة كما في قوله ولا كل موقف مثل الوداع و
حصل المعاد بين ما وقع تقول الهرة بالرام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه
فالمقصود المذكور بعد الهرة هو طولا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان طولي
مبتدا وكان ابك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وجاز عطف
على طولي اذ وجود الهمزة كالعدم ويجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا
خلاف هل زيد قام فان قبل فيه من صحة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما تقول جاريتك كانت اياك

نعم فيه فلت

نعم فيه فلت من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا كان ابك ام حمارا لان المقصود
التسوية بين ان يكون ناسه ظبيا وان يكون حمارا فافهم وقبيلة السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث
الكلام ملاحة ويشجع عليه كل البلاغة وامثلة الباب مبثوثة في المحاورات وفي الاستعارة وفي التنزيل
وردّه غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه تضعف اعتبارا لطيفا غير نفس العلل الذي جعله السكاكي
من اللطائف قبل لقوله اي قول ربه ومحمده اي عبادة معتبرة متلوة بالغيبة ارجاؤه اطراحه وفي
جمع الرجاء تصور ان كان يؤمن برضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قولها اي لونها
فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لعبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في
تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض الغبرة والا اي وان لم يقصد
اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقصيح خروج عن تطبيق الكلام مقتضى
الحال ويمكن ان يستدل عليه بان الاستفهام انما يوهم عكس المقصود لقوله اي قول العطاي يصف ناقة
حمري يمس عليها كاطيت من طيئ السطيح بالفدن السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كاطيت الفدن السياع
وجواب لما قوله بعده امرت بها الرحال فاحذوها وفي نظر ان لم يشتط عاوا لما قال ان قول المصنف
من المبالغة في سمن الناقة ما لا يصنعه قولها كاطيت الفدن بالسياع لانها لم تر السياع قد بلغ من العظم
والكثرة الى الحد الذي صار عنده الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني لم ار هو عكس
المقصود وكون الدخل في الرد لقوله ثم ابصرت قد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى اخرج وذلك لان الحذو عند حذاة السن والتروح
قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالتروح ووصف الاقدام والاقتحام بالمعاد
بالجذوعة كما يقال اقدام عمرو رأي مجرب وليس في هذا العدول اعتبار لطيف بل وقوعها هام لعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اورث في مخاطبه الف
من اصبت الشيء العينة ووجدته اي لم الف هذه الصفة بل وجدت خلافها جذع الاقدام قارح البصيرة
وليس بشيء لم احج لان ما قبله من الابيات يدل على انه حج وتحذر منه آلامه ولان نحوي كلامه الدال
على انه حج ولم تمت علما بان الاقدام ليس بعلة للحجام وحثا على ترك التفكر في العواقب وفض التحرز
خوفا من المعاطب كما في الايضاح وضعف بحث لان قوله ولم اصبت اي جذعت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى

لم اجرح واما جعله معمولا لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبتيم النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح
له لا نفيا في ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من اصبر صار المعنى لم اجرح في هذه الحال بل
خرجت جذع الاقدام فارج البصيرة على انه لما جعله معمولا لم الف فالاسب لم يجعل جذع البصيرة
منصوبا نائبا عن الحال لانه احسن تأدية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو
ان جذع البصيرة من البصيرة في الضرف وجذوع البصيرة عبارة عن انه على بصيرة التي كان اليه
عليها اولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام ولم يتطرق تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة
عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى لم اضرف وقد نلت ما اوردت من الاعداء
ولم ننا الى ما اراد واسى وانا على بصيرتي الاولى لم اسد لي في الاقتحام ولا عدلت اختياري التطرف
والانحراف وقد صاروا قروحا في الحرب قادحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي في الباب الثالث
احوال المسند اليه فائدة قوله في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند ذكره عادة
للطفه وهو ان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمه والاحتياج اليه اقوى والاحتياج الى المسند خفيف
لم يذكر لفظا وكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس هذه المثابة في
الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن الحارث البرجمي وهو من بكاء الشجي
بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الحار في رحله اي في منزله وماواه وقيار اسم فرسه
لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة وحذف المسند من المباني والمعنى
اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التحسر ومحافظة الوزن والا يجوز ان يكون غريب خبر انها فاوقد لامتناع العطف على محل
اسم الان الخبر حينئذ يقدر فيكون العطف بعد مضي الجمل ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين
كما في ان زيدا وعمرو قائمان لان لكل منهما خبرا لغرو الثاني ليس مرتفعا بالابتداء والمجرور وخبره والجملة
باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما يقول ليت زيدا قائم وعمرو
منطلق والسر في ذلك ما ذكرناه من قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه ان في غير
ذوي العقول ايضا يقال ذلك انه لو قيل الى غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان الغربة على قيار في النار ثم
عن الغربة لان يتوب الحلم اولا اوى فقدمه لئلا يتأتى الاخبار عنهما دفعة لحسب الظاهر بينهما على ان قيارا

مع انه

مع انه ليس مرذول العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب فقصد الى التحسر
وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الآية وقال الصابئون مبتدأ وهو جمع الجر وجعل معطوفا على محل ان الذين امنوا الى
آخره لا محل لها من الاعراب فاورد تقدم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم اثبت المذكورين ضلالا واسئلهم
عيبا علمهم اوضح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا الحال تحتمل المقام وقوله
سحقا عذيرا واتسا عذيرك راضوا الذي مختلف هذا مصرح في ان المذكور خبر الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله تعالى فاتبعت منه وذا الذي مريا وامر احمل الطوق وما ملي
على ان يربا خبر هو الذي وحركت محذوف فحذف عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر ليت وهو الذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فيا قبح من كيف وان بيت
حوده وقد كان منه البدو والحضر يحتمل ان النحو مرفوع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان البدو منه متزعا
والحضر ايضا متزع فيكون من عطف الجمل ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية
التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من المباني منصوبا اي كمت منه بريا والذي
ايضا بريا وكان البدو منه متزعا والنحو ايضا متزعا لكون من عطف المفرد لفعل ما كان زيد قاعدا وعمرو قاعدا
لم يكن بعيدا وقوله لذي ندب مطلوب وعمرو اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام
وقوله لك حوجت فادا زيدا اي بوجود فحذف لما مر مع اشباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على تحقق
الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قام او قاعدا وراكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع
خصوصية فقد رخصيه كما في المثال المذكور وان خرجت تدل على ان المخرج حاضرا وبالباب نحو ذلك
والفاء في فاذا قيل مبنى للسببية التي يراد بها اللزوم ما بعدها لما قبلها اي فمفاجأة زيد لازمة للخروج
وقيل للعطف جملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقد وجود زيدا بالباب فالعامل في اذا فاجأت
فحي يكون منصوبا به لا ظرفا وقد يقال ان العامل هو الخبر المحذوف فحي لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد
ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون خبر المبتدأ اي ففي المكان زيد والتزم تقدمه لمشابهتها اذا الشرطية
لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا ففي المكان زيد بالباب وقوله اي يحل الاعتمال
ان تحلا وان من تحلا وان السفر اذ يقضي تحملا السفر جمع سافر كصحب وصاحب وتحملا اي يعد ذا طولا

ايلزلنا في الدنيا حلوا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق وقد تقولوا في المعنى لا جوع
لهم ونحن على ارثهم عن قرب بحذف المسند وهو ههنا ظرف وقطعا لحالات ما سبق لقصد الاختصار
والعدة لما هو في الدليل عن العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا ولدا
وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا وقال هذا باب ما لا يكاد يستعمل الا في الجزاء ولذا قال عبد القاهر
لو اسقطت لفظ الجزاء لم يحسن الحذف ولم تجز لها الخاضعة لها والمستكينة لشانه المترجمة عنه
ايضا وفيه ضيق المقام اعني المحافظة على السجع والمصنف يعد مثل للاختصار بدون
الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه لم يحل بالمعنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان
المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى وان لنا لم مملكون خيرا من حمر ربي
تقدير لو علمكون مملكون فحذف علمكون الاول واورد ابن الضمير المتصل اعني الواو وضمير منفصل وهو
انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدمه اسم وجعله ونحوه
منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاثبات لهذا الظاهر بعينه المقدر ولو اظهر لم يخرج اليه
وانما صير اليه لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مسند او لا تاكيد
ايضا على ان يكون التقدير لو علمكون انتم مملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا قصد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء المؤكد وقال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فليما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم مملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس سيم المحتقرون مانع من
الفعل الاول لاسقط لاجل المقدر ذكر الكلام في صورة المبتدا والخبر كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك
وهو مستدل وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم مملكون لكونه مثله في الصورة فانه يحتمل ان يسند
لهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس لمبتدا بل تاكيد لمعلم
وهذا الكلام صرح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل احتمل الامور من حذف
المسند اي فصبر جميل احجا او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل فعلى الحذف يكثر الفائدة بامكان
حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو قدر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى
فيه الى الخلق وترك حذف المسند اليه لانه اكثر فاحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر الاختياري
بان الصبر الجميل احمل الادل على حصوله وبانه في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله
على حذف المسند

على حذف المبتدا سواء قدر حذف الخبر وبان مقام الصبر يدل قرينة حالية على حذف المبتدا وليس
على خصوص حذف الخبر اعني احد قرينة لفظية او حالية وفي هذا بطلان وجود القرينة شرط الحذف
في الاكثر الحذف اصلا والقرينة ههنا موانة اذا اصاب الانسان مكروه وكثر اما سول الصبر حتى
صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتدا ايضا بقراءة من قرأ فصبرا
جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون
المبتدا معرفة اولى وان كان المكره موصوفه وبان المفهوم من قولنا صبر جميل احمل انه احمل من
صبر غير جميل وليس لمعنى على هذا بل على انه احمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامور قوله تعالى
ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا الثا وفي الوجود الهة ثلثة او ثلثة آلهة بحذف والخبر المرصوف او الموصوف او
او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي مستورون في استحقاق العبادة والربوبية كما ترد الحاق اثنين
بواحد في صفة وربتة صاروا ثلثة بحذف والمبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على
ان الكلام ليس لمجرد لعلمك انه عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج عن
الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا ولي التمام والظهور جملتان مستقلتان في احد الخبرين اعني المسند
اليه والمسند وتقدر على التقاء مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وان مفرد قائم ام هو قاعد وان زيد
عندك ام عمرو عندك ام عندك عمرو وقام منقطعة لانه لا يمكن تقدير على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو
اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها مسندين بكلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة
دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على مفرد احترز عن نحو الفعل المشترك في الفاعل الحوجت
ام قعدت وقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهو متصله ويجوز مع عدم التناسب
بين معنيي الفعلين ليكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كنوع الكلام
جوابا للسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهم الله بحذف المسند لان
هذا الكلام عند تقدير ثبوتها فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه
نظر لانا نمنع ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل هو تحويله ولنا ان السؤال عن فعل الفعل
وحذف منه فتقديره مبتدا كقولنا الله خالقهم ولو دري هذا المنع وكذا القرينة انما تدل على تقدير الفعل اولى

من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خالقها الظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى
انه مبتدأ والخبر جملة فعلية لطائفة السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤول
عنه اهم والحق ليس جعل الكلام على جملتين لما فيه من الزيادة وليس الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
او مقدر عطف على محتوى الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قولك ضرب زيد نفسه في تمرينه
زيد بن نفسه لئلا كان يزيد كانه قيل من ضربه فقال ضارع اي بكليه ضارع ذليل خصوصية متعلق
بضارع وانما تعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكتفيه رائحة الفعل اي بكليه من بين الاجزاء خصت
لانه كان بجناء وظهيرا للاذلاء والضعفا وتعلقه بكلي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه
ومختبط مما تطيح الطوارح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة ونطيح من الاطاحة
وهي الاذهاب والاهلاك والطوارح جمع على غير القياس كطوارح وجمع طيحي يقال طوحته الطوارح
واطاحته الطوارح ولا تقال الطوحات ولا الطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي كاختباط من
اجل اذهاب الوقائع ماله او بكلي المقدر اي بكلي لاجل اهلال الغنايا بزيد وتطيح على البناء للمفعول من
معنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة ذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو لئلا يزيد ضارع و
مواز لجعل الفعل سنيا للمفعول ورفع المفعول مسندا اليه ثم ذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو لئلا يزيد ضارع ما بناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرير
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم بتفصيلا وذلك لانه لما قيل لئلا يزيد فعل علم ان هناك باكيا
يسند اليه هذا الفعل لكنه لم يعلم فلما قيل ضارع اي بكله ضارع فقد اسند الى مضمر ولا شك ان الاسناد
من تبين واكد واقوى ولان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس وكون اولى وقد تعال ان الاسناد اجمالا في
السؤال المقدر اغنى من سكله لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اشاره اليه على الاجمال ولا يبعد
ان يقال قد اسند بكل مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا ولو وقع نحو زيد غير فضله بل جزء جملة مسندا
اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وليكون معرفة الفاعل الحصول بغية غير متوقفة لان اول
الكلام عن مطلع في ذكره اي ذكر الفاعل فتكون الفاعل رزقا من حرف لا لحسب وهو الذي خلاف فاذا ابتغى
للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والعارض ان انفصل الخ لئلا يزيد ضارع بنصب يزيد وساء الفعل للفاعل

على خلافه

على خلافه فالسلامة عن الحذف والاضمار واشتمالها على ايهام الجمع بين المتناقضين من وجه الظاهر ان نصب
نحو زيد وجعله فضلة يوهم الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم الاهتمام
به فوق الاهتمام بالفاعل وما ذكرناه في اطباع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول متوقعا اليه فيكون
حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما في ذكر المسند اليه من الدلالة على تمكن الذكر هو الاصل والتعصيص
للحذف نحو زيد قام ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بتعاوة السامع نحو محمد ينطلق في جواب من قال من يسلم وهو قوله
تعالى تجعله كبيرهم هذا بعد قوله ائتوا به على اعينهم يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اسما او فعلا
حينئذ لتوقف الاسناد اليه على احدهما كقولك زيد يقوم الا سد
عند قيام القرائن لسد سيف وتلطف نوبة ونحو ذلك وحصول التعيين بدون الذكر ممنوع لان القرينة
دالة على نفس المسند واما يتعين المتكلم للسامع فيما لذكر المسند عينا في الظاهر واما افراده اي جعله
المسند غير جملة فلكونه عين مرجح عدم افادة التقوي لحكم اذ لولاه لكان نسبيا نحو زيد قام ابوه او عمدا
للتقوي نحو زيد قام هو جملة قطعا واما نحو زيد قام فليس بعمد للتقوي بل هو قريب من زيد قام
في اعتبار التقوي كما مر وقوي مانع عدم افادة التقوي معناه عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم
فاعل المصدر فيصح ما بعده التقوي نحو ان زيدا قام وحروف التأكيد نحو ان زيدا قام وقد
نحو ذلك او بعال يقوي في الاصطلاح هو ما تكرر به الطرق المخصص نحو زيد قام واغالم تقل عدم
قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صوره التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني
وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه تقدم ضروره تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي فاجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية
وانا تأكيد متقدم لابتداء المسند اليه جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووضع قوله غير
سببي موضع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعل بما يكون متضمن
محكوما به بالنسبة الى المسند اليه والاسناد عنه فزعم المصنف انه ليشمل السببي ايضا لان كل مسند
محكوم به بالنسبة الى المسند اليه والاسناد عنه ضروره الا سناد حكم بثبوت الشيء للشيء او سلبه عنه وفيه
نظر لقائل ان يقول لانم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق

وزيد انطلوا ابوه هو منطلوا وانطلوا بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه
لم يحكم بثبوت منطلوا او انطلوا لزيد لكون هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدا قد اسندت اليه ضرورة
وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم ما لمفهوم وهو اما ثبوته له او ابتغاءه عنه ضرورة
فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلوا ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلوا لاب
غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا وقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد
التقوي بمفرد افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هنا ان المسند في زيد منطلوق ابوه فعلي
لحلافه في زيد ابوه منطلوم استدل على ان المسند في زيد منطلوق ابوه هو منطلوق ابوه دون ابوه فان اسم
الفاعل مع فاعله ليس جملة فالمحكوم به في زيد منطلوق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلوم وهذا خبط ظاهر
ان اللائم مما ذكر ان لا يكون منطلوق ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلوق وحده والظاهر
ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلوق ابوه ليس منعقلا كما انه ليس سببيا او لا كان المناسب ان يورد في
مثال ما ليس بهذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلوق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم
انطلوا حكم محذوف المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباوه وصف
سببي وعلى هذا كان للقائل ان يجعل نحو زيد منطلوا ابوه مسندا سببيا لكن لم يقل به احد وفي الجملة
عبارة المصنف وضيعة وقد اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعل امثلة منها نحو الكوفي ابن
لبستين في الدار خالد وقال اذا لم يعتد بهذا المثال او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض على المصنف
بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة وتحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان
الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل
الظرف الاعتماد على شيء قال واما قيد المثال الاخير بقوله اذ يقدر به استقر او حصل لانه لو قدر بالمستقر
حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يتصد السكاكي الا لذكر امثلة المسند الفعل
ايضا حال كونه مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما
مذكور بامثلته واعترض عليه بان امثلة هنا ضائعة لما ذكرنا انه بعد ما فرغ

المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط المثلة
الافراد بين تفسيرهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للمتطن بصياغ التركيب ومظم الكلام والمراد بالمسبي
نحو زيد ابوه منطلوم لم يتعرض لاشكاله وتعسر ضبطه فكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد
انطلوا ابوه وكل من يعتبر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد شرط لم يلزم ان يكون زيد كل العائد مسندا اليه تلك الجملة
فخرج نحو زيد منطلوق ابوه لانه مفرد ونحو قول من قال لعمرك ما يدري الفتى كيف يتقي اذا هو لم يجعل
وزيد يموت قائم لان العائد مبتدا اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه وزيد مررت به و
زيد ضربت غلامه في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اعم من الصفي وغيره فعلى هذا المسند المسبي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو
ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بالثبوت او النفي الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او متعلقا عنه
مطلوب التعليق بغرض بني عليه ذلك المسند بتعليقه اثباتا لذلك الغرض نوع ما او تعليقا نفي عنه نوع ما او يكون
المسند فعلا اسند الى ما بعده مطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله نوع اثبات او نفي للكون
ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسببها فالاول نحو زيد ابوه منطلوق فان مفهوم منطلوق مع الحكم عليه
بكونه للمبتدا اعني ابوه قد علق غرض ما بزيد غرضا ما بمفهوم منطلوق عليه لان غرضا ما جعل مبتدا
وابوه منطلوق فصلا اخبر عنه خرج من هذا القسم نحو زيد منطلوق ابوه او انطلوا ابوه لان نحو اسم الفاعل
او الفعل ليس مبنيا على ما يعرف من نفسه وهو الثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضمير عمرو فالمسند المسبي قسمان
وقوله او يكون المسند فعلا معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند المسبي
هو القسم الاول فقط ولم قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه
جملة نحو اذا اريد بقوي الحكم واذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول اذا كان
المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي
لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي وزيد ابوه منطلق

هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب اخاه قد يكون مبتدا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما
في قولنا زيد ابوه منطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من
كلامه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لكن من ان المسند
السببي لا يكون الا في جملة وقد مسندا الى مثله ويقال ان في قوله ابوه ان يكون ضافا محذوفا
ابوه الزمان وضميره عائد الى المسند السببي والى قوله اذا كان المسند سببيا والحق ان المسند السببي يكون
اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت يكون المسند سببيا وقد يكون كذلك ولا يكون المسند السببي هو الماخوذ
من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما قوله اي يكون المسند فعلا فللتنقيح المسند الحد الآتي
الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده
بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتلاحق
كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على الحصر وجه مجازا والاسم نحو زيد قائم امس والآن او غدا
فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه بح
افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء تجدد الكل
بمعنى تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لاجتماع اجزاءه بعضها مع بعض
كقوله اي هو كلما مر عليهم او كلما ورد عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون
ويتفاخرون وكانت فيه وقايع فقيله معوا الى عن يفهم عرف القوم هو القيم بامرهم الذي
يشهد بذلك وعرف بسم اي يتقرر في الوجوه ويتبادر الى الفهم حدث منه ذلك التوسيم شافيا وصدره
منه لنظر لحظه فلحظه يحور على كل قبيلة جناية معي ورد واعكاظ طلبني الكافل بامرهم
ولما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقيد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت فان
الدوام لا غرض يتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله
لا يابى انف الدرهم المضروب صريحا وهو الجامع فيه الدراهم كلت مر عليها وهو منطلق بمعنى الانطلاق
ما بات له دام من غير اعتبار تجدد قال السيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار لم كان هو الاثبات
المطلق وينبغي ان يكون بالاسم وان الغرض لا يتم الا باستعمار زمان ذلك الثبوت وينبغي ان يكون بالفعل وقال

انضم موضع

ايضا موضع الاسم على ان تثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شافشيا فلا تعرض
في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل او عمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه شيئا فشيئا وهو بين اوله وبين تحيه
وقولنا في زيد ينطلق انه يجيء له زيد قائم لا يستغني استواء المعنى من غير افتراق الا لام الحلها اسما وفعلا
واما تعدد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك فمفعول مطلوبه او فضلة او
معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلبنية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقيد
ازدياد الخصوص وتقوية ازدياد البعد المحب لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا
مظنة سوال ويقول خبر كان زيدا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان زيد لا لانه على
زمان النسبة فقد لمنطلقا في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتعرف الفاعل على
صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
لمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد لم يكن في الماضي وهذا معنى
قولهم انها لاعطاء الخبر حكم مفعوله فان المعنى في هذا المثال حكم الاسم الذي اشتق الفعل منه وهذا
نوع اخر في تحصيل كون هذه الاخبار مفيدة لهذه الافعال واما تركه اي ترك المسند فلما تقدم منهما اي من
ترتبة الفائدة كعدم العلم بالمقيد او عدم الاحتياج اليها او الخوف لانتهاء الفرصة او عدم ارادة ان
يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لا غراض تتعلق به او خوف ان
تفوت المخاطب ان المتكلم متمكن او قادر على الكلم فتولد من عدم اراءه وما اشبه ذلك واما تقدمه فلما شرط
تحو اكرمك ان تكرمني او لتكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات يقتضي تقديره به لا تعرف الا بعونه ما
يتراءى اي حروف الشرط واسمائه من المقتضاء وقد مر ذلك مفصلا في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا
الكلام شيء على ان الشرط قد يقدم على الفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك يتوهم قولك وقت اكرامك
اياي والاصح ان الكلام يستوي هنا لهذا وعما كان عليه من الخبرية والانشائية فالحق ان الشرط كان خبرا فالحكم خبرية

فضل من الله وهما حادث وهو ان عدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين
واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا ان القطع بحصول الحسن بوجب
القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا حصول الا في ضمن فالفرق بين تخواد اجاءتهم الحسنة
ونحو ان يصيبهم حسنة واضح اللهم الا ان يقصد به نوع يخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف
الحسنة تعريف الجنس رد اعلى صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اوفق لحق
البلاغة وذلك لانه اراد به العهد على مذهب الجمهور وهو صحيح اذلم يتقدم ذكر الحسنة الا حقيقتا
ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجوز ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدار ان
المراد بالحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع وانتشارا وهذا اظهر فسادا مما ذكرانه اوفق لحق البلاغة
لكونه ادل على فضل الله وغنائه حيث جعل الحسنة المعهودة التي جعلها ان تشارك وقوعها كثرة الوقوع
قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول واذا اراد العهد على ما ذهب اليه شاع على الحسنة
المطلقة تركيب نحو المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لغلبة الاحتياج اليها ولكثرة دورها
فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه
وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء
معاملتهم لان الحسنة هي الخصب والرخاء وصارت لكثرة دورها فيما بينهم كنفس المعهود الحاضر ففي
تعريف العهد دلالة على ان من دأبهم ان يدعون انهم احقاء باختصاص هذه الاعظام من الحسنات ولا
يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس عنادا واسوئهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس في دعوى
استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني ولا تترك الشكر على القليل
كثيرا على ان الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون واقعة
موجودة تتوافق اللفظ اذ اوجد خلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو حتى يرد علينا ان يقال انهم
اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر
على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من
حيث هي مجتمع ودخول اذا عليها يكون مستقبلا امر حوحا واذا جعلت الحسنة بمعنى الواقعة الموجودة لم يكن
المراد بمطلق الحسنة كما هو المقدر وح نظهر فساد ما ذكرانه اوفق لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار

واخذ

واخذ في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
المعهودة ناشئ القول بكون المراد الحسنة المطلقة ومحل المجاز بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها الخصب والرخاء من غير تعيين بعض
وهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه اوفق لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي حيث وقع في جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا لم تكرر لبدل تنكيرها
على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تعالى فاذا مس الانسان ضر
دعانا وعرفا في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر
الى لفظ المس المبني عن معنى القلة والى تنكير الضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر
لبعده عن الخير وانكار الضلالات فيه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر كاف لشمول حقه
ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الصبر في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا
انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فيه بلفظ اذا والماضي على ان اسلاءه مثل هذا الانسان بالشر يجب
ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل اذا مقام الجزم لوقوع الشرط تحاشيا لاقتضاء المقام التحاشي كما اذا
سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبر فتحاشى خوفا من
السيد ولهذا اذا استطلت ليلتك ويقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فتحاشى قولها
وتنصح او قس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذب ان صدقت فاذا تفعل او تنزيله
اي منزل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل بحاله منصفي لعلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان
اباك فلا تؤذه فمع علمه بانه ابوه لكن منصفي علمه لمن لا يؤذيه او التوبيخ اي لتغبيط المخاطب على الشرط
وتصوير ان المقام لاشتماله على ما تقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام الا لفرضه اي فرض الشرط
كما يفرض المحال لغرض تعلو بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر
اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض
او معرضين ان كنتم قوما مسرفين ومن قرأ ان بالكسر فالشرط هو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن
جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان لا اسراف من العاقل في هذا المقام بحيث لا يكون
الا على تجرد الفرض والتقدير كما نفرض المحالات لاستحالة المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي

ان يصدر عن العاقل اصلا فهو معنى قوله المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام لا بمقال المستعمل في
فرض المحال مبنى لئلا يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم معنى الاضمام دون ان
لما مر من انه لم يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال يقطع بلا وقوعه
ولا يقال ان نظائر الآية كثيرة فلا يقال لو طارا لانا نقول ان المحال في هذا المقام بمنزلة
منزلة ما لا يقطع بعدمه على سبيل المساهلة وإخراج العناد لقصد التبكيت فمن هذا لم يستعمل
الا فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان اتوا بمثل ما امتنم به فقد اهتدوا ان من ارباب التبكيت ان
دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصل واذ ما حصل
لديكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تعالى لئن كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة
اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
باطل تعليق بالمحال ومنه قول بعض العادلين لو كان للجور ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به
بالشرط على المتصف كما اذا كان القيام قطوعا لحصول بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين
فيقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون لان على فرض حصولهم القيام قطعا وقوله
تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين تجهلونها اي محل ان يكون التوبيخ على الارتياب
وتصوير الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما نزله وتقلعه عن
اصله وهو الايمان الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على
المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما سكر عناد اجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد هنا لان عدم الشرط حتم يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما من لا يقال الشرط انما هو وقوع
الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ليس المعنى على حدوث الارتياب
في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وقد فصل المبرد والزجاج على ان لا بمعنى كان
الى معنى الاستقبال وذكر ابن الحاجب انه اذا اريد بقاء معنى الماضي ان جعل الشرط لفظ كان
نحو وله تعالى لئن كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي بخصوصه
لان الحدث المطلق الذي هو مدلول ليستفاد من الخبر فلا استفادة الزمان الماضي ولذا ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه بجوز لئن زيد ولئن كان الشيطان
مع النوم الطليق

ينسينك

نسينك قبل النهي فتح بخلاسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد التذكر بل قم فجاهد
فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان ليستقيم المعنى فان حمل لما كان البعض مرتابا قطعا و
البعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة
في استعمال في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا يخرج عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب
على المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب عدمه فيكون معنى
الكلام ولتغليب غير المقطوع بانتفاضه بالشرط على المقطوع له كما اشرنا اليه في المثال المذكور
شبه والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب المذكور على الاناث يجري على المذكور والاناث
صفة بسيرة المعنى انهم اجروا عليه على طريقة اجرائه على المذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الانثى من المذكور لحكم التغليب لان التنوث مما يوصف به المذكور والاناث والقياس كانت
من القانتات ومحتمل الا يكون من التبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين
لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول اولى الوجه لان التبعيض يدعيها انها صارت قدوة يقتدى بها
وبكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم
تجهلون بناء الخطاب والقياس شيء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما
مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ويجوز كالعمرين
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وما شابه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الآخر بان جعل
الآخر مشاركا له في الاسم ثم بني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون
احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من هذا القبيل
لا من فصل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف
المشترك بينهما على اجرائه على الذكور خاصة بل ان يجعل احدهما مشتقا للآخر في اسمه ثم بني ذلك
الاسم وان قلت لا يكفي في المثنى الا تفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الوالدين
بالمسمين يريد فلا يطلق قرآن على الطهر والحيضين لا على طهر وحيض قلت هو محتمل قد قال
الاندلسي يقال القمران عن الشمس وعن القمر ان فهم يعني وزن التثنية والجمع الا تفاق في اللفظ
دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا وجمع بالتغليب والمجاز ان اللفظ المستعمل فيما وضع له لا يرى للقائلين

موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف اطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير وضع له و
قس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس
معقود فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى وادفلما للملائكة اسجدوا لادم
فسجدوا الا ابليس الى غير ذلك من الملائكة لكونه جنسا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على
الاقل من جنس ما ينسب الى الجميع وصدق بخصوص بالاكثر لقوله تعالى حكاية لنحو حنذ يا شعيب و
الذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع
انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملة من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
او الغائب نحو انا والت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما
وانت وقومكم فعلتم قال الله تعالى وما ذلك بخافل عما تعملون ومن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت
يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وعنهم ولا يجوز ان يعني خطاب من سواه من غير عتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب بكلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم وقال الله تعالى
فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم اي جزاوهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي
خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذين توجه اليهم الخطاب اولا و
للذين من قبلهم ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين
اذ لا معنى لقولنا اعبدوه لعلكم تتقونه ومنه تغليب العقلاء على غيرهم ما طلا او الملفظ المختص
بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء وقد جمع
في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن
الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا وانانا وخلق
للانعام ايضا من انفسها ذكورا وانانا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير
والجعل لما فيه من التوالد والتناسل هو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله
يذرؤكم خطاب شامل للناس مخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على
الغائب والانعام ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلاء
على غيرهم ولا لما صح خطاب الجميع بلفظ المختص بالعقلاء معنى لعظم كم تغليبا ولولا التغليب

لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حتى يكثر من التوالد والتناسل وهيأ
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في تربيت المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا يبقى بقاءكم ويدوم بدوامكم وعلى هذا تكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا اتسق بنظم الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها
ازواجا وحسنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه متوقع الوجود فيحكم
للجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يوسفون منا ان الملك والمراد المؤمل كله ولم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع نوع مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر
الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونها تعليل لقوله
كان كل قدم ليثبت الحكم من اول امره معللا فيكون له في النفس استقرار لا تكون لما ذكر تعليل بعده
اي ولكون اذا التعليقية بوجوب حصول مضمون الجزاء بغيره نحو حصول مضمون الشرط في الاستقبال
متعلق بغيره على معنى تعلق حصول الجزاء بوجوبه تبعا على حصول الشرط في الاستقبال والا جوز ان يتعلق بتعليق
امرا ان التعليق امر موجود في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت لغيرك ادخل الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في زمان المستقبل كان كل من حملني كل من اذا وهي الشرط والجزاء فعلية
استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال ويمتنع بنوته وضيته واما الجزاء
فلان حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل
ويجب ان يتنبه لان الجزاء يجوز ان يكون ظلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي للدلالة على
الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر يحصل في الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال ولا يكون
طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لثلثة تعليقيا للنقط بالمعنى تقاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر
من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلا منهما اوا حدهما اسمية وفعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى لو قيل ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه لم تتحقق
باكرامك اياي الآن فاعدما كرتني اياك امس وقوله تعالى ولئن كذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه

ولا يجوز ان يكون خطابا لغير معين اذ لا يتصور

ولا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين
كفروا واما غيره ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فعد ما تناسب المقام وتاول المخرأ الطلبي
بالخبري وهم ليس لهم وضع الصدر وكالشرط بل هو مؤول عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب اي وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا
جيء بها وتمام الكلام على الوصل والربط والحال لحد الوصل والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر
ماله يبخل عمرو وان اعطى جاها لئيم وفي عدة ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان
فاتني بك سابق من الدهر فليسح لساكنيك الغمام وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها
وقد لهجت وضما بنوس رحال الظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا
للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا اساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا والاستمرار
كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
المتاخمة وحصوله نحو ان اشتريت بيتا كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوله الا
لاعلى ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بالواو انها كلها علة لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقوله لئن اشركت كما سيوتى انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان طلقتني
فقد احسن الي وقوعه هذا يصح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى ما ذكر لابراز اظهار الرغبة بقوله
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكفي تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يحدث ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر
عنه بلفظ الماضي عليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به على
على البقاء ان اريد بالنهي حصته اعني بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ايجاده بالنهي فان قيل
تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه
الاول لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في عامة السقوط لانه غلط من يستدل
اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا

على حصول

عليه حصول مضمون جمله اي كم بانه لحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلا سما ستقول عن معناها
اللغوي بقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا يرى لزوم قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
شرط وجزاء مع كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا اطلاق ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية
المبالغة في النهي عن الاكراه بمعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احرى بارادتها او لان الاية تدل على
بردن التحصن بكره هن المولى على الزنا الثالث ان لا نكرههن انتفاء تحقق الاكراه او طلب منهم
الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن يبقى حرمة الاكراه او طلب الاكراه ضروره انتفاء الاكراه
حينئذ لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل بتحصيله فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه لكن الظاهر يطرأ الى مفهوم الحالة
لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يرفع بالقاطع قال السكاكي او التعريض اي ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكرا و للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك والخطاب لمحمد عليه وعدم اشراكه
مقطوع به لكن حيث بلفظ الماضي ابرازا للامر المشار اليه الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل التعريض
والتعريض يقتضي لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا اشتمل احد فتقول والله
ان شتمني الامير لما مضى بينه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك ولهذا ذكر
المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولي في هذا الكلام من الخفاء والضعف بسبب الى
السكاكي او الاخير قد ذكر جميع ما يعلم ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في الاستعمال
الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني الى قوله ان يردن الرحمن
الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب سياق الاية لئن لا اعبد الذي فطرني
حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداوه الحق على وجه لا يزيد ذلك
الوجه غضبهم وحنقهم اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد و
ليس هذا من كلام السكاكي بعوني على وجه يعين على القبول اي حمل الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في انخاض
المقصود

حتى لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد نفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم او لان المتكلم قد انصف نفسه حيث حط مرتبته من مرتبة المخاطب ويسمى
ايضا الاستدراج لاستدراج المخاطب الى الاذعان والتسليم ومن لطائف الاساليب وقد ذكرنا في الفرق
والاستعارة والمحاورات فان قلت ما في قوله تعالى لئن يقتلوكم اي ليتحكموا منكم كما تحكم المشركون
بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب
والشتم ودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال وقد
ذكرتم في موضع آخر ان هذا الشرط لمجرد التعاطف وقد عدل في الثانية الى نمط الماضي فما نكتة في
ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل
كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لا يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم
ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الذين اعز عليهم من ارواحهم انهم يبذلون الارواح دونه
وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان المراد ودادهم ان يرتدوا الكفار لمصادفتهم وانطوائهم الحمل
من الشبهة ما حمله لزوم الاولى لها اعني العداء وبسط الايدي والالسن اليهم لانها واضحة
اللزوم بالنسبة اليها لان ودادهم للكفر المؤمنين ثابتة لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانتهاء
المشركين الى الخسار مادة الخاصة وارتفاع المقابلة والمشاجرة مخالف العداوة وبسط الايدي
والالسن فانه يحوز انفكاكها والمصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا
عليه من قولهم واذا خلا بعضهم الى بعض قالوا اتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم
ممكنا محتملا لا كونه لاحقا في انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف على جواب الشرط نحو ان يثقفوكم
ان يصدر وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتني اعطك واكسك و
الثاني لم يوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان جمع الامير اسناذه ذنت وخرجت وهذا في المعنى
على كلامين اذا رجع استاذنه فخرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية لم كان من الضرب الثاني ليكون
مجموع الجملة الملائمة واحدا يصح ما في المفتاح ولم كان من الضرب الاول لم يكن في تقدير دادة الكفر
بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله ودوا عطفا على الجملة الشرطية
لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى ولئن قاتلوكم ليولنكم الادبار

ثم لا ينصرون

ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر عطف الشرط على ما قبله فان قلت الظاهر ان الضمير الاول والمراد اظهار ودادة الكفر
واستيفاء مقتضياتها ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصلة ظفروا او لم يظفروا والاعمال انما هي بالنيات قلت في حاطب انما نزلت في ملتبسة حين وجهه كتابا الى مشركي
مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام لفتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا بامتثالهم فلا عداوة
ولا ودادة للردة الى الكفار واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم موحدين رحمتي تحقق العداوة وبسط الايدي
والالسن وودادة الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح اذا لم يوصل الكتاب الى المشركين وعلى من خاطب
الكفر والنفاق والمذكور في الكشاف في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانما اخبره اصحاب الرسول صلى الله
عليه وسلم عن الطريق **ولو للشرط** اي لتعليق مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط **في الماضي القطع**
باسقاط الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو حسنتي لاكرمتك معناه الاكرام لما لم يجئ القطع بانتفائه
فيلزم اسقاط الاكرام واما عبارة المفتاح ومعنى انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك
لو حسنتي لاكرمتك معناه لامتناع اكرامك لامتناع من حسني فخطأ وفيها اشكال لانه جعل اولا المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح
فساد كل منهما وقد وجه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع بمعلقا
لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من مجيئي واطن انه لاحاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية
فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا
معنى لطيف تنجح لسلكك على هذه العبارة وغفل الجمهور من تحقيق كلامه فحده هي لتعليق الامتناع
بالامتناع القطع وعلما ذكرنا تعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد في الجملة
هي لامتناع الثاني عن الجزاء لامتناع الاول عن الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او
احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام
لامتناع عدم الاتيان عن ثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه بان الحاجب قال الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب فجاز ان يكون لشيء اسباب مختلفة
كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الاخير

قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفسد لسبب آخر والحق الهلالي امتناع
الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا لو كان لمحال المجيء او غيره كقولك لو كان النهار موجودا كان الشمس طالعة واما
الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة
لتكون جزاء وهما معلوم المضمون فيمتنع حصول الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو
الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في قياس
الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي وقولنا لو كان هذا انسانا
كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما
ذكره جماعة من المحققين وتلقاه عنهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المسبب او اللازم بل معناها الدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى
لو شاء الله هدايتكم لكم انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون
الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ماهي لا يدري لم قولهم لو
لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر فمعناه لم يوجد علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجود علي
علة لعدم هلاك عمر يدل على ما ذكرناه قطعا قول ابي الحلاء العرى ولو ذلت له الدولات كانوا كعوهم
دعاياً ولكن للهوى دولات • لا يرى ليس انتفاء بعض المقدم لا يوجب شيئا على ما تقرر في المنطوق وكذا قول الحماسي
ولو طار ذو حافر قبلها • لطارت وكنت لم يطر • اي عدم طيران تلك الفرس سبب ان لم يطر ذو حافر قبلها
فليتامل واما ارباب الحصول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من
غير قصد الى القطع بانتفائهما لهذا صح عندهم استثناء عدم المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب
العلوم والتصديقات وهي المقصودات ولا شك في العلم بانتفاء الملزوم لانتفاء اللازم بل الامر بالعكس

واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة الكل كقوله تعالى على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله ظهور الغرض منه التدليل بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد وعلم من عارض
الشيخ المحقق وأتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا غلطا ظاهرا وكم من عائب قولا صحيحا
فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عليه الصلاة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم
العصيان قلنا وقد يستعمل انه لو للدلالة على لزوم الجزاء للشرط الموجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم
وذلك اذا كان الشرط مما يستحيل استلزامه لذلك الجزاء وكون نقيض ذلك الشرط هو اللائق باستلزام ذلك
الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيجوز اما سواء كان الشرط والجزاء
متلبسين بحرف او اهتوى لا ثبت علك او سفيه بحر لو لم يخف الله لم يعصه او محمل بحر ولو لم يخف الله لم يعصه
شجرة اقلام والبحر مده من بعده سبعة بحور ما نفدت كلمات الله ولو لم تكن مني لا ثبت علك في هذه المسئلة
اذا ادى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استحالة لزومه له لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق
الاولى ويستعمل هذا المعنى ولو ايضا نحو لو لا الكرام اياي لا ثبت علك على تقدير عدم الكرام وكذلك
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لو لا ولو الداخلة على النفي فان قولهم لو لا زيد لهلك عمر
الاصل على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على انتفاء الشرط وهو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف
مثلا فيجوز ان يكون هذا انتفاء وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا ولكن لا لاجل انتفاء الشرط المرتبط
بعدم الاكرام بناء على ثبوت الشرط المرتبط قلت لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في
منطوق الجزاء وانما جيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقدير الكلام اذا فرضنا ان لا اكرام لزيد
لا اكرمك مرتبطا بمجيء ومن تعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو شئتي لا كرمك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجيء ولسكوت ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته ليجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقد اللك
الشيء وزعم ان الحجب انه مستفيم فيما وضع الجزاء بلفظ المنذ دون ما المنفي الا لعموم للمنذ فيجوز في
نحو لو اهتوى لا ثبت علك ان يقدر الثناء المنفي غير المنذ بخلاف النفي فانه يفيد العموم وسلم في نحو
لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وتناقض وهذا توهم
انما يجيء لو كان الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى في لو اهتوى لا ثبت علك انتفاء مرتبطا بها

منزله الماضي لصدوده لو المضارع او الكلام عمر لا خلاف في اخباره وهو والله الذي يعلم
غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزله الماضي المحقق الوقوع فهذه الحاله
انما صح في المستقبل لانها انما كثرت في العتيد لكنها جعلت بمنزله الماضي المحقق الوقوع واستعمل
لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب لها ان يقال ولو ان لكنه عدل عنه الى لفظ المضارع
لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزله الماضي فهذا مستقبل في التحقق ماض بحسب
التاويل كانه حصل وقد اقتضى هذا الامر لكذا وكذا ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان
يفهم هذا المقام وان دخول الخطاب للنبي عليه السلام ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التي بمعنى ان يدخل على المضارع
ايضا كما في يا ليت الذين كفروا فانه ألتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح لزم الفعل الواقع بعد
ليت المكفوفة بما ليزيلوا ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوزا ابو علي في غير الايضاح ومن
تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يودّ من تنزيل المضارع منزله الماضي في احد قولي
البصريين واما المكفوفة فعلى انه معدود وكان اي ربما كان يودّ بحذف المكفوفة استعمال كان بمقدرا ربما
واما جعل ما نكرة موصوفة بيودّ والفعل المتعلق برب محذوفا اي رب شيء يودّ الذين كفروا المحقق
وثبت فلا حاجة ماسة من التعسف وبثر البطم وربما بضمها يعني انه بئر هشيم اهـ والهشيم
النبات هشم فهو هشيم فان وجدت منهم افاقة مّا لما تنوا ذلك ومحور لم تكون مستعاره للتكثير وذكر ان
الخطيب انها انتقلت من التقليل الى التعدي كما نقلوا فاذا دخلت على المضارع من التعليل الى التحقق
ومفعول يودّ محذوف بدلالة صوله لو كانوا مسلمين على لو للتمني حكاية لودادتهم حزبها على لفظ
الغيبة انهم مخبرعنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قال لافعلن لكان سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة
بعد فعل يتضمن معنى التمني حرف مصدري معمول يودّ عنده صوله لو كانوا مسلمين اولا استحضار
الصورة عطف على قوله ليتنا له بعني صورة رويّة الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا
نكذب بايات ربنا وكذا صورة رويّة الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين
سلك المحاورات كما قال الله تعالى وتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا
لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مختلفين
السماء والارض على الكيفة المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر

الذي

الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا
يغفل ذلك الا من لم يفهم لمشاهدة بعراه او فطاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون
دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من القطاعة حتى يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما
يدل على الوقوع في الحال كما تقول قمت متى حادث لو ينبغي الى الآن لما تعي مني ثم رد لم تعرض للعدول
عن عدم التثبت الى جعل الحال الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا المثوبة من عند الله
خير دالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما الحيلة الاول ولا يبعد الا تعلم الله
تكليم اي يكلم المسند فلا ارادة عدم الحصر والعهد المعهود من مريم نحو لعمرك لديكاب في عمرو شاعر واما
اذا ويدخل فيها اذا قصد حكاية المتلو كما قال لك قائل عند رجل يقول بقصد تبيانه الذي عندك
رجل وان كنت تعلم انه زيد او التعميم نحو هذي المبين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب
او التحقير نحو ما زيد شيأ قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قيسا كذا حاضر فاجيب
ح تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفه سواء قلنا المبتدا او الخبر ليس في كلام
العرب نحو هو ولا يليق موقف تنكير الوداع وقوله تكون من احدهما عسل وماء من ماء الغلب
على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسلم استفهام والخبر معرفة نحو من
ابوك ام زيد ما مالك وكذا في ما اذا صنعت على ان تكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع
ذلك بان اسلم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر
معرفة ممتنع لوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما فلا يستدل الحكم على الشيء العلم به والاصل
في المسند النكرة لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصل مستبعد عند العقلاء الثاني
انا نعلم الحكم من احكام الشيء يستلزم جواز الحكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز الحكم العقل عليه
يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول
فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه
والحكم على الشيء انما يستلزم العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سبق في بحث
تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله

حوا ز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما و
اما لخصيصه بالاضافه نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم
لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان الخصص عندهم عبارة عن
نقص الشيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف في الاسم الذي فيه
الشيوع تخصصه وهذا وهم لانه ان اريد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر
ان المكره في الايجاب ليست كذلك فهو ليس لا يكون الوصف نحو رجل عالم مخصصا وان اريد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يعترض عليه بان الخصص في الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على جاده الركوب وغيره وكذلك طاب في بدء يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها فهو في الحال و
التمييز وجميع المعمولات تخصيص لا يرى لصحة قولنا ضرب زيد ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك
تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في تركيب عقد المسند اليه بانه من تتمية الفائدة و
لما تعريفه فلا فادة السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة
الى انه يجب عند تعريف المسند لئلا يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر معرفة
في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع
باحدى طرق التعريف سواء متحد الطريقان نحو الرائب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله
باخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم لئلا يكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري
شعري متاول بحذف المضاف باعتبار حال اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما احد فيه لفظ المبتدا والخبر على ما توهمه بعضهم
اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع فمن سمعه يقاوم الاسد فهو واحد الدهر فمن لم سمعه
والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تاويل اولا نهم كلم كذلك عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم
على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر اخر وفي هذا اشارة الى ان لزوم المبتدا والخبر معلومين لا ينافي
كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام من نسبة الخبر الى المبتدا
او كون المتكلم عالما به والعلم بعض المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب بعضهما الى الاخر والحاصل ان السامع

قد علم

قد علم امرين لكنه لجواز ان يكونا مسندين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس وفي هذا تعهيد لما سيجئ من تخصيص القصر وما ورد على تعريفه قوله ان يكونا انشاء
من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني اي يسوغ له نصره او يعفو الناصر للجاني في الجاني سيان على معنى ان
هذا ذاك وذكر هذا الفرق ينبغي جواز اضافة الجناية الى كل منهما حتى يصح اضافتها الى الاخر ويجوز
ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المرتبي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني وعد جنى جناية حتى
يصح ما ذكره المتكلم والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ليكون غير الاضافة يجب معلومية المسند اليه و
المسند ولكان الاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وهذا شعر لفظ الايضاح للكن قوله اما من معلوم
على احد مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وتؤيده
ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لعلام معهود
بين المتكلم والمخاطب باعتبار ذلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يسوغ فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد
ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل ووضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد بين عمرو اشارة
الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلو خط انكار ناظر الى اصل
الوضع وما في الايضاح الى العهد الاستعمال للمعرف بالاضافة لم كان المسند اليه فلا بد من ان يكون
معلوما مثلا لا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب
اصلا وعليهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه
اذا كان للشئ وصفان من صفات التعريف يعرف السامع اتصاف احدهما دون الاخرى حتى يجوز ان
يكونا وصفين لشخصين متعددين في الخارج فانهما كان بحسب يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب
بحسب زعمه ان يحكم عليه بالاخر جب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدا وانهما كان بحسب يجهل
اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات وينفيه عنها جب ان يؤخر اللفظ الدال عليه
ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اضافه باخيه واورد ان لم يعرفه
ذلك فلم لا يذكر اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين واريد تعيينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغابات

غابها

ولهذا قيل في المثل السقط الخوض نحو انقعه ماؤه ان الصوت ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء
واما يطلب تعيينه وكذا اذا علم زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاقا ولم يعلم بعروض اتصاف زيد
بانه المنطلق المعهود ولم تدر تقوته ذلك وان زيدا المنطلق وان اردت ان تقرره لنفسك بذلك المنطلق زيد
بناء على انه يطلبه على المعهد ويعود من المنطلق وان المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وهذا يظهر
ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون انه اذا بلغك انسانا ان رجلا كتاب ثم
استحضرت من يوقفك زيدا للتاء محل يطرد وقس على ما ذكر باسار طرق التعريف والثاني اي اعتبار
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شئ لحصة اي قصرا محققا مطلقا نحو زيد الامير اذا لم
تكن ميز سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق ايضا لكنه بالغ فيه اي لكمال الجنس في ذلك الشئ او بالعكس
نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتورد الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه
لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبته الكمال وكذا اذا جعل المعرف لام الجنس
مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما يقدم في افادته قصر الامارة على زيد
والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام لما جعلت في المقام الخطابي على الاستغراق ولم يمكن ادخال لام الجنس
فامره ظاهر لانه بمنزلة قولك كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة اتيت الرجل كل الرجل وجئت على الجنس
والحصة فهو بعد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد
بالموضوع في الوجود لظهور امتناع احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر وحينئذ يحكم بالصدق
جنس الامير والشجاع الاحد يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا انما يفيد قصر
المسند على زيد انسان او قام مثلا فانها تحتمل ان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
وفساده ظاهر قلت مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده مع زيد مثلا اتحاد
جميع الافراد بل المتباينة به بخلاف المعرف فان المحدث به هو الجنس بعينه فلا يصدق فرد منه على غيره
لامتناع حمل الفرد بدون حمل الجنس وقد نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او بغيره نحو الكرم التقوى لا غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان
والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معروف اصلا نحو الله لا نتوكل على الله والله نفوض الى الله والكرم
في العرب الامام من قريش لان الجنس يحتمل واحد فما صدق وعلم الخبر ولا يحتمل بدون ذلك الواحد

لكن يمكن

لكن يمكن حمل واحد منه في الجملة بدون الجنس وعلم ان لا يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب
ولا يلزم ان لا يكون في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا التماس ولهذا مل وان فيه دقة
وهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله لقد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر ولا حاجة
الى ما ذهب اليه صاحب المفتاح من ان المعرف باللام الجنسي الحمد لله هو المقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد به الجنس في هذا
الباب بمنزلة المعرف باللام الجنسي الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون
جنسا مخصوصا باعتبار تقيده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر بحسبها او
مبالغة هو الرجل الكريم وهو الساير راكبا وهو الواقي حرا لا يبغي احدا لا احد وهو الوهاب الف قنطار
قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة من الابل حال
كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل او غيرها
وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار الهبة الى الجنس المخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى الهبة مخصوصة مع ان هذا ما يدل عليه كلام السيد المحقق وهيهنا بحث ذكرها الشيخ فرد لان الاخبار وهو ان قولنا
انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى لا تحبه الا انت حصرت كما في ان الشجاع ولا
اراك الا خيار احدا مثل محبوبك حتى لا يرسل المحبان في جنبها عن محبته كما في قولنا ان المنطلق على معنى لم يصب
احدا اظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه لم تحبه حتى تحبها معصورة عليك
وليس لغيرك حظ في محبته مبنى فوق مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق والمقصود الا ترى هيهنا نوعا
من الجنسية لان المعنى لم تحبه مبنى تحبها مقصورة ولم تتعد الى محبة واحدة من محبائك ولا يقصر هذا
في زيد المنطلق لا وجه للجنسية ولو قيل زيد المنطلق في حاجتك الذي من شانه ان ينسعى في حاجة غيره
فيه معنى الجنسية حيث في ان الحبيب وقوله وقد يفيد لفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قولنا
الحسناء في مرثية اخيها صخر اذا فرح البكاء على قتيل ذا تذكار الحسن الجميلا فانها لم تقصد الحسن
على البكاء بل جعلت البكاء على قتيل ذا تذكار الحسن الجميلا فانها لم تقصد الحسن
في نحو قولنا اذا فرح البكاء على قتل الحسن الا البكاء كل على ما لا يحيى ايس له ذرية يا سالب الكلام المطهر
ان تثبت ان الغرض لبكاء الحسن تخرج من حسن بكاء غيره من القتلى كما قيل القصر مخرج الاغر والخرع مذموم
الا على ذلك وهذا اسقط ما هنا انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او لا يكون لقصر الحسن على البكاء بمعنى انه لا يجاوزه

الى ذكاء عنه لانه لا يجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف بهما اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا يشكل ولا
يشكل فيه ومثله قولهم حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم وفي الدليل العمدة اراد
ان يثبت العهود بهم بجعله ظاهرا لامر فيهما معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام في الحمد
للجنس وهو شائع في العموم فكيف يفيد التعريف للجنس مفيد للقصر اجاب قد سبق ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وما في معناه من شيوعه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في تحت ضمير الفصل
وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم
والشمول كالجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق واحد منهما
دون الآخر كما قولنا اسد زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيدا خول اذا جعل المضاف معهودا
كما مر في اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقبل الاسم متعين
للابتدا اما تعذر او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على الشياع
امر نسبي لانه ليس المبتدا مبتدا لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه وليس الخبر خبرا ان لكونه
منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومنتسبا به المعنى والذات من المنسوب اليها والصفة من المنسوب لها
سواء فلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى
الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت آلة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا
على من نسي ومسند ورد بسبق الى الوهم انا وان زيد صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه
عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه
انما هو من جهة ان السامع قد يعرف ذلك التخصيص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب
اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المطلقين هذا التاويل واحد قطعا
لان الخبر في الحقيقي لا يكون محمولا البتة ولا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان الواقع محمولا في شخص
واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مسند الا يصح لان تكون انشائية
لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان تكون نسبة المبتدا والاسناد ليس ساقطا في نفسه
ولا يكون كذلك مع الطلب وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما احتمل الصدق والكذب والغلط
من اشتراك الالفاظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما يكون في الجزء المقتضى لا مطلق خبر المسند الذي الاسناد

عندهم

عندهم اعم من الاسنادي والاختياري الا ترى الى الطرفين نحو ان زيدا واني لاكرهه وما يماثل
وما اشبه ذلك حيث لم يصح ان لا يحتمل الصدق والكذب وليس ثابتا للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا
يخفى ان تقديم القول في جميع ذلك يقتضي وللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان اولاده لكونه غير
سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي يفيد الوصف الذي يكون بحال ما من سبب الموصوف
الا انه لا يكون لاجله وقولهم هذا بسبب كذا اي متعلق به مرتبط لان السبب الاصل هو الحامل
وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدا لكونه جزءا للاسناد
يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه المسند الى نفسه سواء كان حاليا
عن الضمير او منضما له فيتعقد بذلك حكم اذا كان لضمير المعتدبه الا ان يكون شاغلها الحالي
عن الضمير كما مر فوفه ذلك الضمير الى المبتدا فانما صلاحي الحكم قوة وفعل هذا يختص التقوي بما يكون
مسندا الى ضمير المبتدا ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويبقى ان يجعل سببيا كما سبق الى الاشارة وانما
على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يتوفى بمقتضى عن العوامل الا لحديث وقد نوى اسناده
اليه فاذا قلت زيد وقفا استعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام
فاذا قلت قام دخل فيه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وما لجملة ليس
الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك لمجرى مجرى التاكيد
للاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لنسبوة امره وكونه واحدا استغنانا للركان
بنيته لم يتعرض لصور التخصيص مثل ما سبق في حاحك ورحاحاني وما اشبه ذلك مما قصد به
التخصيص فان المسند هنا جملة قطعا قلت يدخل في التقوي صوره تكرار الاسناد وكانه قال
التقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلاحظ التقوي لشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة
المفتاح استعارة بالكناية حيث ذكر في نحو زيد عرفته العلم والتاخير لا يفيد الا
التقوي على اعتبارهما بعد التخصيص ولم يتعرض لافادة التخصيص كيف وقد ذكر في بحث اما ان ليس
التخصيص الا تاكيدا على ما تقدم وهذا اظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه بعد التخصيص
فتدبر

دون المعنوي لانه لابد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لاحاجه الي
التاكيد والبيان ثم الحجاج صرح بان المسند لا يكون جملة الا للمعنوي ولكونه سببا مع تصريحه
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها باعتبار طرفيتها لها امر
وظرفيتها الفعليه اذهي اي الظرفيه مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو
الفعل واسم الفاعل انما يعمل لشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد
ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك وعند التردد الحمل عليه اولي وعمل المقدر
اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصل في الاعراب على ان الاتصاف بوان المفهوم
من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا بد ان يستقر عبارة النحويين في هذا المقام لئن الظرف
متعلق بجمله والمصنف قد غير الجمله الى الفعل قصدا الى الاشعار قد استقل الى الظرف ولم الحذف مع
الفعل فيكون المقدر فعلا لاجله لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذا المقدر فعل لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجمله انه يجعل في التقدير جمله لا مفرد اوح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع انه فيها
فساد اخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجمله الظرفيه مقدرة باسم الفاعل على غير
الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جمله وكان ينبغي ان يقول اذا الظرف
مقدر بالفعل او واما ما خرجه فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في عدم المسند اليه واما عدم تخصيص
بالمسند اليه اي لعصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه
مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف حمور الدنيا واعترض بان
المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى
حمور الجنه وجوابه ان المراد ان عدم الغول في الاتصاف بفي حمور الجنه او على الحصول فيها لا
يتجاوزه الى الاتصاف بفي حمور الدنيا والحصول فيها وان اعترض ايضا في جانب المسند بمعنى
ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونه في حمور الجنه لا يتجاوزه الى عدم الحصول في حمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بلي ودين مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بكم فهو من قصر
الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان

حسابهم الا علي ربي ان مضاه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلم ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلمي
وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ربي مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا
وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيهما غول وهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من
ان الاختصاص ههنا ليس على معنى لكم دينكم لا يتجاوز الى غيركم ودين لا يتجاوز الى غيري بل على
معنى ان المخصوص بكم دينكم لا دين والمخصوص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قام زيد ان المخصوص به القيام
دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلسطر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون و
لهذا اي ولان التقديم نفد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه ولا دينه
ولم يقل لا فيه غول لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى لجواز ان يكون الخطاب شاملا على
اختصاص عدم الريب بالقرآن واما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلام لان
الغرض ليس يجب ان يكون حقيقا بالغائب لئلا يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله
تعالى كما ان المعتبر في مقابلة حمور الجنه حمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها والتنبيه عطف على تخصيص
اي يفيد تقديم المسند للتنبيه على انه اي المسند خبر لا نعت تابعا لما قبله في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله
اي قول احسان في مدح النبي عليه لهم همو لا ينهى لكبارها وهمة الصغرى اجل من الدهر وبعده
ليه راضة لو تغتسل بجودها على البر مكان البر الذي من البحر فانه لو اخر الظرف اعني قوله على البر
هم لتوهم انه نعت له لا خبر هم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المسند نكرة غير مختص نحو في الدار رجل
ليصير المبتدا معلوم الحكم عليه كما تعلم فانه نعت نكرة لتقدم الحكم عليه بخلاف
قام رجل واستوطن لئلا يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الابتداء بالنكرة لا يجوز الا اذا كان
وصفا معتمدا على نفي او استفهام كما مر ورجل يكون مبتدا
كما مر نكرة مختصة بالاضافة التقديم كقوله تعالى واجل سمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص
اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة لئلا التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد
قالوا ان الحكم على ما ليس بمخصص فالحق به هذا المقام ما ذكره ابن الزملكاني من جواز ان يكون المبتدا مبنيا
على حصول الفائدة بخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح ولك ان تقول الساعة او

التفاعول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن
وهب في المعتضد بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق
من اشرق وضاء مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله
ببهجتها اى لحسنها اى تضيء الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة ونهائها وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول على تضمين تشرق معنى فعل متعد
وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتضد بالله والقمر وما عطف عليهما المضاف اما
للاستفهام نحو كزيد او كونه اهم عند المتكلم نحو علم الرحمن ما يستحقه واهملها المضنف اما
الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الجزء وزالاسناد واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا
للاعتبارات المذكوره بل هي احد المعاني المستفي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم
المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة المخاطب تحقق
المضنف لانه كلام يثير غير خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من الجملة
افادة التردد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم للدلالة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي
في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت تعرف وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما تقدم يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من
وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا يسند الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس
ذلك حيث قال ان المبتدا لكونه مسندا اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه
الى نفسه فيتعقد بهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او مضمنا له اذا كان مضمنا للضمير صرفه
ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في اسناد الفعل الى المبتدا او انعقاد الحكم بهما
متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني
نحو انا عرفت وانت عرفت زيد عرف الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره هنا كيف يصح الاحتراز
عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل
هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان نحو زيد عرف ونحوه اسانيد متوهمة في التقدم والتاخر وانها

اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع فانهما اسناده
الى ضمير زيد وانما اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف
الاسناد اليه ثانيا وما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اصلا وانما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما
تحقق الفعل اسند الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند اذ تحقق القصد انعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثاني على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده
الى المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان
اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى
المبتدا بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض والمدعي لزم احد الامرين لازم اما استدلال كلامه السابق
واما امضاؤه القول بالاسانيد ثلثة لانه قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن
اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل اولا وثانيا ثالثا وان كان غيره كان مع الاسنادين
الاخيرين رابعا وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق
القصد والمسند اليه هذا الاسناد متقدم على الفعل كما تقدم هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
خلافا لنحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا
اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى انما يدل على اولية اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون هذا الكلام مفيدا هذا تمام كلامه وانما الصالح
لذلك ما اورده بعض شراحه في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف
سند الثبوت دون التجدد والحدوث وهم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء في ذلك كما انا قبله الخبري
وهو الاسناد على قسمين قسم تعقيبه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا
واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة
شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم تعقيبه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى نفسه محمول على
القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد

في الدرجة الثانية مما تقتضيه الفاعلية وح لا ساقض هذا الكلام بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان
هذا القول يحتاج ايضا الى سند في دفع النقض وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد
الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل
بواسطة الضمير فلا بد من سوق تمهيد يدل على الاسناد بواسطة الضمير كما استعرفت به قولهم اذا كان مضمنا
لضمير صوفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله ولا تتم المقصود بتلك
لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى على ما لا يكون بواسطة ومن البحث انه لم يقدح في شيء
من كلام الشارح ولم يقتنه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لمحتوى مقصود السكاكي من هذا المقال ولم
يرد ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح تلك فيما لم يكن عند المناظرة وتشفيا عما جرى
عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة
فعليه في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافاده التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد
وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد حسب ما يدر حاصل الحصر فالقول بان كل جملة
اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا كان الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا
باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولنا في الدرجة الاولى
الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير الا الى
المبتدأ كما زعم الثالث انه على قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المسند الى نفسه على اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ بعيد لا ما لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر ظهور لزوم تضاعيفه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ فاعتبار انه مسند الى الضمير
الذي هو عباره عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعقولة المخصوصة حتى يكون في نحو انا عرفت الاسناد واحدا وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي تجعل اهل العربية احد الطرفين مسندا اليه والآخر مسندا وطاهر لزم الاسناد
الى الضمير العائد الى متى لا سقوط الاسناد الذي كان اصطلاحا كالمجرور في قولنا زيد ضرب على زيد فقام
وان الاسناد عندهم ليس بين المبتدأ والخبر ولو بتوسط العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا
من ارادة اعتبار ما الخامس انه لم يرد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا يخ

لجعله

لجعله التزاما مع انه التنوي على تحقيقه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من
الاستبداع والاستبعاد ولم يرد غيره فلا وجه للاقتصار على العلم اذ الاسانيد اربعة الاول
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ والثاني اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
والرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم نقل به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت قد
ظهر مما ذكرت لم لم يرد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ وكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير وافي بتمام المقصود فما وجه تقصير كلام صاحب
المفتاح وفي الجملة حيث انه عن محو ما عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت انما
الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى في الدرجة الثانية واحدا بالذات مغايرا بالاعتبار لان ما اسند
اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر
فالاسناد الى الضمير العائد الى متى اسناد الى ذلك الشيء من حيث هذا المعنى اذ لا معنا ولا لفظا فالاسناد في
الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو ضرب غلام
زيد وقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في عدم الاعتبار الاول
على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على آخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
المبتدأ لا به الذي استدعاه المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المسند الى نفسه وانما كان
الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد لحق الخبر
لا يبقى على ما هو عليه بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا
الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غنى متضمن وصف له متاخر عن ذاته هذا الاعتبار قال
ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا معنى بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان
كان الخبر متضمنا للضمير الذي يسند اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية هذا الاعتبار والمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمستتر عليه وعلى اسناد
الجملة هو الاعتبار الاول وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا سقوط الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد
المستدرك كما زعم اما الثاني فهو ان على كلامه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل
المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويعدم ذلك الفعل البته على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يفني الفاعله

سواء وجد هنا اسناد لفظي كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على انه ذلك اسناد وقام ابوه خبر مقدم
عليه اولم يوجد كما في عرف زيد بحسب هذه الصور بعد التجرد عن الحدوث ولا بد فيها من تقدم الفعل
على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل
بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة
على هذا المسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف واما عرف فلا كما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجدد للماضي تنبيه كثيرا ما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني
باب المسند اليه غير مختص بهما كما تذكر الحذف وغيرها من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق
والتقييد وغير ذلك مما سبق والفعل اذا اتصل اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليك اعتباره
في غيرهما من الفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال اكثر مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين
كضمير الفصل فانه مختص بالمسند اليه والمسند وكذا المفرد فعلا فانه يختص بالمسند لان
كل مسند اما فعل او مشتق يصح ان يكون عمدة المسند فعلا مع صحة ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من ان اسارة
الى الرجيع الا يجري في غير البابين كالتعريف والحال والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء والان
قد ايضا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يتصور جريان شيء من المذكورات في كل واحد من البابين
عن كل منهما فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد منهما والله اعلم الباب
الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ما يتعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من
الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى بعض تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد
دقة فوضع هذا الباب للاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المفعولات على بعض
ثم شهد هذا مقدمة فقال التعلق بين المفعول كالمفعول مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل
من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما معرفة بالبابين افادة تلبسه به اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وقت
هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا المقيد يخرجه ولم يكن سائر المفاعيل داخلة في المتعلقات
كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات تحمله كما يوضع منه وله وقوعه وغير ذلك
لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكر مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير اراده

ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة
حسنة ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل
لا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه
فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن
فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن
غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لانا لم نقدر كالمذكور بواسطة القرينة في لزم السامع توهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فيقتضي عرض المتكلم الاولى اذا فاقدا يعطي الدنايئ
كان الغرض ساير جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكون كلامه من اثبت له اعطاء
غير الدنايئ لا مع من نفى ان وجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه
اما ان جعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول
كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا جعل كذلك
الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم
من غير خصوص في افراده ولا عموم ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد
له حقيقة العلم ومن لا يوجد هذا ان جعل على العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة
واما قدم الثاني لانه باعتبار كثير وقوعه اسندا هتما ما لحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق
انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه اللام المؤمن غير كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام عند الكل او جمعا على الاستغراق جعلا لها على ان المقصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحشية فيها
ترجيحا لاحد المتساويين على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون المقصد الى نفس الفعل بتنزيل
المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحشية ايضا ما
للبيانية بالطريق المذكور في افادة اللام الاستغراق وجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله
ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض نفس اصل
الفعل

وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كتابه اذا كان المقام خطابيا يكفي فيه لمجرد الطلب لا استدلاليا يطلب فيه التعيين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل داعيا للعلم اللازم من حمله على فرد دون غيره بحقيقته لرجوعي يعطي جيد بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة تصدر هذا الفعل بعرف بلام الحقيقة نحو لئن يحمد المقام الخطابي على اسعاف والاعطاءات وسئولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ثبتا في كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق لا يتصور عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه لم وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا في الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان تنزيله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد بعد الاحصار مبالغة سنزيل جود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي يوجد عنه ليوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لغرض مزيته مبالغية لان ما ذكره من الحصر مما لا شهادة له لا نقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء مما لا شبيه هذه العبارة والظاهر ما ذكرناه فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه بعضهم خبط عظيم والاول وبهذا ان جعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص العقول يجزي في المعنى بالله معترضا بالمستعين بالله يسحق حساده وغيظ عداه ان يريد بمصر ويسمع واعي اي بان يكون ذو وعي وسمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الطاهرة الدالة على استحقاقه للامامة دون غيره وقالوا بالنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجد عداه وحساده الذين يقولون الامامة الى فلان عنه الامامة سبيلا والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلها كناية عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره ما دعا الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره ذلالة على الزامه واخباره

بلغت من الكبر والاشتهار الحد المستغنى عن وصفها فهو يصرها كل راء وسمعها كل واع بل لا يختص الرائي بالاثاره ولا السمع الواعي بالاخبار فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه بتقدير هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التعاقل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله بلغت فيها ان تكون ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي ولم تبلغ الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام ولو خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وقلنا ان يعطي قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فانه لا فرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر ومعا ولو فرض ثلاثة امور معا في الوجود وقلنا ان سبيا في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول عن اللفظ بعد قابلية المقام عن وجود القرينة الحالية بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه حينئذ قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار بيانا وهذا اوقع في النفس نحو ولو شاء الخوض لخاض في ابنه ونحو يصف بعض نساك الخوض في الصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها واعذر حيث ادخل الكل تحت مشيئة وسهم المنايا بالاذى بين راتع فان تعلق فعل المشيئة بكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتفق ذهن السامع وبانس السامع به ولهذا قوله اي حول ابي الحسن على ما حمله الجوهري ولم يبق مني الا عين تبكي ولو شئت لم ابكها فليس من اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على علم السامع به على ما يسبق الى الوهم وذهب بعض الصوام من نزل المراد لو شئت ان ابكي بكيت فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت بكى الا ان تعلق المشيئة بكاء المذكر غريب كتعلقها بكاء الدم فوقوع هذا الوهم وصحة بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء المجازي لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي بكيت بل اراد ان يقول افنيت الدموع ولم تبق عيني غير خواطر تحولت حتى لو شئت ابكاء

قصرت جفونى فعصرت عينى ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع العلقم فالبكاء الذى
اراد اتباع المشبه عليه بكاء مطلق منهم غير محتاج الى التفكر والبكاء الثانى مقيد بقيود الى السكر
فلا يصلح تشبيه الاول وبيانا لان المتبين لا بد ان يكون غير المبين كما اذا قلت لو شبهت لزيد يعطى درهما
اعطيت درهمين كما فى دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التامل وقلة التدبر فى هذا المقام ما قال
ان الكلام فى بعض المعمول الى فى والمراد ان البيت ليس من فصل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل للغرض
آخر لا يتأتى لحمل ان نريد انى صففت وحذفت المفعول سوق فى مادة الدمع قصرت لحيث اقدر على
بكاء العلقم والمعنى لو شئت ان البكى بكيت بكا على انه من باب التنازع مثل ضربت وضربنى زيدا
فيكون من فصل فلو شئت ان البكى وما بكيته اى من فصل ما ذكر فمفعول المشيه لفواته لا ما تعلق به
هذا الكلام على قوله فلم يتم معنى السوق عن بكاى يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء العلقم ليس سوى
الاسف الكمد والعقدة عليه لا يتوقف على امر لا يتأتى فيه السوق وغير العلقم فى لحسن تتبع النظم فليتامل
وما الحذف فيه المفعول الحاصل للبيان بعد الابهام فولك امرته فقام اى امرته بالقيام قال الله تعالى
امرنا مترفيها ففسقوا اى امرناهم بالفسق ويجوز ان يكون عن تكليفهم وايجادهم واما عطف على قوله اما للبيان
او الحذف ادفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق قوله توهم اقول اى قول المحتوى فلم اذدت اى
دفعت عنى من تحامل حادث تعلق التحامل فان على اذا لم يعلق لزم فى التركيب حرجه ممرها قوله من تحامل
حادث واذا فصل بين كل الجزئية وممرها تعلق تعلق وحرف الابتداء من لئلا يلتبس الممر بمفعول ذلك
الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وفصل الممر
محذوف اى كم مرة وصن فى من تحامل زائدة وفيه بطر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة ما ذكرنا وتنويه
انانا اى شدتها وصوتها حزنى اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر لالتحم ربما
توهم وصل ذكرنا بعده اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان المحوّل بنيته الى العظم بل كان فى بعض اللحم
فتذكر ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويتصور فى نفسه من اول الامر ان الحزن فى اللحم حتى لم
يردّه الا العظم واما الا ان اذكره اى ذكر المفعول انيا على وجه يقضى بقاع الفعل على نوع لفظه
اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية به توقعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حولا يرضى ان
يوقعه على ضمره وليزكان كناية عنه كقوله اى المحتوى قد طلبنا فلم نجد لك فى السوددة والمجد والمكارم

مثلا

مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى وله لم نجد الا ايان
نضمره اى فلم نجد وفيه تنويب للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى عينه على ذى الرمة فى قوله ولم امتدح لارضيه بشعرى
ليتما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول فى صريح لفظ اللئم والباقى فى ضميره لان الغرض
ايقاع نفى المدح على اللئم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء وبجوز ان يكون السبب اى سبب
حذف المفعول فى بيت الحيرى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له فحصل الى المبالغة فى التادب معه
لان طلب المثل صريحا مما يدل على العجز عنه وايضا فى هذا الحذف مبالغة اخرى وجودة وايضا فى هذا
الحذف مبالغة اخرى بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار لقولك فلان يعطى وينع اى
يعطى كثيرا ينزل المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو الى دار السلام
اى يدعو العباد كلهم لان الداعى الحنون يعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل
اليها تخص من يشاء وتهدى من تشاء الى صراط مستقيم فالمقال الاول يفيد العموم مبالغة والثانى
تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل منزل متزل اللازم منزلة اللازم لكن التامل الذوقى يشهد بالقصد
فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم وقد يكون مناسبة المقام
ولذا جعل صاحب المفتاح كون الفعل بحيث لا يتعلق الا بمفعول واحد كالمطاوع والقاصر والمتعدى الى
المفعول الواحد من دواعى حذف المفعول للعموم فى غير المفعول قوله تعالى واما بالمستغنى اى على كل امر يستغنى به فيحتمل ان يراد
على اداء العبادة ليتلاءم الكلام وههنا احتمل ان يجعل الحذف فيه للتعميم والاختصار اما
بان من وصل ما لحقه تقدير المفعول لحسن العطف اى فامر ذلك القرينة على ان المقدر الحسن ان يكون عاما
فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والاولاد لا يدل على التعميم فالظاهر التعميم فما ذكر اما بقرينة
من الآية القرينة على ان المقدر عام والحذف اما لمجرد الاختصار كما ذكره فما بليه وقوله واما
لمجرد الاختصار وقد وقع فى بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق فى قوله وحذف المقدر
لحسب القرائن ولا حاجة اليه وما قال المراد بالمعنى عند قيام قرينة على امر الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد
لان هذا جار فى سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اضعيف اليه اى ادنى وعليه قوله

ان لم يفطن لذلك اي فما تركه وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول لم تكن احد
يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي ولو لم يكن المقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يلزم الا ما تجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود
فصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار لا يمكن ان يقال اليوم لكل احد ممن
يجوز العقل والعرف آيا لا اياه فتقول لا تفيد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ
الكتاب عليه ثانيا ان الحذف انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم اللفظ المقدر
ولو سلم فتركه للتعرض لما لم يرد اختصاص الحذف لغير دفع الايهام والتعرض
لما ليس كذلك لغير التعميم غير مناسب ثالثا ان هذا لا يسلم ونحو قوله تعالى والله يدعو الى دار
السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق وحقيقته اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل حمل المقصود
على ما ذكر فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه او سموه الرحمن ايا ما
تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء او المتعدي الى مفعول واحد لم يكن للشرط
ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولم يصح عطف الشيء على نفسه ان كان عينه وقس هذا العطف واضح
بالواو وباعتبار الصفات كقولك الى الملك القدوس وابي الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح
بأو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان المحتم انما يكون بكل الشيئين وايضا لا يصح قولك ايا ما تدعوا
لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما وردت ماء مدين وجد عليه امة من
الناس يسقون وجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى
حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدرون منهم السقي وفيهم الذود
واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو فصل او قدر
ليسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على
السقي بل من جهة ان مذودها غنم وسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك لكنت منكرا المنع
لا من حيث هو منع الخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد ليسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا في سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من حيث صدور ذي السقي

الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من حيث ذود ما غنمها وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا
تذودان عن غنمها وكان الناس يسقون غنم مواشيهم بل عنمها مثلا لم يصح الترحم فليتامل فيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما ولما
للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قال فحذف
لان مواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجمع في مثل واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر
صاحب الكشاف وهنا انه احتصارا يعطي الظهور الحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي
والذاكراته واما لا استهجانا ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه
اي من النبي عليه ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائها والتملي من الكاره ان مست
الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر
الذين كفروا الخ وذكر لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه
اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين
كقولك لبكر انما عرفت زيدا لا عمرا تعتقد انك عرفت انسانا وانه عمرو فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على
انسان مخطئ في تعيين انه عمرو بدل قولك لبكر انما عرفت زيدا لا عمرا اي ما عرفت الا زيدا وقد يكون ايضا
لرد الخطاء في الاشمال كقولك لبكر انما عرفت زيدا لا عمرا تعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وعنى بهما وتقول لتاكيد
زيد عرفت وحده فكان على المضمر لم يذكره بل كان لاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء لافادته اخصا
لدخول الغير بانواعها الثلثة ونحو قولك لزيد الزم وعمرا لا تلزم في الامر والنهي فان اعتبار رد
الخطاء فيه لا خ عن ذلك اي لان التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد
وقوع الفعل لا نقول ما زيدا ضربت ولا عمرا وانما نقول ما ضربت زيدا ولكن عمرا ما الاول فلان التقديم
يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا عمرا صريح في نفيه نعم اذا قامت
قرينة على ان المعلوم ليس بخصوص صح ان يقال ما زيدا ضربت ولا عمرا كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري
وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن المعلوم للاختصاص بخلاف ما اذا كان لهما واما الثاني فلان مبنى
الكلام ليس على نفي الخطاء في الضرب المقدر الى المفعول في الاكرام واما الخطاء في المضروب حين اعتقد
انه زيد فورد الى المفعول لم يقل ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفت فتاكيد لان تقديم الفعل
المحذوف

المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم تقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور
كما فى بسم الله فيحوز زيدا عرفته يحتمل التخصيص ويجوز التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر
بعد المنصوب فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من الذكر والمفسر للتاكيد ومعلوم
ان اسلوب القصر والتخصيص الاتى اكد على التاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد لا محاله وهذا معنى قول
صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من باب زيدا ضربته وهو اوكد فى افادة
الاختصاص من اياك نعبد وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا
فارهبون ويتحقق المعاره بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص
لان العطف منه مجرد تسليط الفعل لا ان كلمة بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة
فاياى فاعبدون فهو على تقدير فاياى فاعبد وا فاعبدون والفاء فى فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضى واسعة فان لم تخلصوا العبادة لى فى ارض فاخلصوها فى غيرها فحذف الشرط
وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا فى الكشاف وفى جعله الفاء فى فاعبدون جزاء
الشرط تسامح بناء على انه بمعنى لما هو الجزاء اعنى فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاء التالية
مى التى كانت فى الشرط المحذوف والتالية تكريرها او عاطفة كما فى المفتاح وقد وقع فى بعض النسخ و
اما نحو واما نمود فهديناهم فلا تقدر الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل بعد ما نحو واما نمود
فهديناهم لان لهم وجود فاصل بين اما والفاء ويحتمل هذا المقام ان يقول اما زيدا فقام اصله مهما يكن
من شئ فزيد قام بمعنى لم يقع فى الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه
جعل لوقوع شئ فى الدنيا ومادامت الدنيا فانه يقع فيها شئ يحذف الملزوم الذى هو الشرط اعنى لكن مهما يكن من شئ
واقم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقى الفاء المؤذنة بما بعدها لانه لما حصل الغرض الكلى
اعنى لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لان موقعه صدر الجزاء لحصل التخمين واقامة الملزوم
فى مقصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط وحصل من مقام جزء من الجزاء مقام الشرط
اهو المتعارف عندهم من ان حيثما التزم حذفه سقى ان يشتغل شئ اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة

فى الكلام كما كان حتمها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يتقدم على الفاء من الجزاء الجزاء
المعمول الظروف عند ذلك من المعمولات مما يتصدر فم ما بعد الفاء لم ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما
قبله وان استنع فى غير هذا الموضع لان المقدم لاصل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع
ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض انا هديناهم دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات الهداية لهم مع الاخبار عن
سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاءك زيد وعمرو يسالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا
فاهنته وليس فى هذا حصر تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اى ومثل قولك
زيدا عرفت فهو لك بريد بريرت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفى المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا جئت والتخصيص لازم للمقدم غالبا يعنى ان التخصيص الاسفل
فى غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعنى انه لازم للمقدم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحذف الفعل
الاسفل لازم للمضمر غالبا اى لخلاف المفتاح وقوله غالبا اشارة الى ان المقدم قد لا يكون للتخصيص
بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة
او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم فى
سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال واما اليتيم
فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص
لنبوّ المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير فى المثل السائر حيث ذكر ان المقدم فى اياك نعبد وايا ك نستعين من اعاة
حسن النظم السجعى الذى هو على حروف الروى لا الاختصاص على ما قاله الزمخشرى واشار الله المصنف بقوله ولهذا
تالى ايا ك نعبد وايا ك نستعين بمعناه تخصص العبادة والاستعانة فى قولك الله تحسن وبمعناه ايله الاجتهاد
استشهد بما ذكره ائمة التفسير فى مثال المتاخر صدما المعمول لا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل يزيد
مررت ثم ان الذوق ايضا يعضد ذلك بعد استنباط ما ذكره ابن الحاجب نحو الله احمد وايا ك نعبد للاهتمام
ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وايمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ضاحا صل لانه لا ينافى الاختصاص واليه
اشار بقوله ولهذا المقدم فى الجميع اى لاجل التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانهم
وهم بيانه اعنى قال الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا هو السبب فى مجرى الاصل غير
العنايه

والاهتمام لكن ينبغي ان يستروجه العنانة شئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس ان لكفى لرعاية الله
قدم للعناية ولكونه اهم من غيره ان ذكر من بين كانت تلك العناية وهم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان
جعل التقديم مفيدا في كلام فادح وغير مفيد في آخر وان قال انه توسعة على الشاعر والكاتب
في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون المطلع مايدل لغاية ولا يدل اخرى هذا الكلام وفيه نظر
وهذا يقدر المحذوف في باسم الله موخرا لحو بسم الله افعل كذا لتقدح الاختصاص والاهتمام
واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان
يوخر الفعل ويتقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يحق في رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سوره نزلت وكان الامر بالقراءة اهم كما في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرا الثاني
اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من عند اعتبار تقدمته الى مفعوله كما تقول فلان
يعطي اي يوجد الاعطاء من عند متعلم الى المعطى كما في المفتاح وليس بشئ على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق
المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن
ان اقرا الاول والثاني كلاما مستقلا لان سوره اللائم اي افعل القراءة اوجدها والمفعول محذوف كلها
اي اقرا القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا به ولا بعد على هذا
المذهب لصحة وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق الاول
قوله بسم الله وتقديم بعض معولاته اي معولات الفعل على بعض لاصله اي اصل ذلك البعض
التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالقاعل في نحو ضرب زيد عمرا
فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة بعض له في الكلام والمفعول فضله يستغني عنه فيه والعمدة احق
بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل صيغي له لا ينفصل منها بشئ والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما
فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما ترتب المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول
فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول معه والاصل ان ذكر الحال عقب ذي الحال والتابع عقب
المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم المفرد التالي كتقديم البدل والبيان اولا وحد لوجه
اي ذكر ذلك البعض الذي تقدم اهم قد جعل الاهمية ههنا متيقنا لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه

شاملا

شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر
في المسند اليه فمراد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع لشانه
واهتمامه بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان سقدم المفعول لان المقصود الاهم
قتل الخارجي ليخلص الناس من شره ولقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يعرف فيه ان يقتل
احدا فالغرض الاهم الاخبار بانصراف القتل الى الاصل تقدم الفاعل او تاخر اخلالا
بيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون بعوانه وقد ذكر لرجل تلة اوصاف
والسبب في تقديم الاول اعني من آل فرعون ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان
لا يتوهم خلاف المقصود او لان الثاني اخر اخلالا لان المناسب لغاية الفاصلة نحو فاوحس في نفسه خيفة موسى
سقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية
مطلقا اي سواء كان من معولات الفعل او غيرها فسمى احدها ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو
التقديم كتقديم المسند المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول
الى غير ذلك وثانيهما ان لا يكون للعناية سقدم اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل
في قولك وضع الحبيب الحبيب من قال لك ما الذي تهوى وتقديم المفعول الثاني على الاولين في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انها مفعولا جعلوا اذ ذكر الله وذكر وضع الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما
لانه تعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك سيقلب عليك ما قيل الا له على سوء معاملة اصحاب
تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى سقدم المجرور على الفاعل اما قيل الا له على سوء معاملة اصحاب
الرسل وكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاتمام حديث يذكر التي هو فيها منتبه حيرانا كلها كذلك
فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سوره القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
وانما لم يقدم ذلك العارض وكما اذا عرفوخ التاخير لما مثل الاخلال به لمقصود في قوله تعالى وقال الملا
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا سقدم الحال الاعنى من قوله على الوصف
اعني الذين كفروا لئلا يتوهم انه من صلة الذين لانها هنا اسم بمعنى الذي وليست اسما والذي
يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا به هرون وموسى بعد هرون لئلا يتوهم ان موسى اخو المقدم

واعترض على المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون
تعلق جعلوا بالله متعلقا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا معنى لان يكون جعلوا متعلقا بالله ولذا تعلقه
بشركاء انما يتأتى باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل تعلق
الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح
تعليل تقديمه بالفائدة والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا لله من حيث اعتبار
تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن الفائدة بالله تعالى انتم واردة في الذي اوهم كونه في
نفسه نصب عين الموسوس ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود اولا بما يأتي الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع بل الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب ما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من حيث انه دنيا على تقدير تأخره وان
كان صحيحا من حيث اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى
اذ لا معنى لقولنا ارض الكعبة وتقدمها في الحيوة الدنيا التي دنت وقرب نوح الطوفان الا على وجه
بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة حيث لم يمض شيء بها وهذا الاعتراض وان
كان مما قسمه في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحسن على المنوي من باب تقديم المعمولات
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه
تقديم العامل على المعمول والمدار على الجنس ثم قد وضع النحاة لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه
عمم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان بعض المعمولين على بعض وان كان حيث يمتنع الابعد تقديمه
على العامل فالمقصود هنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء على الفعل من جهة الضرورة او الامتناع
تقديم المفعول على الفاعل المصدر من غير تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر
وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللبخة على فرسي اذا جعلت تدرها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون لحسب الحقيقة و
نفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا وهو الحقيقي او لحسب الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه الى
البعض وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى بعض اخر
كقولك ما زيد الا قائم معناه انه لا يتجاوز من القيام الى القعود ونحوه لا معناه انه لا يتجاوز الى صفة اخرى

اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات وما
يصرح صاحب المفتاح بقسمته الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه ذكر الحقيقي و
ليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان
اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي
وغيره لان المراد بموصوف ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر مع تغاير الكل او احدا او اكثر الى
ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه اكثر من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر وفقيه ولقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا
شعراء فليتأمل في هذا فانشاء توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي مع انه قد ورد الامثلة في اثناء
هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه الاتي عن امثلة
من ظاهره في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس عمرو وليس الا وامثل ما مضى عن الا زيد وما
ضرب زيدا الا عمرا واذا ما ملته وحدته مشيرا الى التقسيم ايضا حذف الادخل النفي على الوصف المسلم
ثبوته وقلت ما شاعر توجه النفي نحكم العقل الى ثبوته للبداهة لم ان عامتا لقولك في الدنيا شعراء
او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا لقولك لزيد وعمرو شاعران فيتناول النفي ثبوته لذلك وقلت
الا زيدا افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي بوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان
معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر و
في الثاني يمتنع ذلك الشارك لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فلم يصح ان يكون لغيره
لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المقصورة التي هي معنى قائم بالغير بالنعت
النحوي الذي يتابع ما قبله في اعرابه وتعريفه وتنكيره عن التحرز عن نحو زيد عالم من وجه لتصادقهما على العلم في
قولنا العالمي هذا العلم وصدق الصفة المعنوية كالعلم على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه
بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل
على ذات باعتبار معنى ما المقصود عموم من وجه لتصادقهما في نحو عالم وصدقها بدونه في قولنا
العالم مكرم وبالعكس في قولنا عالم في هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول
اسهل

اصلا

واما لو قلت ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن
قصر الموصوف على الصفة اذا المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا او ساجا فليتامل والاول
اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اى دار بدانه لا يتصف بغيرها اى عمر الكتابة
وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه قصر على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل يقول ان هذا النوع من القصر مقصور الى المحال
لان للصفة المنفية نقيضا البته وهو اضاض الصفات فاذا انتفت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين
مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدها وهو محال
اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كقولك ما في الدار الا
زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب
والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اى بالثاني انما يلقيه بعدم الاعتداد بغير
المذكور كما تقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان ليس في الدار من عداه زيد اصلا في حكم المعدوم فيكون هذا
قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصر افراد حقيقي لبوات المقصود فيه لنفي نوع عن احد هما الحقيقي لحقيقي والثاني
الحقيقي بما لغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي بما لغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اى قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي لتخصيص امر بصفته دون صفة اخرى او بمكانها اى لتخصيص امر بصفة مكان
صفة اخرى والثاني اى قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي لتخصيص صفة بامر دون اخر بمكانه او
لفظ او للتنويع فلا ثاني في التفسير وقوله دون اخرى بمعناه متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراكه في صفتين والمتكلم لخصه باحدهما ويتجاوز الاخرى وهي دون في الاصل ادنى بمكان
من الشئ يعامل هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب قيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز لحد الحد وتخطي الحكم الى حكم وتعاليل ان
تقول لم قوله دون اخرى دون اخر اراد به دو صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد خرج عنه
ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر بالكثير من صفتين او نوع صفة لا كثير من نحو قولنا ما زيد الا كاتب
لمن اعتقده كاتبا وشاعرا فتجاوز قولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وبكر في الشاعرية وعلى ذلك

وان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التعبير لانه تخصيص امر
بصفته دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قولنا مكان اخرى ومكان
اخر فان قلت تخصيص امر بصفته دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصاف بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا واحتمالا وهذا مما لا ينبغي وكذا الكلام
في البواقي قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم انفقوا على صحة ما في الدار
الا زيد مقصورا حقيقة مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن ان يخاطب به الملك
وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه
من هذا الكلام ان يتنوع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر
الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات غير واجب ولا يرد ذلك ايضا بين ذلك في كل منها
اى نعلم من هذا الكلام ومن استعمال الناس ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على
الموصوف ينقسم بان الاول لتخصيص امر بصفته دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني لتخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر بمكان اخر والمخاطب الاول من قصر كل من قصر الموصوف على الصفة
وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اى يشركه صفتين او اكثر في موصوف او اكثر في صفة واحدة في قصر الموصوف
على الصفة وشركاء موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اى لقطع الشركة المذكورة والثاني
اى المخاطب بالثاني من قصر في كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر بمكان اخر
من يعتقد العكس اى عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد اشتراك عمرو دون زيد ويسمى هذا
القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب اى تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ
الايضاح صريح في ذلك اى المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني
اتصافه بالصفة دون المقابل واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بكل الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا

ما شاء الا يعتقد ان الشاعر انما يريد او عمرو من عمران يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو عين عند المحاط فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون غيره قصر افراد وتخصيص شيء بشيء مكان اخر اذا عند المحاط فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المحاط وعلم المتكلم احدهما بكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى ينفيها المتكلم بل مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقيام والقعود على السواء فقد خصصته بالقيام مكان القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنفي قيامه مكان قعوده وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب كما في قصر الصفة قلت سيجيء قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منتفية واذا اريد بالاخرى احدى صفتي فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين ليشترط عدم النفي لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا التخصيص بصفة تصديقا عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يصح لئلا يكون اعتقاد المخاطب هي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فقد جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء احداهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت يعود اذ تكاب جميع ذلك فلا اشكال لكن لان غاية هذا التكلف ان تحتاج في قصر التعيين لتخصيص شيء بشيء مكان اخر لئلا يسوغ فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يرد منه القيام والقعود لتخصيصه بالقيام دون القعود

وهذا ظاهر

وهذا ظاهر لا مدفع له لم يكون قوله دون اخرى مستدركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب ممن يعتقد الشركة البتة بل امام من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال الذي عند المخاطب في العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعلم المتكلم احدهما بكون هذا التخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى ينفيها المتكلم بل مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالقيام والقعود على السواء فقد خصصته بالقيام مكان القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى تنفي قيامه مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب كما في قصر الصفة قلت سيجيء قوله مكان اخرى ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منتفية واذا اريد بالاخرى احدى صفتي فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى الصفتين ليشترط عدم النفي لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا التخصيص بصفة تصديقا عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يصح لئلا يكون اعتقاد المخاطب هي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وهنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده فقد جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فلم يجوز انتفاء احداهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه قلت يعود اذ تكاب جميع ذلك فلا اشكال لكن لان غاية هذا التكلف ان تحتاج في قصر التعيين لتخصيص شيء بشيء مكان اخر لئلا يسوغ فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يرد منه القيام والقعود لتخصيصه بالقيام دون القعود

عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين معنى على ما ذكر فيه قصر التعيين وقصر التعيين
اعم من ان تكون الوصفان فيه متنافيين لاجل اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا بسبب
امكان اجتماعهما والامتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين
من غير عكس والقصر طرق والمذكور ههنا ادبعه وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف
المسند ويجيء لذلك زيد مقصور على القيام ومخصوص وما اشبه ذلك وكانهم جعلوا القصر بحسب
الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطرق من هذه الاربعة وعلى ان يجعل الفصل وتعريف المسند
ايضا من طرق القصر لكن لم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بابن المسند اليه والمسند مع التعرض لهما
فيما سبق خلا واو العطف للتقديم فانهما ولم يسبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرف
المذكوره ههنا وكان في قول المصنف منهما ومنهما دون لم يزيدوا الاول والثاني باعتبار الى هذا منهما
العطف كعمرو لكن في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افراد زيد شاعر لا كاتب وما زيد قائما
بل شاعر مثل لما يرد احدهما ان كون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه استعارة بان طرح العطف للقصر بعلاقة المشابهة بينهما في ان كلا يفيد القصر بان الاثبات
والنفي والجمع لم تكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل لحكم لم تكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس في الثاني باطل بالاجماع سيجيء الاول وسر معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الجاسم
وما النافية لا تنفي الا ما دخل عليه باجماع النحاة واشار بلفظ الضمير الحاله ليس معنى ما والاحتى
كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق
وليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بقوله وجه اشاد
الى الاول بقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة بنصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل وقوي برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول اذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة وقطعا اذ لو كان موصولة لبقي ان لا جزء
الموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا ظهر ان قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة تبين ان انما
بمعنى ما والا وظهر ان هذه القراءة قراءة الرفع لانها فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان بتقدير

شاعر وقبلها ما زيد الا قائم وفي نفيها افراد او قلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين
والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما لعمرو كاتب في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما
زيد قائم وفي نفيها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا
وانما يدلان على قصر الجنس دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي غير الثاني ما وجب للاول
انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شاركه الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى ما زيد الا عمرو انه لم يكن
منه عمرو محى مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك ما زيد الا عمرو بل المعنى ان الحاصل من زيد لا يعدو
هذا كلام من غلط فنفى عن الحاصل عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جائيان وهذا قائم بعينه في انما
فاذا قلت انما جاءني زيد لم تكن نفيت ان يكون قد جاءك مع زيد غيره بل نفيت المجيء الذي اثبته لزيد عن غيره
هذا كلام من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا ان قلت لم يعتبر المعنى انما جاءني من بين
القوم زيد وحده فانه تكلم في الكلام بما الاول وبه الاعتبار اذا الطلق ولم يقيد نحو جاءني الا زيد
السابق الى الفهم التقييد كلامه وانما كان عند القصر لبعضهم معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة ان
ما في انما للنسبة معنى النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادة القصر بان الاثبات
وما للنفي والجمع لم تكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل لحكم لم تكونا لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس في الثاني باطل بالاجماع سيجيء الاول وسر معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الجاسم
وما النافية لا تنفي الا ما دخل عليه باجماع النحاة واشار بلفظ الضمير الحاله ليس معنى ما والا حتى
كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق
وليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بقوله وجه اشاد
الى الاول بقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا
المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة بنصب الميتة وحرم مبنيا
للفاعل وقوي برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول اذا في تفسير الكواشي
فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة وقطعا اذ لو كان موصولة لبقي ان لا جزء
الموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا ظهر ان قراءة النصب ما حرم عليكم الا الميتة تبين ان انما
بمعنى ما والا وظهر ان هذه القراءة قراءة الرفع لانها فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان بتقدير

قوله الذي رحمه الله عليكم المسئة وهذا يفيد القصر الخ في تعريف المسند لنحو المنطلق زيد ونحو زيد المنطلق
مفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلتا في قراءة الرفع كافه مثله في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست كافه
لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع المسئة الا على ياء ويل انما حرم الله مسئلة وهو ظهور
هذا الوجه الصحيح ويمكن ان يجعل ما موصولة والعائد محذوف والمسئة خبر ان والمعنى ان الذي
حرمه الله عليكم المسئة لا محال لان تكاثركم هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل
ان تكون كافه وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسند
الى المسئة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والمسئة خبرها اولى لبقي ان عامله على ما هو الاصل
واشار الى الثاني بقوله والقول للخاة انما الاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر
بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما
مما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يعال
ان المراد لاثبات الحرف الاخير مما بعده لموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه ومن يتكلف واشار
الى الثالث بقوله ومعنى اتصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا
اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ونحو التعذر محصورة مثل
التقدم على العامل والفصل بينهما بغير ظرف ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى تعذر
فيه الفصل بغير ظرف وذلك ان نكون المعنى ما يقوم الا انا استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت
الفصحاء وصحح باسم الشاعر لعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لمثل هذه القواعد اذ ليس الغرض مجرد
التمثيل فقال والله يزيد ثم انا الذائد بن الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو المهدد في الاساس
وهو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم تحمه لهم وغضبن حماه وحرمته وانا يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرض الخصم ان لحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانا ادافع عن احسابهم
لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك
مقصوده وانما مقصوده ان المدافع عن احسابهم هو لا غير ولا يجوز ان يحمل على الضرورة لانه كان

يصح ان يقوله اما الدافع عن احسابهم انا على ان انا مبتدأ خبره محذوف ولا يجوز ان تكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها
اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة
عنه وليس يحسن ان يقال انا الذائد والمدافع اما مع انه لا ضرورة في العدول عن الظاهر ما
وهو اظهر في المقصود فان يقال كذب صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم فلما لا يجز الفعل غائب
لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا واو انا لا يكون غائبا ولو سلم
فالمسند اليه في الجملة هو المستفاد من العام وهو غائب وقد يستدل على بعضهم بما والا بما عمال الصلة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة بحوا غا قام الا اولا مثل ما قام الا اولا وقد يقال في تضمنه ما والا مناسبة
عن علي بن عيسى الربعي ومعنى انه لما كان كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه اتصلت بهما ما المؤكدة تناسب
ان يتصل بالحصر لان الحصر ليس الا ما لتأكيد الحكم على ما تؤكد وذلك لان نحو ما زيد الا جاء لا عمرو لم يرد المجيء
منها سوى اثبات المجيء لزيد مصرحا في ما زيد الا جاء وضمنا في ما زيد الا عمرو لان نفي المجيء لما كان لازم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تأكيد على تأكيد
قلت اما الثاني فعنى لاثبات الضمني ما تؤكد قطعا واما الاول فما تؤكد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان
مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا يلزم الاطراد
حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد فقد للقصر مثل انما زيد قائم ومنها اي من طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التأخير كالمسند او معمول الفعل كقولك في قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن
ان يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح الا للجميع لان التميمية والقيسية متنافيان فلا يصلح لقصر الاول والثاني لا يصلح
لقصر العلم في قصر حالها انا تميمي مهند اذ قولك مهند الخ مع الغير كغيبة وقلب المراد عقد اتحاد الغير
به وتعيينا المراد عقد اتصاف احدهما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل بما يصح تقديمه وهذه الطرق
الاربعة بعد استيفاء اقسامها في المحاط بها لجعل لتكون نحاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ واثبت تزيد اثبات صوابه
ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعضه وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه و
اما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ بعكسه واما
في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ بخروج كل منهما على التساوي فتأمل من وجوه وذا بالنظر
اي التقديم بالنحوي اي بمفهوم الكلام بمعونة اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم

منه القصر وانما يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك دلالة اللغة اياه بالوضع لانما الواضع وضع
لاول والنفي والاستثناء وانما المعان بعد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان
الاصل في الاول اي في طرفي العطف النفي عن المثبت والنفي كما مر من الاشياء فان في لا المعطوف عليه
هو المثبت المعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النفي عليها لانه كما اذا قلت ما زيد
يعلم النحو بل الشعر بالعكس يعلم النحو دون الشعر وزيد يعلم النحو وعمرو يقول فيها اي في هذين المثالين زيد
يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا القصر فقط والعروض واما في الثاني
فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير تنوين على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي تسمى التبرئة نحو
اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام ليس غير وليس
الا عاترض عليه بان هذا ليس طرفي العطف بل طرفي النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلوما
الا النحو وليس العالم بالنحو وليس بجاهل بالنحو فقد يكون بان يحذف المعطوف والمعطوف
وتقام تقامه لفظ الحصر مستقلا به ويكون العطف نحو لا عن وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا وتقام مقامها لفظ الحصر ويدرى فيها مثل ليس غير وليس الا وهو لا يفي العطف فلا تامل في العطف
النفي عليها في الله الا الله ما زيد الا قائم فقط دون المعنى نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقاعد
وهو فانه لا نفرضه على المعنى اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ليس النفي يعني بلا
العاطفة المطلوب النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما هو نقل طرفي العطف
كما في المفتاح لان الحكم مختص بالمذكور دون بل لا جامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا تقول ما زيد الا قائم
لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم ليشترط النفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز اذا تكون دلالة النفي عليها
بفحوى ما مر وذلك لان النفي انما هو موضوعة لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء
قد نفيته وهذا الشرط موجود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع
فيه النزاع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرو وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت

لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها لحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله يفيد بها
وكانه يجوز ان يكون مفيدا بها بلا العاطفة لاخرى قلت المراد به غيرها من كلام النفي على ما صرح به في
وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بحرفي الكلام او علم السامع او المتكلم او شيء من الافعال الدالة على
النفي مثل استنع والى وكف وغير ذلك مما عد من كلام النفي فانه لا اشياع في ذلك وكان الاحسن ان
يصرح بالمصدر بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم هو مرتفع بالتامل في قولنا ذات الحال
الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الصفة
لذلك المخصص وقوله بغيرها اي غير لا العاطفة التي ينفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه لا يتسع بفيه قبلها بها اذ
الحق انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا
انه احترازي عن ان يكون منفيا بلا العاطفة لاخرى نحو ما زيد قام لا قاعد فلا قاعد على ان يكون الحال بالجر ونحو
جاني القوم الا النساء لا هند ولا زينب لا غيرها على ان يكون بدلا او جاءني النفي بلا العاطفة لا احد بل
اي اياها والتقدير فعال انا ما ممن يسيء وهو ما يتلى لا عمرو والممثل نحو ما زيد ضربت الا عمرا حسن
النفي فيها اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي مصرحا به لكن
النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وان لم يكن الاخير صريحا في النفي فلا بد ان يكون صريحا في الايجاب فيكون
لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي المضمن ليس في حكم النفي الصريح
انه يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا هو ولا يقال ان يمتنع انما من اله الا الله وانما احد
وهو يقول ذاك لان من لا يقول الا في النفي وانما احد هذا المعنى النفع الاقه وهذا كما يقال استمع زيد عن
المجي لا عمرو لانه دل على نفي المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح اجاب استماع المجي
انه فيكون لا في قولك لا عمرو منفي عن الثاني ما وجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في
النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فخرج عن وضعها فالتشبيه بقولنا استمع زيد عن المجي لا عمرو من
جهة ان المعنى المضمن ليس في حكم النفي الصريح لان جهة النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي المضمن
كما في انما انا ممن لا يقتني اذ لا يقال لقولنا استمع زيد عن المجي على نفي عمرو والاضمنا والاصريحا فليتامل
ثم ظاهر كلامهم مصرحون قولنا ما زيد الا القيام لا القعود وقرات الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان
المنفي بالا ليس شيئا من كلام النفي اللهم الا ان يقال ان المصرح بالاستثناء مشعور ان المعنى المضمن هكذا

المصح به اى لم يرد زيدا الا القيام وما ترك القراءة الا يوم الجمعة ممتنع ثم قال السكاكى شرط مجىء
اى المنفى بلا العاطفة الثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة
فى ذلك عند الاختصاص نحو ما يستجيب الذين يسمعون فانه مستمع ان مثال الا الذين لا يسمعون اذ كل
عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد الا عمرو اذ الاختصاص
للقيام فى نفسه يوجد وقال عبد القاهر الا لحسن المجامعة المذكورة فى الوصف المختص كالحسن فى غيره
وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة الحسن والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط
فى البعيم لا وجوبا ولا استحسانا فكانت لا لتة على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر المنفى
فيما فى حيز الا المقدم بتقديم تاره نحو ما جانى زيد وانما جانى عمرو وسواء خر نحو انما جانى زيد لا عمرو وانما
انت مذكور لست عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام فى المنفى بلا العاطفة والافلاد ليل على امتناع نحو
ما جانى زيد لا عمرو وما زيد لا قائم ليس هو بقاعد وفى المثل ما انت سمعت منى فى الغيوب
ان ما لا تذر واصل الثانى ان لا يكون ثانيا مستعملا بما جعله المخاطب منكرا خلافا لثالث اى الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل المنفى والاستثناء ان يكون الحكم الذى استعمل هو فيه من الاحكام التى
جعلها المخاطب منكرا خلافا فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا
فى الايضاح وقد يعلله عبد الا لا محاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجىء الخبر مما جعله المخاطب لا ينكره
او لما ينزل هذه المنزلة وما ذا الا ما ينكر او فى حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم
ينكر جعله مشوبا بحطام يضع القصر بل الاعتماد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجىء حيث شاء انه
انما جعله المخاطب لا ينكره حتى انه يكاد يزول بادنى بينة لانه لا يصر عليه وعلى هذا انكون من افعالنا
فى المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب مقام لا يصر به الله قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام
على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى مثله الاصلين وتركها بقوله لكونك لصاحبك قد رايته شبيحا
من بعيد اما هو الا زيد اذا اعتقد منع اى اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا
الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب ويستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى المنفى
والاستثنا افراد اى حال كونه مقصر افراد نحو ما محمد الا رسول اى متصور على الرسالة لا يتعداها الى البشرية
من اهلاك المخاطبين معهم الصحابة رضى الله عنهم عالمون بكونه متصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والبشر

عن الهلاك

هن الهلاك لكنهم لما كانوا يعتقدون هلاكه من مراعظهما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى
الهلاك فاستعمل له النفى والاستفهام والاعتبار المناسب وهو الاستعظام بعظم هذا الامر فى نفوسهم
وشدة حرصهم على بقاء النبى عليه السلام فما بالهم حق كانهم لا يخطر وزهلاكه بالبال او قلما عطف على قوله
افراد اى لا يستعمل الثانى حال كونه مقصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد آباونا فانوا بسلطان مبين وان المخاطبين هذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا
منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلته لتنزيلهم لا عتقاد القائلين ان الرسول لا يكون بشرا فجاء اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين هذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى
الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعنى
الرسالة فمن ثم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقد وا من التنافى بين الوصفين
فعلموا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة
التى تدعونها ولما كان هذا مطلوبا من الفاظ قيل دعوا الثانى بين البشرية والرسالة وان المخاطبين
مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
وكانهم سلموا ادعاء الرسالة عنهم فاشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من
باب مجاراة الخصم اى انما يجىء جوابه وارخاء الحبل اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من
الغرار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد سلبيته اى اسكات الخصم والزامه لا تسليم ادعاء
الرسالة والرسل عليهم السلام كانهم قالوا ان تما نشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون
الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر
فلما كون على وفق كلام الخصم كما مر وجاء المناظرين ويحتمل ان يراد السوال بوجه اخر وهو انه استعمل فى قولهم ان نحن
الا بشر النفى والاستثناء مع المخاطبين لا شك ان ذلك بل تدعونه والاول اوفق بجواب الملبس ولعلهم وجها
اشتمل على نزيل المعلوم منزلة المجهول فقصر قلب وقوله تعالى حكاية لهذا ادعائية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قرر نا الان
واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون
فقطعا وتكذبونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بنفى الذى سماه المصنف قصر تعيين شاء

على نكتة وهي ان الكفار تزعم المخاطبين وتتهمهم على ان قطعهم بكونهم صادقين في الاسنى ان يصدر عن العاقل
البتة بل غاية امرهم ان يكونوا متردديين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين
فقصروهم على الكذب قصر قلب ولقوله لك عطف على قوله لقوله لك لصاحبه بمعنى الاصل في اغاثة ان يستعمل
فيما لا سئلوه المخاطب كقولك اغاثه الله حول ان يعلم ذلك وتعنيه وانت تريد ان ترفقه عليه اي لن يجعل
من يعلم ذلك رفقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى شيء ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا
على مقتضى الظاهر لانه لما استفق على اخيه فكانه اخطاء فزعم انه ليس باخيه للبته غير مصر على ذلك
وقد يقول المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لاذعاء
ظهوره فيستغمل له الثالث اي انما لم نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون لادعوان كونهم مصلحين
امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب فلا شك ولذلك جاء الاتم هم المفسدون للرد عليهم موكدا
بما ترى من اوراد الحال الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الجزء الدال على الحصر الذي هو ما كد على الكد
وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام نحو في ان الدال على ان مضمون الكلام مما لا يرتاب
خطره والعناية البليغة حصره فهو النالث كذا ثم تعقيب الكلام ما يدل على التقريع والتوبيخ وتنويعه ولكن
لا يشعرون فعلم ان من الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كما سترى الى قوله الاول في ورد لانها
على القصر الوضع وانه لا تخصيص فيها على المنفي بل على المثبت فقط وثنائية كما سترى الاخيرين
في صحة الجامع مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات المذكور
والنفي لما سواه معا خلافا للعطف فانه يفهم منه ولا الا ثبات ثم النفي نحو ما زيد قائم لا قاعدا وعلى العكس
نحو ما زيد قائما بل قاعدا وتعقل الحكمين معا راجح اذ لا مذهب فيه الوهم الى عدم التصور من الاخر كما في
العطف فاحسن مع فقها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولو الالباب فانه تعريض بان الكفار
من فرط جهلهم كالبهائم فطع النظر والتامل منهم لقطعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى بالغرض اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس
معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فاما نحو قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولو الالباب
ان نعلم السامع ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع
بين المبتدا والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد

الاعم

الاعم او حاضر عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا او
ذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا سائر الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما صربه الا اباه وما طاب
الا سماء ونحو ذلك وكذا سائر الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاء
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا اداسه وما سددت زيدا الا الى ثوبه فمعنى الاستثناء نحو المقصور عليه مع الاستثناء
الاستثناء كما مر وفي الاستثناء ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول
وعلى هذا قياس البواقي فرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا وغير حقيقي اوردا وقلبا او عينا كما مر والحق اعتبار ذلك وقل بتقديمها جاز لها
اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء الحاقها وسوغ ذلك كون الاداة متقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والمقدم ما ضرب زيدا الا عمرا
وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والمقدم ما ضرب عمرا الا زيد وفيه قول الشاعر
لا اشتمل ما هم الاكارها بالبناء للمفعول لدفاع الحاجب وقوله كانه تمت حتى سوالعلم نعم على احد الا
عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قال ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل انما وبها لان الصفة المقصورة
على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المفعول بعمرو
لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول الثاني ليتم لك الصفة واغا جاز مع قلة لانها
في الحقيقة تامة بذكر المفعول في الاخر واغا قال لحاقها احترازا عن بعد بينهما مع ان الفاء عن مكانها بان
يوخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما مثال في ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرا لتقديم
المفعول على الفاعل لكن مع تاخر الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا الا زيد ما ضرب زيدا الا عمرا لتقديم
الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخر الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما مر من اخلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن المقصور كما هو
الشائع او متقدما عليه كما مر والعلل واعلم ان بعد بينهما لحاقها ايضا مما منعه بعض النحاة وقالوا الظرف
في قولك ما ضربت الا زيدا اليوم لا يتعلق الا الذي هو اراد لنا ما ورد الرأي منصوب بمضمر اي تتعمل في ما ورد الرأي
وقد باب الاسير في الباب الاول اي لا اشتهر باب الاسير والنوائح في المثل الثاني من وقوع المضمر اي قاسم النوائح

وفي هو المفعول الاول للعلم مضاف الى ضمير كان قبل ما وقع ضرب الامير زيدا ثم قيل من ضرب وقتل عمرا
اي ضرب عمرا فاعل المصدر وفي نظر الاقتصاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا تفهم
استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقتل لك من ضربت فعلى زيدا
لم يتم الجواب حتى تاتي باجميع فعلى هذا لا يكون عمر عمر في المثال المذكور مضروبا بل زيد وهو لم يقع ضرب
الامير زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك
الاقتضاء قالوا لان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن ان يلزم القصر في المفعول مع عدل الفعل
انما يلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ومنع صحة هذا الكلام في عمر هذا المقام ووجه
الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر او الفاعل والمفعول او في
ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه فتفرغ الفعل الذي قبل الا واشغل
عنه بالمستثنى المذكور بعد الا توجه الى المقدر وهو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي
مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره ويتحقق الاخراج ولما يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح
ولذلك تراهم اذا وعدوا الخير تقول ما عدت الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي بقرا
المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بتذكير الفعل ومما يفيد الا
الطلوع الجراشع لبظر الجاهل الفطن والاصل البذكير لانه بمعنى شيء من الاشياء وهو اشكال
وجوابه اذا وقع الفاعل الى بعد الا ان حذف المستثنى منه فالضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يعامل بالفعل
كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا
فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور فهو الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فانني وان اسم كان ضمير عائد
الى ما لحق عليه وكونه تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيقرؤا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب
لاشتماع حذف الفاعل وفي مذهبه تكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن
الاتم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاستلزام المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على
ضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان تقدر في
نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي ما كتبوه الا جيدة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من

الاحوال في شرح الايضاح الجمعة وقتا من الاوقات وكما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا
القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في
كسوته الاجبة شيأ مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك و
في صفته معنى في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان المستثنى منه بحيث سوجها الى هذا المقدر
العام المناسب للمستثنى في جنسه صفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالاجاء القصر ضرورة تقاوما
عدا ذلك الشيء على صفة الاستثناء واعلم انه قد تقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة معنى ما حتى مبتدا نحو ما
زيد الا يقوم وصفته نحو ما جاءني من رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما
يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما ابتئه الا اتاني وفي الحديث ما ابيس الشيطان من يوم
ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمونا بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذه الحال ما لا يتقارن مضمونه بمضمون عامله الا على ما ول العزم والتقدير اي ما ابس الشيطان
من يوم ادم من غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهم ليتوهم خروج الاخير معه صفة صاحبا اي ما جاءني
المعدوم عليه المجرور بالموافع الحاصل وفي اما توجه المقصور عليه نحو انا ضرب زيدا عمرا فالقيد الاخير
مما وقع بعده مثل الواقع بعد الا فكذا وهو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على
غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على اصله لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الاسم المقدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الامر كذلك بل الكلام مصروف الى ما ضرب
زيدا عمرا انما ضرب عمرا زيدا بعكس المعنى المطلوب واذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد
فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز
اذا كان ليس المقدم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضرب فانه لقصر الضرب على زيد وقال ابو الطيب
اسيا ما لم يرد ه معرفة انما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة وعلى الجواب بان الكلام فيما اذا كان
القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيرها لا في افادة القصر اي قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا نحو في قصر ما زيد عمرو شاعرا افرادا وما زيد عمرو قائما قلبا
وفي قصرها ما شاعر عمرو زيدا لا عتبار من يحسن المقام وفي امتناع محاكمة الطاعنة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد كما عمرو لا شناعة شرطها لكون منفيها منفيا فضلها بعين ما من كلام
النفي

الباب السادس الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج نطابقه
او لا مطابقة وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني
لانه قسيم الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية
لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله والفظ الموضوع له كذا وكذا يظهر ان ليت مثلا موضوع لافادة
معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يستعصي كون النحو عن غير احوال
اللفظ لان المقصود بالبحث اليه احوال الامر فالانشاء صوان طلب كالاستفهام والامر ونحو ذلك وغير طلب
كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والفسخ ولعل وربما وكم الخبرية ونحو ذلك المقصود
بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد البحث لم نذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاآت انما تعرض الطلبية
في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء وههنا اقال صاحب المفتاح ان السائق الاعتبار هو الخبر والطلب
فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض جمع
انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا امتنع اجراؤها على معناها الحقيقي وتولد منها
بحسب القرائن مناسب المقام وانواعه كثيرة ومتى على ما ذكره المصنف حسنه التمني والاستفهام والامر
والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به
حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر
انشاء فعل فهو النهي وان كان ثوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر
وهو طلب حصول شيء على سبيل الحتم واللفظ الموضوع له ليس بشرط امكان المتمنى لان الانسان ليتوا
ما لحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا ياتي وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود
لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون كذلك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او
عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بها نحو هل
من شفيع حيث يجاب او لا شفيع لانه لما منع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا
الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بشيء وانتفاءه والمكلة في التمني نهار والعدول عن ليت
هو ان المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي يجزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو انا في محلكم
بالنصب على بعد بر فان لحذفي وان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا تنصب المضارع بعدها

على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو عن
الواقع واقعا لذلك يطلب بليت وقوعا ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها للتمني محضا فعلى هذا معنى
التمني تحرق والوقد هنا وهي حرف مصدري وكذا ما يستعمل فيها نحن نفعل التمني فنصب الفعل
بعدها لو كان لما مضى فاجاز اي اود لو كان لي مال انفق منه ولو كان في الحال او ان في الكلام تقديما
وتاخيرا قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا الا بقلب الهمزة هاء ولولا ولوما واخواتها منهما
اي كانها ماخوذة من هل ولو للتمني حال كونها مركبتين مع لا وما المزيدتين تضمينها على المعنى
مركبتين والمضمن جعل الشيء بعض مفهوم ضمنت الكتاب كذا وبانا اذا جعلته متضمنا لذلك الاثبات
يعني الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو مضمنتين معنى التمني ليتولد على المضمنتين
معنى ان الغرض من تضمينها معنى التمني ليس افادة التمني بل ان تولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين
هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته فقصدا الى جعله
نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم فقصدا
الى حثه على القيام ومع هذا فالحاح عرض بضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قيل
ان طلبت ومقوله لمضمنها مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان
لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل بمعناه لانه قال بتركيبه مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب المنسه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مستعار بما يقع في بعض النسخ لمضمنها ليس على
ما ينبغي وكذا قوله لتتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكانه قيل
ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم واعلم ان جعل ترتيبها من اول الامر لبعض معنى التنديم والتحضيض
من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنى ما خفي سبب
التنديم وما استقبل السوال عن التحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال
ان يكون كل منها حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما
يابا عنه كثير من النحاة وقد تمنى بفعل يتعطى له كما ليت ويتصيد جواب المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج
فاروز كما بالنصب لعدا لمرجو عن الحصول فيسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما من ان طلب المحال او ممكن لا طمع في وقوعها خلاف الترجي فانه ارتقاب شيء

لا وثوق بحصوله منهم لا محالة لعل الشمس تغرب قد تدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق والطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وهذا ظاهر كذا الترجي ليس بطلب ومنها الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فاذا كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالتفات الموضوعة للهزء وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان بعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال والهمزة لطلب التصديق اي لادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراها نحو اقام زيد وازيد قام فانت عالم بان بينهما نسبة اما الايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة نحو اكتب في طلب تصور المسند اليه او ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيأ والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند اي في الخابية ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام بفصيله وهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل نحو ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول نحو اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال والهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت اما في ازيد قام فلا اذ لا سلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غاية ما يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر مجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لانه مختص بطلب التصديق كما سبق والمسؤول عنه بها اي الذي يسال عنه بالهمزة نحو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان السؤال عن نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فتي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل عنه واذا اولي اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرم والتصديق حاصل بثبوت احدهما فيما هذا احتمال ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويعرف بقيام الحسبان القرائن نحو قولك فوعة من الكتاب الذي تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا

يظهر

نظهر لك كلام المصنف الآتي عن قريب والفاعل اذا اشتهرت زيدا اذا كان السؤال في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول اذا زيدا ضربت اذا كان السؤال في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب كذا ساءل المتعلمان نحاة في الدار صليت واليوم الجمعة سرت وآباءك ديباجة وارأكا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز وما تولد ذلك لك يقول اقلت سعيدا ام قط اليوم انساءا اذا معنى السؤال عن الفاعل من يوجد في مثل هذا لانا ذلك انما يتصور اذا كان الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من فعل هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما لا يمكن ان يتصور في معين فاما قيل يشعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال اذ ذلك ضد لانه ليس مما يخصص هذا ورد ذا حتى تساءل عن فاعله وهل لطلب التصديق في نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق لحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قائم ام عمرو اذ وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة ولم المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق ولهذا اي لان هل لطلب التصديق امتنع الجمع بينها وبين ام فامتنع هل زيد قائم ام عمرو وصل هل زيد قائم ام عمرو بتقدير الاستفهام بعد هل وقلت في شرح المفتاح في بحث الانشاء الطلبي عند قول المصنف ولا يستعمل الا في غير الحاصل ما نصه وقد يقال ان هل لطلب التصديق فقط فلا يسأل بها عن المفرد فلا يقال هل زيد في الدار ام عمرو بل يقال ايهما في الدار ولا يقال هل زيد قائم ام عمرو قائم بل يقال ايهما قائم وقد يقال ان هل لطلب التصديق سواء كان التصور حاصلا او لا فيسأل بها عن المفرد فيقال هل زيد في الدار ام عمرو وهل زيد قائم ام عمرو قائم وهو الاظهر ويؤيده ان هل بسيطة وايهما مركبة من اي وما والمركب فرع البسيط وقلت التصديق يستدعي تصور المسند اليه والمسند والنسبة بينهما فلا يتصور التصديق بدون تصور هذه الثلاثة وقد يتصور تصور المسند اليه والمسند بدون التصديق كما في التصور الساذج فالتصديق اخص من التصور مطلقا ومن وجه من التصور الساذج وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين في المطلوب تصورا حد هما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقلت هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل طلبا لحصول الحاصل وهو محال واعلم ان هذا لا يتم لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت لكن يقبح لعدم اشتغال الفعل بالضمير فقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتبعيده سوى كون الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا لو صح لم يتم وجه الجمع اتفق على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ودون ضربته اي لم يتم هل زيدا ضربته لجواز ان يقدر المفسر فعل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا الخ لان الاصل تقديم العامل على المعمول والاستدعاء حصول التصديق بنفس الفعل فكون هل لطلب التصديق يحسن ذكر بعض المحققين من النحاة انهم منعوا وجود الفعل في الكلام الا دخل على الاسم واركان منصوبا مضمرا يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من الابتداء به لفظا وجعل السكاكي هل

ومركبه معنى الى بطلانها وجود شئ لشئ اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اوالدائمة فان
المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ فى هذه شيآن غير الوجود وفى الاول شئ واحد فلذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود فى البسيطة محمول وفى المركبة رابط والباقية من الفاظ الاستفهام يستوى فى انها
لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شئ ما فيطلق عليها شرح الاسم كقولنا
ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم وبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فجاب بما يراد لفظ اشهر سواء كان
من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا
اللفظ فجاب بما يراد ذاتيا تلك من الجنس والفصل ويقع هل البسيط فى التردد بينهما اى بين ما الذى لشرح
الاسم والذى لطلب الماهية بحق مقتضى الترتيب الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم فى نفسه
ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال ان يطلب وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود
استحال ان يطلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم
لا هو يه له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كلا
من جوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه
الا المرتاض بصناعة المنطق والموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود وحسب الاسم والحسب
الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى انا نوضع فى اول التعاليم موضوعات الاشياء التى يبرهن
على وجودها فى اثناء العلم انما هى موجودة بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن عليه صار لذلك الموجود بعينها
حدودا بالذات والحقيقة كما ذكرته لك فى الشفاء فعلم ان الجواب الواحد يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد فى وقتين ومن هذا يعارض المستخف لذوى العلم اى يطلب منهم
الذى يعرض لذوى العلم فيقف لتخطئه وتعنيته كقولنا لمن فى الدار فانه لجاب عمن يزيد ونحوه مما يقف
لتشخصه واما الجاب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يعرض من
جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص لحسب الحضار الاوصاف فى الخاطر فى شخص وان كان بذلك الاوصاف يقطر
الى مفهوماتها كليات وقال السكاكى سيال بما على الجنس يقولنا عند ذكر ما اى اى اجناس الاشياء عند
وجوابه كجماد ونحو ويدخل فيه السؤال عن الماهية الحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ وجوابه لفظ

معنى

معنى موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه غير مقترن باحد
الازمنة او عن الوصف بقولنا من زيد وجوابه الكريم ونحوه وفى الحديث سيد ولد آدم وقد سبق المفردون قيل
وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وبسأل عن الجنس من زيد وذوى
العلم بقولنا من جبريل اى اى اشرف بولغ ملك ام حى وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانما يصح
فى جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك يأتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التمايز
وبعضه واما ما ذكره السكاكى فى قوله تعالى حكاية عن موسى لما رآه انشر بولغ ملك ام حى
فمفاده نظير من جواب موسى بقوله ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعيينه وتشخصه على ما ذكرنا وبسأل اى عما يميز احد المشاركين فى امر عام بعينه اى لجواب المتعينين
حين تقاتلا اى الجمعان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمشركين وهم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
قد اشتركا فى الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والاعلام المشتركة فيه بقولهم ايكما اصيب اليه
اى بوجه قولى فى الصباح بقول القائل عندى ثياب بمصر اى الثياب هى فتطلب منه وصفها عند ذكر ما شاء لها
فى النوبة قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم فعل كذا فهى باسم بعض الاشارة الحاضرة اسم علم واذا
اضيف الى كل فجوابه كلى مميز لا عنه وعلى الجملة هو طالب للمميز وبسأل عن العدد بقولنا كم
من ايه يه اى كم الله اياهم عشرين ام ثلاثين عند ذكر ما العرض من السؤال التقريع والاستفهام استفهام بمعنى
اى حمل على الاقرار ومن زائدة مميزة لم من قولك ما جاءنى من احد وانما فصلوا بينه وبين ممزه بفعل متعد وجب زيادة
من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الجملة وذكر بعض المحققين من النحاة ان ممز الاستفهامية لم أعثر عليه مجرورا
بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واصول بسأل عن اسباب كم ايتاهم من ايه يه وبسأل
بكيف عن الحال وما نوى من المكان نحو كيف انت وما يأتى عن الزمان المستقبل مثل متى
يستعمل فى مواضع السحم مثل ايان ايان يوم الدين واتى يستعمل بمعنى كيف وبجب ان يكون بعد فعل نحو
انى تؤفكون اى كيف تصرفون عن الحق او من اى جهة تؤفكون اى تصرفون بعد ان ثبت لكم الحق وقد يجئ انى بمعنى
كيف هو واخرى بمعنى اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الرزق الذى كل يوم وقوله استعمل استعمالا بانه
يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة وفى الاخر مجازا وقد ذكر بعض النحاة
ان انى بمعنى اين الا انه فى الاستفهام مع ظاهره كما فى قوله حتى ابن عسر وفى الباس فى اوعدره كقوله تعالى

حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بينه وبين هل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص
ان كان مضارعا ومتعينا للتخصيص ان كان ظهر امنكرا وللتقوي لو كان معروفا وقد اشار هنا الى
تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا اخال قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر
من الله دون غيره ولكن اجله على الابتداء مرادا منه تقوية الانكار وهذا اوهم لمثل هذا التركيب
يحمل حمله على التقديم وانكار نسبة الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فما سبق
من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم وكانه بنى هذا على ما ذهب اليه القوم ومنه اي من مجيء الهمزة
للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار اذ دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي
وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم نجدك يتيما وما اشبه ذلك وقد يقال
انا الهمزة للانكار وقد يعال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان المقرر ليس لجزء الكلام الذي
دخل عليه الهمزة بل ما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى وانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين
فان الهمزة فيه للتقرير اي ما تقرره عليسى من هذا الحكم لا بانه قد وقع اذ ذاك فانهم قوله والانكار كذلك
دال على ان صورة انكار الفعل انما تكون في الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا تكون فيها الفعل الهمزة اشار
اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو اايدا ضربتام عمرا من يردد الضرب بينهما
من عمر ان محقق تعلقه بعمر مما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته عن اصله لانه لا بد من محل يتعلق
به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اي ما استملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض
انكار التحريم عن اصله وكذا اذا اولينا الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو في الليل كان ذهابه ام في النهار وفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ
اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع في هذا الاستفهام
تقرير لمعنى النشء وانكار معنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اقوى المدد يوضع في جهاد فاه
للتوبيخ مع شائبة من الانكار بمعنى انه على مرتبة من ذلك او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو
اعاصيتم ربكم الشر اي لم يقع ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو اتلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية
او المحبة اي انكرهكم على قبولها وتيسر لي على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون بعيد لا يكون هذا

الالزام وعلى قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الرغام قوتا
لبوهه اذا ادخر المثل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا
لقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللائم والتوبيخ
والا فالكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستظهار نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا
والتهكم نحو من هذا والتهويل كقوله ابن عباس رضي الله عنهما ولقد كبتنا في اسار الاهانة
من فرعون بلوغه الاستفهام وقرع فرعون وهذا والتهويل كان عالما بالامر الا انه اراد ان
اني هم الذي كلمه وعاجزهم ويسلبهم ما وراءه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلا الاستفهام
اذا اسند حملها على حقيقته لو لم يمنع لقرائن ما شاء المقام ولا تحصر المولدات فيما ذكره
المصنف ولا يحضر ايضا شيء منها في ادلة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع
التراكيب والا سبق لي ان تقصرت في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تخطر ببالي علمك
بالصرف واستعمال الرؤية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الحض وعرفوه بانه طلب فعل
غير كف على جهة الاستعلاء او احرى بغير الكف عن النهي ويقولا على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عالما حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه اطلاق لحرج عنه الكف عن العمل يخلف
الاصوليون في صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة لفظا وقيل لا توقف في كونها للقدر المشترك
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين البلة وهو الاذن والاثر على كونها حقيقة في الوجوب لما لم تكن الدلائل منفية
للقطع بنفي ما ذكر لكن يحتم المصنف بشيء من ذلك لم يحتم المصنف بشيء واشار الى ما هو ظاهر عند العقل لقوة امارته والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ودعه يذهب في هذا اشارة الى ان
اقسام صيغة الفعل الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما يليه المخاطب والثاني ما يعم ان
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حروف المضارعة والباقي اسم دال على طلب الفعل وهو عند
النحاة من اسماء الافعال والاول لغلبة استعمالها وحقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر

عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا لتبين انس الباس موضوعة لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة
الى ذلك الطلب عن طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من قوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح
واتفاقه اللغة على اضافتهم وتسميتهم الى الامر بقولهم صيغة الامر ونحو مثل الامر واللام للامر دون ان يقولوا
صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يدل على كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه صيغة الامر
وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر يعني طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
في قول ونحوه ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص دليل انهم يستعملون
ذلك في قول يدل صيغة الماضي والمضارع واشباهها فلنا مثل وعلى ان يجاب انا سلمنا ذلك لكن تسميتهم بقولهم
فلم يريدوا بسمية الاباحة مثلا يمنع ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغير
اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام كما سيأتي في القرائن ذلك جائز لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون
لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين وقد يرد
اي الخبر وهو اعم من ان يراد لانه ايلاغ مع تحقيق مع دعوى والتهديد نحو قولنا لمن يتهدد
نحو قوا انفسكم وقوله من مثله والتسخير كقوله كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو قولنا لمن يحقر
الغرض ليس طلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك بل الزجر والتسخير حصل الفعل منهم صيروا
قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قرده وانهم يتسخرون بمن يشاء دون الامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصير من يحقر حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم
والتصويب نحو صوبوا او قوموا
والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز الاتيان بالفعل
فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم لمراعاة الطرفين من الفعل والترك
اسع وارح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل
الا انجل بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف وتنزيل الزمان منزلة العقلاء
الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك بعدي لاني اقاسي همومي فيها اكثر اقاسيها ليلا والان فهاري مظلم
في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك لكنه تمنى ذلك خلصا عما عرض له في
الليل من تباريح الجوى والتاع الاشياق والاستطالة لذلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس لها طلاعة ولا توقع
فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
اشار بقوله والدعاء نحو ربنا اغفر لنا وقوله عليه السلام رحم الله رجلا
ربنا افعل بدون الاستعلاء ويدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على
سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الاقوال اسكاكي وحقه الفوز الباهر ان الطلب عند
الانصاف كاف في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الاطلاق حتى يعد الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
الاول دون الجمع بين الامرين وارادة الجامع فان القول اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان تقوم اضطجع
حتى المساء شاع الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع الا ترى اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما فيه محالا لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والعود والتراخي يفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وقد جزم واحد وهو الجاربردي بانه حقيقة في طلب الفعل وفي عرف
النحاة يسمى من هذه الصيغة فيها فاي معنى استعمل كما سيجيء فعل امر وقولنا لامر ما استعلاء لانه للتمايز
الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي
انكار الطلب الامر والنهي راجعا الى وقوع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاسئلة المزورة
وانكار راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي الاستدامة وفي النهي للمتحرك لا تسكن
مالا شبهة الاستمرار وقد يستعمل عوض الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او مذهب البعض فانهم
قد اختلفوا في ان معنى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باضداده او ترك الفعل وليس بشيء بالفعل
والمذهبان متقاربان وفي الجملة قد يستعمل النهي في غير مقتضاه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك
كالتهديد نحو لا يمتثل امرك لا تمتثل امرك فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل
لطلب الكف والترك لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فكقولك لمربيك ولكل من فوقك دعاء نحو اللهم لا تشمت بي
اعدائي او على سبيل التلطف فكقول الملوك لمن يساويهم او دونهم لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم و
لا تخسف بنا غافلا اي دم واثبت على ذلك وقد عدوا الاربعة بمعنى التمني والاستفهام والترجي والنهي كقوله
تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا او نرد فنعمل واما بمعنى الجزاء فسيجيء بحثها مجزوما بان المضمر مع الشرط نحو ائتني اكرمك في التمني

اى ايزد توفيقه ايفعله وفى الاستفهام ان يمسسك الله اى ان يقع فيه ازدكى وفى الامر كقولك لصديقك
احذر كل شئ الا ربك فى النفى لا يستوى كل شئ الا الله اى لا يستوى كل شئ وقد ذكر فى حسنه وجهان
احدهما لان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه ووجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب فى الحاج لان العلة الغائية بوجودها يعلم وجود العلة الفاعلية وان كانت ماهيتها علة
لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية تتقدم فى الذهن على المعلول وتاخر فى الخارج عنه وهذا معنى قولهم
اول الفكر آخر العمل واما كان ذلك لان عدم وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب فى الحاج
من ذكر الطلب وعلته ذكر المسبب الذى يصلح سببا حاملا عليه فعلت هذه القرينة عود الرجوع الشرط والسبب
اذ لم يجر معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثانى فما لجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء
وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبرى فائدة المخاطب عليه فى الطلبى
كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره بمعنى يتوقف ذلك الغير على حصوله ويتوقف غيره على حصوله
هو معنى الشرط فاذا ذكر المطلوب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا
لنفسه ولغيره واذا ذكر بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن
معنى الشرط مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء
من مفهومها وقصد السببية بحالها وقولنا ان مثل اضرب زيدا فى السوق اذا معنى لقولنا ان يقع فى نفسى اضرب
زيدا فى السوق واما قوله تعالى ولو الذين ظلموا ما فى الارض جميعا لافتدوا به فى الاستهزاء
السببية حتى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يخدمك او استقبالا فانه
اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم تدعونك واما الغاية احد الاشياء التى تقدر بعدها
الشرط وتجزم فى جواب المضارع نحو لك لا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فهو ان فى الاستفهام
اى ليس بوبا على جادة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفى واستنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرى عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل وهو لا يمكن نعم يمكن الحال عرض النزول على المخاطب
وطلبه منه وهذه فى الحقيقة هزة انكار اى لا ينبغى لك ان لا تنزل وانكار النفى اثبات فهذا وجه صحة تقدير الشرط
المثبت بعده نحو انزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المثبت بعد المنفى

وبالعكس

وبالعكس مثلا لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار يعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار ظاهرا ما
للكسائى فانه يجوز نصبه على التوهم ويجوز تقدير الشرط وغيرها اى فى غير هذه المواضع نحو قوله تعالى
أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى اى ان اتخذوا اولياء فالله هو الذى يحق ان يتولى
وحده وتحقيقه ان المولى والسيد لا يقولون ام اتخذوا انكارا لكل ولى سواه فان قلت لا استقامة لانكار
توبيخ معه لا سيما ان تجرد من ان الله اولياء وح توبيخ عليه قوله فالله هو الولى من غير تقدير شرط
كما يقال لا سيما ان تجد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه حكم
ذلك الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن قولنا لا تضرب يدا هو اخوك بالنصب بخلاف اضرب يدا هو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالنصب ولو الحالة وذلك لانهم وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى
لم يقصدوا ان الا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما
حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط فى الكلام كثير وسنتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها
اى من انواع الطلب البعد وهو طلب الاقبال بحرف نائب منابه دعوة او نداء او تقديرا فاما وهيا للبعد وتنزل
عن البعد بمنزلة البعد لكونه تاليا او ساعيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذى نادى له يعنى انه بلغ من علو
الشان الى حيث لا يحاط به بما هو حقه من السعى فيه ولم يبذل وسعه واستنزع جهده فكانه غافل عنه
بعيد اى والهمزة للتقريع وقد يستعملان فى البعد تنبيها على انه حاضر فى الذهن لا يغفل عنه اصلا كقوله
أسكان نعمان الاراك تيقنوا بكم فى ربيع قلبى سكان واما يا فقيل جعلته فى القرب والبعد لانها لطلب
الاقبال مطلقا وقيل للبعد واستعمالها فى القريب اما لاستحضار الداعى نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تلبسه بالكفر على الاحتمال كانه غافل
عنه بعيد نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر واما للحرص على اقبال كانه امر يبعد نحو يا موسى اصل واما للتنبيه
على بلادته وانه بعيد من التنبه كواسع ايها الغافل واما لانحطاط شانه تنبيها على الجلوس نحو يا هذا
وقد يستعمل صفة اى صفة الندا فى غير موضعه وسوء طلب الاقبال كالامر فى قولك لمن يفعل ما تظلم
ما تظلم فانه لما كان طلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى لا اختصاص
ذى تولهم يا اصحاب اكد ايها الرجال فان قولنا ايها الرجال اصله لتخصيص المنادى بطلب اقبالك عليك فجعل مجردا
عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من غير اعتبار ما يناسب المقام وسواما فى بعض النسخ نحو انا اكرم منك

102

ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكنة ولمجرد سان المقصود من ذلك الضمير لا للتصاغر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نترك ايها
القوم فكل هذا صورية صورة النداء وليس بنداء لانا وما جعل وصفا لم يرده المحاط بل هو عبارة عما
دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا لحوقه اظهار حرف النداء لانه لم يتوقف معنى النداء اصلا فكره المقترح
باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال و
لهذا قال المصنف اى مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب للمعرفة باللام نحو نحن العرب
اقرى الناس او مضاف نحو انا معاشر الانبياء لا نورث ما تركنا فهو صدقة فلكشف الضباب قال ابن الحاجب
العرب ليس منادى لان النداء لا يكون الا لمعين والرجل مشترك فيه قطعا والمضاف فحمل
امر بين المثل فيكون منصوبا بايا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا استدراكا على الاخص قال الامام
الرضي وفي قوله اياما يريد وفي قوله اياما في الباب الفرق بين المنصوب بهما يشتمل على الاختصاص وبين ان يوضع
على الخبر به بمعنى ان جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعل ذلك الرجل عن خمول منهم
او جهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امين من ذلك فعال معجما اما اذكر من لا تخفى شانه لا تفعل كذا وكذا
مما استعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من ابلج الفواق ومنها التعجب نحو يا للماء وما للدواهي كانه لغرابته يدعو
ويستحضره ليتعجب منه ومنها البدلية او التعيين كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل
سلمى ايْنَ سلماك وقوله يا ناقتي ويحك فقد افنيت اثاثك في صبوى وعرى واجلالي شيخا واساءتي ومنها التوجع
والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله ياعين بكي عندكل صباح
ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك واشال هذه المعاني كثيرة في الكلام
فتامل وسيجيء تمام الكلام في النداء ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء ليدل على الدعاء وذلك بلفظ الماضي على انه من الامور
الحاصلة التي حققها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في ايقاع متعلقه
كما مر في حث المشركين على الطاعة لاظهار عظم رغبته في شيء كانه تصوره اياه وهو يحاول اليه حاصلا فيورده
بلفظ الماضي كقولك رزقوا الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله عبدا اى انعش عبدا
واظهار الحرص واما عن البليغ فهو ذا هل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد
للمولى سمعا المولى الساعة دون ان يقول اسمع لانه في صورة الامر اذ كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او حمل

المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اى بسبب ان الكذب كقولك لصاحبك الذي
لا يحب ان يكذبك ائتني غدا مقام ينبغي تحمله بالطف وجه على الاسان لانه ان لم تاتك غدا صرت كاذبا من حيث
الظاهر للزوم كلامك صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان
يجعل كناية في بعضها من الاعتبارات المناسبة لاتباع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى
كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب لتحصيل المطلوب ومنها التهكم على كون
المطلوب مقربا للوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتاخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات لانه الانشاء كالخبر
في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة نحو احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اى ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطائف العبارات
وان الاسناد الانشائي ايضا اما موكدا او مجردا عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكورا او محذوفا وقدم او موخر
معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسما او فعلا مطلقا او مقيدا بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما
مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات
المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى على ذي اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد للباب
السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض الفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض
فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب
فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارىء عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على
كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب ذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح
المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا
جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة
وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا انت جملة بعد جملة فاما ان تكون لها محل من
الاعراب اولا وعلى الاول اى على تقدير ان تكون للاولى محل من الاعراب فقصد تشريكها اياها اى للاولى
في حكمها اى في حكم الاعراب الذي لها مثل ان كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية
عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه

من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك حتى عطف عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الاولى
واقعة موقع المفرد فتكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك **شرط** كونه اى كون العطف على الاولى
متبوعا اما واو ونحو **ان يكون منها** اى من الجملة الاولى والثانية **جهة جامعة** نحو زيد كاتب **ويشعر**
لما بين الكتابة والشعر من التناسب **او تعطى** معنى **المنع** لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد كاتب
ويمنع او يشعر وتعطى ذلك لان هذا لعطفنا لمفرد على المفرد وسنرى كون عطف المفرد على المفرد تابعا لواحد
متبوعا لان يكون منها جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وله ونحوه لظاهر
انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص
بما لها ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف متبوعا لا سواه وجد من المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة او لا نحو زيد كاتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان مصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو
فانه ليس لهذا المعنى فلا يلزم من جامع **وهذا** عيب **على** ابى **تمام** قوله **لا** والذى هو عالم ان النوى صبر وان
ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كريم ابى الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره **وهذا** العطف
غير متبوع لسواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جمله على جمله باعتبار وقوعه موقع مفعول
العلم لان وجود الجامع شرط فيها جميعا قوله لا تفى بما ادعت الحسبة عليه من ابدار اس سواء يرد على البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا منها طلال بالبوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحسبة والخطاب
فى هواك للنفس وجواب القسم لست الذى بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا عدلت نفسى على الف سواك
لحوم مرادا اى وانما يقصد التشريك الثانية للاولى فى حكم اعرابها **فصار الثانية** عنها ليلا يلزم من العطف
التشريك الذى ليس بمقصود **نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم**
لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من قولهم انا معكم جمله فى محل النصب على انه مفعول
قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها فى كونه مقولا قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول
قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون انا نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم لمحله حكمه **على الذى** اى على يدل
ان الاولى للاولى محل من الاعراب **لانه تقصد بها** اى بالثانية **بالاولى** اى بعطف الثانية بالاولى **على معنى عاطف** سوى الواو **عطفت**
به اى عطف الثانية على الاولى وذلك العاطف من غير اشتراط شئ آخر **نحو دخل زيد فخرج او ثم خرج عمرو واذا**
قصد العطف اى **الجملة** وذلك لانها سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانى محصلة وتفصيل

ذلك

ذلك لم يجز ولا العاطفين لا تقعان فى عطف الجمل واو وام فى عطف الجمل شلها فى عطف المفردات
وليت او فى مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب فى قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف لمجرد الاضراب عن كلام الى كلام قد عرف فيما سبق وتلى الجمل مثلها فى المفردات الا انها قد
تكون لا لمجرد الاضراب بل لمجرد الانتقال من كلام الى اخر هم من الاول بلا قصد الى هذا الاول وجعله
فى حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم فى شك منها بل هم منها عمون بما انها ويم فانها قد تكون بمعنى الجملة الثانية
عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كالاما مرتبا فى الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان
مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
فان مدح النبى او ذمه يصح بعد جزى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو نادى يوح ربه فقال
ونحو كلم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ماتى
ان يكون فيها معنى التسبيب نحو يقوم زيد فيعضب عمرو ثم لا يكون لها فى الثانى الموقت بما حصل
بتمامه فى زمان طويل اذا كان اول الجزاء متعقبا لكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار يتدرى عقيب نزول المطر لكن ثم فى مدة ولو قال فيصبح بطوا الى يمام لاخضرار
جاز ولم يلتزم التراخى كما فى المفرد لكنها لتراخى الاستعداد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته
له نحو انشأناه خلقا اخر ونحو الذين كفروا منهم بعد لون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض
وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الا بعد المرور بين الايمان وفك الرقبة وكذا
استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا فى المنزل الاكثر من
ان يحصى وقد يجرد الترتيب الذكرى فى درج الاخبار تفاوتا من غير اعتبار بعد حقيقى نحو قوله ان من سادكم
سادا بوه ثم وزاد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت
هذا فقول اذا عطف بواو بعد من هذه الحروف جملة على جملة طهرت الفائدة منه وهى حصول معانى هذه
الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشراك وهذا انما يظهر فيما لا حكم اعرابى وعند انتفاء الثبت
الاشكال فان قلت الواو ايضا الجمع بين حكمين فى الحصول فما الذى افاد ذكر بعض زيد مع
من عمرو واجتماعهما لا يكون فوق ذلك جمع وجوابه ان يكون فوق ذلك جمع وابطلا الا ترى ان فى قولك
مشى زيد والقمر والقمر ثم طلع الجمل المشترك فى مجرد الحصول غير متناهيين فيتبين بما يحسن فيه العطف على الاحسن

هو الذي يسكت عنه العجائز الا اي وانا لم نعتمد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان
كان للاولى حكم لم نعتمد اعطاءه للثانية فالفصل واجب للاتيان من الوصل الشريك في ذلك الحكم
نحو واذا خلوا الايم لم نعطف الله ليستهزئ بهم على قولنا للثانية ستهم يشاركه في الاختصاص بالظرف
لما مر من تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره فقد الاختصاص ولم نلزم لزوم كون استهزاء
الله بهم وامواتهم وخلائهم وما سوى لهم انفسهم مستمرا دائما ايا ما من حيث لا يستعورن بحيث
الحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك بل يتصل لا انقطاع له بحال قان قلت لم آن اذا في الاية
ظرفية بل شرطية وبعد تسليم لزم العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم لزم مثل هذا التقديم بعيد
الاختصاص بل يوجد نقيض الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على ما يفيد شيئ يوجب
تقيد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية في نحو اكرمك ان اكرمتني انما تستعمل استعمال الشرط ولا شك ان
قولنا اذا خلوا وقولنا القران عند معنى لا قولنا القران لا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط
او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم القيد اذا كان مقيدا على المعطوف عليه فالظاهر تقيد
المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطاك واكسك نعم انه ليس بقاطع
لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط هو على ضربين احدهما
ان يستقل كالجزاء نحو ان تأتني اعطاك واكسك والثاني لا يكون المعطوف بحيث يقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اي اذا رجع استأذنته اذ استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله ليستهزئ على قالوا من هذا
القبيل قلت لا نسلم نصب المعنى واذا لو اذا لاستهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء ليس استهزاء
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم واردادهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم لو
قالوا ذلك لم يفهم عنهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف
على قوله فان كان للاولى حكم اي وانا لم نكن للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم
زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاءه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ابهام اي بدون ان تكون ذات الفصل ابهام حلال المعقود او كمال الاتصال وشبهه احدهما اي احد الكمالين
فلذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ابهام ولا كمال الاتصال ولا شبهه

احدهما

احدهما فالوصل يتعين ويحتمل ذلك لان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون
بينهما مغايرة للا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاءه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ابهام الثاني كمال
الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الابهام السادس
التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم
المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المنقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق
المقامات الستة قال اما كمال الانقطاع فلاحداهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال اليهم ارسولنا تراولها وكل حتف امرئ بغوى عقدار
الى الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء وارسولا اي افيمون اذ سيقت السفينة اي جريها تاليا لمرساة
نراولها اي نحاولها وتعالجها والضمير للحرب اي قال ايد القوم وعدتهم اقتوا تقاتل فاذ يوت كل بعير
لجري مقدار الله وقدره لا للجبن يجيبه في الاوقات يريديه وصل الضمير للسفينة وصل الجري والوجه ما ذكرناه
ولما كان ارسولها انشاء لفظا ومعنى وتراولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل انصاحوا محل ما حوا بالامر
لان الغرض تعلق الامر بالارسال بالمراولة والامر في الجزم بالعكس اعني تعلق الارسال على المراولة كما في
اسلم ادخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسولا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لا ذكر انه
قد يكون من الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق
هذه المعاني من غير ربط الى كونها بين الجملتين يكون الاولى اما محل من الاعراب او لا يكون فقد امثال المجموع كمال
الانقطاع بين الجملتين وقد يعال الربط المقصود بالفصل موضعا وقع في كلام الزاهد والجملتان في كلامه ليس لها
محل من الاعراب لا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه اما له اعراب فهذا جعل
نحو قوله تعالى انما نحن مستهزئون ما له محل من الاعراب على ما مر او نحو على اي لاحداهما خبرا وانشاء معنى
والاخرى انشاء معنى وان كانا خبرين او انشاءين لفظا نحو يغفر الله لفلان رحمه الله اي لمحمد الله فلانا انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاحداهما والضمير للشان لا طابع بينهما كما سبق في سان
الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نام ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة

للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلم يعهد عطف البيان الا انه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا يخفى في الجملة لم ينزل الثانية من الاول منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى لكون [illegible] وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى
منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في افاده التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التأكيد اللفظي من
في اتحاد المعنى والاول لحول لاريب فيه بالنسبة الى ذكر الكتاب هذا على تقدير ان يكون الجملة مستأنفة او
طالعة مرجوة والجملة مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار للسورة
وههنا وجوه اخر حارت عن المقصود فانه لما بولغ في وصف [illegible] بوصف اي في نفي وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بحصل المبتدأ
ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال الغاية بقدر ما فانه ربما
تجعل تلك الغاية ذريعة الى تعظيمه وتعاد درجة ولم تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواحد
او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقصا والله الدري
ليستاهل ان يسمى كتابا كما يقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز
جواب لما اي لوجود سبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما
يوحى جنسا فان من عرف ان يكون صادرا عن ربوبيته وبصيره فانتفاعه على لفظ المبني للمفعول والمرجع و
المستتر عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي فلما جاز لزعمهم ان قوله ذلك الكتاب
خبر فان جعل قوله لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لاريب فيه وزان
نفسه وجاز زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ
درجة لا يدرك نهايتها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكأنه الشيء نهايته حتى كأنه هداه محضة
حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم الفاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب الذي سماه كامل الكتاب
الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية انما تتفاوت في درجات الكمال بالنسبة الى ذلك
اي على قدره وعدده وبعدم الجار والمجرور للحصر اي لحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا لحسب غيرها
وان فلت قد تفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغة الكلام وان فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه قلت
هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى المصدق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني

في جاز زيد للكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع انهما في المعنى كالمترادفين قوله لاريب فيه فانه وان
كان مقررا لكنهما مختلفان حتى فك واجعل قوله التأكيد المعنوي ولكن ذكر السبكي في دلائل الاعجاز
ان قوله لاريب فيه سيق لتقرير وتأكيد ومحقق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومعنى ان يقول هو ذلك
الكتاب هو ذلك الكتاب الذي تعهدونه مرة ثانية لتثبتوه او لانها عطف على قوله موكدة للاولى اي القسم
الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غرض وافيد بتمام المراد او
كغير الواضحة بخلاف الثانية فانها واضحة لا تشبه غير الواضحة والمقام مقتضى اعتناء بشأنه اي بشأن المراد
لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لتلك كلونه
اي لذلك الكلام مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او وظيفا او عجيبا او فظيعا فيترك الثانية بغير الاولى
منزله بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا بد عطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم تعتبر بدل الكل لانه لا يعتبر عن التأكيد الا بان يعطف عين لفظ متبوعه فانه المقصود بالنسبة دون خلافه
التأكيد وهذا المعنى مما لا يخفى ولهذا لم يعد في الجمل الاسباب التي لا يحل لها من الاعراب فالاولى والصواب ان يقال انه
بدل البعض اما اذا لم يعد العامل نحو ضربت زيدا يده او بعد نحو اعجبني زيد علمه فلان المراد النسبة على الحكم الله
والمقام مقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا في نفسه او وظيفا او عجيبا الى غير ذلك والثاني اعني قوله امدكم بانعام الى
اخره اوفى بتأدية اي بتأدية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على تمام الله بالتفصيل بعد الاجمال
علم المخاطبين لعائدين من هذا وان وجهه الى يحيى زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلموا
نسل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان نسل منزلة بدل الاشتمال نحو قولك أكرمك
التقين عندنا والاقل في البر والحضر اما اي لان الرحل فكر على ما يكون عليه السلم من ستوار الحائين في
السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل قال اظهار الكراهة لا قائمة اي اقامة المخاطب وقوله لا تستمن عندنا
او في تأدية اي تأدية المراد لدلالته عليه اي لدلالة لا تستمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لا قائمته
فالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تستمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار الكراهة فمن لوازمه ومقتضياته ودلالة عليه بكون
بالالتزام لم دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تستمن عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار الكراهة
اقامته وحضوره حتى انك ترى الرجل يقال لا تستمن عندي ولا يراد نهيه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره

والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى وضده لا تعتمر عندا دال على كمال الاظهار الكراهة لاقامته
بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على
ما يفهم منه قصدا صريحا كالحلف انزل فانه دال على كمال الاظهار الكراهة لاقامته لنسبة المطابقة مع
انه ليس فيه شئ من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فاركب فالسر والمجر مسلما
فانه يدل على ان المراد من انبوه بارتحاله اظهار كراهتها فاقامته بسبب مخالفة سوء الخلق وزعم صاحب
المفتاح ان دلالته ارحل على هذا المراد بالتضمن وكانه اراد بالتضمن معناه اللغوى لان ارحل معناه الصوح
طول الرحلة وقد تصدى ضمن ذلك لنهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة
لاقامته ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى يكون دالة عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر للنهى
بتضمن النهى عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تعتمر عندنا وبواظهار كراهة اقامته بحسب
العرف كما مر فيه تعسف ووزانه اى وزان لا تعتمر عندنا وزان حسنها فى اعجبنى الى اخر حسنها الا
عدم الاقامة عندنا والاستحسان فلا يكون لا تعتمر تاكيدا لقوله ارحل او بدلا كل وغير داخل فيه اى عدم
الاقامة غير داخل فى مفهوم الامر بالرحيل فلا يكون بدل بعض منه مع انها من الملابسة والملابسة فيكون
بدل اشتمال والكلام فى ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل مفعولا اقول كما مر فى اذ سوأتا لها وقوله
فى المثالين اعنى الاية والمثال الثانى اوفى شاهدية المراد بدل على ان الجملة الاولى فيها وفيه تمام
المراد لكنها اكثر الوافية اما فى الاية فلما فيها من الاجمال واما فى البيت فلما فى دلالتها على تمام المراد
من الغضور اويبانا لها عطف على قوله موكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية
بيانا للاولى مبينة لها منزلة عطف البيان من متبوعه فى افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها
اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء والاولى ح اقتضاء المقام انا لنخوف من الله السلطان
قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى ونحوه اى قوله تعالى يا ادم اسكن انت وزوجك الجنة
والله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا ونوضحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا و
توضحا لابى جعفر والاحوز لمن يقال انه من باب عطف البيان للفعل الا اذا قطعنا النظر عن العامل
اعنى الشيطان لم نكن قال يا ادم بيانا و توضحا لوسوس والتناسل ورد بعطف الجملة التى يصلح بيانا للاولى عليها
تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسوءكم سوأتكم ندخل بيانا او فى سورة

ابرهيم

ابرهيم ويذبحون ابواو محت طرح الواو وجعله بيانا لسيومونكم ونسيء للعذاب وحذف
انتبها جعل الذبح لانه اوفى على جنس العذاب فقد دل عليها زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد
يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانا او تفسيرا للمفرد من مفردات لكقوله تعالى عذاب يوم كبير الى
الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير لان مرجع كل احد يوم قادر على كل شئ وكان قادرا على اشد منها
الدال من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال الذى يشتمل شبههما فقال واما كونها اى كون
الجملة الثانية كالمقطوعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى توهما
لعطفها على غيرها مما يودى الى فساد المعنى وشبهة هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع
من العطف وهو اتحاد خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما
يشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارج وربما يمكن دفعه بنصب قرينة وليس الفصل لذلك
قطعا مثاله ونظن سلمى انى اتبغى بها بدلا اراها فى الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله
ونظن سلمى وقوله اراها شبه كمال الاتحاد بينهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه فى الاولى محبوب فى
الثانية محبب لكن لم تعطف اراها على نظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغى ونحو اقوت اليه فيكون من مظنونات
سلمى وليس كذلك وحقيق الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية الضلال
ومن هذا الفصل قطع الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعنى قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم فان عطفيه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة اما معكم وكلاهما فاسد كما مر وقطعه ايضا
للاحتياط كما فى هذا السبب الوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يتبين انتفاء عطفه على الجملة الشرطية
انه تزول لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع
فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله تعالى وقالوا الولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضى الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا البيان لظهور المناسبة
بين المسند والمسند اليها لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر ويدل ان عدم قطع الله يستهزئ بهم
جملة انا معكم بما مر لا يعدم الجامع بينها فلينعم واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمفصولة عنها
اى عن الاولى لكونها اى الثانية جوابا لسؤال مقتضته الاولى وسؤاله اى سؤال الاولى اى مقوله اى مقول
السؤال لكونها مشتملة على معنى يصح ان يكون مقولا له

فتفصل الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لانها من الاتصال وقال السكاكى

النوع الثانى من الحالة المقتضية للقطع ان يكون الساتق يحيث لو اورد للسؤال ذلك السؤال المدلول عليه بالنحوى منزل الواقع فلا يصادانه الا لسكته كانه غير سامع ان يسأل او ان لا يسمع حسنه عطف ان الصريح على اعناء اى مثل ان لا يسمع من السامع شيئا لحقير امر او كراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل التقصير الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس فى كلام السكاكى دلالة على ان الجملة الاولى منزلة منزلة السؤال كما فى كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تنزيل الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف فى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار وانها هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فمن الحكمة تبايرهم فى الغرض والاسلوب وهما على حد لا يحال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال وان قلت هذا اذا رغبت عن ان يكون موصوفا بخبر على المتقين فما اذا ارتدته وبنيت الكلام بصفة الموصوفين عقيبه بكلام آخر فى صفة اضدادهم كما فى مثل قوله ان الابرار لفى نعيم قلت قد مر لى ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال فذلك اذا جاء فى حكم المتقين وتابع فى المعنى وان كان مستأنفا فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا للسؤال المقتضى من الاولى الاستيناف لانه اضرب للسؤال الذى يعم فنونا الاولى اما عن سبب لحكم مطلقا نحو قال انى اعلم ما لا تعلمون قلت علىّ سهر دائم وحزن طويل اى بالك علىّ لانوما سبب علىّ ذلك اذ ذاك لغير العادة انما اصل فلان علىّ ان يسهر لغير سبب علة وموجب مرض لا ان يقال هل سبب علة كذا وكذا لاستدعاء السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرض السهر والحزن لانهما اقرب اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم المبالاة ايضا مستفاد من ذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى ان النفس

بالسوء

لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة فقيل نعم ان النفس امارة بالسوء فالمأكد دليل على السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يسمى اكيد الحكم كما مر فى احوال الاسناد مثل المحاط لبيك ان تمرد اطالبا له حسن بقوته لموكد فعلم ان المراد بالاقتضاء هنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا اول عند ذلك ان العبارة حولت فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اى هل العبارة حولت واذا قلت فالعبارة حولت فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وصل ظاهر

خوف يوضح للوصل واذا قال العبارة حولت فهو وصل خفى يقدر فى الاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبارة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات

واما عن غرض اى عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فحاذا قال ابرهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى فحياتهم تحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام عليكم ونحو لم ارد بذكر العواذل التهيج فى غيرة

العواذل جمع عاذلة يعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان قوله ان بعض الظن اثم يتوهم ان غيرة مما يتشكك كما يتوهم شارب الخمر العزلت والشر ايسار يسترك بقوله ولكن غيرة لا تبالى فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استيناقا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل صدقوا فى هذا الزعم كذبوا فصل صدقوا عما قبله مثل المصنف يمثل به لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما ان يشمل على خصوصية كما فى المثال الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن بعضه والاستيناف بما يناسب ذلك البعض كما ترى

الحاسن واضافته هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه بيانيا وهو الذى يجاب به عن سؤال نشأ اى وقع عقيب الاستيناف من جملة اما بإعادة اسم المستوفى عنه اى المستوفى عنه الذى هو المبتدأ

حذف المفعول للاقتصار والاصل استوفت عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان منه

بالبناء على صفة اى على صفة ما استوفى عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة الاستيناقية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة تصلح لان يتحدث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه بيانى باعادة صفة اى اعادة ذكر ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صدقوا لانه اهل لذلك والسؤال المقدر فيها لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبنى على صفة ما استوفى عنه ابلغ

واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب لكون الصداقة فى المثال المذكور لما يستحق الى المعنى من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة واما اذا اعيد المستأنف عنه فى الكلام السابق بعضا ثم ذكرت فى الاستيناف بلفظ

اسم الاشاره لعمرو لك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقق بالاحسان والاطول انه من قبيل
الثاني وعلة قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه وان قلت اذا كان السؤال الاستيناف عن السبب
والجواب تعمل على ما ان لا محالة سواء كان باعادة ما استؤنف عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره
فلا معنى لاستئنافه على بيان السبب كما في قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد
كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت انه اذا اثبت شيء لحكم او لرسول عن سبب وارد وجه
ان الحكم بان ذلك السبب يستحق لهذا الحكم واهل له هذا الجواب بكون باعادة ما عاده اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل وقد يحذف مصدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح
له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد
او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة
استئنافا وجوابا للسؤال عن تعيين الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع شيء مقامه نحو
قول الحماسي نحن بنو اسد نعم ان اخوكم قريش لهم الف اي بلاؤهم في الحرب المعروف فنحن لهم في التجارة
رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الا الف اي هو الف في الحرب المعروف فنحن
وبعده اولكن اهينوا جوعا وخوفا وقد جاء بنو اسد وحاصنوا كانهم قالوا صدقنا في هذا الزعم ايلافهم
ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا الف مقامه لدلالته عليه
ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم
قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا الف فتكون في الامر استيناف كذا في الايضاح فان قلت هذا
هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بمنزلة الجواب المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استيناف جوابا له وبيانا
لسببه فاي مقام للمسبب قلت بل يحتمل ايضا كونه جملة في الوجه الاول موكدة للجواب وبيانا له
او بيانه وذلك اي بدون صام شيء مقامه نحو نعم الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما وما وقع من الاحوال
الاربعة المفصلة للفصل شرع في الحالين المعتبرين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام بقوله
لا وايد الله فقولهم لا ارد لكلامك سابوكانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس كذلك فحذف جملة اجابة

وايدك

وايد الله جملة انشائية معنى الا فيها معنى الدعاء فيها كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم خلاف
المقصود فانه لو قيل لا وايد الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو
العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المفهمة المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع
لحو ونظر سليمى اي نظرت فعلا للافهام واما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال
الاتصال وقد توهم بعضهم انه مكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة
وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمالي الاتصال والانقطاع فمثال الوصل اما لدفع
الايهام فكقولك واما الوصل للتوسط فاذا افقتا اي الجملتان خبريا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط
وقد يكون بينهما جامع وقد لا يكون بينهما جامع سوى انه لو اذا لم يكن بينهما جامع صدقا كما لا انقطاع
وبما يذكر يعلم هذا من ان الجامع بينهما اما ان يكون كذا وكذا او الاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا
الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس والمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى لقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله كلوا واشربوا هنيئا
في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم نذكر له امثلة واحدا لكنه يشار الى انه مما تطبقه على قسمين
من اقسام الستة واعادة الكاف بينهما على انه مثال للاتفاق وقوله واذا اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف
قولوا على لا تعبدون انما وان اختلفا لفظا لكنهما سيقتا معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء
اي لا تعبدوا كما سول تذهب الى فلان تقول كذا ترد الامر وهو ابلغ من صريح الامر كما سيوضح الى
الاتصال فصح بجره عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر احسنوا بالوالدين احسانا
على ما هو الظاهر او احسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على
تؤمنون وصلة في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله

لانه معنى امنوا كما فى الكشاف وفيه نظر لان المحاط بالاوامر الموجود خاصة بدليل قوله بالله ورسوله
وبالثانى هو النبى عليه الصلوة والسلم وسما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا حسن عطف العام على الخاص على
الغير المحاط اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد ويا عمرو على ان قوله تعالى ان ما قبله
على طريق الاستيناف كانه قال والى كيف تفعل يا محمد يعنى اى امنوا فلا يصح عطف بشر عليه قال الحسن
عطف على قيل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اى قل يا محمد لهذا وبشر او على محذوف
يا محمد وبشر بعال بشرته فابشر اى سر وسما امنوا الحلفاء الخبرة معروف وسط والاسة الشاة فى مرعى
الاخبار قوله تعالى قال انى اشهد الله واشهدوا انى برىء مما تشركون اى اشهدكم وما لعكس قوله تعالى
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب درسوا ما فيه اى اخذ عليهم لانه للبيان وقد حصل صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير لزم لجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس لان يؤخذ عطف الخاص من منصوص
احدى الجملتين على الخاص من منصوص الاخرى حيث ذكر فى قوله تعالى فاذكم تعلموا الى قوله وبشر الذين
امنوا الله ليس المعتمد ان العطف هو الذى يطلب له مشاكلة من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد ان العطف
موجلة وضد يقال الوصف فهو معطوفه على جله وضد عقاب الكافرين كما يقول زيد عاقب بالقيد و
الاطراق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق وعلت هذا قول حسن لكن من يشترط التعاقب والجملتين حتى واشباه
لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اى فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذى خلقكم لا يخفى ان امر النبى صلى الله عليه وسلم بان يودى معنى هذا الكلام لا قدار حرج فيه قوله وان كنتم
فى ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما يقول لغلامه وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيى ان تضرب غلامى
وانا المنع عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين بحسب ان يكون ما عتبار المسند اليهما او المسندين
جميعا اى باعتبار المسند اليه فى الجملة الاولى والمسند اليه فى الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند فى الاولى والمسند
فى الثانية نحو شعر زيد كاتب ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتنافيهما فى خيال اصحابها او بحسب
ويمنع لبضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا يبعد ان يكون بينهما ايضا
جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اى يشترط ان يكون
بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احديهما بسبب من الاخر

وملابسة له كخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونهما اى بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان
كان المسند ان متناسبين بل وان كانا متحدين ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو حتى ضيق وخالتى
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة اولم تكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال السيد فى دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه
فى احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه فى الاخرى كذلك يجب ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه او
النظير او المقابل للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان كلاما فى المعنى السكاكى الجامع
بين المتضادين قد نقل المصنف كلام السكاكى وتصرف فيه بما جعله مختلا ظنا منه انه اصلح له ونحن نشرح اولا
هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المصنف من الاخلال فنقول من القوى المدركة
العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة
فى المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك
الشاة معنوف الذئب ومنها الخيال وهى قوة يجمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس
المشترك وهى القوة التى تادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهى الحافظة من
المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعنى بالصور ما يعم ادراكه احدى الحواس
الظاهرة والمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور الماخوذة عن
الحس المشترك والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى داعما لا تستقر فيما ولا تبقط وليس من شانها ان يكون
عملها مستظلا بل الحس يستعملها على اى مطلوب يريد فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخيلة وان استعملها
بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة اذا تقرر هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب
ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين اما عقلى بان يكون بينهما تعاند فى التصور المراد بالجامع العقلى امر يسوغ بحسبه العقل اجتماع الجملتين
فى المفكرة قال السكاكى ويجوز ان يكون بين الجملتين تعاند فى تصور مثل الاتحاد فى الخبر عنه او فى الخبر او فى متعلق
متعلقيهما مثل الوصل والحال والطرف او نحو ذلك وتعلقهما اما ان يكون بالتصور المتصور اذ كثيرا ما يطلق التصور
ويراد به التصديق على المعلومات التصورية والتصديقية او بالتأثل هنا كما فى تصورين تصورا تهما اسنادا الى شىء
كونوا لتماثل ما يسوغ بحسبه العقل جمعهما فى المفكرة بقوله فان العقل يجوز اى المثلين عن الشخص الجامع بينهما

بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بدائه الجزئي من حيث هو جزئي بل لمجرده عن العوارض المشخصه في الخارج
ويتمثل عنه المعنى الكلي ويدركه فالمماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما
في المفكره حصول الاخر وانما قال عن المشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من
تشخص عقلي ضرورة انه ممتنع عرسا ولو المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الحيوان
بواسطة الالات الجسمانيه لانه حكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم لحد لا يدرك ما حكم
لكل واحد من الكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قيل
لجريدها عن التشخص في الخارج لا نسلم ارتفاع تعدد هما لجواز ان تعدد المعروض كليه حاصلة في
العقل سلمنا لكن نعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كان الامر
كليه كان سؤالك ان زيدا وعمرا وغيرهما من الجزئيات فيها على السويه بالاعتبار العقل وان كانت تحت الجامع
محتصه ببعض منها وههنا مطرد وهو ان المماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كانب وعمرو
شاعر على مباينة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانها مماثلان لاشتراكهما في الانسانيه
وقد يبطلانه والجواب ان المراد بالمماثل اشتراكهما في وصف لنوع احتصاص بهما ويتفرع ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الاخر
لحصول كل واحد منهما في المفكرة لستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كالابن العلة والمعلول
فان كلا منهما يصدر عنه الاخر اما بالاسبقية الذاتية او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والاخر معلول فتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى الاخر اولا وبالذات وان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر هو
اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامه رحمه الله ان المثال الاول مثال للتضايف بين
الامور المعقوله والثاني مثال للتضايف بين ما بعض المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما
هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاخر والاكثر لا بين الذاتين لا يرى لم يعقل ذات الواحد ليس
بالقياس الى معقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسه من الرجال ليس بالقياس الى معقولاته وبالعكس
والمفهوم صور معقوله لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا
وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلة والمعلولية
مفهومان لكونهما نسبتين فالاضافيه ايضا كذلك او هو معطوف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي

امر نسبيه بعضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني لم الوهم بحكم في ذلك الحال والعقل فاذا خلي
ونفسه لم الحكم باجتماعهما وذلك بان يكون من تصورهما شبه تماثل كلونين متصورين صورة فان الوهم
يرى انهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض يخالف العقل
فانه يعرف انهما نوعان متباينان ذاخلا لحد حس بوالون كالخضرة والسواد ولذلك اي وان العقل
الوهم يرى انهما في معرض المثلين وكحيته في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الشمس التي هي قوله تعالى
الدنيا بحيثيتها شمس الضحى وابو سخ والقمر فان الوهم يرى هذه الثلاثة في معرض الامثال وتوهم لرهذه الثلاثة
من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع اخر
وانما اشركهم في عارض هو اشراق الدنيا بحيثيتها على لزدلك في ابي اسحق مجازا وان يكون من تصورهما تضاد
وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات
والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو
تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء
ولا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين والاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه
اللهم الا ان يقال ان الكفر انكار بعد ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وبايتصورهما اي المذكورات
كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه وقد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اسمائها على
الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض فانها لا يتواردان محلا اصلا فكيف يتضادان وذلك لان
الاسود مثلا يتواردان المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات حيث بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديتان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل
لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاولية والثانية فيما بعض المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبهها المتضادين باعتبار اسمائها على الوصفين لا لكونهما متضادين لكونهما عبارة عن
المحلين الموصوفين بالاولية والثانية فان قلت كما جعل الاسود والابيض من قبيل المتضادين
باعتبار اسمائها على الوصفين المتضادين فليجعل السماء والارض الاول والثاني بهذا القبيل
بهذا الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق بين الوصفين المتضادين في الاسود والابيض خلافي مفهوم بهما بخلاف

لحو السماء والارض فانهما لا يزالان ظهما خارجان واما الاول والثاني فان كانت الاولية والثانوية جزئين
من مفهوميهما أو ليس منهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان الاعدام متغيرة في مفهوميهما
فلا يكونان وجودين ثم بين سلوك التضاد وشبهه جامعا وهما بقوله فانه اي الوهم يوهمها
اي التضاد وشبه التضاد متنزلة التضاد في انه لا يحضر احد المتضادين والمتشابهين الا وحضر
الاخر ولذلك يجد الصادق يخطر بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما
يخطر بالبال السواد الا ويخطره البياض وكذا السماء والارض يحولون لزيد ذلك مبنيا على حكم الوهم والا
فالعقل بمعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يستدعي احتضارهما في المفكرة او خيال عطف على
وهمي ويعني بالجامع الخيالي اثر سببه يستدعي الخيال احتضارهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات
غير مقتض لذلك وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف الاسباب موجبة الى
ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات توتيا
ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في حس مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال مبني في خيال اخر مالا سبع وقط فلما حاجة علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم
ابواب الفصل والوصل مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جعله على مجرى الالف والعادة بحسب
انعقاد الاسباب في انبات الصور في خزانة الخيال وتبائن الاسباب مما يفوت الحصر ولهذا امثلة وحكايات
ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي
ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال الا ان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي
يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وبخصهم لم يقف على ذلك حتى ضرب لهم مثلا بالسواد والبياض مثلا محسوسان ولكن يصح لمن يجعلها
من الوهميات واجاب بما بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم
وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان الادراك تضاد هذا السواد وهذا
البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه امر معنى جزئي والا فاذا وقع بين التماثل والتضايف وشبه
التماثل والتضاد في انها اذا اضيف الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكليات كانت كلية وكيف
يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا مع ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر

انه لا يكون

انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني فجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لغط المفتاح
فان قلت ما ذكرت من قدر كلام المفتاح مستعبا انه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
مسند من مسنود اليها مثل الاخبار عنه او في الخبر او في قيد من قيوده وفساده واضح للعطم باتساع
العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبا في الدكان وبالسكاكي ايضا صرح باتساع خفي
ضيق وخافي صيق ونحو الشمس والقمر بان في الفلك ومرادة الاربع محلة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان
الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما سيجيء هذا الكلام
وما بعده وقد صرح فيه باتساع العطف حتى الا تناسب بين المخبر عنها وان كان الخبران محدثين فعلم
منه ان الجامع لحيز يكون باعتبارهما جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهوت واراد
اصلاحه غيرت الى ما ترى فذكر مكان الجملتين السببيتين واقام قوله الحاد في التصور مقام قوله الحاد في
تصور مثل الاخبار في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيوده وظهر الفساد في قوله او هي ليكون بين
تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ليكون بين تصوريهما تقارن ان التضاد مثلا انما هو
بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور بحيث لا يريد
بتصوريهما معنى حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالمتشابهين الجملتين وبالتصور الموجود
في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فغلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمد على انه سهو منه وقصد
هذا المعترض اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظ ولا اياه قوله في التصور معرفا ما لا يخفى على
معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان فيه تشتتا على ما ذكرت من سر هذا النوع والله الموفق ومن
محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي كونهما اسميتين او فعليتين
وتناسب التعليلين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك كلون تهما شرطيتين مثلا اذا اريد تجرد الاخبار من
غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد
قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بتوهم كذا الاحتمال كونهما
اسميتين بان تكون زيد مبتدا وقام خبرا وان تكونا فعليتين بان تكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما
عليهما معنى لجواز ان يريد انما اسميتين او فعليتين لان احدهما اسمية والاخرى فعلية لغرض انه كلام في عامة
السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الجزء في كل منهما جاء على وفق اشارة الى الامر الاول

اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب لها ايضا ذلك لمناسبة الاصل المناسبة بان
تؤتى بالثانية فعلية صرفه نحو زيد قام وعمرو قعد وهذا معنى ما ذكره السيرافي في من نحو في الدار
زيد قائم وعمرو اليه من ان اذا رفع عمرو بالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل
فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف اي الامر عمرو عنده او في داره وانما ترك
سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه بعير جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار
الضمير وقد اعترضه على علم البيان والذي يستفيده كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين موجود
زيد قام لانها ذات وجملة والرفع بالابتداء الى آخره والنصب بالعطف والمعطوف عليه في
الوجهين واحد واختلافهما بالاعراب باعتبارين هذا الحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف
هذا الوجه ودقته وانه ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من المحول الا ما لم مثل ان يراد في احدهما التجدد
وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله
تعالى انا انذرناكم عذابا قريبا يوم ينظر المرء وقوله سنقول له قرينه قال ربنا ما اطغيته ولكن كان هو الضال بعيد
وفي الاخرى التقدم والشرط مثل الكرم زيد وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وما لنا الا نتوكل على الله وقد هدانا سبلنا
ملك ولا ان لنا ملكا لتقضي الامر تذنيب شبه بعقيب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها
بالواو وتارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان هذا اهتم لباب الفصل والوصل
وتخصيص الحال على غيرها من سوقه توفيها التقرير مضمون الجملة الاسمية على راي او مضمون الجملة فعليا
على راي والحق ان الحال التي تستحق ملازمة وتزول الجزي لبر اما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا من اشترط في
الموكدة كونها بعد جملة اسمية لم يجعلها قسما اخر غير الموكدة والمنتقلة ولم يسم امة اولا شيئا جعلها
الحال الغير المستقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها ولا يخفى ههنا الا على المستقلة فنقول اصل
الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معرفة بالاصالة لانها لنسبة والاصل في المعرفة الاسماء اما حي به
للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل نحو دال على التعلق المعنوي بينها وبين
عواملها فيكون مغنيا عن كلمة بعلو اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت
وقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة غير ان الكلام بدونها في المعنى كلام على صاحبها كالنعت
بالنسبة الى المسند اليه من حيث ان تقيد الحال المعنوي الذي الحال كما تقيد المخبر المعنوي للمسند فانك في قولك جاء

زيد راكبا سبب الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك
عنه بالمجيء ولم تقصد استناد الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك بنيت المعنى المسند
وقصدا ووصفت له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال لصاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان للكيفية في وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل
او غير مباشر وهذا حال ان يقع نحو الاسود والاسيف والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات
التي لا استقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان لا يكونا بدون الواو وكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكما في باب كان كقول الحماسي فلما صرح
الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس اثارة واما النعت فكما في
الواقعة صفة للنكرة فانها قد تقترن بالواو لتؤكد بصوق الصفة بالموصوف في الدلالة على اختصاصه
بها اثر شفوق لقوله تعالى وسبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم
ويجوز لك ان تقول ان ما ذكرت من ان الحال لا تدخل عليها الواو لشبهها بالحال على الذي ذهب صاحب المفتاح
في قوله ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وقد الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف هو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل
اذا كانت الحال جملة واما حال كونها جملة لان مضمون الحال قد يعامل او يصح ان يكون القيد مضمون
الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان
يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها
لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل بنسبة او الحكم نوصل به الحال وبجعلها من صلته للتثبت
على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى رابط يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وذلك بان يضمر بالواو صالح للربط او الاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال
المفردة والجر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو وما لم تسر حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو
اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي

اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع اذ انا من اول الامر
بانها تاتي على استقلالها خلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وخلاف الخبر فانه جزء كلام
وخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت ولكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع
بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا تتم جزأ الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية
قد تكون بالواو وقد تكون بالضمير ولكل مقام ومقال والجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير
صاحبها اولا فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون
مرتبطة به غير منقطعة فلا يجوز جاء زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما
بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك
فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك ان يكون فاعلا
او مفعولا يعني او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نكرة محضة وانما نقل عن ضمير صاحب
الحال لان خبر المبتدا مو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو
اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو ومالم ننبه هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما نقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لدخول فيه الجملة الحالية عن الضمير
المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة
فيصح ان يكون قوله كل جملة حالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال شاملا للمصدرة بالمضارع الخالية عن
الضمير المذكور فصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد وعمرو يكلمه فانه لا يجوز
ان يكون قوله وعمرو يكلمه حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت
قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية ومعلوم انه لا يصح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها
لان الغرض من الحال تخصيص وقوع عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد
فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبر به دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا
لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا
ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك فيلزم ان تجعل الشرطية جزاء عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان

يسال

وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على الترديد كونه مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة جزء
متعاقبة من اول الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده لجل ان يكون متقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارع
لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديرا معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله
اي حول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وانهزهم مالكا فقيل على حذف المسند
اي وانا اصك وانا انهزهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت
وانهزهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وانهزهم للعطف
لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت زاهنا مالكا بل المضارع لمعنى الماضي الاصل قمت
وصككت ونجوت ورفضت عدل من لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ونحاها الرفض
ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان يعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد مر على اللئيم
يسبني بمعنى مرت هذا اذا كان الفعل الجملة الفعلية مضارعا مثبتا فان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان نحو دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا
تتبعان بالتضعيف اي بحذف النون فان الجازم للنفي دون النهي لبقاء النون التي هي علامة الرفع فتكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال خلافا لقراءة العامة ولا تتبعان بتشديد
النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما محضة نحو الواو وما اشار بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نضع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحسنه ما سبب علم
اما ساد وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالة على المقارنة لكونه مضارعا وجواز الحصول لكونه
منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وان جاز ان يدل لانه لم على حصول ما

تقابل

المنفي

يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا ما لا يدون لن
لانها حرف استقبال ومستمر في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك
لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال اعني ما يتبعها حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال
بهذا المعنى عن حال بمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا اقتران الجملة
الحالية بعلم الاستقبال لما فقر الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما لحق ان
يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو
ما وجوابه ان دلالات الدلائل على الحصول جوز ذلك وقال الشيخ عبد القاهر في قول ما لكثير رفع
اقادوا مني ذي ولم تقعدوني وكنت وما يثنيني فهي الوعيد انكار بمة والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال والمعنى ووجدت غير مهدد به ولا وعيد وغير مثبال به ولا معنى لجعلها ناصة وجعل
الواو مزيدة وكذا لهذا الامران عنى دخول الواو والاكتفاء بالضمة ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا
او معنى كقوله تعالى اخبارا اني يكون لي غلام وقد يلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم
بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فبعض المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما تقلب
معنى المضارع الى الماضي واشار الى المثلة ذلك بقوله وقوله تعالى اني يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله
تعالى ما لهذا الطعام لا ياكل الطعام وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل
الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقضي جوازه ثم اشار
الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول بعني حصول صفة
عن ذاته لكونه فعلا مسندا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال وهذا اي دلالته
على المقارنة سهو في الماضي المسند ان لكون مع قد ظاهرا او مقدرا لان قد يقرب الماضي من الحال ويريد
ههنا الاسكال الذكور وهو ان المطلوب في الحال متقارنة حصول مضمونها الحصول مضمون العامل لا زمانا
المتكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجب ان لا يكونا مستقارنين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد
انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فرعا يكون قد في الماضي سببا لعدم
مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغايته ما علل ان يقال في هذا المقام
ان حالية الماضي لما كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد اعتبر فيه حال التكلم فقط والحال ان مبتدأ بان للفهم

اسبسنعوا لفظ الماضي والحالة لساني الماضي والحال في الجملة فانوا بلفظ قد لظاهر الحاليه وقالوا
جاء زيد في السنة الماضيه وقد ركبا مر في استراط خلو الجملة الحاليه عن حرف الاستقبال فظهر
ان تصدير الماضي المسبب بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما تفيد النعل الواقع في زمان المتكلم
بالماضي الواقع قبله بمدة طويله لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء
أصدقته في بريده وقد انهزموا بعد آيات السنح، وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي يمتان كونها
الهة للخبر ليكون حصولها في الحال التي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وهذا يظهر بطلان ما
قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كنت زيدا فلا يجوز ان يكون حالا لان الكتابة قد انقضت ويجوز
ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا انقضاء
جزء منها جزء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي
المعنى فلمجازفه لا يمكن ان يراد مع اسناد المقارنه والحصول ظاهر الكون ماضيا سقيا احتاج في تحقق المقارنه
فيه الى زيادة بيان فقال واما المعنى اي واما جواز الاخبار بالماضي المعنى فلدلالة على المقارنه دون الحصول
اما الاول اي دلالة على المقارنه فلان اما للاستغراق اي لاستغراق المعنى من حين الاسناد الى حين الكلام نحو ندم
زيد لما سفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل لحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لا نفاه ومتقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم
نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمعنى او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها
اي على المقارنه عند الاطلاق اي عند عدم المقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيدا مس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فانه وضع الفعل على افادة الحدوث من غير ان يكون الاصل
استمراره فاذا قلت ضرب مثلا لم يكن في صدقه ووقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب
افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك انهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتقيدان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بالجزء من الاجزاء لم يحقق التناقض لجواز
تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار
الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي ايجابا دائما لا يزول
مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك يحقيقه اي يحقق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات

ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده
يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار
العدم فانه عدم فلا احتياج الى وجود سبب بل يكفي فيه اسناد سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم
والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثره والا فهو مفتقر الى اسناد على الوجود
وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان في المعنى لاستمرار
حصل من اطلاقه الدلالة على المقارنه وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول
فلكونه منفيا وهذا اذا كانت الجملة فعليه وان كانت الجملة اسمية والمشهور جواز تركها اي ترك الواو
لعكس حاصر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنه لكونها مستمرة لا على حصول ضعيف بانه
لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على
الابتداء اي رجوعه على ما اسناده الى الردّ مصدر بمعنى المفعول وان رددوها اي والمشهور ايضا
ان رددوا الواو وفي من بربرها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور استثناء
فيها نحو حسن زيد وجهه ولما لحقني الله انداد اما تم تعليلي اي وانما تم من اهل العلم والمعرفة اي تم
تعلمي ضالته وتبينها من التباوت حتى ذهب لحقني من الحاء الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف فقال
عبد القاهر لزكان زيد في الجملة ضمير ذي الحال وجب الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو
يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل فضلة العامل
وتنضم اليه في الاثبات تقدير المفرد في الاسناد نحو الهما الرمانات وهذا مما منع في نحو جاء زيد
وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل الموضع كان ممن اعاد
اسمه صريحا في انك لا تجد الى ان تدخل يسرع وصلة الخ وتضيفه اليه في الاثبات لا ذا اعادة ذكره
لا تكون الجملة حينئذ بمقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ بغير عقد وجعلته لغوا
في البين وجرى مجرى ان يقول جاني زيد وعمرو يسرع اما ترى انك لو تركت الواو لم تستقم كلاما ولم تبتدئ للسامع
اثباتا ما وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فمسلوك به مسلك الشيء
الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك ان معنى فوه الى فيّ ورجع عوده الى بدئه
عوده على بدئه ذاهبا في طريقة الذي جاء منه واما قولك اذا اتيت اباك من ساعته فجدته حاضرا الجهد والكرم

فلانه يسبب عدم الخبر فيه في المعنى منزلة لك وحدة حاضرا اي حاضرا عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو وكما جاء الماضي
على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه لنا وجوب الواو في نحو جاني زيد وزيد يسرع
او مسرع وجاز زيد وعمرو يسرع امامه او سرع اوامسه في نحو جاني وهو يسرع او مسرع وجاز ايضا في
موضع آخر انك اذا قلت جاني زيد السيف على كتفه او خرج الناج عليه كان كلاما تاما قوله الا يكاد يتم الاستعمال
لانه لم يقل لك جاني وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في لزم المعنى على اسيء في كلام وابتداء
اثبات وانكلم تود جاني كذا ولكن جاني وهو كذا لكن مظهر لنا الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن
الواو الا بضرب من التاويل والواو والشيء المفرد وهذا استعرو كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى يا ايتها
اوهم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها جاز فيها الواو واسيئها لاجتماع حرفي عطف لان
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فعوله لك جاني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح ولما
جاني زيد هو فارس فجيء بذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو فانه في موضع الحال اي متعادين بعادهما
الليس وبعاديانه فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا لخلاف جاني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا كلم بانه بحيث هو الذي يعرف ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت
جاءني زيد يشرع فهو لم تجاوز سرعا في انك تثبت به مجيئا فيه سراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام
خبرا واحدا كانك قلت جاني فهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال
وهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو وكما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وشبهها
والواو الحالية تجعلها عين كونها مجيئة لضم الحال الى جملة كانها في جواب الشرط فانها منزلة العطف في انها جاءت
لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاني زيد يشرع لم تكن الخبر المستغنى عن الغير
لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على
كتفه لم تكن الخبر الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا
كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي بترك الواو نحو قول ربيعة بن مقروم الضبي اذا نكن ثني بلدة او نكونها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم نعرف قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت معهم وفارقتهم متنكرا مصاحبا البازي الذي الوجل

بعد
كان قبلها قبل ان ولد الحمى
اقام زمانا في الناس واحد

هو ابكر الطيور شملا على شيء من ظلام الليل غير مسطر لاسفار الصبح وقوله على سواد اي بقية من
الليل حال تركت فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال لا مبتدا وسيجيء ان تقدر ههنا خبرا لان الظرف بعد ما اسم الفاعل اولى ان يرفعه كما تقدم
تقدير فعلا ما صياح قد قال المصنف لعله انما اختار تقدير باسم الفاعل لان رجوعه الى صدر الحال وهي المفردة
وهذا كله فيما تركت فيها الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو وقليلا كقوله وان احواء اسيء
البكر دوية من الارض تومأ ومبيتا مستملئ وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير
بمجيئها بالواو وهذا كلامه وفيه نظر لانه كان اصل الحال الافراد فلذا الخبر والنعت والحال اولى ان يستعمل
فيها المفرد ويستحسن احتمال الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت لانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب
امتناع الواو والحال ان يكون المقدر عند وجود الواو وما الماضي الا يرى انه اخير بتقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع
الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون فعلة مقدرة بالماضي
او المضارع وان يكون حالا مفردة سد اسم الفاعل او الاول مما لحق فيه ترك الواو والاخير ما لم يمتنع فيه الواو كما
مر اجازة الكوفيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة مقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال
بالصفة نحو جاني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا
قوله وقد يحسن المجرد اي بترك الواو وفي الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على الابتداء يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اني لاوردو فعل عسى ان يبصرني كانا بني حولي الاسود
الحوارد من حرد اذا غضب وقوله بني الاسود جعله اسمه وقعت حالا من مفعول يبصرني ولو الا دخول
كان عليه لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حولي الى كنا في وجوابي حال من بني لما في حرف التشبيه
من معنى الفعل وحسن الترك لزيادة اخرى لوقوع الجملة الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
الروحي والله يقيل لنا سالما مزدانا بتجيل وتعظيم هذه الجملة حال ولو لم تقل سالما لم يحسن
فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة معنى ليزكونا حوالك
متعددة صاحبها واحد كما كان في سقيتك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة معنى ليزكون
صاحب الحال المتاخر الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان تجعل قوله يردان يختبل حالا من
الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صلح

ناقصا عنه وافيا به والاطناب ليكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بقولنا عن الاخلال
وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافي ببيانه كقوله اى الحارث بن الحزرة ليشكرني
والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش ضر عاش كدا اى مكدرا متتعبا
اى النائم و في ظلال العقل يعني ليس اصل مراده ان العيش النائم في ظلال النوك خير من العيش الشاق
في ظلال العقل ولفظه غير وافي بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به
اعني العيش النائم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الامور مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش النائم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم واشار بالطف
وجه الى ان العيش في ظلال الجهل والحماقة لا انما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر
النائم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار وبنيته على ذلك لفظ الظلال واحترز بقولنا فائدة عما اذا كان
يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر
عددا لزيادة بجديلة بن الابرش وقد ذبحت الاديم لراهشيه وألفى اى وجد قوطها لبنا وميتا والكذب
والمين يعني لحد ولا فائدة في الجمع بينها التوكيد للتقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والصمد
في راهشيه وفي الفي لجذمه وفي وقد ذبحت وقوطها للزباء وعن الحشو المفسد اى واحترز بقولنا عن الحشو
ايضا وعما لزيادة لا لفائدة لجواز ان يكون الزائد متعينا وهو مما لا ذكر لك الا اذا ما ان يكون مفسد اللمعنى
او لا يكون الحشو المفسد كالذي في قوله اى كلفظ الذي في بيت الطيب لا فصل فيها اى في الدنيا الشجاعة
والذي نصبها الفتى لولا اتقاؤه شعوب منع اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث والمراد بها الموت
والمعنى انها لا فضيلة في الدنيا كالشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما
يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا اتقى بالخلود هلك عليه الاقتحام في الحروب
والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن زوال الحوادث الشدائد وبقاء
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل مجرد طول العمر مما يهون على المتأمل الصبر على المكاره
ولهذا ترى اهل الهند يصبرون على مصاب موت ممن لا عمر فوح لحلاف الباذل ماله فانه اذا تيقن بالخلود سهل عليه بذل المال
لاحتياجه اليه دائما فكون بذله افضل واما اذا تيقن بالموت وقد هان عليه بذله وهذا ظاهر فكل ان كلت
واطعم اخاك الا الذاذ يبقى ولا الاكل وما قال المراد ما ذكرى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق

لفظ الذي ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس لاعدام المحترز عنه الامور التي من شأنها
الاهلاك وهذا يعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن جني وهو لزوم في الخلود وتنقل الاحوال
فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسهل النفوس ويهون البؤس فلا نظهر لبذل المال كثير فضل
وعن المفسد كقوله اى الحشو المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول ذهير بن ابي سلمى فأعلم علم اليوم والامس
قبله ولكني عن علم ما في غد عمي وان قلت قد تقال البصيرة يعني وسمعته باذني وضربته بملكي
ولا اجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فوبل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما تقال
في مقام متعلق الى الناكد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه بأحد الخطين بهذا الخط كتبته بيمينك هذا واما قوله تعالى
ذلك قولهم بافواههم فحشاه انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يتفوهون به لا معنى له كالاغاليط
المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظة مقول بالفم ومعنى مؤلف
في الدليل وما لا معنى له مقول بالفم لا معنى له وهذا مال تعالى عما يقولون افواههم ما ليس في قلوبهم
لانها قد تقال الاصل والمقيس عليه نحو ولا الحق المكي السبي الا باهله وقوله اى قول النابغة تخاطب ابا قابوس
ما ذكا الليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى عنك واسع اى بعد عنك واسع اي
ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال تخطيه وهو له والمعنى انك لا يفوتك المدرج وان تعالى
الهرب فصار الى افق الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه في جميع الافاق مطيعا لا واجم يرد الهارب
اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط
فيكون المجاز لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعايته للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه
تأدية اصل المراد حتى لو صح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون مطولا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت
ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والاحتراز بان الحذف قصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان بعضهم كتب
ولفظة لبيب لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى الزجر لا ينتهم على القتل
فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من وصل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حيوة لهم
ولا حذف فيه فان قلت ليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده او
وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى لو كان تقديره كما كان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدي

به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية لفظي وهو ان حروف الحلق لا يدل سكونها على فعل وفضله
اي بحسان وهو ولكم في القصاص حيوة على ما كان عليه امر او خير كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى
للقتل بتله حروف بآيا ظره اي البيان الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في
القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص حيوة لان قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى
قولهم القتل انفى للقتل محروف في القصاص حيوة احد عشر ازاء عشر النون والاضافة وحروف
للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظ لا المكتوبة لان الاجزاء انما تعتبر في ما يعاد به دون الكتابة
والنوع على المطلوب الذي هو الحيوة لخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يبينه ما حوى
من التعظيم لشأنه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة واحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من
الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي
الحيوة الحاصلة للمتقي اي الذي يتصدى قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم من القود واطراده
اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة خلاف قولهم فان القتل الذي
هو اعني للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لانا لا نسلم ان القتل بلا قيد يؤدي الى خلوه اي
خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه
تكرار من عيوب الكلام لعقول المخلوق عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا
بالفصاحة فان ميلي في هذا التكرار رد الحجي على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة
التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لانا نمنع في بحسان الخالي عن التكرار وهذا قالوا الاحسن في
رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي واستغناء
قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة
اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو لزر القصاص قتلا وتنوين للتحيوة وقد جعل مكانا وظرفا وبسلاسته عن نحو الى انسياب الخفيفة التي
تتخلص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه الا جمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد ويحلوه
عما يشتمل عليه قولهم من النقض بحسب الظاهر وهو ان النفي ينفي نفسه وفيه وطريق ان ذلك عبارة محسنة

وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل
في الدار رجل لا يفيد الاختصاص والجار والمجرور عطف على الجار القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف
اما جزء جملة يتقوى بالجزء ما تذكر في الكلام وتعلقه ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفرد اكان
او جملة مضاف يدل لمن جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي انا ابن رجل جلا وطلاع الثنايا اي راكب لصعاب الامور اي
انا ابن رجل جليل اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة
لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور من او بعض كقوله تعالى ومنهم دون ذلك
ولعلك ما في العير دون هذا وفي عيره نادر لا سيما اذا لم منه اضافة عن الطرف الى الجملة فلقط جلا ههنا علم
وصفا للنون لانه محل لمن يدل في قوله تبينت حوا الى بني يزيد ظلما علينا لهم وديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما اختص بالفعل والا في اول زيادة لزيادة الفعل وتحقيق
ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما صار محكيا والاحكى كلام المتردد في
الاطراد وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة
او غير معيبة وما يؤدي هذا المعنى يدل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على الملك كان يأخذ
الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخوات الانشاء او جواب شرط اما المجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم
اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا يدل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من آية من آيات ربهم
الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله المجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة
على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف اي لا يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يصور مطلوبا
او مكروها الا ويكون جزءا من الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين ويتساهل امره عنده الا يرى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن فعلت لك وسكت توا حمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتراءى لو
نص على مواخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المسيح اذا اتيتني شاما وسكت جالت الافكار فيما
لم اجل به لواقي الجواب شاملها اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب نفس السامع
كل مذهب ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤوسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او عند الكل عطف على قوله جواب الشرط

اى والمحذوف عند ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر فى الابواب السابقة وكالحال
نحو البرد الكوسنبر اى منه والمستثنى نحو زيد جاءنى ليس الا والمضاف اليه نحو بين زيد وجبهة الاسد ونحو
يارب ويا غلام ولجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف
مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
بعده وبقوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على الماجرى جملة
منسبة عن سبب مذكور نحو تحى للحق وتطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قولك اى الطبيب انى الزمان
بنوه فى شبيبته فشيبهم واينياه على الهرم اى ضيانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر ضربه بها فتكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فقلنا
فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله لحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط لقوله
تعالى والله هو الولى اى ان اراد واليا نحو والله هو الولى والغالب فى مثل قولك فانا ابجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر
كلام الكشاف ان تسميته فصيحة انما هى على التقدير الثانى ويتوان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح
على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى مثلها قولهم اخراساك فقعودى مالوادبنا
ثم التقول فتدجنا حولنا اى غنما او غيرها اى عن السبب والسبب نحو فعلم انا مقهورون على ما نرى فى الحال الاستينا
منزلة على حذف المبتدا والخبر فى قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما الكبرى من الخيل نحو انا ابطلم
تاويله فارسلون فيوسف اى فارسلون الى يوسف لانه شغيرة الرؤيا فارسلوه فاتاه وقال يا يوسف ومنه
بيت السقط طرق صوت البارق المتعالى بغداد وهنا ما هو وما الى طريق فاخذت اسكتها حتى لا تسكن
ثم اعاودها وندا فحملنا ان تقضب الحجر من كثب عاودتى وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان
يكون لا تقام مقام المحذوف كما مر وان تقام نحو ان تكذبونا فقد كذبت رسل من قبلكم اى فلا تامن ان تصيبوا
لان تكذيب الرسل مستلزم على تكذيبه ولا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصواب فاقيم مقام
المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر
على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال
دون الاعيان ولا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه

الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شربها فانه ايضا حرام وقوله
منها ان يدل قد تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى
على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجئ على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين
العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل
دل على ان فى قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على كيفية واما
تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه اى قوله فذ شغفها حبا وفى ورادته اى قوله تريد منها ان
نفسه وفى شانه حتى يتعلما اى احب المراودة والعادة دلت على الثانى اى ورادته اى احب المراودة
لا يلام صاحبه عليه فى العادة بتعهره اياه اى بفعل الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا لهما ويتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى مما دله تعيين
المحذوف لان الشروع مثلا انما يدل على المحذوف وهو الفعل الذى يشرع فيه واما الدال على الحذف فاما
هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه
الشروع فى الفعل نحو بسم الله فقدر ما جعلت التسمية مبدا له اى تقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرا
والمحاذ وعند الشروع فى القيام والقعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الم تر اى ومن
ادلة تعين المحذوف اقتران الكلام بالفعل لتعوهم للموجود او الوفاء والبين اى عرست فان كون هذا الكلام معقبا
لا على المحاذ دل على ان المحذوف عرست والباء للاستعانة والوفاء الاتيان والاتفاق ويعارضان الثوب
ارفاه اذا اصلحه ما وهى منه والاظطار ما لا يصلح بعد الاصلاح هما يرى المعنى فى صوت من يحسن احدهما
بهمة والاخرى موهنة وعلما من خبر من علم ولهذا ولتتكرر فى النص فصل تامل ما طبع الله المنوس عليه من ان
الشئ اذا ذكر مبهما بين كان اوضح فيها من لم يبين اولا ومنها ان يحتمل ان يدله العلم به اى بالمعنى ذلك لان الادراك
لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمحبوب يوجب الما فالمجهول اذا لم يحصل شعورا ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل
به الشعور بوجه دون وجه لشوقت النفس الى العلم به تاما ولم تعقد انها اياه فاذا حصل لها العلم على سبيل الا
كملت لذة العلم به العلم الضرورى بان اللذة عقب الم الكمال والموى وكما قالوا بان اراه الوجدان ولذة الخلاص
عن الالم مما يوحى ذلك فى قوله تعالى هل يعذبون الا ان يا تيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم

من الغمام الذي هو مظنة الرحمة لكون شدائد الشر اذا جاءت من جهة لا تحتسب كانت اغم كالشر اذا جاء
من جهة لا تحتسب كان اسرّ فكيف اذا جاء الشر من جهة تحسب الخير وذلك كانت الصاعقة من العذاب المستطرف
فيها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو ربّ اشرح لي صدري وما اشرح لي
فقد طلب شرح الشيء له اي لمطالب صدري بعد تصويره اي بتصوير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح
بعد الابهام لتحمل النفس على الامر اذا برهن له مقدمة مقدمة وقد يكون ذلك لتعظيم الشيء المبيّن وتعظيمه كقوله
تعالى وعصى آدم ربه فغوى الا ترى الى ابرز هذا برهان مقدمة مقدمة وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
حيث لم يقل قواعد البيت لاضافه وسنه اي من الايضاح بعد الابهام يا يزيد على احد القولين اي على قول
من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم الرجل زيد فلما قيل نعم الرجل زيد كان اطنابا
اي ضم الفاعل الا ترى انه فسّر انما وقوله اذ لو اريد الاختصار شعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا ليوافق اصطلاح السكاكي وجه حسنه اي حسن نعم سوى ما ذكر من الايضاح
بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حسنه اي حسن نعم نظرا الى زيد والى الايجاز
من وجه من حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين التنافيين الايجاز والاطناب
قيل الاجمال والتفصيل والاشارة ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تطمئن في النفس
عند وجدانها ثم قد تنعكس بحيث يجيء انما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة
وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد
الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسّر باسمين بينهما عطف على الاول نحو ليس لآدم
وبنيه فيه خضلا ان ابصر وطول الاول ولو اريد الاختصار لقيل وبنيه فيه الخضر وطول الامل لكنه اطنب
اولا ثم اوضح ما ابهم ثانيا وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه بجعل البعض من المعنى
الواحد بمنزلة المشار بين مفسّره لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام ومعنى بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو
قال واما بعطف الخاص على العام لكان اصح وذلك لمنسنه اي مزية الخاص على حصته اي حصة العام
حصته اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام
بما من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه

بل الحب

بل الحب المخصوص عليه والمقرح به وذلك قد يكون في متردد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوة او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط مني صلوة العصر على قول الا ترى ومنه
قوله تعالى فلما كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى لتكن منكم امة
يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا والان المصابرة باب من
الصبر ذكر بعد الخصيص لشدته وصعوبته واما ما لتكرير لتكنه لتكون اطنابا بالاطويلا كالكرر الانذار
في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وزجر له على انه لا ينبغي للناظر ان يستمر على
جمع همه وارائهم بديه وسوف تعلمون انذار لهم وايقاظ بعد غفلتهم اي سوف تعلمون اذا عاينتم ما قدمتم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بثم دلالة على ان
الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما يقول للناصح اقول لك لا تفعل وذلك لانا اصلح الدلالة
على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدريج في درج الارتقاء من عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج
ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول للتاكيد نحو لا الله الا الله وكقوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التنبه والايقاظ عن سنة
الغفلة ليتمكن الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم
انما هذه الحيوة الدنيا متاع وسماه زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تذكير
ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون نحو ما عن لي بابط شعرى كما في قوله تعالى ان ربك للذين
هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر ليقدم
الحي الحماة وانني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى الا تحسبوه شرا لكم بل هو خير لكم
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن
الذين يفرحون بعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واوغل في بيتين
فصيل موجع البيت بما سبقه لكنه يتم المعنى ويزيدها زيادة ابلغه في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها
صخر وان صخرا لتاتم الهداة به كان راسه علم في رأسه نار فان قولها كانه علم في
رأسه نار مقصود به ما هو حرو ما هو ابلغ منه لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق

أي في عشق السفيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خبائنا منا
والأرحلنا الجزع الذي لم يثقب سفيه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض سفيه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب فخالا ومحققا للسفه لان الجزع اذا كان
غير مثقوب كان اسفه بالعيون حال الاصحي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا
ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه بياض بعد ما يثقب والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت
مسايرتهم في المفاوز حتى ألفت الوحش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط
فيشبهنا الكاس من فمه مثل خاتم من الدرلم فيهم بتبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم
من الدر وكان الكاس غالبا ما تكون فيه كل احد من المجلس حتى كانه بتبيله دفع ذلك بان وصفه بانه
لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى هذا الخصل الانفعال بالسفه وقيل لا يختص السفه بل يوخم الكلام
بما يفيد نكتة تم المعنى بدونها وقيل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا
وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون تم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث
على الاتباع وترغيب في الرسل اي الخسرون فمنهم شاعر نيالم وترتحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا
والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة
العقلية في الارسال لهم من الايغال من جهة ان يكون في ختم الكلام وغرضه لخصوص من جهة لم الايغال
قد يكون لغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي الارسال من غير ان يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة
المراد بل يتوقف على ما قبله كقوله تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه
المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء الخصوص فيكون متعلقا بما قبله واجيز به عن الوجه الاخر وهو ان
نقال الجزاء عام لكل مكافاة تستعمل بارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى
المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى نعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لا استقلالا بافادة المراد وضربا خرج مخرج المثل بان تكون الجملة الثانية حكما كليا
منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال ومنه الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل
ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الثاني وكلاهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا يشعر
على ان لزهدا يقسيم للتذييل مطلقا يعني وقد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم قسمة
اخرى الى قسمين اخرين ولولا ايضا لتوهم ان زهدا يقسيم الضرب الثاني كما توهمه بعضا الى الامثلة بعض
من لم يفتطنه بالنسبة فالتذييل الذي ليس بتذييل يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق
كهذه الاية فان زهوق الباطل منطوق به وزهوق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لا تلمه لا يوقوعه في سياق النفي وعن ضمير المخاطب لست
وهذا الحسن لم يكون صفة لاخا تعرفه واما لمل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تعرف وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل منطوقه على نفي الكمال من الرجال وعجزه ماكد لذلك وتقرير
ان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما ما لتاكيد وسمي الاخر ايضا لان الاحراس
هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن الهام خلاف المقصود وهو ان توقي في كلام يوهم خلاف
المقصود ما يدفعه اي توقي شيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون
في وسط الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة صفيق دياري غير مفسد ها اي
غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع
وديمة هتون اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط
قوله غير مفسد ها والثاني نحو قوله تعالى تسوفنا انك انت العزيز الكريم بتقديم ضميرهم وتحيينه اذلة على المؤمنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل الاحتراس
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واستعدادا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولما عدى الذل بعلى
لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه الذلك والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى
للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وتعاضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول
لعبد بن سعد العشوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فاردف هذا الوهم بما دل عليه ما هو في صورة تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند العدو

والا لم يكن ذنبا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه مما كد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله
وبعبارة غير حليم حين لا يكون الحلم ذنبا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين
العدو ولا يخالفه قيلون هذا بديعا لما اكد المفهوم لا مجملا كما زعم بعض الناس وفيه بطر لانا لا نسلم
ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو ولجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ به
والذي يخطر بالبال لتوجيه الذم لطف ادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني يحتمل وجهين
ذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من الشاشة وطلاقة
الوجه وعدم اثار الغضب المهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني ان مع الحلم
في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم تحت بشاشة العدو وتمكن بهاشته في صدره فكيف في غير تلك الحالة واما
بالتفهيم وهو لزوق في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لتكملة كالمفعول لغيره نحو وتطعمون الطعام على حبه
على وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير
لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتاويد ما صار المراد ولكن لتقليل المدة
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوقع في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما
تتعلق به من الفضلات والتوابع والمراد بالمتصل الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او
بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه
معترضا بين المعطوف والمعطوف عليه اعني قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه
الله وتقديسه عما تنسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عمرو بن معدي كرب الزبيدي الذي يشكو اليه
وضعفه ان الشاعر ولعنها وقد حببت سعدى الى نفسي بحمان بيان لان ترحم كلامه اذا فسره بلسان آخر
فقوله بلعنها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية ذكره بعض
النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب
لحول الاهل اتاها والحاذق بحجة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن
لها معنى ومثله ما ذكره في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى اعتراض من قول امرأة عمران وضعتها

انثى

و قوله انى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والنوع قد اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله الحمد لله الجعل من بعده وانما طالوا ان قوله وانما طالوا حال اى عدم الجعل
وانما واضعوا العبادة غير موضعها او اعتراض اى وانما قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اى وكالتنبيه
في قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان معنى الجملة من الشقلة وضمير الشان محذوف
يعني لزم المبتدا وآتي البتة واو وقع فيه تاخير وفي هذا تسليه وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه
جملة معترضة بين اعلم ومعموليه والغاء اعتراضه وفيها شائبة من السببية وما جاء اي من الاعتراض
الذي وقع بين كلامين وهو الاكثر من جمله ايضا كما ان الواقع هو بينهما اكثر من جمله قوله تعالى فانكحوهن من حيث
امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراضيه بالكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالها بقوله حاث قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني لزم المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلما توهم الامر من حيث ان هذا الغرض فالنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما
امر وبه والتنفير عما نهي عنه وهي نكتة الاعتراض لخصيص اصل المذكور بزيادة التاكيد في امر علم بما تقول
تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين اي اشكر لي ولوالديك وقوله ان اشكر
لي بتقدير ان وصينا وقوله جملة اعتراض بينهما اتجاها للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكر الجهد العظيم مرددا
ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وحبوك قبل لورايت لهيبة ياختنق لواتضيه جحفلا
فقوله ياختنق اعتراض للطاقة مع الجهد والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فرعه غراته كما في قول الشاعر
فلا هجوة بيدو وفي الياس راحة والا وصلة تصفو لنا فتكاريه فان ذكر هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فرعه
بسببه بان في الياس راحة وقال ابو تمام قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض عموما ذكر مما سوى دفع الايهام
بل لجواز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني لزم القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فريقين فجوز فريق منهم وقوع الاعتراض آخر جمله لا يليها جملة متصلة
بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اثر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع
من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يوتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة
واكثر ما يحل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يحالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجوز ان

لا عليها جملة متصلة بها فسمي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب كالحال فشمل الاعتراض لهذا التفسير
التذييل لبعض صور التكميل وسواء ان يكون لجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما ملأت منا
سيدًا في قوانه ولا طفلًا ساحيث كان قتيل فان المصراع الثاني يكمل لانه لما وصف قومه بشمول القتل
اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هذا دال على ان
الجملة في المذيل لحق ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به كفسيره لجواز ان يكون جملة ذات
محل من الاعراب تعقيبية جملة اخرى مستقلة على معناها جوابية باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها
تاكيد الاولى للهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير سابق
التتميم لانه انما يكون مفصلة والفصلة لا بد لها من اعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفوقه الدماميني
مان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الابهام لئلا يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم لئلا يقوى في اثنا
الكلام او بين كلامين متصلين معنى لجملة او غيرها لنكتة ما فشمل الاعتراض لهذا التفسير بعض صور التتميم و
بعض صور التكميل وسواء كان واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا
ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقه يشترط في الاعتراض ليكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل التتميم ما كان واقعا في اثناء الموقعين اي
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة
كان او اقل من جملة او اكثر فعنده احتمال الا انه اما ان يشترط في الاعتراض عنده هو لا ليس لان لا يكون له محل من الاعراب
او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح لجواز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون مفصلة ولا بد للفصلة من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل
له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا كاللهم
الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عندهم او ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان
او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب وفي الجملة كلامه لا يخ عن خبط
واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما لا يضاح بعد الابهام واما لكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو حذف ويؤمنون به لان العلم بانهم لا يكونون
من يسبحهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان

وانما

وانما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما
سبق ظاهر بالتامل فيما ومن الامثلة اوردها المصنف في هذا المقام فوظهر بذلك بحمد الله تعالى
بقولنا فافهم وبخروج ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد قالوا فيه بفصلة لكنه مبني للتاكيد
والدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون مترجما عن علم في القلب ومنها قوله تلك عشرة
كاملة بعد قوله فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان اللام يجيء
للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا
وفيه نظر لانه يجوز ان يكون مرادا التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى
اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساواة الاعلام لكذب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في بعض الامور وفيه نظر لانه ايضا من صور
التكميل من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الابهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالاجاز
والاطناب باعتبارها وكونه ناقصا مساويا لاصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالاجاز
والاطناب باعتبار كونه حشوا وتطويلا بالنسبة الى كلام لغو مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله
اي قول اثيم يصيبا اي بعض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمامه ولو رزقت في
ربيع عدد اراء ناهد الرئى لهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي تهد ثديها اي ارتفع وقوله
اي كقول الشاعر الاخر واست بمصاد الى جانب الغوي اذا كان الغي مسبته الحماد الغي مسبته
اعني الرواة وبالفصل المحنة يعني ان السيادة مع التعب المشقة احب اليه من الراحة والدعة بدليل وصفه
بصيد الملبك الى المعالي فصراع اي تمام الحجازيا للنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه
والبيت اطنابيا بالنسبة اليه وقيل هذا الاتجان لجواز ان يكون احتراسا بالنسبة الساذج وان يكون مساواة و
ان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب وتقريره اي من هذا القبيل قوله تعالى الا ليسال عما يفعل وهم
يسالون وقول الحماسي وتثلان عرشنا على الناس كلهم ولا يثلون العز الا حين تميل اي تغيب ما يريد
تغييبه من قول غيرنا واصله التجنس على الاعتراض علينا انعقادا لهوانا واقتدارا لجنايتنا يصف باسهم
ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى ارايهم فالايه اجاز بالنسبة الى البيت واغا قال يثلون ما
في الاية

تشمل كل فعل والتخصيص للعموم لو كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعاني يعرف به

وحسن توفيقه وتحرى على حزيل نواله ونصلي على النبي محمد واله ونسأله التوصل واتمام القسمين الاخرين

الفن الثاني في علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه حزا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه

المعلوم على احتقائه في تعريف علم المعاني فليس ليتعذر على القواعد ايراد المعنى طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه او الاعتقاد لها على ما هو هو او ايراد ما يعني الوصف على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال وارادوا بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سياتي والمعنى ليس علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى وقد يدخل في قصد المتكلم وارادة تركيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف احد لبس هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان ويقتدر المعنى لو قصد الدلالة على انه لو اورد معنى يقتدر بطرق بعضها اوضح دلالة على خفاء من البعض الاخر على حاله لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقسيم الاحوال بان يكون وضوح الدلالة للاستعارة بانه لو اورد المعنى في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان نورد بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه وخفي اخلا فانها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى لا سيما بعبارات تختلف كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سياتي ثم لا حاجة لتعريف علم البيان بما ذكر هنا

اولى من تعريفه ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ بمعنى استعمال المتعرف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وحد بتسليم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود فيها والدلالة على ما يكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال قسمان لفظي فالدلالة اللفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الالوان على الموتى كما اذا

على المتاد اضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا والاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة الاخ على الوجع وان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالطبع هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاخلالهما باختلاف المطباع والافهام والمصنف ترك القيد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من يعرف العلم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبعية والعقلية لتوقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى ليدخل المجاز فانه غير مقيد بالوضع واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم فعل السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فموصوف المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مصدر يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ او انفهامه منه مشروط بالعلم بالوضع بمثل ان يعلم انفهام منه المعنى الاجري الحقيقة فلما اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا شامل لفهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فتقول دلالة اللفظ اما ان تكون للوضع مدخل فيها او على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى تضمنا والثانية التزاما وتعني الدلالة على ما وضع له وضعه لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع او بسبب كونه لازما للاخرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليها انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمطابقة بسبب كونه وضعه بمعنى ان للوضع مدخلا فيها وبحصول العقلية ما قابل الوضعية والطبعية كما ذكرنا

وبخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع
له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل
واريد به الكل او اعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها
ليست بمطابقة بل بتضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع
له مع انها ليست بتضمن بل بمطابقة وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر
دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا
اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام
قلت يندفع تعريف المطابقة بعضها ببعض فالحق ان لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ
في رعاية القيود وانما قصد التعليم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على
وضوحه وشهرته فيما بين القوم ويتوارث المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع
له والتضمن الدلالة على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع وان اللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال
عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يريد به المعنى الآخر ولو اريد ايضا لم يكن ذلك الارادة
على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى
واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان
كون الدلالة وضعية لا تقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ و
كنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا وانعني بالدلالة سوى هذا فاما ان يكون
الدلالة موقوفة على الارادة تارة لا سيما وبعض الناس ذهب كثير منهم حتى ذهب كثير من الناس الى ان بعض
الحروف كالكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد بالفظ الجزء او اللازم كما في المجازات
صارت الدلالة عليها مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
سلمنا جميع ذلك لكنه انما افاد في المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء

لا نظهر

لا نظهر انها مطابقة تام بعض ما فيها احدث بصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظاهر
ان العلم بالحسنة لا يدخله وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه
اي كون العقل الخارج بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل
في القرائن والا لكان بسبب الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون
ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب يعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني بسبب اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع واصطلاح ارباب الصناعات
وعند ذلك يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالحال وفي شرح اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى
خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال او الاطراد
مراده باللزوم الذهني لم لا يكون بفعل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك
وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا
التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما تاتي فيه الوضوح والخفاء والا يراد المذكور اي ايراد المعنى
الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقة لان السامع ان كان عالما بوضع
اللفظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل
واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا اطلق اسد يشبه الورد فالسامع ان
كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية استنع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة
اوضح من دلالة قولنا اسد يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان
عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت
وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا او اتما فالا والا لم يكن كل واحد
منهما دالا دون ان يقول لم يكن واحد منهما دالا الا لان المفهوم والمقصود من قولنا ما يعلم وضع الالفاظ انه
عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منهما وهذا اعم من
ان لا يكون عالما بوضع شيء منهما اصلا او يكون عالما ببعض منهما دون بعض فيكون بعضها دالا
دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منهما دالا وتحقيق ان يكون بعض منهما دالا وايا ما كان

لا يجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف
على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى فالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم
بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقد سبق
منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال
بل في ذلك الزمان السابق وان قيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من
بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال لحضور معانيها في العقل بادنى التفات
لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بخلافه بحيث يحتاج الى التفات اكثر وسوابق اطول
وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقة من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر
ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكررها للفظ على الحس في المعاني في العقل فالجواب انا نريد
بالاخفاء في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من
حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط لخفاء المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع
قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقة في العقل وبطؤه انما هو من جهة
سرعة تذكر السامع للوضع وبطؤه وهذا مختلف باختلاف الاشخاص والاوقات وسائر العقلية اي
والمراد المذكور تتفاوت بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللوازم في الوضوح اي سواء لزم الاحوال
للكل في المضمن لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم
متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فتكون اوضح لزوما فيمكن تاديته ذلك المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد
ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تاديته ذلك اللازم بسلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
في الوضوح وذلك لان المطلوب في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعددة وسواء كان الملزوم منها عقليا
او اعتباريا عرفيا او اصطلاحيا سلما لمعنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة الملزوم مثل
كونه شيئا اريد وجبان الكلب وهزول التفصيل فيمكن تاديته هذا المعنى بسلك العبارات التي بعضها اوضح

دلالة التضمن بعضو واما في المضمن فبيانه انه كون ان يكون المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة
الشيء الاول ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى واضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا
دلالة الحيوان على الجسم واضح من دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب واضح من دلالة البيت
عليه فان قيل ينبغي ان تكون الامور بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا
هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن العموم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
المضمن انما سقط الذهن من الموضوع له فكانه ينتقل ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم
الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مالم نحفظ بالبال
ومعنى النوع بالبال ولم يراع النفطة بهذا في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فجوز لنا خطور النوع
بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يودي به الكلام
المطابقي لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت هنا من انه قد يراد بالعبارات المحللة انما هو
في المعاني الافرادية قلت سلمنا ان المعنى الواحد مما ذكر مما لا يدرك عليه ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المفرد باسره وبعض معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكن لما ساعدنا العرف في العقد بصحة ان تكون الكلام اوضح دلالة على مقتضاه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان
بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتركيب
بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تاديته للمعنى الواحد التركيبي بطرق
مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به
لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في المضمن او خارجا عنه كما
في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته فمجاز وإلا اي وإلا تقم قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا يبنى على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من
الملزوم الى اللازم واشار الى ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ
دلالة اللازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو لدلالة على لازم المسمى على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام
يدل على ان الواجب في المجاز ان يريد المتكلم الملزوم دون اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم
المجاز عليها اي على الكناية لان معناها لكون معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة
الملزوم

بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والحق تقدم الكل على الطبع اى الجميع
اليه الكل في الوجود وانه ليس بعلة للكل فتدبر وفي الوضع ايضا للواقع في الوضع الطبع ثم منه اى من المجاز
ما ينبني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه وذكر المشبه به واريد به المشبه فصار
استعارة فتتغير التعرض له اى للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي اصار اصامة الاستعارة لابتنائها
عليه فالمحض المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان ذكر ذلك
التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان جعل مقدمة لبحث الاستعارة
حتى لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة ويستحق ان
يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في صحة مورده علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بانه من
الاضطراب الذي لا يرتاب عالم البيان علم بحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اى هذا البحث التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان من احوال مطلق التشبيه
اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اى مطلق التشبيه سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير ليعود
الى المذكور المخصوص واللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرف اذا اعيد فهو غير
الاول فليس على اطلاقه بمعنى ان مفهوم التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر دللت فلانا على كذا اذا
هديته له بمعنى ان يدل على مشاركة امر لامر اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى
هو وجه التشبيه وظاهر هذا التعبير شامل لنحو قولنا زيد عمرا وحاتما زيد عمرو وما اشبه ذلك
والمراد ههنا ما لم يكن اى المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى
حيث لا يكون على وجه الاستعارة بالكناية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت
المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيدا اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان
في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لاخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا للصباح
المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المصنف هو الدلالة على مشاركة لا خر لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد

وسعى زيد ذهولا بالكاف ونحو لعظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاني زيد يوم عمرو وانما
قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية هي اثبات الاظفار للمنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة لفظ اخر عند المصنف لان المراد بالاظفار ما يخاف الحقيقي على ما سيجيء
لنرشا الله تعالى فدخل فيه اى في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينه وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه
اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه
فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اى هم صم فان المحققين على انه يسمى
تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار به بالكلية ويجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المعول عنه والمعول اليه لوجود دلالة الحال او نحوي الكلام وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق وتفصيل في اخر بيان التشبيه لنرشا الله تعالى والنظر ههنا في اركانه اى اركان التشبيه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها حاوية في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر
لامر في معنى بالكاف ونحوها واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على
المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اى طرفا التشبيه المشبه والمشبه به قدم الطرف عن طرفيه
لاصالتهما في وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة الدالة على بيان التشبيه والمراد بذكر احد الطرفين واحد التشبيه بخلاف
الوجه والاداة فان الطرفان امران مستقلان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت
الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكن لم يبلغ حد
الهمس وهو الصوت الذي اخفي حتى كاد لا يخرج عن فضاء الفم والتكلمة وهي رنح الفم والطعم في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والخشونة والنعومة في الملموسات وهذا كله ما فوق نسائم الاذى الضعيف الصوت
والهمس والتكهة وذلك لان المدرك بالبصر مثلا انما يرى لون الخد والورد وما يشم رائحة الخمر وما يذوق طعم
الريق والخمر وما يلمس ملامسة الجلد الناعم والحرير وليتها لا تمس هذه الاشياء لكونها جساما لكنه قد استعمل
في العرف لنزر قليل ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير وعقلان عطف على قوله الملحسان
كالعلم والخبير ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او تخيلان بان يكون المشبه عقليا و

حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فانا نعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه
والسبع حسي والثاني مثل الغطر وخلق رجل لئيم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو
كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان استعمله المحسوس بالمعقول عز جانب الى العلوم
العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قال من فقد حسا فقد علما يعني المستفاد من ذلك العلم
الحسي واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للشيء اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز
فلذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك
كخلق ملان في الطيب كان بعيدا من القبول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان
يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه حينئذ لما كان من المشبه
والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات
اراد ان يخطها في الحسي والعقلي بقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت
الاحكام واذا قل الاحكام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي
المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة ومعنى البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه
اي ليست قوة ولا مادة دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك
بالحس كما لمشبه به في قوله وكان ثغر الشوق الخ وهو من باب حرد وطيف اراد به شتايا والنعمان وهو ورد
احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى اردما كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل
من صاب المطر اذا نزل وتصعدا اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهي الراية يا خوتي نشرن على رياح سمر
زبرجد فان الاعلام الخافقية المنشورة على الرماح الزبرجد مما لا يدرك الحس انها يدرك الحس ما هو
موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيات محسوسة مخصوصة كمادة التي تركب منها كالاعلام والخافقة
والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقل ما عند ذلك اي ادراكا عقليا لا يكون هو ولا مادته
مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير متنزع منه بخلاف
الخيالي فانه منتزع منه وهذا حال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه يحت يدرك
لكان مدركا بها وهذا القيد يمنع عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس ايقتلني والمشرفي
مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال سؤال ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي

وملاذي سيف مسنوب الى مشارف اليمن وسهام مجذرة النصال يقال سنّ السيف اذا حدده ووصف
النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها محلوة فان اياب الاغوال مما لا يدرك الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركها لم يدرك الا الحجر البصر ومما لحق التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي الصور
المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام اليافوخية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك
اذ لم يقع لها احساس قط ولان اياب الاغوال وروس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا نها
ليست مما لا يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم يدرك الا بها وليست ايضا مما هو محل لصداقة زيد
وعداوة عمرو بل المحسوس في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حصر له لها كالسان له جناحان وراسان وذنبان ليس
له مبنى واحد لكنه لا يغفل ولا يقظة وليس عملها منضبطا بل النفس تستعملها على اي نظام تريد بواسطة
القوة الوهمية وهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة العقل وهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي لكنه المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهم ما اخترعته المخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء تهلك الناس كالسبع فاخذت المخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كالسبع ويدرك بالوجدان اي ويدخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات
كاللذة والالم الجسميين فانهما المفهوم من اطلاقهما لحالي اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل
من العقليات الصرفة كالعلم والجهل ويحسون ذلك لان اللذة ادراك وسيأتي ما هو عند المدرك كمال وخير من حيث
هو كذلك والالم ادراك وسيأتي ما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي
كادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو حاصر عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين و
الباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة يحن ترجوه وكذلك
البواقي في هذه مسيدة الى الحس واما العقلي فلا سبيل للقوة العاقلة كالا وهو ادراكها المجردات العقلية
وانها تدرك هذا الكمال او تلذ به وهو اللذة العقلية وعن هذا الالم فاللذة العقلية ليست من
الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن
الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك الحواس الظاهرة ذهلا بالضرورة فما عد المدرك باحدى الحواس

الظاهرة وليساس العقليات الصرفه لكونها من الجزئيات المستفيده الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنه كالشبع والجوع والنوم والغضب للخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشترك فيه اي وجه الشبه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاقرب والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والحيوانيه وغير ذلك من المعانى مع ان شائعها ليس وجه الشبه فالمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد ان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر الشبيه الدالة على اشتراك شيئين في وصف بمن او صاف الشئ في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالخاصة ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التحمل والتاويل بخلاف قولنا اى مثل وجه الشبه في قولنا التفاحة التى هى كالبيضة في الشكل والكمثرى كالتفاحة في اللون فان الشكل والون ليسا بخاصين بل يشتركان في الوجود والجسميه والحيوانيه وغير ذلك من المعانى والمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر الشبيه الدالة على اشتراك شيئين في وصف بمن او صافهما او في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالخاصة ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التحمل والتاويل بخلاف قولنا اى مثل وجه الشبه في قولنا التفاحة التى هى كالبيضة في الشكل والكمثرى كالتفاحة في اللون فان الشكل والون ليسا بخاصين بل يشتركان في الوجود والجسميه والحيوانيه وغير ذلك من المعانى مع ان شائعها ليس وجه الشبه فال

التشبيه والكيفية لا تقتضي لها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر
والتوسط بينهما والحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المختص بهما التخصيص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتدوير والتقعر
الداخله تحت الشكل وغير ذلك او السمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش
على سطح باطن الصماخ يدرك الاصوات من الاصوات الصحيحة والقوقى التي من شيء ومن الحادة
والثقيلة والتي بين والصوت لحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
هو امر عنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
تختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاعالي المتدة اوفي قضب
المعاطف اوضيقه او شدة الثواني كما في المزامير المثنوية تختلف حدة وثقلا او الذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من المطعوم واصولها اربعة الحرافة والمرارة والملوحة
والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او الشم وهي قوة مرتبة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة
الملاءمة او المنافرة كرائحة طيبة ومنتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يتأثر بها
كرائحة الحلاوة او اللمس وهي قوة ساذية في البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها ينفعل الاجسام العضوية وينفعل
بعضها عن بعض وينتج من انفعالها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها ان تفرق
المختلفات وتجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها ان تمزج المتشاكلات وتجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة هي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة هي كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء والليونة هي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ولا يكون للشيء قوام عن سيال
فيسيل عن وضعه والابتل بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة
والصلابة هي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخشونة هي كيفية تقتضي

الجسم

الجسم لم يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة عبارة عن مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان
من الجواد الساكنة في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة بطيئة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ
فيه اذا حبسه بيده في الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكور
كالهيئة والجفاف والرزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا
الفن وعقلية عطف على حسية اي الصفة الحسية اما حاسة كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية
اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي منه قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع من السحاب
كثرة مزاولة المعقولات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المطلق بحصول صورة الشيء عند العقل
وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استحضار ما من شأنه ان يحضر عند ما اعرض صار غافلا عن البعيد بحيث لا يتفكر فيها ويقال لها القناعة
والعفة وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الاستقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا تحركها الغضب
بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر التعاريف جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة
تصدر عنها صفات خاصة وتقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا
ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة وما يقابلها
وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقة والحقيقة كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون
موجودا في الذات بل يكون معنى يتعلق بشيء كالذي يجب في يشبه الوجه بالشمس فانها ليست هيئة متقررة
في ذات الوجه او الشمس ولا في ذات الوجب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي الوجود في الموضوع
الا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالخيال او الذي يقابلها اثباتا صاحب المفتاح
حيث قال الوصف العقلي يحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وغير اعتباري وبسيط كانتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس وكانتصافه بشيء تصوري وهي محصورة في اضافة الوجه الى الشيء
واحد واما متى الواحد لكونه من مقولة اما ان تركيبا حقيقيا بان يكون وجه النسبة جهة ملحقة
من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وكل منها اي من الواحد وما
هو

لمن له حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما مدلوله الواحد اي وجه المشبه اما واحدا وعينه
وغير الواحد اما مدلوله الواحد واما متعدد بان يعطى الى عدة امور ويقصد اشتراكها في وصف في كل
واحد منها وهذا الخلاف المركب المدلول عليه الواحد فانه لم يقصد اشتراكها في كل من تلك الامور بل في
الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتبسة وذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي
وبعضه عقلي والمتعدد الذي يترك فيه ما مدلوله الواحد ايضا اما حسي وعقلي او مختلف لكن اذا
كان وجه الشبه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تعيينه والحق طرفاه حسيان
لا عينى يعني لزم وجه التشبيه سواء كان تمام حسيا او متعددا مختلفا لا كل المشبه والمشبه به وجه الاحسيين
ولا الحق لزم ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني لزم وجه المشبه امر
ما حاصل من طرفين موجود فيهما وكل ما هو حاصل من العقلي موجود فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجب ان يكون طرفاه عقليين وان يكون احسي وان
يكون احدهما احسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك العقل بالحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس
بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك قال المشبه بالوجه العقلي اعم من المشبه بالوجه
الحسي يعني لزكما يصح في المشبه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس مرارا قيل هو اي وجه
المشبه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي يعني لزم السوال ان كل وجه مشبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين
فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي لكونه بحيث تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه وكل وجه مشبه
فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي
ضرورة فلا شيء من وجه المشبه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه المشبه حسيا انه اذا قيده اي
جزئيا نحو مدرك الحمرة في المشبه الوجه بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في الورد
مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينها مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصح جوابا
عما ذكره صاحب المفتاح ومراد المحقق في وجه المشبه بانه اذا ان يكون امرا عقليا لان المصنف قد عدل عن
المحقق الى التلخيص كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكوره ووجه ضبطها
ان وجه المشبه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف
فحصلت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او العكس

تصحيحه عامة وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين سقط اثنى عشر قسما وبقي ستة عشر قسما للواحد
الحسي كخضرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع
وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تسمية الحد
بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريح بالخزامى والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي
كالعوارض العامة والجراءة وهي على وزن الجرعة الشجاعة ويقال جرؤ الرجل جراءة بالمد وانما
اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء محمدة بدوا الانسان لوجوب
كونها صادرة عن روية فيمتنع استدراك الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي
الدلالة الموصلة الى المطلوب واسم طابة النفس في نفسه وجود الشيء العديم النفع بعده فيما
طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او
غير عار وهذا استفسار ما ذكره الشيخ في ذلك الاعجاز من ان المشبه هو لزم تشبيه احد معنى من
معاني ذلك او حكما من احكامه كاثبات الرجل بشجاعة الاسد والعلم حكم النور في انك تفصل به
بين الحق والباطل كالفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل العلم المعاني يعني معدوم او هو
والعدم سواء لم تشبه بشيء من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا
تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده
كعدمه بالعدم فان اريت الا ان تعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما
طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه به عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل الى الحق وينفي
الشك وبين الباطل كان النور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر تخلق بخلق الريح فيما المشبه
محسوس والمشبه به معقول في الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه
من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكرنا في المتاح والايضاح من مسئلة العقلي
فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم التي يعتبر
بها علم ادراك كانت تخويفه كالعلم النحو مثلا والحياة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى
الادراك وتقرير هذا ما ان المراد بالعلم هو العقل وجعل وجه الشبه هو القدر المشترك بينهما
كالوجه الذي بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ناصر الدين والمركب الحسي من وجه المشبه لا يشترط باعتبار

حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لانه ستعلم عن قريب ان طرفيه اما مفردان او مركبان واحدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون خصوصه مركبة من اجزاء محمولة ضرورة لان الطرفين في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا يعقل مغايرة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء محمولة او اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او منتهى به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان مركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان لم تقصد الى متعددين وتنتزع منهما هيئة ثم تقصد استرال الهيئة في هيئة تتمماها وتشملها انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فالمركب الحسي مما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول الحجاج بن الحجاج او في قيس الاسلية ولاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب يسود في حينه طولا وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين بدا اي تنفتح نوره كذا في اساس البلاغة يقال نور النبت ونوره وانارت اذا اخرج نورها من ههنا شارة الى قوله كما والحاصلة من تقارن تصور البعض المستدعية الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية ههنا الهيئة المجتمعة اجتماع النظام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل هي كيفية مخصوصة من المقادير والشاعر على نسبة قريبة مما حده في رأي العين بين بلاغ الاخوان وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر نفس المقادير المخصوص اي مقدارية في الطول والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما وكأن المراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعقود اعني ما لها من الطول والعرض المخصوصين ومحصل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لا الشكل من الكمفات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من المقادير على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذه المسئلة الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبهة

هو نفس الثريا والمشبه به هو العقود حين ينفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون معقدا وانه لا يستغني التركيب وفيما اي والمركب الحسي في المشبه الذي طرفاه مركبان كما في قوله ساري كان مثار النقع تعال أيادي الغمام اي هيئته صوت وسنا واسيافنا ليل يهاوي كواكبه اي يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل يتهاوى وحذف احد التاءين ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر وقد اخر ليكتفي من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الهضبة ساري الخ في قوله كما الحاصلة من وهي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مستديرة مستطيلة متساوية المقادير متفرقة في جهات مختلفة فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لاستشعة النقع والليل من حاب وتشبيه السيوف الكواكب من حاب وذلك وح الحكم بان ساريا في حكم الصلة للمصدر ليلا يتبع في تشبيه تفرق ويتوهم انه لو قيل ما كان مثار النقع ليلا كان السيوف كواكب نصب الاسياف لا يسمح من تقدير لا تصال لان الواو فيها بمعنى مع كتوهم لو ترك الناقة وفصيلها الخ اي ترك الناقة وفصيلها ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك ان قوله يهاوي كواكبه حاله وقيد فيه للدلالة على ان الكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بنفسها لقال ليلا وكواكب فحصوص ستصر على ان لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل لا يعرى عن هيئة السيوف وقد سلكت من اعمالها وهي يعلو ويسفل ويحيى وتذهب وهذه الزيادة زادت المسئلة تفصيلا الا انها لا تنفع في البعض الا بالنظر الى الكثرة من جهة واحدة وقد ذكر الشيخ في حال احتدام الحرب احوالا اخر فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان تلك الحركات جهات مختلفة وهو الاستقامة والاعوجاج والارتفاع والانخفاض وان السيوف في هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا فان اشكال السيوف مستطيلة فيه على هذه الوجوه بكلها واحدة وهي قوله يهاوي فان الكواكب اذا تهاوت احتلت جهات حركاتها وكأنها في تهاويها تتلاقى وتتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان سيافا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما تعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما تقول في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر

مركب كما مر في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من اشراجرام
حمر بسوطه على رؤس اجرام خضر مستطيلة محرفة والمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكس كما يجيء
في تشبيه لهان شمس شاقها يزهر الذي ليل معمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم المشبه باعتبار
الطرفين ومن بديع المركب الحسي والى وجه الشبه الذي يجمع الهيئات التي يقع عليها الحركة اي يكون
وجه الشبه الهيئة التي يقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب
ويكون بالجمع في تلك الهيئات على وجه حاصل من ان يقول الحركة على هيئة من اوصاف كذا اشكال اللولبي
وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يرد به التشبيه دقة وغموضا
ان تجمع في الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تعتبر نفس هيئة
من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها والاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي
في قول ابن المعتز او ابي الفتح والشمس كالمرآة في كف الاشل من حيث الهيئة الحاصلة من الاستدارة والاستواء
والحركة السريعة المتصلة مع نوع الاشراق واضطراب ليس بذلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يرتعش ويضطرب
بشط حتى يفيض من جوانبه الدائرة ثم يدوره يقال ابدأ الله اذا بدأ هم والمعنى ظهور الشيء عن غير الاول فيرجع
من الانبساط الذي هو الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان
النظر اليها يتبين رجوعها وحدها هو ذيته لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه
الثاني ان يجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهذا ايضا نعني كالاول في ان تعتبر الحركة
غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اصل حركة كانت كنقرة الجسيم الى الجهات المختلفة لكن بعضه
الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل لتحقق التركيب والا كان وجه
الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فقول المحشي لا تركيب فيها لاتحادها خلاف قوله المصنف في قوله
اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قارئ يجذ في السورة اي قارئ فانطبقا مرة وانسلخا اي فينطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيهما تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين عن حالة الانطباق
والانفتاح الى حصتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كالهيئة من هذا الجسم في حركاته اذا هو يتحرك
الى جهة واحدة من شانه ان يجر ويتمادى وكما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض الجسم
اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حققت بسيرو

كالبنان

كالبنان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها والزهر جاء يثيلها تبغي التعانق لمفها
الخجل وتديمع التركيب في هذه السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة
كلمت بعني اي لحلمي ذلك الكلم على الثنية على الندى المصطلي بارتفاع مجده ولم تحل 89 اي
بقوائم محلة الحلو من جد الله لان جد الانسان والمحمول المفتعل من هيئة الحاصلة من وضع
كل عضو منه اي من الكلم في اقعائه فانه يكون لكل عضو في الاقعاء موضع خاص والمجموع صورته
خاصة مولفة من تلك المواضع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار متوقزا على
الاطراف ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب كانه عاشق قد ضمه في نوم الوداع الى صدره
من رجل او قائم من تحاسر فيه لوثة مواصل لبعطه من الكسل شبهه بالمعطي المواصل لمطيه في التعرض
لشبهه وتوالي اللوثة والكسل وطرا الى المحمات الذي لطف حسب التركيب والتفصيل كالف لشبهه
بالمعطي فانه من غريب التناول يقع في نفس الرائي المصلوب لكونه امرا عجيبا والمركب العقلي من وجه الشبه
كما في الاسماع بالبلق والضوء في قوله تحمل تعجب واستحسانه في قوله مثل البدر يحلو في التدوير ان يحلوها
لمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لا مر روي
من الحمار فعل مخصوص هو الحمار وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم
الحمار جاهل ما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد يقع من بعض الحطاء لوجه الشبه ترى ابرع
من الكرى اذا ابترع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كانا ابرق نحرا عطاشا غمامه تعالى الابرق الغوم
اذا اصابهم ثرو وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح همهنا شيء من هذين الوجهين وحكى ابو عبيد السماء
اذا اصابت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا حسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة
للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجارة واوصل الفعل فلما ادوها استبقوا فحلت اي تفرقت وانكشفت
فاتتزاع وجه الشبه من مجموع قوله كانا ابرق قوما عطاشا غمامه خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي
جميع البيت فان المراد بالشبه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة يعقبه
عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطة اتصال بعني يا عتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود
المشترك فيه اتصال ابتدائي يقطع بانتهائها ويليس لان الست شك ان ظهور المضطر الى الشيء الشديد الحاجة
اليه امارة وجوده ثم يفوته وبقي خسرة وزيادة تتبح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي يدخل في
المشبه به

لان المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغائمة ثم انكشافها بل مبنى الباء في قوله الشبه
بالوجه العقلي ايضا فليتامل فان قصد هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجمعة كقولهما زيد
يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاعتماد على احد الجزئين يسقط الغرض من الكلام لان الغرض
منه وصف المجنى عنه بما يجمع بين الصفتين ولم يرد احدهما لا تديوم فلم الفرق بينهما بالغرض في الثبت
ان يثبت ابتداء مطلقا متصلا بانتهاء مؤبد وكون الشيء ابتداء لاخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في
قولهما يصفو ويكدر الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امر واحد منهما بالاحرى لانا لو قلنا
هو يصفو لم يعرض لذكر الكدر وحدث بسببه كما في الصفاء الخالص وعلى حقيقته ونظير السبب قولنا هو
يكدر ثم يصفو لافادة ثم التي تقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كما ذكره المصنف وقد علمت ان
اسرار البلاغة والمعنى لغير قولهما زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية
على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجمعة تفارق التشبيه المركب
في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه يجب فيها ان يثبت الباقي انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي افادة
ما كان بعده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يجز ان يكون هذه التشبيهات
نسقا مخصوصا بل لو قدم المشبه بالبحر وبالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال
الباقي في افادة مضاه والله اعلم وقد يركب وجه التشبيه ثلاثة اقسام احدها مركب مستعد والمانع من
الاول ليس شروع في الثاني وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمستعد الحسي كالنور والطعم والرائحة في نسبة كل منها
باخوي والمستعد العقلي لحدة الذكاء وكمال الحدس واخفاء السفاد اي عدم الذكر والانثى في المثل
اخفى سفادا من الغراب في شبه طارقا المستعد المختلف الذي يعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة
الذي هو حسي وبناهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انهار بالشمس واعلم انه
الضمير للشان فتوبيخ الشبه اي التماثل بينهما شبهة بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه
بالسكون وعند المحققين المولدين هنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من يسن ايضا لاستوال الضرب
فيه اي في المضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم نزل التضاد منزلة التناسب باسطة تلميح الى بيان ما
فيه من ملاحة وطلاوة بعد ان لم يكن الشان اعتبار الا الى شيء يلمح او تفهم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما لحمل ان يكون مما للتلميح والتفهم وانما عرف منهما حسب المقام
فاركان

فاركان العرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتلميح والا تفهم
ما وقع في شرح المفتاح من ان التلميح هو ان يشار في مجرى الكلام الى قصة او مثل او شعر او نحو
قولها في موجاهم مثال للتلميح لا للتفهم هو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في
علم البديع وليس في قولها في موجاهم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي رحمه الله في شرح
الحماسي اذا في عن الجاسي وعبد قسل الخط الفعال حبسي ان قائل هذه الابيات قد قصد الهزء و
التلميح فان قلت ظاهر قوله لاستوائهما في الصدر فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تلميح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان لا
كالشجاع في التضاد اي في انه كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء لا حاجة الى
قولهم نحو قوله التناسب بل لا معنى له اصلا قلت الاخفى على احد انا اذا قلنا الجبان هو اسد
والبخيل هو حاتم وارد نا التصريح بوجه الشبه لم يتات لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية
بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءة والجود
وهو الجبن والبخل لكن بناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التلميح او التهكم لاستزالها في الضدية كالمجعول
في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التلميح والتهكم هكذا ابتغى
ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كانه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد او للشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في الحقيقة هو المشبه والتي لا تشبيه بنفسه في قول
الله للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كاسد يخطر وقائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم
بسبب الشبه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني وانت
والحق انه قد يستعمل عند الظن سواء كان الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان
زيدا اسد او كانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يستعمل في المماثلة
والمشاجة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها ما وضع على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد
او كقولنا الاسد وقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو المستوقد اي حاله وقصة الجهنية
الشان والما عدوا الى قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية وان العدول او كمثل ذوي صيب

مشابهة للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على أقوى الشبه وتيقنه وكما في حسبت اوجلت
زيدا اسدا ان بعدا المشبه ادنى تبعيدا لما في الجسان من الدلالة على الطرد وان العقل فقد استبعاد
بان شبهه بالاسد ليس بحيث يتقرأ هو هو بل يطرد ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل مبنيا عن
المشبه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن
حمله على زيد تحقيقا وانما يكون على سبيل ادعاء السبعية سواء ذكر الفعل او لم تذكر كما في قولنا
زيد اسد ولو قيل انه مبني عن حال المشبه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من المشبه الغرض
في الاعلى يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني ما ذكر المشبه امر ممكن
الوجود وذلك كل امر غريب عمل لم يخالفه ويدع لانتفاعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح به قد
فاق الناس بحيث لم يق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه وجنسا نفسه وهذا في الظاهر
كالممتنع لاستبعاد ان تساهي بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه
ليس منها واحق لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم
انه لا يعدم الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت ابن التشبيه في
هذا البيت قلت يدل المثبت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع الك واحد
منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك يحقر دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعدونها فحالك كشبهة بحال
المسك والتيم شل هذا التشبيه ضمنا او تشبيها مكنيا عنه او حاليه عطف على امكانه اي بيان حال المشبه
به على اي وصف من الاوصاف كما في بشبه من يأخرج في السواد اذا لون المشبه به دون المشبه والا
لم تكن لبيان الحال لانها مستقلة ومقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة
والنقصان كما في بشبهه اي بشبه الثوب الاسود بالغراب في شدة السواد او بقدرها
مرفوع معطوف على بيان امكانه اي بقدر حال المشبه في نفس السامع وبقوته شانه كما في بشبه من
لا حصاص به عليا بان يزحم على الماء فان كلا من حذفه من تقدير عدم الفائدة وتقوية شانه ما
لا يخفى على عوده لانا لم نكن نأكل الحيتان ثم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وقرط الف النفس بها الا ترى
انك اذا اردت وصف يوم بالطول فعلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر فلا يجد السامع من الانس

ما لك في هوله ويوم لطل الرمح قصر طويل دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت
في وصفه بالقصر يوم كما قصر ما تصور وكلح البصر وكانه ساعة لا يخفى ما يظهر في قولهم ايامك كابا
البرطا وقولهم الساعة ظل السماعيد بانك في نعيم يوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت ولا ان اذا
هم بشيء يزداد لذلك عزما وصرف خواطره على انصباء غرضه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف في انشاد قول اذا هم الفتى بين عشيه عزمه وكذب عزمه
العواقب جانبا وهذا اعلى لان اربعة تقضي بوجه الشبه في المشبه به اتم وهو به شهر اي
وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة تقضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه امرا يصح قياس المشبه عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي
كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان زيد اشد
بياضا في السواد لان الغرض مجرد الاستدلال بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل قد يقتضي
كون المشبه على احد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما ينبغي عليه
ولهذا قالوا لو كما كان وجه الشبه اخفى كان السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما
تقرير حال ما يقتضي الاوجه جميعا لان النفس الى الاتم اميل فالمشبه به لزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاوجه بذلك قلت لان التبيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي
الاتمية ولا الاشهرية لصحة تشبيه وجه الهذري المتزيد السواد بمقلة الظبي للتبيين مع ان السواد
فيها ليس اتم منه في وجهه ولا على اشهر منه بالسواد ولان الهنة المشوهة من الوجه المجرور والسلعة الحادثة
المنفورة ليست في السلعة اتم ولا في بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان
المشبه بداية هذه الاعراض اوفى وقد اضطربوا في هذا المقام كلام السكاكي انه قال ان حق المشبه به ان
يكون اعرف بوجه الشبه من المشبه ولخصها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يكون المشبه به لبيان
مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التبيين والتشويه لامتناع تعرض
المجهول بالمجهول لتقرير الشيء بما ساواه في التقرير لا بالبين او في معرض الاستطراف كما في بشبه من
يخرج من السواد بوجه الدهش بقلة الاصباح ووقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الحي المذكور
للاستطراف والمشبه لتبيين وتزيين كما لمنع لمشابهته اياه او للوجه الاخير اي تقلا لمقدره حصور المشبه به في
الذهن

يستوي في علمه اليقين وسبق الطباع على الرأي اذا ظهر من موضع لم يجهد ظهوره منه كان قليل النفوس الى
الكن وسهولة التعبير عما يجول في الضمير وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ظهور ان احدهما اتم في
المشبه في وجه الشبه وذلك المشبه المطلوب وهو لرجحان الجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه
زائد كقوله اي كقول محمد بن وهيب يمدح الصباح كأن غرته وقد جرى الصباح في جميع الفرس فوق الدهم بمعنى
غرة الشيء لا غرته والكبوة وغرة الصبح بياضه وجه الشبه حسن ممدوح فانه قصد ايهام المرء الخطيب
اتم من الصباح في الوضوح والضياء وهو احسن ممدوح دالة على اتصافه بالممدوح بغرة حسن الحامد ويعظم
شانه عند الخاص من الاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم يقصد به اليسر والبطالة عند استماع
المدح والضرب الثاني بمعنى الاهتمام به اي بالمشبه به كشبه الجامع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغم وليس هذا اي السنة المشتمل على هذا النوع من الغرض اطهان المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين شبيها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في المشبه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه اوادعاء كما في المشبه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزيادة في وجه
الشبه وهذا الكلام محمول بطريق ما تقدم كما ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا
فيما سبق واما ايراد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر
زائدا بل سواء وجد الزيادة والنقصان او لم يوجد فالاحسن ان يسمى المشبه الى الحكم بالتشابه لكون كل واحد
من الشيئين مشبها ومشبها به احقر اذا عن ترجح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول الصاحب
تشابه دمعي اذ جرى ودمائي فمن مثل ما في الكأس عني نسبت فهذا ما ادري اباكمر اسبلت
جفوني بعد اسبال الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالماء في الخمر للتعدية ويستعمل الدمع
على ما توهم ام غير في كنت اشرب لما اعتقد الشاعر من ان الدمع والخمر ولم يقصد الى احدهما زائدا في
وجه الشبه والاخر ناقصا فيحتاج به حكم بينهما بالتشابه وترك المشبه وهو عند ارادة الجمع بين شيئين في امر
المشبه ايضا كقوله غرة الفرس ما اصبح وعلمه اي بمشبه الصبح بغرة الفرس موجد ظهور منير في
مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
الجلاء لو يجد ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل غرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد
في ذلك فان قلت استماع ترجح احد المتساويين في الحكم بالتشابه ولا يجوز المشبه اصلا قلت

الى الشبه

استطراف

اما مطلقا او عند حضور المشبه لمثل ما ذكر اي لاستطراف النوادر كما ذكره الشارح العلامة
وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى حاليا غير المعلل وقيل
مضاه لمثل ما يكون من تعريف المجهول بالمجهول وهذا لا يستساغ كلاما وبالجملة فدليله لا ينطابق
دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه الشبه الا ما يكون زيادة التقرير
نعم لا بد فيما يكون للتوسع او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستباح
او الغرابة او الندرة ليحصل الغرض واما في وجه الشبه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لاعتباره
ان يكون مراد السكاكي لجهة التشبيه المقصد الذي يوجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر المشبه
وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف في وجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال
المشبه او بيان مقداره لكن يجب في كل من مقداري ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في
وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وبحسب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الحاق الناقص بالكامل او
زيادة التقرير عند السامع وان يكون سالم الحكم معروفة فيما يقصد من وجه الشبه اذا كان الغرض بيان
امكانه او تزيينه او يشوهه وان يكون نادر الحصول في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه
موقوع معطوف على بيان مكانه اي بين المشبه في عين السامع كما في شبيه وجه اسود بمقلة الظبي
او تشويهه كما في شبيه وجه مجدر بسنجة جامدة قد نقطها البوله او استطرافه اي عد المشبه
طريفا حديثا كما في شبيه ثم فيه جمر موقد بخوص المسل موجه الذهب لزاده اي اما استطراف
المشبه في هذا الشبه لانه ان المشبه في صورة المجمع عادة ولا يستطرف وجه اخر غير الاعتاد في صورة
المجمع عادة ومعنى كون المشبه نادر الحصول في الذهن انه مطلقا كما في شبيه مخ فيه جمر موقد وامثاله
عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية نصف البطيخ وقد وردته برمتين ذهبي
الرجل فضرب رمته اي بكفه وقعد لغيره اخرى حكاها ابن درريد فهي رمة بالهاء على حد مر الرباعي على حد مر الوتيد
بحوران نورد لها الازهار الحمر المشبه بالياقوت كانها فوق قلبات صفر فصها وانار النار في اطراف
يوبت فان صورة اتصال النار باطراف اللوبت لا تتذكر حضورها في الذهن بغتة فحين من المسلم موجه
الذهب للون بلا حضورها عند حضور صورة السفرجل مستطرف لمشاهدة غناء بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد وجوه اخر انه اذا كان شيء مما لشأن عض يرفد اوله وظهر يقعد في جسم

يستولي

التساوى بينهما انما هو فى وجه الشبه فيجوز لنر جعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لعرض من الاغراض وليس من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا فى الامر الذى قصد استركها فانه كان الاحسن ترك السنشبه المبنى فى الاعلى غر كون احدهما ناقصا والاخر زائدا فى وجه الشبه هذا تمام الكلام فى اركان السنشبه وفى الغرض منه واما الطرفى اقسامه فقد ذكرهذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اى السنشبه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما ان شبه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين بسنشبه احد بالورد وكنشبه كل من الرجل والمراة بالباس للاخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كما ان للباس اولان كل واحد يستر صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كالباس الساتر للعورة فان قلت ليس فى قوله لكم وهن قيد فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى السنشبه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان لعوارضهم لما لا يحصل من سعيه على طائل هو كالرائم على الماء فان المشبه هو الساعى المجدد الذى لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الرائم المقيد بكونه قمقه على الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين اذ المقيد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعولية وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اى احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المشبه هو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها فى كف الاشل وعكسه اى بسنشبه المرآة فى كف الاشل بالشمس فى الاطلاق المشبه مقيدا والمشبه به غير مقيد واما ان شبه مركب بمركب كما فى بيت الكتاب وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه وبحث بسنشبيه المركب لم لم يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب اخذا شيا فشيا توادى معنى ولا بعضها عن بعض تشبيها بنظائرها وبسنشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيا واحدا بخرى مثلها ثم بسنشبه المركب بالمركب قد يكون بحسب بسنشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق وكان بسنشبه النجوم بالدرر وبسنشبه السماء ببساط ازرق بسنشبه حسن لكن لا يوجد

التسنشبه الذى يركب من هيئة التى تمثل الغروب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة فى ادیم السماء وتحيير قارر قبتها الصافية وقد لا يكون هذه الحسنة كقوله فكانما المرخ والمشرى قائمة فى شاخ الرفعة منصوب للمدعو عود وقد شرحت قائمة شيعة فانه لو قيل المرخ والعفر منصوب للمدعو لم تكن شيا وقد يكون حسنا لا على ان يعين لكل جزء من اجزاء المطوفى ما يقابله من اجزاء الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما فى قوله يشلهم كمثل الذى استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذه التشبيه هو من التشبيه بالمركب الذى لا يكلف لواحد شئ يقدر بسنشبه هذه به وهو التوقد المحمود والمذموم الخجل فان جعلها من المفرقة فلا يرد من يكلف هو ان يقال فى الاول سنشبه المنافق بالمستوقد نارا والطها الايمان بالاضاءة واستطاع اشعاعه بانطفاء النار وفى الثانى سنشبه دين الاسلام بالصيب وما يعتريه من الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الاقذاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما سنشبه مفرد بمركب كما فى بسنشبيه الشقيق بالعلم بالفوة منشورة على رماح من بين جلد المشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما يرى وكذا بسنشبه الشاة الجبلى فى اعلى ذرى شقوق السنقة والحوافر بنيت على اسنه شخوصا فالفرق بين المركب والمفرد المتعدد حوج شئ الى التامل فالمشبه به فى قولنا هو كالرائم على الماء امر واحد هو الرائم بشرط ان يكون قمقه على الماء وفى بسنشبه السنقوا والشاة الجبلى هو مجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح بسنشبه الشاة الجبلى من بسنشبه المفرد بالمفرد كبسنشبه السبط بعير الدليل وبسنشبه الثريا بالعنقود المنور وبسنشبه الشمس بالمراة فى كف الاشل وجعل السنشبه فى محوه كما فى الشمس من سرعة فيها وقد يبدو سرعة ليس فيها حاجب كانها ناقة اخميت تحول فيها هذا ذهاب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المرخ من بسنشبه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يعرض لبسنشبه المفرد بالمركب عكسه وكان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين بسنشبه السنقوا وبسنشبه الشاة الجبلى بادى قصد الاول والوسط حاضر فى الامور المتعددة المجتمعة بخلاف الثانى ضعيف واما سنشبه مركب مفرد كقوله اى قول ابى تمام يا صاحبى تقصيا نظريكما اى ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا فى النظر بمثال تقتبسانه اى تاخذان اقتباسه اذ فى الاساس قبسا وجوه الارض ليست تصور اى مصور بحذف الباء مثال صوره الله صوره حسنة

قصود تربا لها كاسشمسا اذا شمس لم يستره غيم قد شابة اى خالطه ذهو الرمآ خصها لانها
انضج واشد حضرة وكانها هو اى ذلك النهار المشمس مقمر اى بدل ذو خرشنة النهار الشمس الذى
المقمر فالمشبه مركب المشبه به معزو دولابى هذا عن تساح وايضا تسميم اخر للشبه باعتبار الطرفين
وهوانه ان يعدد طرفاه فاما ملفوف وهوان يوتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات او لا ثم
فالمشبه لها قوله اى كقول امرئ القيس بصف العقاب بكونه اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا
بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالى بوارد ثمر بالى شبه الرطب المطرى من
قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالى ذليس لاحتمالها هذه مخصوصة يقصد لها
وتقصد لشبهها ولذا قال السبكى فى اسرار البلاغة انما استحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ
وحسن الترتيب فيه لان للجمع فائدة فى غير الشبه او مفرود وهوان يوتى بشبه وشبه بهم اخر
واخر بعقله اى قول المرقش الاكبر يصف نساء كان مشيتهن من بيت جارتها مر السحابة لا ريث ولا عجل
الاول وروى اطراف البنان عنم هو شبه اخر لين ريعد بطرفه الاول يعنى المشبه دون الثانى
فشبه الشوله لقوله اصدع الجبين حالى كلاهما للثانى ويغرى فى ضياء وادفى كالثانى وان
قيد طرفها الثانى يعنى المشبه به دون الاول فشبه الجح لقوله اى قول الحتى ياتى ذكرها للثانى حتى الصباح
اغيد محبول كان الوشاح ناعم يتثنى ذلك الاغيد اى الناعم البدن عريان سربالة منظم او مرد
هو حدث الغلام او فاح جمع افوح اى هو وزد له نور شبه بقلة اشياء وفى قول الحريرى يعتريه عن
لولو رطب عريان وعرفاح وعرطل وعرجنى شبه بخمسة وفى كون هذا من التشبيه من باب التشبيه
فطر لان المشبه اعنى الغرعر مدلول لعطا ولا تقدير الا ان لعطا كانما يدل الجنى يدل على انه
التشبيه لا استعارة وستسمع فى هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب ابن عباد فى
وصف بنات احدث ليله الفتى يا لامس كباده تعلل يوحى بروح الجنان لروح الشباب وبلوغ الشراب
وظل الامانى نيل الامانى فى عود الصبى وصفو الدنان وربع الفتيان وبا عتبار وجهه عطف على
قوله باعتبار الطرفين اى التشبيه باعتبار وجهه بنقسم تلك التقسيمات الاول تشبيه وغير تشبيه والثانى
جمع مصدر والمراد فى بعد اشارة الى الاول بقوله اما تشبيه وهو اى التشبيه الذى وجهه وصف

متنوع من معدد امر من الامور كامر من تشبيه الثريا والشبه فى بيت الشاد وتشبيه الشمس بالمرآة
فى كف الاشل وتشبيه الكلم بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية
والتشبيه فى قوله كما ابوت قوما عطاشا الست الى عهد ذلك وقيده اى المتنوع من معدد السكاكى
بكونه غير حسى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور حص
ناسم المثل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فاوجه التشبيه موجودان الاسناع بالبلغ فاوضح مع
الكون التعقل فى استحضاره فهو وصف مركب من متعدد وليس بحسى يحتاج فيه الى تعب عارض الى التوهم وكذا قوله
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وما شبه ذلك فالمثل يعبر به احص منه تنفس الجمهور واما
صاحب الكشاف فجعل المثل مرادفا للتشبيه فى اسرار البلاغة التمثيل المتنوع من
امور وقد الم لكن التشبيه عقليا بما ان بعض التشبيه ولا تقال ان بعض مثل او ضرب مثل وان كان
عقليا حانا طلاق اسم المثل عليه وان قال ضرب الاسم مثلا لكذا بما ضرب النور مثلا للقرآن وفى
الحيوة للعلم والعكس بمثل وهو بخلافه اى الخلاف المثل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
عن متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالصقود
المنور بمثل عند الجمهور وليس بمثل عند السكاكى وايضا يقسم التشبيه باعتبار وجهه وهو انه
اما مجمل هو ما لم يذكر وجهه منه اى من المجمل ما هو ظاهر وجهه او من الغير المذكور ما يعلم ظاهر
يعمه كل احد بحيث لا يحتاج احد منه حتى لا يدركه الا الخاصة كقولك بعضهم هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون فى الشرف بسبع بعض بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه
كما ها اى الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء فى الصورة بسبع بعض بعضها طرفا وبعضها وسطا
لكونها مفرغة مصمتة الخلق كالدائرة خلاف ما لو لم تكن مصمتة فان موضع الانفراج منها يكون
طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الامامية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها
الكملة وهم وبيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاذ ياد العنبسى
وذلك لما سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل قيس لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت لكنكم ان
كنتم علم انكم افضلهم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بنى المهلب الحجاج
لما سال عنهم وايضا منه اى من المجمل وهو منه دون ان يقول وانما قال كذا واما كذا استعدادا بان هذا

من تقسيمات المجمل لامن تقسيمات مطلق المشبه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل
مالم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه اياء الى وجه الشبه نحو زيد
اسد وقولك زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ماذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه
الشبه كقولهم كالحلقة المفرغة لا يدري ان طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة
الطرفين مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ماذكر فيه وصفها اي وصف المشبه والمشبه به كلاهما كقوله اي في كلام
الحسن بن سهل سيتصبح العيس بي والليل عندي فيقول لغير ذكر الرحيل في ساعة الغضت صدقت عني
اي اعرضت ولم تصدق مواعيده عني وعاوده ظني فلم يخيب كالغيث يأتي جشة وافلا اي تاركا
ربقة تعال مقلم في رعوف شبابه وربقته اي حبله واصل الربق الحبل ورتبق كل شيء افضله ولم ترحل
عنه بعد في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فاضلة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه
يصيبك جشة او ترحل عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالي الطلب
وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ماذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كالبحر
اياديه لاتري ووصل برها لاتنقطع عنه اولم اطلبه كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بنوال من كلا بهم
وانما منفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ماذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمحا كاللآلي
وهذا على تعيين احد مما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واشار
اليه بقوله وقد يتسامح بذكره ليستتبعه اي تاره يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه الشبه
لازما له كقولهم لكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا
المثال هو الحلاوة وهو سبيل التشبيه لان المستعمل بين العسل والكلام الحلاوة التي هي من عوارض
المشبه لانم الحلاوة وهو سبيل التشبيه لان المستعمل بين العسل والكلام الحلاوة التي هي من عوارض
المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا هث يكون المشبه في وصف اعتادوا في مثل الطبع
وان آلة الجناب ويشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حتى تصوره الى حسي عقلي معا في المحسوس
لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني كثرة ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه
وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حاكموا ذلك على

ان يتسامحوا

ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه هنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كما ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان تجعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على وجه الشبه على التحقيق
في قولنا الخد كالورد في الحمرة الخمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح
وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال الفاتر في كلام السكاكي ان تسامحهم في تعميم وجه
الشبه الى الحسي العقلي وتسميه بعضه حسيا اما من قبل التسامح في تسمية ما تسالموا وجه الشبه
وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد من الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة
وهذا الاعتبار هو وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا تعميم قابل للمشبه باعتبار
وجهه وبهوانه اما قريب من بعيد لك وبهوما اي المشبه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير دقيق
نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر بدوا اي ظهر ولم تجعله
مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي وظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامرين اما لكونه ابرز جليا
لا تفصيل فيه فان الحاجة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء اي جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المنفصل اشمل على
المجمل وشيء اخر وهذا كان العام اعرف من الخاص ووجه تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك
الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم
يغن المطر ولم ينعه وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها لكن في المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امر جليا اي او لكون وجه الشبه
قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه
به اذ الخفي ان المتوسط ما يناسبه اسهل حضورا من مع ما لا يناسبه كالشبه المجرة الصغيرة بالكوكب
في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا حتى عتبر المقدار والشكل لكن الكوكب غالب الحضور عند
حضور المجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا كالكوكب
لتكرره اي كون المشبه به على الحس اذ الخفي انما يدرك على الحس كصورة القمر في مخسف اسهل حضورا
مما لا يدرك على الحس كصورة القمر مخسفا كالشمس اي كالشبه الشمس بالمرأة المجلوة في الاستدارة و
الاستنارة فان وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من الغرب

والتكرير بالتفصيل اى واما كان قلة التفصيل فى وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به لسبب وهو المناسبة
او التكرير على الحس سببا لظهوره المؤدى الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان ترك المناسبة فى
الصورة الاولى والتكرير على الحس فى الثانية معارض التفصيل القليل لا ركاكة من القرب والتكرير بعض شرعة
الاستغال من الشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملى لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما
سبق فى القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اى من المشبه الذى
لا ينتقل من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق فظ لعدم الظهور اى لخفاء وجهه وهو بادى
الرأى اى عدم الظهور يكون لامور اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان فى
المشبه فيه وهو الهيئة المذكورة فما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع فى نفس الرائى
للمرآة الدلالة الاضطراب الا بعد تردد ونظر ويكون فى نظره متمهلا او لندور اى ولندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من شبه السمع بالكبريت واما
مطلقا ولندور حضور المشبه به مطلقا لكون لكونه وهميا كاتيان الاعوال ومعرفتها حيا تاكاعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحاذق يحذ اسفانا كما مر اشارة الى ما ذكرنا
من الامثلة او لغلبة تكريره اى تكرار المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة فى كف الاشل فان المرآة
فى كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يتفق لرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة فى يد اشل
وانما كان ندور حضور المشبه به مسببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه
لكونه المستقل والجامع بينهما فلاندور لحضور الطرفان ولانهم تطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اى
فى بشبه الشمس المرآة فى كف الاشل من وجهين احدهما كثرة تفصيل فى وجه الشبه والثانى قلة تكرر المشبه
به على الحس والمراد بالتفصيل ان يعتبر فى كل من طرفى وصف واحد بشئ واحد او كل بعض معتبر
فى الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك امر واحد او امور متماثلة
او كل فقد قال ويقع اى التفصيل على وجوه لكثرة اعرفها ان ياخذ بعضا من الاوصاف ويدع بعضا
اى يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما فى قوله اى قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب
لم تصل بدخان وان بعض الجميع كما مر من شبه الثريا قال الشيخ فى اسرار البلاغة اعلم ان هو قولنا التفصيل
عبارة جامعة معناه ان مركبا وصفيا او وصافا فانك تنظر فيها واحدا واحدا وتعمد الى كل واحد منها
من بعض

ويسمى هذا التشبيه المشروط وهو ان تعقد المشبه والمشبه به او كلاهما بشرط وجودي
او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم متى يبد يسكن الارض في هذه الغداة
فلك كسا لؤي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى
تقسمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اداته اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت
اداته مثل زيد اسد وهي تنزيل السحاب اي مثل تنزيل السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى
المشبه بعد حذف الاداة نحو الريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء
اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف
بالصفرة قال الشاعر وردت نهارا للغوار اصيلة ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل
صفرته وشعاع الشمس فيه ونسبت الريح بالغصون عادة عرا لتها اياها وخص وقت الاصيل
لانه من اطيب الاوقات كما التسحر قال الايوردي ليالية الاسحار وفيه هو اجر كما خصائص الشمس
تنعس اصيل هكذا الحن ينقل الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام
الفاقدة للبصائر الفاقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم عنى الورق الذي يستطرق من النحر
وقد اشبه به وجه الماء لان الاصيل هو النحر الذي له اصلا عروق وذهبه هو ورقه الذي اصفر بورد
الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد
وهو كلاهما اي ما ذكر اداته فصار من مرسلات الماء المستفاد من حذف الاداة المستغرق بحسب الظاهر
ان المشبه هو المشبه به كما من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار
الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه
في بيان الحال او كان يكون المشبه به تام شيء فيه اي في وجه الشبه في الخاص الناقص بالكامل او كان يكون
المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفة عند المخاطب في سائر الامكان او موجود فيه
بخلافه اي بان يكون فاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما لحق هذا الموضع خاتمة في تقسيم
الشبه بحسب القوة والضعف في البلاغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق لنا ان اركانه اربعة
فالحاصل من قسامه هذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وفاما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقدير من وجه الشبه اما مذكورا او متروكا وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة

او محذوفة تصير ثمانية ثم احلاف مراتب المشبه قد يكون باعتبار احلاف المشبه به كقولنا زيد
كالاسد او كالبحر جاز في الشجاعة او احلاف الاداة كقولنا ان يدك كالاسد وكان زيدا الاسد وقد
يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه لم يذكر الجميع فهو اذن في المراتب لم يحذف الوجه والاداة
فاعلاها والاوسط وسطه وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال فاعلى مراتب المشبه في وجه
المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاحلاف الدال عليه سوق الكلام
لان على المراتب انما تكون بالنظر الى عدة مراتب مخلصة كانه قيل واعلى المراتب في وجه المبالغة اذا اعتبر
احلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه
نحو زيد اسد او حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان
ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط اوضح حذف المشبه نحو زيد كالاسد
ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن
زيد فالاعلى فوق اعلاه اي لغرض المذكور وهما الانسان اما ان يقال نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد
في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان
في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه حيث
الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فيما اشتمل عليها كالاول ليتأتى
قصد في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط
في القوة والضعف ثم لا يبعد لزيد في الاربعة المتوسطة بارجحية حذف الاداة اقوى من حذف وجه
الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بنحو هنا لجث وهو الغوث نحو قولنا لقيني
اسد يرمي ولقيت الحمام اسدا ومن نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حتى يعد الاول
استعارة والثاني تشبيها وبحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظ دال قرينة على تشبيه بعضه هو
على وجه يصح ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا واطلاق
اذ هذا استعارة لا تشبيه والثاني لم يكن المشبه مذكورا او مقدرا وجاء اسم المشبه به لم يكن خبرا
عن المشبه او في حكم الخبر كخبر بان كان زيد اسد او المفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى
تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما
اجري عليه

والاكثر تركه لهذا التعقيد لئلا يتوهم انه مقابل الشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي يصرف الى ما في الايضاح
والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق
الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اي اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة وفي مكانها الاصلي
والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث على الوجهين اما على الاول فظاهر
لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة واما
على الثاني فلانه نقل لفظ الحقيقة حال كونه غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول
انما يسوى فيه المذكر والمؤنث اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه
والتاء لتأكيد فعالا للتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان والا يخفى ما في هذا من التكلف
المسعى عنها بالتقدم والحقيقة في الاصطلاح **الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** لذلك الكلمة اما في اصطلاح
التخاطب اي وضعت في اصطلاح من تقع المخاطبة فالحاء والخاء والطاء متعلق بتقع وضع لا بالمستعملة اذ لا معنى
له عند التأمل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا
وبقوله فيما وضعت له عن نحو اسد اذا استعمل في غير ما وضع له غلطا كقول خدم هذا الفرس مشيرا الى
كلب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز
الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة
وان كانت موضوعة بالتأويل لكل الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع المحقق دون التأويل واحترز
بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح
الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان المخصوصة صح انها موضوعة للدعاء في
اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت كان الوجه ان يقول اللفظ المستعمل للتناول المفرد والمركب قلت
لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فمقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن اعرض
الا ما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد **والوضع** اي وضع اللفظ **تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه**
اي لدلول نفسه لا بقرينة تنضم اليه **فخرج المجاز** عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي
لانه للدلالة انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا فخرج الحروف ايضا عن ان تكون موضوعة لانها انما تدل

على المعنى

على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى فحوى الحرف ما دل على معنى في غيره اه مشروطا وفي لا الله على منهاج
الا فوادي ذكر متعلقها قلت لانهم لم يريدوا بمعنى الدلالة في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين
من النحاة ان الحرف ما دل على معنى ما ثبت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل يدل بنفسه على التعريف
الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالمعنى كافيا في الفهم **دون المشترك** اي مخرج المجاز
لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه وان عين للدلالة على كل من المعنيين
بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ساقي وزعم صاحب المفتاح
ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يجاوز الطهر والحيض عن مجموع منهما معنى ليرد عليه ان مدلوله واحد
من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام منتسبا الى الوضعين لانه متبادر الى الفهم والتبادر الى
الفهم من دلائل التعيين اما اذا اختصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى الحيض
فانه يقتضي ليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير ومحصول ذلك ليس الواضع عينه
للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا معنى الطهر او المعنى
الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان تكون الدلالة بواسطته وحاصل من هذين الوضعين وضع آخر
وهو بعينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق عن مجموع منهما وكان الواضع وضعه من للدلالة
بنفسه على هذه وآخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق وقصد به احدهما عين مجموع منهما
هذا الحق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقي ليس لا يجاوز
الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او المعنى
الحيض دل بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله او المعنى الحيض
قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية وفي النسخ بدل قوله دون المشترك
دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد لفظ الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع
فالمجاز ايضا كذلك لانا سنداني هو ذلك وان اريد بالنسبة الى الوضع الحقيقي المتبادر وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى الانام للمعنى الذي هو معنى الكناية فمنتقض واضح لظهور لزوم الدلالة على الانام
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا تعال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له

او من غير قرينة لعظيه لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل يعني كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح السكاكي حيث قال الحقيقة والمجاز والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان
في التعقيد وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له بل انما استعملت
في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم مع تجرد ارادته الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا
فيه وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهر
فاسد من العجائب هذا المقام يا وقع لبعض مشاهيرهم في الاعصار وعذاق العصر وتوانه نظر الى
لفظ الايضاح توهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي وهيهات ان يراد السكاكي بالدلالة
ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم
ان السكاكي اراد بالدلالة نفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا محل لان يرد بطلان كلامه عنه بحمله على
معنى قابل يرد عنه هذا كلامه وانى يمكن حمل كلام المصنف بحمله على معنى يرد عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى نفسه ورد السكاكي
ايضا وارد هذا المذهب وابطله ما ذكره فما الذي وهذا الحال اقول من قال حفظت شيأ وغابت عن عمل بتنبيه
ويقول هذا الذي اخترته يعني لزم دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع
المعاني وذهب المحققون الى ان المخصص هو الواضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع
والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ او الجنس لا شعري من انه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او
جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني
ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واستدل الجمهور على
ان هذا القول فاسد لانه لو دلالة اللفظ على المعنى لذاته لكان لفظة على اللافظ لما اختلف اللغات
باختلاف الامم ولجاز لكل احد معرفة كل لغة لاستواء نسبة الكل الدليل على المدلول كالمدلول كالمدلول
احد بعينه من كل لفظ انه لا فظا ولا يمتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة يحتمل على المعنى المجازي

دون الحقيقي لان ما ذكرتم لا يدل على عدم الجواز فلا يلزم من عدم العلم بالجواز عدم الجواز
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغير هاتين المقولات الشرعية والعرفية ما ذكرتم والاشتراك وضعه
مشترك بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لا يستلزم
ان يكون المفهوم من قولنا سود ناهل او جون اضافة بالمتنافيين والمتضادين وهذا ولي من قولهم ان الاسم
الواحد انما يناسب المدات المتعارضة والمتضادين لانه مجموع وقد تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته
السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه نبه به على ما عليه بناؤه على الاستقراء والتصريف من ان للحروف
في انفسها خواص يختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينها وغير ذلك ولكل الخواص
تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في بعض شيء مركب منها بعض الالفاظ لهذا التناسب بينها وبين مقتضاه
كالعظم بالفاء الذي يوجد وفي كسر الشين من غرس ونقر والقصم بالقاف الذي يوجد في كسر الشيء
الشيء حتى بين وان لهيات تركيب الحروف ايضا خواص كالثقلان والثقل بالتحريك كالثقوان
والحدري الماشي مسرعا من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للاوصاف الطبيعية
وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة جائزة اي المتعدية
مكانها الاصلي والكلمة المجوز بها على وفق ما جاز واتها مكانها الاصلي كما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة
وزعم المصنف ان الظاهر من قولهم جعلت كذا مجازا الى كذا جعلوه عبارة عن اعتقاد ان الشيء الى آخره
وان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب تسمية شيء باسم غيره لاعتبار المعنى في وصف شيء
بشيء كتسمية البليد حمارا وصفه بالحمار وتسمية الرجل حمارا لتناسبهما في البلادة ثم تسمية
عين حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه وهذا يشترط
بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصف ياقوت حمراء بالحمار وتصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتها بهما بل الاولوية ذلك وترجيحه على تسميته
بغيرهما من الاسماء فلا يقدح في اعتبار تناسب التسمية ان يتعرض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى بالمجاز
مفرد ومركب وحقيقة كل منهما الخالف حقيقة الاخر فلا يملن حدهما في تعريف احد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح المخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت
فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت

لم عن الحقيقه مرتجلا اكان او منقولا او عنى بها وقوله في اصطلاح المخاطب وهو متعلق بقوله
وضعت لدخول اضافة المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها
المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجمله فليس مستعمل
فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع المخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغه في الاركان المخصوصه مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها لازهذا معنى حمله على
وجه يصح وهو متعلق بالمستعمله ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس شبيرا
الى كتاب لازهذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وليخرج الكنايه ايضا بقولنا مع
قرينة عدم ارادته لان الكنايه مستعمله في غير ما وضعت مع جواز دله بالفظ المستعمل ارادته
في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون غلطا وقد يكون من مجاز الوقد يكون منقولا
والمنقول امنه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول كفعل في اللغه حقيقه في المعنى
الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعا الى الاركان
المخصوصه المشتمله على الدعاء فانه في اللغه حقيقه في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصه وفي
الشرع بالعكس ومنه ما غلب بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه دب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصيته النوعيه والدبيب جميعا يكون
مجازا فهو من حيث اللغه انما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ودعا يعني الدبيب انما هي لوجود
المناسبة في التسمه بخلاف الحقيقه فانه دعا يعني فيها الصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابه على
كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فانه باعتبار المعنى الحقيقي فيه انما يصح اطلاق اللفظ على
كل ما يوجد فيه لانه المعنى حتى يصح اطلاقه على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابه
في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اعني
الحقيقه والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين بالنقل عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا تعين بالنقل عنه اما الحقيقه فلان اضعها ان كان واضع اللغه فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصه وبالجمله بحسب الواضع واما المجاز فلان
الاصطلاح الذي وقع المخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فهو كذلك الاصطلاح ان كان من اصطلاح

اللغة

اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي وهو الاعم في عام وخاص كاسد للسبع
والرجل الشجاع بمعنى ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغه في السبع المخصوص يكون حقيقه لغويه
وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء بمعنى اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع
لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقه وفي الدعاء مجازا وفعل للفظ والحدث بمعنى
اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقه وفي الحدث يكون مجازا وداب لذي
الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقه في الاول مجاز في الثاني كما ذكر لفظ الثكنه مثلا
للحقيقه والمجاز وما ذكر بعد كل لكونه من العرضين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز من حيث اركانه
العلاقه المصححة اعني المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فالاستعارة على هذا هي
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعاره على
فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر ويصح منه الاستعار ويكون المتكلم
مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار
بقوله فهاي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ نقل
لباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان علاقته غير المشابهة كالجزئية في النعمة
بمعنى موضوعة للجارحة المخصوصه لكل من شاء ان النعمه ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة
المخصوصه من اليد العلاقة التي عليها وما مع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كم لي عندك ايادي فلان عندي وجلت
يده لدي ويحو ذلك بخلاف اتسعت يد في البلاد ويده اي قدرته وكالجزئية في القدرة لان الكثير ما يقضي بسلطان
القدرة في اليد وهما لكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والصرف والقطع والاخذ وغير ذلك واما
اليد في قوله عليه السلام الموصول تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم اي ادنى اهل الذمه منصبا
اي مع كونهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحده فهما لا تصور لان يختلف بعض اجزاء اليد بعضا
لحمله بالجهه في التصرف كذلك سبيل الموسر في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة بينهم و
ما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فمبني على ما نقلناه عن السبكي من ان المشبه به اذا كان مما
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليها طلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك لان لا يحسن ان يقال
هم كيد على من سواهم والراوية في المادة اي في المزود الذي يحمل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية

في الاصل اسم للمعنى الذي يحمل المرادة والعلاقة لكون المجموع حاملا لها كما ذكر للمرسل عدة اشكلة
اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت
العرب نوعها واستوطنت النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ذلك هو الذي نوابو تقوم في الاطلاق
المجاز على المرسل بين العرب نوع العلاقة ولم يقوموا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا الجزئية
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم
المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي واما نوع العلاقة المعتبرة فكنوع ترتيبي ما ذكروه الى
خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة عشر علاقة اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة نحو
اطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسميته الشيء باسم حاله نحو لن ترى
هذه التسمية مجازا امر سلا وهو اللفظ الموضوع لحوا الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء الا ان نفس
التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارية المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب
والعين خرج منه وذلك لان العين لما كانت معدة المنفعة في كون الرجل ربيئة لان عضو من الاعضاء
مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانه الشخص كله فلا بد في الحمل المطلق على الكل من ان يكون
له مزيد اختصاص بالمعنى الذي وصل به كالعين في الربيئة
وانكار ذلك مكابرة ومنه عكسه اي ومن المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق والانامل جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل
جميع الاصبع في الاذن لما يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث
اي النبات الذي سببه الغيث وتسمية الشيء باسم سببه نحو يطرون اسمائهم بانا اي غنما لكون النبات
مسببا عنه واورد في الايضاح في مثله تسمية الشيء باسم المسبب عنهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو
لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الذم والمعنى انه قال في سلبه اي الذم المسببة عن الدم او
ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين
كانوا يتامى قبل ذلك لانهم لا يتمم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل
نحو اراني اعصر خمرا اي عنبا يؤل الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه الحال
فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما حل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت

وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي حل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخير نوع خفاء صرح
به في الكلمات فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا النوع ان سبب المجاز على الاستقال عن المرسوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت بعضها وجميعها اللزوم بوجه
ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه ويستحيل الذهن من
المشبه به اليه لاستحالة ان الاسد مثلا انما يستعار للشجاع لان يزيد او عمرو على الخصوص والاشكال في
استقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غير فمظهر ما اورد كلام ذكر الخاصين وهو
ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما تتصف بالمعنى الموضوع له في مكان
ما بوجه لا فهو مجاز اعتباري او باعتبار ما يؤل اليه او بالقوة مجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي
ربما يتخذ منها الخمر واذا كان ذلك مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان
لم يتصف به الا بالقوة واما بالفعل فلا بد ان يريد باللفظ معنى لا ما عناه الحقيقي وههنا اي في نحو ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره والوهم اما ذهني محض كاطلاق
البصر على الاعمى او منهم الى الوهم خارجي بحسب الظاهر او بحسب الواقع وح اما ان يكون احدهما اجلى للناظر
كالقرآن للحفظ فرقته للعد او خارجا عنه والوهم منهما وقد يكون حصول احدهما في الاخر كالحال والمحل
او سببيته احدهما للاخر او بحاورتهما او بكون احدهما شرطا للاخر فجميع ذلك يستلزم على الوهم وهذا
استرط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان الواحد يدوم
بدوام اليد دائما لا الجزء اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة وليس من هذا في شيء
بل من حيث انه ربيئة هذا المعنى مما لا يحقق بدون العين فاتهم بالجملة اذا كان من الشيء علامة فلا
محالة يكون استقال الذهن من احدهما الى الغير في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وسميت بما كانت علاقة المشابهة اي فصار اطلاقها على المعنى المجازي يسمى تسميته بلفظ الحقيقي فاطلاق
نحو المشفر على شفة الانسان ان اريد تشبيهها بمشفر البعير فاستعارة وان اريد انه اطلاق
القدر المطلق كاطلاق المرسل على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة ويجوز ان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد جعل الحقيقة وهذا التقييد

سمتي عن الحنفية والمكي عنها وانما سمي بحقيقته لتحقق معناها اي ما عنى بها في استعمل هي فيه حسا
او عقلا ما ان يكون ذلك المعنى امرا معلوما محسوسا لنرض عليه واشار اليه اشارة حسية او عقلية
فيدخل اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه
بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير الذي مثلي كريم يسأل بأي سلاح اي بأتم السلاح
وكذا شاكي السلاح وشاكي الحديد في قوله وشاكي السلاح اي قذف به كبيهم الى الوقائع وقيل قذف بالرمح
سمي به فصار لجسامة وثبالة قامته لدلالة اظفاره لم تكلم لبدة الاسد تلدس سعره على
منكبيه والتلدس مبالغة التلبد والسعر لقطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهذا من محقق
حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وتقويله الاسلام وهذا
ايضا من محقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر ان اللباس
عند اصحابنا الجمل على التمثيل وان كان يحمل عندي على المعنى ويجوز ان يستعار لما يلبسه الانسان
عند جوعه من انتفاخ اللون وتغيير رائحته هيئة وقد مر لا ركلام صاحب الكشاف ومستعرا بالله
استعارة في سبقه يحتمل ان يكون عقلية ولن يكون حسية لانه قال مثبتة ما يغشى الانهار والتلبس به
من بعض الحوادث يسمى لباسا على اللابس والحادث الذي يغشى يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل
من الجوع فيكون عقلية ان يريد انتفاخ اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي والجملة ليس
المشبه هو الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها الا استعارة غلط قال المصنف والاستعارة
ما تضمن تشبيه مغاه عما وضع له والمراد بمضاه ما يعني باللفظ واستعمل اللفظ فيه وعلى هذا لا يتناول
قولنا ما تضمن تشبيه مغاه عما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بما يحو زيد اسد
ورايت زيدا اسدا وراينا به اسدا لانه اذا كان مغاي عين الموضوع له لم يصح تشبيه مغاه بالمعنى
الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على الزمان في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز يتضمن تقريبة
تعميم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له في
نظر لا الاستسلم ان اسدا في نحو رايت اسدا مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما رايت اسدا يرمي يتضمن تشبيه علي بزيد والدليل لهم على ان اداة التشبيه هو محذوفه وان
التقدير يرمي زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح بانك اذا قلت زيد اسد او وصفت اسدا على زيد

ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وحمل المشبه به الى المشبه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا سلم وجوب
المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فهو
حمله على ذلك ظاهره ويحتمل ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا في الاستعارة فلا معنى لاستعارته
عن الرجل الا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما معنى انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستقلنا المشبه به في معناه فكون استعارة
ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثيرا ما يستعمله الجاحظ والمبرد وكقوله اسد على وفي
الحروب نعامة اي مجترئ على صائل وكقوله والطير اعرفه عليه اي باكيه وكقوله عليه اللهم بدعاء من
سولهم وانه كثيرا ما يكون لحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر ولذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية كما في موضع التشبيه نحو رايت اسدا في
الشجاعة ونحو قوله ولا يحك من بروح البدر بعدا بدوحها فيتجه ما للقائل فيه اشكال لان ترك المشبه
لفظا وتقديرا واجعل اسم المشبه به على نفسي لم يكن هذا استعارة وذكر وجه الشبه مستعملا يكون
بتشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولا يحك من قصور مثل بروح البدر في البعد منها فالوجه
كما ذكره صدر الافاضل في موضع السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان كما قد يكون المشبه مورادا
اعم من ان يكون محذوفا او مجعولا كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يتضمن تقديره كما في قولنا
رايت اسدا في الشجاعة بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من النحو بتشبيها لان بيان الخيط الابيض بالجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا كذلك
يسود لغة الليل وانما قيد بذلك لان صاحب الكشاف من قوله تعالى صم بكم فهم لا يرجعون مثلا رجلا اعمى
شر كاء متشاكسون رجلا سالما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج
اخراج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وفيه مسكة لان المشبه فيه ليس مذكورا ولا معلوما
وكلامه المتقدم عن هذا الاشكال بان الاستعارة تجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلامة ان يصح وقوع المعنى الحقيقي
موقعه ولا يصح الا المعنى في المشبه فيصح في نحو رايت اسدا يرمي رايت رجلا شجاعا وهذا
ليس بشيء لك على ما نظهر ما تامل وكذا لا يصح ان يراد بالمجترئ الموصوف بالجرأة والكرم لان قوله تعالى ومن
كان ميتا فاحييناه ونجعل له نورا يمشي به في الناس ليس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها
كان ميتا فاحييناه ونجعل له نورا يمشي به في الناس ليس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها

الاجاج على الكافر بانه قد يشارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقه قوله تعالى
فيه كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى
ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اورد هما مثالين للاستعارة والاحق ضعفه على
من تامل لفظ الكشاف وقد ذكر انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة عن المشبه لا المشبه
ولا الاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي وذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي ومعنى كونها لفظ
استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك انه لا استعارة كاسد مثلا في قولنا رايت
اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا المشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به
والمشبه كالشجاع مثلا لتكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا
بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صحيح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسان
او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد كذا اذا قال قائل لم رمت زيدا وطعنته
وكسوته فقلت بعتم ما قلت لم تكن لفظ قلت مجازا باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وبعضهم ذهب ايضا
بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاءه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق
والاستعمال وبين ما وقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه
انها مجاز عقلي لعموم التصرف فيه عقلا لانها كما لم تعلق على ذات الا لقصد دعاء دخول اي
دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان يستعمل اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له واما قبلها فالام تطلق
على المشبه لاعتقاد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نعل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كزيد وكل استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا معنى
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان تقال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما
لا يقال لمن يحيي ويميت انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير وبمعنى
انشاء صنع شيء حقا او باطلا جعله اميرا الا اذا ابتدا صنعه الامارة واذا كان بمعنى اسم المشبه به الى

المشبه تعالى لنقل بمعناه اليه بمعنى انك سميت الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق على اسم الاسد كان
الاسد مستعملا في ما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع
من جنس الاسد وجعل ما ليس الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على
المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح النقض في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد
في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس تمس اعز علي من بمس
تمت تظللني من عجب وروي فاورثني عجبا من عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس
فلو لا انه ادعى ان معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا النقض معنى اذ لا يبعد في ان
تظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن النقض في قوله لا تحقبوا ابن
بني علات الا به وهي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وقد زاد ازاره على الممس تعني ازاره طال حتى
عليه ازره اذا سدد ازاره عليه ولولا انه جعل قولا حقيقيا لما كان للنهي عن النقض معنى لان الكتان
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن وردبان الادعاء
اي ردهذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة
فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق
ذلك ان ورد دخول في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف
وهو الذي له غاية الجراة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب
والمخالب المخصوصة ذلك والثاني غير متعارف وهو الذي له تلك الجراة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة و
الهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع
له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف فيعين المعنى الغير المتعارف وهذا يندفع ما يقال ان الاصوار
على معنى الاسدية للرجل في نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما النقض والنهي عنه في
البيتين المذكورين وعن نظائرهما فبناء على تنزيل المشبه منزلة المشبه به ودلالة على المبالغة في
لا يصح عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يثبت على المشبه به من النقض والنهي عنه يثبت على المشبه ايضا
والاستعارة تفارق الكذب بوجهين احدهما ان التاويل نصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر
بخلاف الكذب وثانيهما ان الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به

قسمين كما ذكرنا والتأويل في الكذب ايضا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي الموضوع له دالة على ان الواحد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا يشعر فيه على ارادة خلاف
الظاهر بل يتبادر المحمود في بادئ ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة
لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل بخلاف الكذب بنصب القرينة المانعة عن
ارادة
الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون
على خلاف ما في الضمير واعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا
وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل
والكذب جميعا نعم قد يفرق بين الباطل والكذب بأن الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق بين
كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق بكونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع
فهما متغايران بالاعتبار لا بالاعتبار لكن وصف التخصيص غير ظاهر بعد
والاكثرون على ان الاستعارة
لما سبق من انها استعمال لفظ المشبه في خصوص المشبه به بجعل افراد قسمين متفارقا وغير متفارق
ولا يكون ذلك في العلم لانه قائم بالخصوصية لانه يمنع الشركة والجنس يمنع العموم وتناول
الافراد الا اذا وضع العلم نوع وضعه ليسمى به نوع من الاوصاف كحاتم فانه يمنع بالنظر
ما لم يوجد وكذا ما دام في الجنس ويختار في الفصاحة وبالقول في الفعاهة وح يجوز لرسيه سخي كحاتم
في الجود ويتناول حاتم فيجعل كانه موضوع لجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او احد غيره
كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متفارقا او غيره وبهذا التأويل يكون حاتم متناولا للجواد
المتفارق المعهود والجواد الغير المتفارق ومن ثم يصح ان يوجد لكن استعماله في غير المتفارق يكون
استعمالا في غير الموضوع له فلكون استعارة تحقيقا اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز
لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امرأ حاتما في نحو لقيت اسدا يرمي او الكي
امرأ او امرا ويكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعاصوا اي تكرهوا الهدى لا يأتوا فان في اتيانها
بيانا اي سببا فاتيانها تستعمل التي ان تتعلق بحصوله تعاونوا بكل من العدو او اللفاء قرينة على المراد بالسيف
السيوف لدلالته على الجواب هذا الشرط خاذرون تلجأون الى الطاعة بالسيوف ومعان لطيفة
بعضها بعض يكون الجميع قرينة لاكل واحد منها لا يخفى صحة كونه تمثيلا للقوله او الكي قوله اي قول الحطيئة

وصاعقة

قوله المدوح وخبرة تنكفي من الكفاءة اي ينقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه
تقلبها على اردؤس الاقوام خمس سحاب اي كاملة الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحابا اي تصبها
على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقوام جمع الكثرة بقرينة المدح لان كل صيغة
جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحاب لانامل الممدوح ذكر ان هنا صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على اردؤس الاقوام ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر
من جميع ذلك انه اراد بالسحاب الانامل وهي الى الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار اللفظ وباعتبار اللفظ وباعتبار لفرعنه ذلك فهي باعتبار الطرفين نعني المستعار منه
والمستعار له قسمان لاجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في ومن كان ميتا
فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من مصداقه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق توصل الى المطلوب للاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف
ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فلست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فهذا مثال لما احساسه في او من كان ميتا فاحييناه والتتميم هذه الاستعارة التي يمكن
اجتماع طرفيها في شيء وفاقيه لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة
اسم المعدوم الموجود لعدم عناده هو بالنظر الى نفس الامر اي لاستمرار العدم في ذلك الموجود كما في المعدوم
ولا شك في اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع ولذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اثبت
آثاره الجميلة التي تجيء ذكره وتقدم في الناس اسمه ليت لي الجاهل او العاجز والتأم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء وقال المصنف الضد ان اذا كانا قابلين للتشارك في الصعف
كان استعارة اسم الاشد للاضعف او لي فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له
اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل لكونه خاصة للحيوان والفاعل
المختص به اعني الحي كما انه لا ادراك مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان
انتفاء ضده اشد بتعيد له من الحيوة وتقربا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشد
كان اولى بان يستعار له انتهى هذا كلامه ولا يخفى ان اختلال الامر لا تضر بالتمثيل للاستعارة والصعيد العلم

والجهل والقدرة والعجز فلم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف وكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية بذلك والقسم هذه الاستعارة التى لا يكمل اجتماع طرفيها فى شئ عادة التعاند الطرفى وفيه اى من التضاد يه الاستعارة التهكمية والعنادية وهما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى استعمل فى ضد معناها الحقيقى او نقيضه فالاول اى لسبيل التضاد او التناقض منزله التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه فى باب التسميه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذروهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر للانذار الذى هو ضده باعتبار ادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رأيت اسدا واشرت بيدك جبانا على سبيل التمليح والتظرفه والاستهزاء والاستعاره باعتبار الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التسميه وجها وههنا جامعا فمشارك له اى الجامع المادا خل فى مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة من شعف جبل عيلة حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفه راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد فى سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن بعض رؤس الجبال فى غنم له فلم يرعاها ولكنى نهاها فى امر معاشه وبعد الله حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافه بسرعة ونمو داخل فيهما اى فى العدو ومفهوم الطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت اسدا ان الاسد اسم لذلك الحيوان المفترس فى جنس مخصوص كالانسان والطير اسم لكل واحد من افراد جنس واحد وهو المرور وقطع المسافه وانما الاختلاف بالسرعة وحسنها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا فى الجنس قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن للانسان ان كلا من المرسن والطير اسم لخصوص وصف ليس للانسان والعدو اسم لخصوص الوصف الكائن فى طائر سمى به فى استعارته للعدو وبخلاف خصوص الوصف فى المرسن والحاصل ان المشبه ههنا منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه المشبه كما فى غليظ المشافر عد استعاره وقال الصاحب الواجب

ان لا اطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اذا كره مخالفة السلف فانهم عدوها فى الاستعارات وخلطوها بها فاعتدت بكلامهم فى الجملة وبنيت على ذلك ان شبيه استعارة غير بعيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة ان كلا من المرسن والانف والمخاط والمشافه من واد واحد وهذا الخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا مطلق الاستعارة عليه فان جعلت الجامع فى المستعار منه بحيث لم يكن اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد يقرر فى غير هذا القرآن نحو الماهية لا لجعلنا الشده والضعف كذلك بكون الجامع داخلا فى مفهوم الطرفين جعلت احد اجزاء الماهية الحقيقة الاولى للسواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل اختلافه بالشدة والضعف وجه الشبه انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لان الماهية الحقيقة للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقة وقد يكون مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا فى المفهوم بهذا الاعتبار كون المفهوم من اشد واقوى وفى كون استعارة الطيران للعدو نظر لان الطيران هو قطع المسافه بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هى لازمه لما لم يكن كالجزء للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التعطيب الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لمزق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض امما والجامع ازاله الاجتماع الداخله فى مفهومهما وهى فى التقطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعه لضم خرق الثوب للسرد الذى هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل فى مفهومهما الاشد فى الاول لما غير داخل عطف على قوله لما داخل فى الطرفين من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نقل السيد فى اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن لا لتلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها وعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل فى الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام السيد فيحتمل ان يسامح فى القطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المفرد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل فى مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل فى مفهوم المستعار منه اعنى الاسد وايضا نسلم اخر للاستعاره باعتبار الجامع وهو انها اما عاميه وهى المبتذله التى يشترك فى وجوب الجامع

فهم الحوالة على الرئيس او خاصة وهي المخرجة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا
ذهنا ثاقبا وفهما عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون شبهها من نوع
غرابة كما في قوله اي حول بن بدين مثيلة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب واله اذا ادار عنه و
التي عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي قدم سرجه
وهي المصاحة القربوس السرج بضانه عليك المشكم الى نصاف الوابر المشكم والشكيمة هي الحديدة
المعترضة في فم الفرس واراد بالوابر نفسه دليل ما قبله عودته فما ازور حاني اهاله وكذا كل
كل مخاطر شبهه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى حانبي طهره فالفرس بهيه
وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى حانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل
ظهره وساقيه بثوب او عمامة لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة المشبه
فان قلت هل لجواز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى حانبي الفرس بهيئة وقوع الجوة
في ظهر المحتبي ممتدا الى حانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان بالساقين بمنزلة
راس الفرس ملت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين شبه بالقربوس والثوب والركبتين
مائل الى العلو ثم ممتد متسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي على القربوس من العنان على هو الذي يلي فم الفرس
وقد تحصل الغرابة بتصرف في الغاية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان
من هو ماسح وشددت على ذهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائد اخبا ما طواف الوداع بيننا
وسالت عناق المطي الاباطح الذهم جمع الدهماء وهي السوداء والمهاري جمع المهرية وهي الناقة
المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق
الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا الاركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال
على المطايا واردنا الخلاص ولم ينظر السابرون في الرواح للاستحثاث احدنا في الاحاديث
واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا
في غاية السرعة المشبه على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر على كل قد تصرف فيه بما افاده اللطف
والغرابة اذا استدل فعل يعني قوله وسالت الى الاباطح دون البطحى او اغناها حتى فادانه اسلات
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا واد خل الاعناق في السير لان السرعة والبطو في سير
الابل

الابل يظهران غالبا في الاعناق وسير ابن حمامة في الهوادي وسائر الاجزاء تستعد لها في الحركة و
تستعين في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات الحاق الشكل بالشكل كما في
قول امرئ القيس فعن لنا سربة كانها ظبية تعطو بارخ يهتلي وايدع وصف الليل بالطول واستعار
ليبتلي يتعطى به اذ كان كل صلب يبتلي شيئا يتعطى به وقد شبه طوله عند تطيهم بالجمع فجعل له اعجازا يردف بعضها
بعضا ثم الاداني بضعف بالتقل على قلب ساهرهم والسدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به
اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما لا يخفى على المتامل والاستعارة باعتبار
المشبه اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان
او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الستة
الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في وجه الشبه والقسم الاول يعتسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه
اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله
لان الطرفين ان كانا حسيين والجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه والمستعار له
له الحلي الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكها نار السامري عند القائه في تلك الحفرة
التربة التي اخذ حافر من حوطي فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل وان ذلك الحيوان كان على شكل
ولد البقرة وهذا كما تقال للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس لجامع الشكل والجميع ايضا
منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي
في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الا
تا لكنايه صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بالخلاف
المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيها بين الاول وشيبه الشيب بسواد الناد
في البياض والاناره وهذا استعارة بالكناية والثاني شبه انتشار الشيب الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع تولد تلافيه هذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه
النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف ضوء عن مكان الليل

ووضع التاء ظله وهما حيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اى حصول امر عقيب امر
دايما او غالبا كتسط ظهور اللحم على بسط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان
الليل وهذا معنى عقلى وبيان ذلك ان الظلمة معنى الاصل والنور طارء عليها ساترها بضوءه
فاذا غربت الشمس وقد سلخ النهار من الليل اى كشط واذيل كما ينكشف عن الشيء السلى الطارى
عليه اساتره فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهاب عنه
ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح لئلا يستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل
واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون في الظلام
لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على
القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور
ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عائد ابن بزيغ يظهر ظاهر حال الاباعد ازوى وفي ذلك عاد
ظاهر اى زائل فالا بود ويب وعيبها الوانثون اى اتجتها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها اى زائل والمعنى
ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا للكلام غير مما وذكر
الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج
نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة وذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وعبارتها الى
الاول فاستعمال اللفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قولهما واما على قولها فاما صح من جهة
انها موضوعة لما يعقب في العادة من غير تراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد تطول
الزمان والعادة في مثل تقضي عدم اعتداد المهلة وقد يكون الامر بالعكس كما في هذه الآية قان زمان النهار
اذ توسط بين خروج النهار من الليل ودخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار
وكونه مما سعى لم لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يتاجئهم
عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة لم لا نعني ان المفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل فاجاءه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه
لا يستقيم ان يقال نزع عنه ضوء النهار فاجاءه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسر الليل فاجاءه
الانكساف لان دخولهم في الظلام غير حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار

كنسبة الانكساف الى الكسر وهذا اصل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول يقوية لذلك
لا شك ان الشيء اذا كان آية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب ينتقل الى نوع اقتدار ودلك اما
هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب دخول ضوء النهار فليتامل واما مخلف بعضهم حسي
وبعضهم عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وبعضهم حسي وساقه الشان
معنى عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في
احديهما حسي وفي الاخرى عقلي فمدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا آخر فقط ولان الاستعارة مبناها
على التشبيه فتنوع الى جنسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة
والا عطف على قوله ان كانا حسيين اى ان لم تكن الطرفان حسيين فهما اى الطرفان اما عقليان نحو
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اى النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سبجي من انه
اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والاله ولان المنظور في هذا التشبيه هو
الموت الرقاد لا مجرد الفتور والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المراد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تسهيلا للكلام وتحسينا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان
يكون في المستعار منه اقوى واشهر وعدم ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح
جامعا فصل الخطاب للبعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور
الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموتى لانه يقال بعثت من
نومه اذا ايقظته وبعث الموتى اذا اشرهم والقرينة بحيث لم يكن لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان
عطف على اما عقليان اى احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان
المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ان الامر
اباية لا يستحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة محطت بهم كما يضرب
القبة على من فيها او جعل الذلة ملصقة بهم حتى انهم ضربة لازب كما يضرب التطين على الحائط فيلزمه

فالمستعار منه ضرب العقبة على الشخص وضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الدلة
والصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان
يشبه الدلة بالعقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المجازي على الهيأة فيكون استعارة بالكناية
واما على ذلك اي الطرفان محققان والحسي هو المستعار له نحو يا ايها الماء احملكم في الجارية فالمستعار
له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة
باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو دال على نفس الذات الصالحة
لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف واصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا اطلق
للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى ولكنه ما يكون متداولا
باسم جنس كالتعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والاله والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تتعلق بالمشبه والتشبيه يستلزم كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يتصف الموصوفية حقايق الامور
المتقررة الثابتة كقولك جسم بين وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضها لها دون الجوامد والحروف وهو ظاهر اما
الموصوف نحو سخاء ياسل وجواد فياض وعلم فهو حر وف وحي رجل سخاء ياسل كذا ذكره النحوم
وههنا نظر وسيوافيك هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح
للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبر عالٍ بعيد عن ذلك ولا يتم اوصافا البتة وهم ايضا قد خصوا
ما يشتق من الفعل بالصفات المتعدية وهذه ليست بصفات بالاتفاق وهذا صريحا ان تعريف الصفة مادل
على ذات باعتبار معنى هو المصدر غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم
للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يرد النسفي وينبغي
لا في صدارها ولا شك انا اذا قلنا لفلان مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا دال المعنى
على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا زمن قتل فلان اشارة الى قوله فهو على تشبيه الموت بالوقاع
فالاولى ان يعلل بان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات

لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة واسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لم يجز ان ذكر اللفظ الدال على نفس الذات فالتشبيه في الاولين
اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف المتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف
قال صاحب المفتاح المراد بخطوات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند بعض معانيها مثل قولنا
من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية ولي معناها الفرض فهذه ليست معاني الحروف والا
لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي
اذا افادت هذه الحروف معاني يرجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فعود الضمير في يشتمل
معنى الحرف كالمحمود في زيد في نحو زيد محمود عين صحيح كما سنشير اليه وقوله والتشبيه في نطقت الحال والحال
ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي بمورد تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى
الذهن ثم ادخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها النطق ثم تشتق منه الفعل و
الصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصليه وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول
انا الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة قلت لئن الوصل بالتشبيه الى المعنى الواصل
يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبار ان وجود ذلك المعنى والمعنى الحسي نوعا
من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد
الاعتبارين فاستحسنه وقوله وفي لام التعليل في لحرف النطه اي موسى الفرعون ليكونن لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي بمورد تشبيه العداوة والحزن بعد الالتقاط بعلة اي علة الالتقاط الغائية
كالمحبة والتبني وتحرير ذلك في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
ما كان جهة لترتب العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعية والاستعارة في الحروف هذا
الذي ذكره المصنف ما وجدت من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
فانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني عنى ذلك لما كان

نتيجة التفاهم وثمرته شبه بالداعي لدى معلل الفاعل لاجله وهو غير مسلم على مذهب
المصنف لان المشبه لم يكن متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية على
ما في الباب لم المشبه في التبعية لا يكون في نفس معنى اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون
استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمن في النفس تسعية العداوة مثلا بالعلم الغايه ولم
يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة
التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنايه لانه ذكر المشبه اعني العداوه واريد
المشبه به اعني العلة الغاية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك لانه شبه
ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب على الغائيه عليه باستعمال في المشبه اللام الموضوعة
للدلالة على ترتب العلة الغاية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية الغرضية وتبعيتها
في اللام كما مر في بطقت الحال فصار كلم اللام كلم الاسد حيث استعيرت لما شبه العلية الحاصلة ان قدر
المشبه في المثال ذلك في ما دخل عليه الحرف الاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو لحيوان السكاكي كما اذا
قدر في بطقت الحال المشبه الحال الانسان المتكلم ويكون بطقت قرينة ولم تقدر المشبه في متعلق معنى الحرف
كالعلية والظرفية وما شابه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية
في الامثلة اي في المتعلقات وما يستتبعه على الفاعل في بطقت الحال بكذا فان النطق الحسي لا يسند الى الحال
او المفعول في خرج الحي القائم امام قتل الليث واحيى الساحر فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
بالملك الجود ونحو قول القطامي لم تلق قومك فاركب في عشيرتها يجري بالدم الوادي فتعلق
بها ما كان خاطبا عليهم كل زاد اللهذم من الاسنة القاطع فارادبها ذات طعنات منسوبة
الى الاسنة القاطعة او اراد بتشبيه الاسنة والتشبيه للمبالغة كالسري والعذب القطع وزرد الدرع و
سردها تضييقها فالمفعول الثاني اعني اللهذم ثابت قرينة على ان بتقديرهم استعاريه وقد يكون المفعول
حقيقيا بصلح كل منها قرينة لقول الحريري واقرى المسامع اما بقطف ثابتا بقول الجوزي النسيء سابقا
حلو اقرى كل من المسامع والبيان دليل على انه استعاره او المجرور نحو قتلتهم لغدرات اللئم فان ذكر
العذاب قرينة على ان نسبة استعاره او الى الجميع عن الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بني فلان عناق
للاعادي السيوف طعنات واما مثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقرى الرياح رياض الحزن مورقة
من طعم المزن والشبم حتى اوقع الاطعمة كذا في الكشاف فعلى يكون الاذاقة لمدركه الاطعام للمشبه
بمدركه

اذا سري النوم في الاجفان ايقاظا فعرضي ان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسري لا بتقوى
وما ذكره الشارح من انه قرينه على ان سري استعارة لان السري في الحقيقة للسيار لا للمكان فليس
بشيء لان المقصود ليكون الجميع قرينه لاستعارة واحده وانما قال مدار قرينتها على كذا لجواز
ان يكون القرينه غير ذلك كقوانن الاحوال نحو قلت يدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينه في الحروف
فمنضبطه والاستعارة باعتبار آخر على الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان تقترن
بشيء يلائم المستعار له او قرينة بما يلائم المستعار منه او لا تقترن طلقة وسميت بها
لم تقترن بصفة ولا تنسيق اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد
بالصفة المفهوم لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني نحو جرحه وسميت بذلك لان
الجرح مؤلم كالمستعار له والثالث نحو رأيت اسدا يرمي وسميت بذلك لان الرمي من ملائم المستعار منه
قوله اي قول كثير عزة الرداء اي كني بالرداء عن العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ووصفه بالعز الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينه
سياق الكلام اعني قوله اذا ابتسم صاحكا اي شارعا في الفعل جدا فانه غلب في الضحك وقال المال
يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على افتكاكه يعني اذا ابتسم غلبت قال اموالهم في ايدي الناس
وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان التشبيه وان كان ابلغ لكن
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس بخلاف عكسه وكذا في الاذاقة استعارة بتبعية الاضافة بخلاف
الكسوة وانما يقطع الجوع لانه وان لا يعم الاذاقة فهو موقوف على ما يعمه لفظ اللباس من بيان
ان الجوع والخوف عمهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع
من الضعف وانتفاع اللون وذبالة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد
بالاذاقة اصابتها بذلك المعنى الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع و
الخوف فالاذاقة جرت عندهم مجرى الحسد لشمولها على الالم والشدة لكنها يقال ذاق فلان
البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم وهذه الآية ان الذوق للباس الجوع استعارة بتشبيه
حدوثها بصرحية وهو ما شبه ما يغشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث للباس ينتابه
على اللباس المستعار له الاخرى مكنية وهو ما شبه بما يدرك من ذاتها الضر والالم بما يدرك
من طعم المر والشبم حتى اوقع الاطعمة كذا في الكشاف فعلى يكون الاذاقة لمدركه الاطعام للمشبه
بمدركه

ولا يكون ترشيحا والمالك مرشحة وهي ما وفق ما يلائم المستعار منه كوصف الذئب بالشرى والصلاء
بالهدى لما يجتلبانهم فانها استعارة للاستيلاء والاحتشاد ثم فرع عليها ما يلائم الاستيلاء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك حاورت البوم مجرا واخا تمثلا لاطراح و
قد يجتمعان اي الترشيح والتجريد كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف ما يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع متعرف له لئلا تظنه هذا ترشيح لانه هذا الوصف ما يلائم المستعار
منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة في المشبه لان في الاستعارة مبالغة في المشبه فترشيحها وتزيينها بما يلائم
المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية وبناؤه اي مبنى الترشيح على تناسي المشبه وادعاء ان
المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه بني على علو القدر الذي يستعار له علو المكان
ما بني على علو المكان كقوله اي قول النابغة من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه
وهذا البيت في مدح ابيه وذكر علوه وبصعد حتى يظن الجهول بانك له حاجة في السماء استعاد في نفسه
الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما بنى على علو المكان والارتفاع الى
السماء فلو ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث ان
المسافة المكانية لمكان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما بنى على علو المكان
لتناسي التشبيه ما نحن من التجني في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه
اي عن التعجب في قوله لا تعجبي انما نهى لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب
او النهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي فان مذهب التعجب اثبات وصف بليغ
بثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير
وتحقيق هذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على النوع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي بان
المشبه وذلك لانا لا نعني بالمشبه الا ان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وصف المشبه
لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي
ومنهم من يسمي تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو المشبه وبالنوع المشبه به
هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالمشبه وقد ذكرنا صحة في الايضاح

والايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع المشبه والاعتراف بالاصل يسوغون
ان لا يبنوا الا على النوع كما في قول العباس بن الاحنف في الشمس مسكنها في السماء فعن
امن عز ان حمله على العراء وهو الصبي الفؤاد غرارا جميلا هل يستطيع انتقالها اي الى السماء
الصعود وهل تستطيع الشمس الكل النزولا فتحت تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح
الديباجة مع تحذير اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على النوع مع تحقق
الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام
خلوا عنه وجاز الحذف مع المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي المعنى الذي يدل
عليه ذلك اللفظ بالمطابقة بسبب التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في المشبه اشارة الى الجاز العامة في الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان شبه احد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم ادعى ان الصورة المشبهة
من جنس الصورة المشبه بها وطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما قيل لوليد بن يزيد
لما بلغ الى مروان بن محمد وقد بلغه انه توقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعمد الى ايتهما شئت صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من
قام ليذهب لغرض يريد الذهاب فيقدم رجلا ويأباه لا يريد وتؤخر اخرى فاستعمل الكلام
الدال على هذه الصورة في ذلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من
عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لانه وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعا
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل
مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويتبادر عن المشبه به انه يقال له للمشبه تمثيل
او تشبيه تمثيلي وهذا باعتبار ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق
ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها حسب ما تدعو اليه حاجة الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
حسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاتصاف اذا استعمل ذلك المركب

في غيرها وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنى ان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة
والا فمعنى استعارة لكونه هو اي مع الوكب الما بين صعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض
منه اظهار التحزن والتحسر فخص لجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب وفي
فشئ استعماله اي استعمال المجاز المركب او المثل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه
ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي لكون المثل مثلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة تجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير
الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه ولا لكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقق ذلك في المستعار يجب ان
يكون اللفظ الذي هو وجه الشبه به اظهر منه عادة في المشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي خص
المشبه به ولا يكون عارة فلهذا لا يلحق المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا الى مورده وشبه وجمعا
بل انما ينطق الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شاة ضيعة فقيل ذلك تقول ما الصيف ضيعت اللبن بكسر
ما الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة ولما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن يا الصيف على لفظ المتكلم
فليس مثل بل ما خوذ من المثل واشارة اليه لكون المثل ما فيه غرابة استعير لفظه للحال الوصفة او القصة
اذا كان لها شان يعجب ونوع غرابة لتقول تقابل مثلهم لمثل الذي سوف ذارا اي حالهم العجيب الشان
وكقوله ولد المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله لهم مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا
عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخيلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية تشبث بفلان استعارة بالكناية والاستعارة
التخيلية لكن اضطربت في تشخيص المخترعين اللذين يطلق عليهما هذا الاظفار ومحصل ذلك يرجع
الى بلثة اقوال احدها ما فهم من كلام القزويني والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجئ بانهما والثالث
ما اورده المصنف ولما كان ما عزاه امرين مجهولين عزز اظفارهما في تعريف المجاز واورد لهما فصلا في
تبيين محل الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها فقال وقد يضمر المشبه
في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشئ من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في المشبه
ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ما عدد ذكرا لاركان وتركها قلت ذلك
انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك

التشبيه

التشبيه المضمر في النفس ان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يذكر هناك امر يتحقق
حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فسمي المشبه المضمر في النفس استعارة بالكناية او تخييلية
فمنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل اعتمد عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فلتجرد
تسميته خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية
لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي هو مختص المشبه به وبه يكون كاملا او قوامه في وجه الشبه كالمخلب
انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في
قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي
تجعل تعاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شئ لم يذهب بطلت عنده الحيل اروى انه هلك الاذوب
في عام وقحط حسن بنوه كانوا فصى هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله
اودى بني قاعقعوا حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع حتى ان الحسن علي رضي الله عنهما دخل
على معاوية بعوده فلما راه معاوية قام وجلد له اسد فخلد في الشاميين الرهم اني لاوثر الظهر
لان تضعضع فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال اذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه
المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير بقوة من براثن وضواري ولا رقية لمن حوم
ولا بقيا على ذوي فضيلة فاثبتها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع
بدونها فحققها للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية فاثبتها اي
للحال اللسان الذي به قولها اي قول الدالية فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية على
ما ذكره المصنف كل من لحظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز
لغوي واما المجاز بواسطة شئ ليس بقوله وهذا اعقل كاثبات الانياب للوحش على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم وسلاحان في الكلام لا يحسن احدهما
بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية التي هي بمنزلة ان تكون قرينتها التخييلية التي هي
قلت فاذا اردت ان تقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية استعارة بالسبع اهلكك فلا بأس قلت له ان يقول
بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للمشبه كما سبق اطولكن في قوله علم الله اشرعكن في نحوها اطولكن يدا ونحوها
للمجاز

اعني اليد المستعارة في اللغة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء
لا تستند اليه في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما نفس هذا الصحيح
قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف سواء لا يصح ذكر المستعار بل يذكر رديفه و
لازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع في قولنا رايت اسدا الكنا لم يصح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه
لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه
هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى فقاتلوا
الله حيث شاع استعمال النقض في ابطال الهدم من حيث ان الهدم يدل على سبق الاستعا
لما فيه من تناقض الوصفين بين المتعاندين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يستكثر عن ذكر
الشيء المستعار ثم يرمز والى به بذكر شيء من روادفه فتنبه بذلك الرمز على كانه يحتاج بعض
قرائه فيه على ان التجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا من قرينة الاستعارة بالكناية لا محالة ان يكون
استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقة كاستعارة النقض لابطال الهدم وسيجيء الكلام على ما ذكره
السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يستعمل كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما دل على ان في قولنا
اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بالة الاظفار وهو السبع
وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على ضربين
احدهما ان يقال الاسم عن مسماه الى غير ما يتعارفه ما كان ان يعرض عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا
شجاعا والثاني ان لا تزعم الاسم محض حقيقة ويوضع موضعا لا يتبين فيه من يشار اليه فيقال
هو المراد بالاسم كقول السيد وكل اية ترتج فاكشفت وقرة اذا قتبحت بيدا للئام زمامها
جعل للئام يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد وهذا لا يصح ان يقال اذا اضحت يسوء
مثل اليد للئام كما يقال رايت اسدا جلا مثل الاسد وانما يتاتى ذلك في التشبيه في هذا بعد ان تقرر الطريقة
فنقول اذا اصبح للئام يد لها قوة تاثيرها في ايذاء شبيه المالك بتصريف السوق بيده فهذا شبه
المستوفي لا يقال من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل للئام مثل ذي اليد من الاحياء

فتجعل المستعارة اعني للئام مثلا ذا شيء وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال
ايضا لا خلاف في نحو لفظ اليد استعارة مع انه لم يستعمل في شيء لدليل المعنى على انه شبه شيئا
باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للئام يدا وكذا قول يقهر صحا اي سلما صحا راس الصحو
خلاف السكر اليد عن سلمي واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه واستمع
عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال استمع عنه وتركه لحاله وقوله
واين الصبى ورواحله هو من امثال باب الاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من
التخييلية ما لحمل ان يكون تحقيقة معنى الذي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل
وعند حملها على التحقيقة تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى مثال التخييلية وقال
اراد زهير ان ينبئ الله ترك ما كان يركبه من الجهل والتي شاع عن عادته بقوله
الا اي الات ما كان يركبه وكذا الضغينة في معاودته فشبهه زهير في نفسه الصبي
جهات للصبي كالجهل والغارة فضى منها اي من تلك الجهة الواضح والرواحل الجهات
الاشتغال التام وركوب السالك الصعبة فنه عن مثال بمهلكة ولا محترز عن محرك وهذا تشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبت له يعني بعد ان شبه الصبي المذكور اثبت له بعض ما يخص
تلك الجهة اعني الاوانس والرواحل التي هي اقوام جهة الصبي والسفر فاثبات الاوانس والرواحل
استعارة تخييلية قال الصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوا
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لان الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل
سمع سماعا اي لعب مع الصبيان واشار الى الحقيقة بقوله وتحمل الله اي زهير اراد بالاوانس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتاخر في اتباع النفي والا فالصبي عنوان الشباب مثل المال والعيال والاخوان والاحوان
فيكون الاستعارة اعني استعارة الاوانس والرواحل لحقيقة لحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع النفي وما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان ينبه
اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرفي السكاكي الحقيقة اللغوية بانها

المستعمله فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع
عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعمله في غير
الموضوع له الحقيقي ولا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي لعقلي التصرف
في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فلا يكون حسنه لغويه فلا
يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعمله فيما
وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به متصفين متعارفا
وغير متعارف فخرج بقولنا المستعمله فيما وضعت له لا حاجة الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا
من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه
قال وانما ذكرت هذا القيد لتحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعمله فيما وضعت
له على اصح القولين والا نسبها حقيقة بل مجازا لغويا بناء دعوى ان لفظ المستعار موضوع للمستعار
له على ضرب من التاويل والظاهر انه قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعمله فيما وضعت له لا بقوله
لتحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا
لا في كونها مستعمله فيما وضعت لا نافي القولين على كونها مستعمله فيما وضعت له في الجمله ولو اريد
الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل المتامل فالوجه ان
يتعلق بقوله لتحترز به عن الاستعارة ويترتب كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بانه الكلمة
المستعمله في غير ما وضعت له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة
عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي
المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف عن بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا بان كان الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي
فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد لم يذكره قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه
اوضح وادل على المقصود اقامه المصنف مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادة اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح والى السكاكي يعود التحقيق اي
قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق لم يدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز

لغوي

لغوي على ما هو من انها مستعمله فيما وضعت له بالتاويل بالتحقيق لم
يدخل في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعمله في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في
هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احترز به عن الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال
ايضا وقولي للاستعمال في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احترز به عما اذا لم يكن الكلمة مستعملة فيما
وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان
مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا
وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف
اي احترز عن خروج ما اذا لم نواخذ ذلك ونحو ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه اذا
اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى نفسه وقال
قولي بنفسه احترز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك انه لا يسمى في العرف الشجاع
ونفسه بازائه انما يسمى بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل
وفي تعريف المجاز بالتحقيق الا ان مراده زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك وقوله لتحترز
عن الكناية لا مبنى على التجوز والتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع
بالتاويل والتقييد بنفسه انما يصح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى نفسه لحسن الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين المراد فلا يتناول الوضع
كما هو المستفاد من ان المستعمل يدعي ان افراد الاسد تسمى متعارفا وغير متعارف ونصب القرينة انما
هو لنفي المتعارف لتعيين المراد عني غير المتعارف فلا ينفي الاسد بطلانا والا لاستقام الادعاء المذكور
ولا تكون استعارة والا خفي عليك ضعف هذا الكلام وقد اضفنا ما ذكره بان المقصد باصطلاح
التخاطب او ما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز لم يدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا لخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه
مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن موضوعا له في هذا الاصطلاح ولا ناولم يرد هذا الوضع لما تبين
من معنى التاء ولانه مختص باخراج الاستعارة فانما يحتاج هذا القيد في تعريف الحقيقة مخالفة ولا يخفى

عليك لتر اعتبار هذا القيد في تعريفها انما ممكن لهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به المخاطب
لايعاوة المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا لأيفيه بالنسبة الى نوع حقيقتها
او الى نوع مجازها لكون التقدير الاول ظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في
تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه انما ذكره فيه تذكره في
تعريف المجاز لكونه عين الحقيقة غير مقصود بالذات وكلام لا ينبغي ان ينسب اليه لاسيما في
التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بالعلم المعهد انما ذكر عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو
الوضع الذي استعمل الكلمة فيما هي موضوعة بذلك الوضع لا الوضع الذي وضع فيه الخاطب اذ الدلالة
عليه ولو سلم ذلك فلا نسلم ايضا حتى تقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي
وضع به الخاطب لانه لو يتساوى المعرف سوى هذا بل الجواب ان المقيد الحكم بالوصف مستفاد بالحقيقة
كما في قولنا الجواد لاتحبه يا فلان اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما
هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح لم يحتج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
لان استعمالها اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث
ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال فعلى هذا ينبغي ان نترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول
اولا الاصل ان يذكر كل القيد وما ذكرنا انما هو اعتماد على تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار
المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز
في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا احتاج تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا
بان قرينة المجاز قد تدخل في الغلط فلا يدل التقدير قولنا على وجه يصح واجيب بانه لحج تقول في
مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعت الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط نعم
لان اشارة الى الكتاب حتى تقول احد هذين الامرين حيث لا كتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد
بالقرس فرسه الموضوع له وكذا اذا قال اكلت هذا الرغيف والسكاكي المجاز اللغوي الراجع الى نفس
الكلمة المقتضي الفايدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة والا
فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي

الطرف

الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد واستثنى الرجل
الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود متسلما ما لخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول للشجاع انت
تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فيثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار والشجاع
قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع مجازا في
انه كذلك سبق كما يوشاء ان العارية فان المستعير يدعي زعم العارية في معرض المستعار منه لاتفاوت ان
الا بان احدهما ملك لها والاخر ليس بملك وسمي المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا
منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له المنية وكلامه في مباحث
التشبيه كان مستعار منه المتعارف هو الاظفار مثلا وسمي من كلامه ما ينا في جميع ذلك فهو في الجملة قد وقع من
خبط في بحث الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى
بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة
المصرح بها تحقيقية وتخييلية واغالم تقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما
يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في حد زعمه وقسم التحقيقية
بما اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد المثل على سبيل الاستعارة كما في قولك
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية
مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين مشتركتين عقليتين امور لوصف صورة اخرى وردد بانه
اي المثل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان منافي اللوازم يدل على منافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند
وجود الملزوم وجواب انه عد المثل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد
ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما هال الاصل
اما حيوان او عنصر جوهر والحيوان قد يكون مركبا وقد لا يكون وقد يرد قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة
من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف
قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى الحكم فالكلمة والراجع الى الحكم قسمان خال

عن المادة ومتصرفها والمتصرف المادة فتمال استعارة وغير استعارة وظاهر المجاز العقلي والمجاز اللغوي
الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس رد القسمة اجنبي
بوجوه اخر الاول ان الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب ايضا فهي كلمة الله ولا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز
على اللفظ المفرد والمركب فيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية ولا يصح
في التعريف من على قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك
لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب
في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما يعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف لانه المستعمل
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بينت في علم الاصول الثاني ان الاشكال ان استعمال
التركيب على استعارة مبنية على المشبه والمشبه المتمثل قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وفيه نظر لانا نوجب ان مثل هذا المشبه به استعارة تمثيلية بتبع
فهذا انما يصح لو رد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب لا يصح التوجيه كلام السكاكي لانه قد
عد من المحسنة مثل قولنا ان اكرمتني رجلا وتوخراخرى ولا شك انه ليس مما هي عن المشبه به المفرد
ولا مجاز في مفرد من مفردات بل في نسبة الكلام حيث استعمل في معناه الاصلي فالحاصل انا ان سلمنا
التركيب فلم نسلم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثاني اذا اضافة الكلام الى شيء وتقييده و
اقترانه بالشيء لا خرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو المقدم المضاف الى الرجل المقترن
بتا خير اخرى والمستعار هو المتردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت وهذا في غاية السقوط
وان كان صادرا ممن هو غاية في الحذاقة والاستهتار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتوخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد
من تقدم ليذهب فيارة يريد الذهاب وتعلم رجلا وتارة لا يريد هو خر اخرى وهذا ظاهر عند
من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخيلية بالا لحق لمعناه حسا ولا عقلا
بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع وادعى اخذ الوهم وتصورها
بصورته اي بصورة المنية بصورة السبع واخترع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص

ما يكون

ما يكون مرام اغتيال السبع للمنقوص به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة
ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار فكلمة الاظفار استعارة
تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبهه
بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والمحيلة عنده الاخبار ان كون بانية للاستعارة
بالكناية وهذا مثل لها سخ اظفار المنية الشبهة بالسبع ولسان الحال الشبهة بالمتكلم وزمام الحكم
الشبهة بالناقة فصرح بالمشبه لكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال
المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول اي تمام لا يسقي غاء الملام فزعم
السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنى عنها وذلك بانه توهم للملام شيا شبهها بالماء فاستعار
له لفظ الماء الكنية ويستحسن وزعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب
مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليها استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء
المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا لان كان يسقى لرنسية بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على
هذا وفيه اي وفي بعض المحشين بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاستعارات التي
لا دليل عليها ولا بد عواه حاجة وقد يقال لا تعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى
هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون كلام الوهم تخييلا ذكر ابو علي
في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي والذكر حكما تخييليا وايضا
انهم يقولون ان للوهم قوة تخيلية وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية
ويسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وكلاف بنسبة التخييلية
غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية على بنسبة
السكاكي لعجزه عن جعل للشمال صورة مشبهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية
تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال او لفظ اليد حقيقة
لغوية مستعملة في معناه الموضوع له وهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في لزم اليد استعارة ثم انك
لا تستطيع ان تدعي ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء ليس المعنى على انه شبه شيا باليد بل المعنى على انه اراد

ان شئت للمثال بما لا يعال انما يحقق معنى الاستعارة في التخيلية على نحو السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في شيء بنحو تشبه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالحقيقة والا يحقق هذا المعنى مجرد
جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبه معناه الحقيقي لما سبق من نحو الاستعارة ولم يحصل التسبب
المذكور نحو التخيلية بصيرا النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من الاستعارة التخيلية
وستتم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبه انما هو الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية وتحقق معنى الاستعارة
في التخيلية انها استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه
الحقيقي لكون حصوله لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار لكون مجازا
لغويا وستتم من الاستعارة التصريحية كما يومئ مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بالمرضي والقول
باجماع السلف على ان التخيلية من المجاز اللغوي غلط محض بل الاسود ان يدعى اجماعهم على خلافه وينتفي
ما ذكره السكاكي في التخيلية ان يكون التوشيح استعارة تخييلية للرسوم مثل ما ذكره السكاكي في التخيلية
من اثبات صورة وهمية قوله اي في التوشيح لان في كل من التوشيح والتخيلية اثبات بعض ما يختص المشبه به
للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار
الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر
هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واختير شبيه الربح
ليكون استعمال التجارة والربح فيها استعارة تخييلية لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي
اثبت له ما يختص المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي التوشيح بغير لفظه
كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستدلال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس موضوعا له
وهذا معنى قولهم في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص به للمشبه غير ان التعبير
عن المشبه في التخيلية بلفظ الموضوع له وفي التوشيح بغير لفظ المشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود
الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية
المشبهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظ بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار
التي هي موضوعة للصورة المتحققة التي هي المشبه بها وهو سهو نعم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اختيار المعنى

الموهم

الموهم في التخيلية وعدم اعتباره في التوشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم وتحكم يدل على ان
التوشيح ليس من المجاز والاستعارة بما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله انه يجوز
ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وهو توشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف طاب ثراه الفرق بين التخيلية والتوشيح وجواب الامر الذي هو من
خواص المشبه به ما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن الموهم
كما ذكرناه للمشبه وفي التوشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم نحمله لذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى
مع لوازمه فاذا قلنا انشبت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا تتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحسي والبحر الموصوف بالتلاطم الحسي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الموهمة
ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون التوشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها فلنا فرق
بين المعقد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته
ان الاستعارة تامة بدونه ومعنى الكناية عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور
من طرفي المشبه هو المشبه وبراد به المشبه به على المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو
السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص
السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه وهو المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من ان
الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع
له لحقها للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي
التشبيه ويريد به الطرف الآخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المنتزع من الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة
اضافة تخيلية الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة المشبه المصرح بها اعني المشبه
بالسبع وهذا كما ترى سوء ادب وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي لم يصح اضافة الاظفار اليها
والا لدخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
حيث اورد سؤالا وحوله الاستعارة بتصور المستعار من جنس المستعار منه وانكار ان يكون
شيئا غير هو وعنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف لحقيقة التي لحكم المقترح
اقول لا يتوجه اعتراف تقرير المعترض
فالوجه ان المشابهة تكون مشتركة
بالضافة هو كون

باسم جنسه ثم اجاب بانه فعل ههنا باسلم المشبهة كما تفعل في الاستعارة المصرحة بها بستي المشبهة وكما تدعي هناك ادعاء ستي للفظ الاسد بالتكاتاؤ بل كما مر حتى يتهيأ لنا التقصي عن التناقض بين ادعاء الاسديه ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنيه اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بالتكاتاؤ بل وبهوان تدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في المشبه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى الامر الواضع كيف يقدر منه ان يضع اسمين كلفظي المنيه والسبع لحسقه واحدة ولا يكتفي بواحد فمن فقيهياء لنا هذا الطريق دعوى السبعيه للمنيه مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يتصور كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على الاقسمين من غير تاويل حتى يدخل في معرض المجاز ويخرج عن معرض الحقيقة فكما لنا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذلك اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على الحقيقي ولا يكون مجازا البته وعلى هذا اندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له لا استعمالا فلا يكون حقيقة بل مجازا لان الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبناء ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا كتب منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما هو عليه وضبطه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المراد فيه ادعاء والمنية مستعارة له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر

الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة مبناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيما فوق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وحينئذ يندفع الاشكال الخ

واخبار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال وما تشتق منها الى الاستعارة المتبين فيها اي جعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مبناها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكنى عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المشبه واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت الحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لا استعارة النطق للدلالة وهو جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا تقريبهم هذه بيانات بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطمعات السنية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا بجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط وجعل نسبة اللام التعليلية اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل بجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والاكلة واستعمال في قرينة على ذلك بالجملة بجعل القوم قرينة الاستعارة التبعية بجعله استعارة بالكناية وبجعلوع استعارة تبعية بجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وردّ ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي لم يرد التبعية كما نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها اي الفعلية مجاز عندها اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه لان المشبه فيه يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة

وهمة محضه واذا لم يكن المشبه محسنه فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للمحسنه لوجود الملزوم
عنها في مثل نطقت الحال وما شاكله بدون اللازم محال وذلك اي عدم
استلزام المكنى عنها للمحسنه باطل بالاعناق والا اي وان لم يبدر المشبه الى جعلها قرينة المكنى
عنها حقيقه بل قدر بها مجازا فيكون المشبه كنطقت مثلا استعاره لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة
بين المعنى مجاز المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد المشبه
الى المكنى عنها مخيلا عما ذكره غيره اي عن السكاكي من تقسيم الاستعارة الى المشبه وغيرها لانه اضطر
الى الامر الى العقل بالاستعارة المشبه حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة
بل لزمه ان يقدر به استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا بتشبيه وما يقال من ان مجرد كون العلاقة هي
المشابهة لا يكفي في تسوية الاستعارة بل انما يكون اذا كان التشبيه قصد المبالغة في المشبه وتحقق هذا
الامر ممنوع فيما لا يسعى ان نطقت له وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف اما لا نسلم ان لفظ نطقت
اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان جعل لها لسانا وانما معنى
قوله في المفتاح لا ينكر ان المكنى عنها عن المحسنة كالمستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا
قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المخيلة للحال التي هي مثل اللسان للانسان فلا بد من استعارة
المتكلم للحال فحصل استعارة بالكناية تخييلية واما اذا اطلنا نطق الحال فالمكنى عنها موجودة دون
المحسنة فانها من تتمة المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا يساعد لكلام السكاكي
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان يطرفه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاعناق
على استلزام المكنى عنها للمحسنة اعناق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه يصدد
الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية
وتشبيها بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا ولا معنى لكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة لمحسنة لا بطال العهد وهذا كلامه وظاهر البطلان لانه قد صرح
بان عدم انفكاك المكنى عنها عن المخيلة انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد المخيلية
بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشيء بالسبع ويوجد بدون التخييلية كما صرح به في الحال العقلي حيث
قال الزمخشري المكنى عنها اما امر مقدر وهي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال امر محقق

كالاثبات في قولك اسد اليوم البخيل والهمام في هزم الامير الجند فلت هذا يبطل الكلام
المصنف لانه توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان تقدر
امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا اول الاستعارة التبعيه نعم يستفاد من كلامه انه يمكن
رد التركيب المشتمل على التبعيه الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والمحسنة
تنسيق المصنف مثلا في نطقت الحال لكن اجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييليه ويكون نطقت حينئذ مستعملة في المعنى الاصلي كما يومئ اليه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعيه وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف ايضا لما مر من ان المحسنة عندهم حسنة
كيد الشمال واظفار المنية فصل في شرائط حسن الاستعارات احسن كل من الاستعاره التحقيقيه
والتمثيل على سبيل الاستعاره برعايه جهات حسن المشبه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين
والمشبه واضيا بافادة ما على من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب المشبه وذلك لان مبناها على
المشبه ومتعلقاته في الحسن والقبح وان لا يشم رائحة لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقيه والتمثيل
رائحة المشبه من جهة اللفظ وهذا اولى مما ذكره لشارحين وان الشاعة المشبه لا الاستعاره و
ذلك لان اشمامها رائحة المشبه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به والحاقه به لما في المشبه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما ذكر
في المشبه حيث غير الاسلوب فقاعدة المشبه تقتضي ان يجعل ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما
ان يكون مطلقة عيبي مقيدة نصفا ويتبع كلام ملاء لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من
احسن انواع الاستعاره ثم المجرده ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط
حسنه ان لا يشم رائحة المشبه لفظا يرضى ان يكون المشبه اي جامع المشابهة بين الطرفين جليا
غير او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم يراع كما لو لم يشم رائحة المشبه فلا يصير الغازا لكون وجوب الحسن كما قيل في
الحقيقه راب اسدا واردف انسانا آخر وفي المثل راب بلا ماية لا حد فيها راحلة واردف الناس
من قوله على الم الناس كابل ماية لا حد فيها راحلة وفي الغاز خذ دون الناس كالابل الماء ليست فيها راحلة
الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة مرد لزم الموضح المنتخب في عروضه وجوده كالنجيبة

الى لا توصف بكثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على
الحال كانه قيل كالابل المانه عين موجودة فيها راجلا او هي جملة يستانف وهذا ظاهر لين الشبه
اعم محلا اي كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه الشبه وليس كل ما يتاتى
فيه الشبه تتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير
تعمية والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالتاليين المذكورين ويتصل به اي مما ذكر من انه اذا خفي الشبه
بين الطرفين لا يحسن الاستعارة وتغير الشبه انه اذا توى الشبه بين الطرفين حق الخبر كالعلم
والنور والشبهة والظلمة لم يحسن الاستعارة لئلا يصير كالشبه الشيء بنفسه اذا
فهمت مسئلة نقول حصل في ذهني نور ولا نقول كان زيد في ذهني نورا وكذا اذا وقعت في شبهة نقول وقعت
في ظلمة ولا نقول كان في ظلمة والاستعارة الملكني عنها كالتحقيقة في ان حسنها برعايه جهات حسن الشبه
لانها لشبه مضمر والاستعارة المحسنة حسنها لحسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكني
عنها عند المصنف وليس لها في نفسها لشبه لانها تحقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها قال ان حسنها لحسب حسن المكني عنها
متى كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وهذا اسمح في كلام البلغاء وتقابل
ان نقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبتنية على الشبه فلم لم تكن حسنها برعاية جهات
حسن الشبه ايضا كما ذكر في التحقيقة والمكني عنها فصل اعلم ان الكلمة كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة
المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية
والجر في ربك لانه وقع عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يحتمل ذلك الا بتكلف
فيه وفي صحيح بان الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في قرائن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول
المصنف على ما في قد الايراد بالسلف واجتذابا بضبع السامع عن الركون عند اضافة الكلمة هذا الاعتبار
وبال وقد يطلق المجاز على كلمة تغيرا عرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه
يشعر لفظ المفتاح اي تغيرا عرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادته لفظ فالاول كقوله
تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء

الرب واسئل اهل القرية للقطع بان المقصود سوال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق
الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر لزم الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى عرض المتكلم حتى لو وقع
في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل من القرية قد جرى بينه وبين اهلها فاراد
ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنبيه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها
ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي
لربك والقرية هو الجر وقد يغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب لسبب حذف المضاف
ليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد يغير الى الجر بسبب زيادة الكاف
ذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء مثله تعالى لانفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل
الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو
زيد ونفس هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان ذلك الاخ اخا
هو زيد فكذا ههنا انتفى ان يكون لمثل الله شيء والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو شيء مثله اذ المقدر
انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه
عن ذاته فسلكوا طريق الكناية وقصدوا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وهو عن نفسه على اخص اوصافه فقد
نفوه عنه كما تقول لا يتحرك لحركاته ويلعب بلعباته تريد ان لا يوجد من يفعل هذه الافاعيل فضلا عن ان
يوجد منه ويلعب بلعباته وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتيها وهما عبارتان مستقلتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها
لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصد بها شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن
ليس له مثل قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان عد ملحقا بالمجاز وشبهه به اشركهما في
التعدي عن الاصل الى غير الاصل لان يعد مجازا او لهذا لم اذكر الحذف شاملا له لكن الاهتداء في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه نرى ابعد جدا من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه والنزاع لم في ذلك سواء كان على سبيل المجاز
او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقي المنفس بنفسه بتناوله وغيره فليس
كذلك لانهم اتفقوا على ان المجاز مستعمل في غير ما وضع له مع اختلافهم في تعريفاته كما في التعريف
الذي

نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع للاحظة بين الثاني والاول
وظاهر انه لا تساوي هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي
ايضا واما تسميتهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليها كما يقال المستثنى متصل ومنقطع
فلا تعرف للسكاكي ههنا وانما يتوجه به والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر كنيت بكذا عن كذا و
كنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي
هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ يكنى به
والمعنى يكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله الكناية **لفظ اريد به لازم**
معناه مع جواز ارادة معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا **وظهر انها تخالف المجاز من وجهة**
ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز
فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد به الاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة تمانعه عن ارادة المعنى الحقيقي ولو سمي هذا انتفاء المجاز لانتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم قرينة
معاندة الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو خلاف ما هو المفهوم من التعريف
المذكور لان المراد في الكناية بتوالازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يسقط قول في المفتاح
انا الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يسع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول النجاد مع ارادة طول
القامة وهذا لان الحق ان الكناية لما تخلى عن ارادة المعنى الحقيقي ولم يكن جائزا لم تقطع صحة قولنا
فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جاز الكل محمول على التفصيل وان لم يكن كذلك ولا نصير
وفي موضع اخر من المفتاح يصرح بان المراد في الكناية بتوالمعنى لا لازمه جميعا لانه قال المراد
بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة
والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تستويان في كونهما حقيقتين وبقي قال في
التصريح وعدم التصريح وهذا استعمل قول المصنف لها بالحالية المجاز من جهة ارادة المعنى مع ان ارادة
لازمه ولم يكن معنيا الى اذ ارادة اللازم اصلا وارادة المعنى مسح كما يعلم من قولنا جاء زيد مع عمرو وهذا
ظاهر

سال جاء فلان مع الغير ولا سال جاز الا مين معه وجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من
جهته ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
والفرق بينهما وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس
بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عنى وتكلم لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع
له وفيه ما فيه **وغيره** اي جوز السكاكي وغيره من الكناية والمجاز **مال الاسال فيها**
من اللازم الى الملزوم كالاسال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة الى **وفيه** اي في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالاسال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي
هو ملزوم للشجاع الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم يسغ الاسال منه الى الملزوم**
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا لا لتعلم على الخاص بل انما يكون كذلك
على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يراد عليه بواسطة انضمام القرينة فلما لا يبقى
اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا كذلك **وحينئذ** اي حين اذ كان اللازم ملزوما **يكون**
الاسال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز فلا يصح قول السكاكي ايضا معترفا بان اللازم ما
لم يكن ملزوما امتنع الاسال منه حيث قال وسموا الكناية على الاسال من اللازم الى الملزوم وهذا
موقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكون مثلا زيد طويل النجاد مساويا لقولنا زيد طويل القامة
ح لم يحتج الاسال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان الملزوم من الطرفين من خواص الكناية
دون المجاز او شرطها دونه قلنا لانم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده منم باللازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة وهذا جوزوا كون اللازم اخص كالفعل
بالنسبة للانسان فالكناية لم تذكر من المتلازمين من ما يتوقف ويراد به ما هو متبوع ويرد دون
والمجاز بالعكس فيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الجنب في الذنب واستعمال الذنب في الغيث
وهي اي الكناية **على اقسام الاول** اي القسم الاول والثاني اعتبار كونه عبارة عن الكناية بمعنى الاول من
الكناية **المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فيها** اي من الاول ما ليس بصفة واحد وهو لم يشتمل في صفة من
الصفات اختصاص موصوف معين عارض وقد ذكر بذلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف **كقولهم**
الطاعنين مجامع الاضغان المخزم الناطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان

الاصل السيد الشريف

معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يوضع صفة منضم الى الاسم آخر وآخر ليصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وتسمى هذا خاصة مركبة وشرطها اي شرط الكناية الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه غير القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليان عن الوسايط لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى ما ينتهي منه الى الانسان والحق ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة الماخذ لبساطتها واستغنائها عن ضميمة لازم الى اخر وتلفيق بينها وتكلف في التساوي والاختصاص والتعدد فخالف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والا فبعيدة فتسمى واضحة لحصول الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل الحمالة وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين اعني قولنا طويل الحمالة وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لبعض الصفة الصفة الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيستدل على نوع تصريح بتثنية الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل الحمالة وهند طويلة النجاد او الرداء طويل الحمالة والرداء طويل النجاد فترادف الصفة وبذكرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والرداء طويلا النجاد والرداء وطوال النجاد فيوحد ويثنى ويجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى انه على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بحسن حسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متفقوهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه

فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قامة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قولنا حسن نسيم كلم الخط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وكذلك مما يستدل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل يشبها الاستعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بان ما في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لغرض ما ولهذا استتبع خلو الصفة عن ضمير مرفوع بها.

الواسطة

او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل وامعان ذوي البصائر كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس بالافراط مما استدل به على بلاهة الرجل ويلزمهم لها بحسب الاعصار لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى البلاهة من غير ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر وبهذا امتاز عن التعريض وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل الى عرض القفا ومنه الى الابله والحق انه لا امتناع ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب بواسطة فيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصحيح وقد يكون بواسطة عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة لقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها اي ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الآكل جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وانما حسن قبله الوسايط وكثرتها لحصول الدلالة على المقصود وصراحة وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالث من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد به التخصيص الحصر اذ لا وجه له هنا لقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اي كمال الرجولة والندى في كفه ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ينسبها اليه كان على طريق الحصر لا حصر التصريح باختصاصه بها بان يقول انما يختص بها او نحوه مجرور معطوف

على ان يقول الى آخره لمثل العود او منصوب معطوف على يقول اى او ان يقول نحو هو لها انه محض
هذه العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن
الحسرح او السماحة لابن الحسرح فيصح ابن الحسرح او حصل السماحة له او ابن الحسرح سمح كما ان الخصاصة
الصفة بالموصوف مصحح به فى امثاله لعدم البيان فاعتبار اضافتها والاسناد الى الموصوف او صفته الاولى
ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى صفته فى قولنا طويل النجاد ومسند الى صفته فى قولنا
طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد وعرفه كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا ما يحصر
فيتركل المصرح باختصاصه بها الى الكناية ان جعلها اى جعل تلك الصفات فى جملة اى مشاركة على ان
محلها وجه وهو ان يكون هو او الشبه نحو ها الرؤساء مضروبة عليها اى على ان الحسرح او غاية احتاج
الى هذا البعد ذوى قرابة فى الدنيا كثيرون فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت للابن فى بلد
الرجل وجوده فقد اثبت له وهو ظاهر ولهم اى لهو اولزيادة فى كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل تلك الصفة محيطة
به ولتسلم عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى
عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثانى عن نحو طويل النجاد بناء على ان اضافة البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة
النجاد اليه فليس كذلك لان اسناد طويل الى الفاد يقتضى اثباتا لطويل النجاد وهو فاسم تمام طول القامة
فاذا صح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان زيد كذلك بقصر ما يثبت طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صحيح وفى قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون
التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تقريرا لما يثبت المجد لمن يعود اليه الضمير واشباه هذا القسم
ايضا كثيرة من رجحوه قلت فعلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب اضافة ونسبة معا كما فى
قولنا ما يكنو الرماد فى ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل
كناية ان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهى كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها فى ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف فى هذين القسمين اعنى الثانى والثالث قد يكون
مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما مثل فى غرض من يؤذى المسلمين سالم المسلمون من يده
ولسانه فانه كناية عن نفى صفة الاسلام عن المؤذى وهو غير مذكور فى الكلام وكما مثل فى غرض من

لترب الحزن وعقد حبلها واشتد تلعة انا لا نعتقد حمل الحزن وهذا كناية عن اثبات صفة الكبر له
مع انه قد يكنى عن الكبر ايضا بانتفاء حمل الحزن ولا يخفى على المتتبع ان يكون الموصوف غير مذكور عند
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان المصرح باثبات الصفة للموصوف او بنفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال وعرض الشئ بالضم ناحيته من اى وجه جيئته نحو ان يطرت اليه عن عرض وعرض
اى من جانب وناحية قال السكاكى الكناية تساوت فى العرض والوضوح ورمز وايماء واشارة
وذكر فى شرح المفتاح انه انما قال تساوت ولم يقل يستقم لان التعريض واشباهه مما ذكر ليس من اقسام
الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للتعريض التلويح اى الكناية اذا كانت غير منسوبة فى
لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض مثلا عرضت لفلان وعرضت فلانا اذا قلت
قولا واتت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض فى الكلام وهى التورية
بالشئ عن الشئ وقال صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر
شيئا تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك وكأنه اماله الكلام
الى عرض يدل على المقصود وسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير فى المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبى الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون فى المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقى والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة
يختص باللفظ المركب كقولك من يتوضأ صلينا والله تعالى محتاج فانه يعرض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير العرضية
التلويح بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح
لان التلويح هو ان ينتشر الى غير من يقصد والمناسب لغيرها التلويح الوسائط فى اللزوم
كعريض القفا وعرض الوسادة الرمز لان الرمز ان ينتشر الى غرض مثل على سبيل الخفية لانه الاشارة
بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قل الوسائط بالاخفاء كما فى قوله وما يرابيات المجد التى تحلله
فى آل طلحة ثم لم يتحلل الايماء والاشارة ثم قال السكاكى والتعريض قد يكون كما فى قولك لمن تنتحى
تستعرفه ما سر بذلك انسانا مع المخاطب وارادتها اى لا تريد المخاطب وارادتها اى المخاطب وانسانا آخر
معه حيثما كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وعينى معانا والمجاز ساقى ارادة المعنى الاصلى

ولا ينفيها اى في الصورتين من حيث دلالته على انا المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذى مع الخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية وهو فاسد لحق وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال اداة الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع لمراد امنه غير الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وفيه بطرز لانه هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل اما ان يقال انه نوع ثالث يكون كلام يدل على معنى بالدلالة الصحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الجواب الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف وكلام دال على معنى مقصود به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملة واريد به تهديد المخاطب وغيره من الموذين كان كناية وان اريد به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشبه الملحق المخاطب الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم

فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الاستدلال فيهما من الملزوم الى اللازم فتوكيد في الشيء بنفيه وان وجود الملزوم يستفى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان الملزوم في سائر انواع المجاز اطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقة والتمثيلة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قدما الاستعارة بالتحقيقة والتمثيلة لان المحذوفة والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس تسمية كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل انه يفيد اثباتا لذلك المعنى لا يفيد خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو الاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي للاول افاد تاكيد الاثبات ذلك المساواة

لم يفده الثاني فليست فضيلة قولنا اكثر الرماد على قولنا كثير القرى انا الاول افاد زيادة لم يفدها الثاني بل هي للاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما تفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ انا نسلم ان كل صوره ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا يحتمل في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد وزائدا عليه في الشجاعة ولا يحتمل ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل يعني كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا وجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فهو لا وجب ان يحصل للرجل في الواقع زيادة شجاعة لا وجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى للمخبر به فضلا عن ان يكون المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت وهو ينافي ذلك فحمل الاسناد الخبري الدليل على انه ذكره قال فاذا فصل هذا فقولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق الالتزام وفي الثاني من طريق المطابقة فقولنا الاسد حال المعنى في نفسه بان يكون عنه معنى اخر ولا شعر معنى كثير القرى بان يكون عنه كثير الرماد فهكذا لا شعر معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صحيح في نفسه ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لاقفارها الى تامل وافر والله اعلم هذا اخر الكلام في علم البيان والله المسئول على نواله وهو المسئول لاتمام القسم الثالث بنبي واله

القسم الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى بتصور معانيها وعلم اعدادها وتفاصيلها تقديرا بطريقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وبتتبعها وجوه اخر ترد الكلام حسنا وقوله **بعد رعاية المطابقة** اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعايته **ووضوح الدلالة** اى الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان تعليق الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام

ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للطباقة لصحة الحال والخلو
عن التعقيد وغير ذلك مما ورد الكلام حسنا سواء كان ذا خلل في البلاغة او غير داخل ويكون قوله
بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احتراز اعما يكون ذا خلل في البلاغة مما يبين في علم المعاني و
البيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات البديعة كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهو اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع
الى تحسين المعنى حسب تحسين لفظه والاصالة وان كان بعضها لاجل تحسين اللفظ ولفظي راجع
الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع و
قوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون منه المطابقة ويسمى
الطباق والتضاد ايضا والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الا ان الوجود بين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي
بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب
والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو يحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين
نحو يحيي ويميت وحرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى الضرر
اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يضر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان فيه اعتمالا والشر يستهويه النفس وتجذب اليه فكانت
احق في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع والعصمة يستعمل ان يكون هذا بلفظ
اسم مع اسم فعل واسم مع فعل او فعل مع فعل كل الموجود هو الاول وقط او من كان ميتا فاحييناه
فان الموت والاحياء متقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر
منفي او احدهما امر والآخر نهي والاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة
الدنيا والثاني نحو لا تخشوا الناس واخشوني ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر

الارض

الارض بنباتها وصرح بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في نمط الطباق لما بين اللونين من التقابل صح
المصنف انه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي كما سيأتي فتدبر الكناية نحو قوله اي قول الي
تمام في مرثية ابي نهشل بن حميد حين استشهد
الليل الا مني بمن بين حضر اي ادتدى الشاب المكنى بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل
في ليلة الا وقد صارت الثياب حضرا من شباب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وفي هذا التفسير الكناية قد يبلغ من
الوضوح الى حد يستغني عن البيان ولا ينبغي الامن لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية
فكقول الحريري هذا غير العشر الاخضر وازور المحيي الاصيفر اسود نوى الاسفر وابيض فودي
الاسود حتى رفي الحالك الازرق وضاجد الموت الاخضر فالمعنى الاول بحسب الاصل من اللباس
الذي يكتسى والتبعيد بالمذهب ونحوه المراد ههنا فتكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيآن احدهما
الجمع بين معنيين يعلم احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السبب والمسبب نحو اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن متقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو
قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان
لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا الآية
ادخال النار يستلزم الاحراق والمضادة للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين غير بهما بلفظين
يتقابل بمقابلهما الحسنان نحو قوله اي قول عبد الله بن الزبير يصف بنيه
اي ظهر طهورا اتاما فقيل ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المسك لكنه عبر عن ظهور المسبب
بالمحل الذي يكون بقاؤه المعتاد مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني الهام المضاد لان المعنيين المذكورين
وان لم يكونا متقابلين حقيقة لكونهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد وطرفي الطباق هما الظاهر
والمحل على الحقيقة وقد خالفه اي في الطباق والتضاد الذي سبق ما يحشر باسم المقابلة التي جعلها
السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يوفق بين معنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة
ثم ما يقابل ذلك اي ثم يوفق بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق
لانه حصل

يكون جمعا بين متقابلين في الجملة والمراد بالموافق حلاف المقابل لا ان يكونا متناسبين ومتقابلين
فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الاشاعرة ثم لخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة
مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى عشرة لكن فعالية الاسم
بالاسم نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي يضحك والقلة المتوافيين بالبكاء والكثرة المتقابلين
لها ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر
والافلاس بالرجل فاعل الحسن والدين والنعوت بالفتح والكفر والافلاس على التوالي ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى
وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا التقابل الاتقاء والاستغناء
بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما للعدم الاتقاء المقابل
للاتقاء فهي هذا المثال نفسه على ان المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما يلحق بالطباق
للامن من مثل مقابلة الاعطاء والاستغناء من فصل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد
السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضدهما واذا
شرطها ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتواهمات امر شرطه اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده
اي ضد ذلك الامر فالامر شرطه ان الاعطاء لما جعل التيسير مترتبا على الاعطاء والاتقاء والتصديق
جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشروطا بما بين اضدادها
اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا الاولى ان يقال ان دلالة هذه المقابلة
لا تستلزم في الدين والدنيا الاجتماع ولم تشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من النحوي
مراعاة المطبوع وسمي المناسب والتوفيق والائتلافي والتلفيق ايضا ومعنى جمع امر وما بناسبه الا بالاضداد
والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وهذا التعريف يجمع الطباق وذلك قد يكون بالجمع
بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول المحتوي في صفة
الابل لا تشتكي قطفات اي تعبات مع عطف العود وعطفه حناء بل الاسهم منتة اي منحوتة
من براه نحته بل الاوتار جمع من العود والوتر وقد يكون من اربعة كقول بعضهم للمهلبي

الوزير ايتها الوزير اسمعني الوعد شعيب الموعود يوسفي العفو محمدي الخلق وقد
يكون من الثلثة كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الباب من الخبر المأثور سند قديم
اجاد بثير ويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ما ست بين الصحة والوهم
والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم
مع ما في الست الثاني من صحة التركيب والصيغة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند
الاحاديث وان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الجود وح
على الدعاء الشاعر ومنها اي ومن مراعاة النظير ما سميه بعضهم اشابه الاطراف وهو ان يجمع
الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك
الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب
كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى لنريهم
فانهم عادل وان يعرفهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان يعرفهم يوهم ان الفاصلة الصور
الرحيم لكن يعرفها التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يعرفهم لئن يستحق العذاب الامن ليس
فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعز بالكسر اذا غلبه ثم وجب ان يوصف الحكيم
على سبيل الاحتراس لما توهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي لا يغفر
لهم مع استحقاقهم العذاب لا اعتراض عليه لاحد في ذلك والحكمة فيما فعله ويلحق بها اي براعاة
الطرفين الجمع بين معنيين غير متناسبين بشرطين يكون لهما معنيان متناسبان ان لم يكونا بالمقصود بين
ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض ولا ساق له كالبقول
والشجر الذي له ساق يسجدان بتقدير الله تعالى فيما خلقا له والنجم ههنا المعنى وان لم يكن مناسبا
للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما وهذا يسمى الهام المناسب كما مر في الهام
التضاد ومن الهام المناسب بيت السقط وحروف يكون خمسة اداء وليكن يوم الرحيم غيره
السقط الحروف الباقية المهموسة وهي مجموعة بعطوفه على الرهط في قولك سأشد لحثك فحل عن الرهط
الامانيّ والنون يعني المعروف من حروف المعجم شبه به الباقية في الدقة والاخفاء وليس المراد بها
الموت على ما وهم وداء اسم فاعل من دَأَيَ دَأْيَةً اذا اصابه داء ولذلك دال اسم فاعل من دلا الركاب

اذا رفي بسوطها واذا دبا النقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء
والمعنى لعل هذه الجيفة عن ان تركب من النوق ما هي في الضمر والاضناء كالنور تركبها الاعراب
لزيارة الاطلال فيضرب دنيها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد لم تركب هذه الجيفة سمان
ذوات اسنمة في دكل الحوض والنون والراء للدال والنقط ايهام ان المراد بها معانيها المنتشبه
واما ما سميه بعضهم بالتعويض من قولهم يرد متوقف الذي على الواو وفيه خطوط بعض على الطول
وسوان يوني في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من
يصف سحابا استهل بل وشيئا من خرور تطرد قطارها طرز من البرق كانه متحمي بالارقم
وتنش بلا ريد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تبسم بل اي بسل الشمال والوشي برد منقوش والخزوز
جمع خزز وتطرز اي الخذ والمطارف جمع مطرف وسوبرد او من خز مربع له اعلام والطرز
جمع طراز وسو علم الثوب وكقول ديك الجن اصل وامرد وضئ وانفع ولز واخشن ودنس
وابر وانتدب للعالي اي كن طلوبا للاولياء مرتما على الاعداء ضاريا للخالف يافعا للموافق ليتأمن
بلا بن خشنا لمن يخاشن ودنسا اي اصلح حالا من يختار حاله وابر من يرى العلم لحمة اي افسد حال
المفسد بر وانتدب اي احب للعالي واجمعها لقوله لانه لامرء ما سرد باي دعاه له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين
الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وسو نصب الرقيب الطريق من يرصد ته رقيبه
والرصيد السبع الذي يرصد للذئب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث
ويسميه بعضهم التشهيم وبرد مشهم فيه خطوط مستوية وسوان يجعل قبل الخبر الفقرة
وسمي في النشر لبيت الشعر مثلا اولا هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فيقرع وينتزع الاسماع
بزواجر وعظه فقرة اخرى وسمي في الاصل حلي صناع على سكل فقرة الظهر او من انت ما يدل عليه
اي على العجز وسو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي الطرف متعلق بدل اي انما احتجنا العجز
في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وسو الحرف الذي تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر وحب
تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حروف الروي كقول تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو

لم يعرف

لم يعرف لم يعرف حرف الروي لم يدر ما توهم لم يدر العجز ههنا فما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه و
كقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت ملامتي بسبب يوم اللقاء كلامي فجلس الذي حللت لي محلل
وليس الذي حرمت بمحرم فانه لو لم يعرف لم يدر القافية مثل سلم وكلم لو ما توهم ان العجز محرم والارصاد
في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي الآية نحو قوله اي
حول عرين معدكرب اذ لم تستطع شيا ودعه وما وزه الى ما تستطيع وضه اي من المعنوي المشاكلة
وسو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير لحسنا او بعدرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله فالوا اقترح شيا نجد لك طبخه اي اسالنا اياه من
غير رويته وطلبه على سبيل التكلف والحكم لانه لما وقع الشيء ابتداء ونشر اوراح الكلام لا يخالفه
فانه غير مناسب على ما لا يخفى تجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وسو تحسين الشيء لك لطبخه
قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا اذ لخياطة للجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام
ونحوه نعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وسو ما
يكون وقوعه في صحبة الغير بتقدير نحو قوله تعالى قولوا امنا وما انزل الينا الى قوله صبغة الله
ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وسو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة
من جلس وسو الحال التي يقع عليها الصبغ موكدا منا بالله اي تطهير الله لان الايمان تطهر النفوس
فكون امنا مشتملا على تطهير الله لنفوس المؤمنين دالا عليه فكون صبغة الله بمعنى تطهير الله موكدا
لمضمون قوله امنا بالله فكقوله تعالى لان الايمان تطهر النفوس موكدا لانا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة
ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ بتقدير او الاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر
التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون
انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم مولوده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا
فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغه لا مثل صبغتنا وطهرنا
به تطهيرا لا مثل تطهيركم يا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى لتكن المسلمون امروا ما ان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغه ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى
وعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تعريضا لهذه التوبيخة

التقرّ الحالة التي هي سبب النزول من غمس المضاري والادهم في الماء الاصفر والرمد يذكر ذلك لعطاء وهذا
كما تقول لمن يغوص الاشجار اغوص كما يغوص فلان يريد حملا يقصد طبع الى الكرام والحسن اليهم فتعين على الاصطناع
بلفظ الغير لما كلة تزهيه للحال او لانام كلام ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي الزواج وهو ان
تزاوج اي توضع المزاوجة على الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم جعل بين الغيث والنوال بين
بعض الشرط والجزاء اي لجعل بعضيان ما قعا في الشرط والجزاء مرد وحسن في ان يؤتى على كل منهما
يعني يتى على الاخر كقوله اي قول المحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فحب في الهوى ولمني عاصحت
الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي شي حديثه وبزينه وصدقه فيما افترى على فحبها الهجر زاوج بحسوبة
بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يرتب عليهما الجاج بني وشله قوله ايضا
اذا اجتزيت يوما فناضد ماوها تذكرت القربى فناضد موعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى
الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب مضمان الشيء عليها ومن سمع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان
معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من لفظ معناها ان جمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء في
كما جمع في الشرط بين نهي الناهي وجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي وجاج الهجر اذ لا يعرف
احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد سلم علي واجلسته فانعم عليه ومنه اي من المعنوي
العكس في التبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم على الجزء الاخير في
العبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام جزء ثم عكس يقدم ما اخر ويؤخر
ما قدم اما ظاهر عبارة المصنف مصدق على مثل قوله وتحسني الناس والله احسن تحساة وقول الشاعر
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ونبع العكس على وجوه منها ان
يقع بين اجزاء جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس
قد وقع بين العادات وبين اجزاء طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات وهو موقعه
بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع
بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
فان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي ومنها متعلقا نمطين في جملتين ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين نمطين في طرفي جملتين نحو لا هن حل ولا هم يحلون لهن وقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن

على هم

على هم ثم عكس فاخر هن بهم ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما
قلت طويت بها حزان النوى وبيلها رداء سبالي والجفون فنون ومنها ان يقع بين تعاطف النيوب وحظها
تبتير الزمن النوك حتى ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اي بنقضه وابطاله لنكته كقوله اي قول ذهير صحا القلب عما كان منها فاقصر بلى وعفت ذاك العواصف
والديم دل الكلام السابق على ان مطاولة الزمان ومصادمة الهموم لعهد الديار ثم عاد اليه وتقضه
بانه قد عفتها الرياح والامطار لكنه وهو اطهار لكاله والحزن والحيرة والدهش حتى كانه
اجنبي ولا عالم بحقوق رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق بلى عفاها الديم
وعفت الارواح والديم ومثله قاتي لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى
الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة ومنها مجردة
وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد بما يستوى
معناه البعيد وهو استولى ولم يعرج شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة
عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب لتورى به عن المعنى البعيد المراد بما يلفظ
قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بما يليها المعنى البعيد اعني القدرة وقد قرن بما يلائم المعنى
القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها وبلفظ بعده لقوله القاضي الى الفضاء ايا ما
يصف بيعا بارد اذا الحر اشتد طول المدى حرفت فما يتقى وبين الجدي والحمل ثغر كان الشمس
لبيها وطول مدتها صارت حزونة قليله العقل فترت في برج الجدي او ان الحمل يرشح الحمل اراد
بالعقل معناها البعيد اعني الشمس وقد قرنها بما يلائم المعنى القريب الذي ليس مرادا عنى الرشاء
حيث ذكر الحزونة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من القريبين مرشحا للاخر كبيت السقط
اذا صافح الجدي فيها الغمام كفاه ولا يخفى ان كلا من الحال ارادا بالجد الحظ وبالغمام الجاه من
الناس وبالحال المحلة قابلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يؤدي الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا
المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتصريح بالنعة والتعرض لتثنية ترضيق العطن و

175

والمساخرة من علم البيان مسوق لعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد عشل وتصوير لعظمه و
توقف على كنه جلاله من غير فهمها بالايدى الى جحمة حقيقة او مجاز وقد شاع الذكر على من يسر اليد بالنعمة والايدى
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء والتمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلايل الاعجاز انهم ولم يكونوا
يقولون المراد بالتمين القدرة وذلك ينسبهم منهم على الجملة وعصدا الى نفى الجارحة بسرعة خوفا
على السامع من خطرات تقع للجهال واهل الشبهة والاصل من ذلك من طريق النصل ولت قد
جوى المصنف في جعل الاسر مثالين للتوزيع على ما استهر بين اهل الظاهر من الفسرين وهو اى من المعنوى
الاستخدام وهو ان يراد بلفظه معنيان احدهما اى احد المعنيين يراد بضميره اى بالضمير الراجع
الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد المعنيين
ثم يراد بالاخر اى بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه في رعيناه النبت والثانى كقوله
اى كقول البحترى تسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانح وضلوع اراد بالضمير الاول
الراجعين الى الغضا وهو المحروق والساكنيه الفحاء والاخر وهو المنصوص في شبوه النار اى
او قد وا بين جوانحي نارا هي الغضا معنى نارا هي الغضا وهو شبه
والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر لكل من احاد هذا المتعدد ما هو له
ثقة بان السامع يرد كل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون المتعدد
على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى
للثانى وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما للناس وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله
على الترتيب واما على غير ترتيبه اى بترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخير من
اللف والثانى لما قبله وهكذا على الترتيب وليس معكوسا على الترتيب كقوله اى قول ابن حيوس كيف اسلو وانت
حتفى وعصفر غزالى لحظا وقدا وردفا فالحظ للغزال والقد للغصن والردف للكثيب وهو
الثيفا من الرمل شبه به الكفل في العظم او لا يكون كذلك وليس مخلوط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر
جودا او بهاء وشجاعة والثانى وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وما الى الذين دخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الذين بيان على طريق
الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الذين بيان ولكن لم يجعل قول
الفرشتى فانه قد لفف بين القولين ثم قالوا اى قال اليهود وقال النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح
لف بين القولين فان لم تفهمها في هذا الباب هو المتعدد المذكور او لا على ما صرح به صاحب المفتاح
حيث قال هو ان تلف بين السببين في الذكر ثم تفهمها كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بآخر من غير
تعيين اى قال اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقال النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى
فلف بين الفرشتى والقولين اجمالا لعدم الالتباس والعلة بان السامع يرد الى كل قول او كل
قول يعلم تفصيل كل قول صاحبه واعتقاد انه انما يدخل الجنة هو او اصحابه وقالت اليهود
ليست النصارى على شئ وقالت النصارى ليست اليهود على شئ وهذا الضرب لا تصور فيه الترتيب وعدمه
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل او يوتى
بعده بما يذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا ويسمى النشر بغير ترتيب اللف مفصلا والآخر
مجملا وهذا معنى لطيف مسلكه دقيق وذلك كما يقول الرئيس لمن يثق به اعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا و
للبلد الآخر لا لاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى ومن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هديكم ولعلكم تشكرون فان صاحب الكشاف والفعل المعلل بحرف واحد لوعلل بما يستتبع تقديره و
لتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع في ذلك بعون الله فاذا كان من اهل الشاهد
بصوم الشهر واما من المرخص له لمرض او عذاه عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر معلوم لتكملوا
عليه الامر لتراعاة العدة ولتكبروا على ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون
اى ارادة ان تشكروا على ما علم الترخص والتيسير وهذا نوع آخر من اللف لطيف المسلك الا انه كاد يتهدى الى
تتبعه الا اتقان المحدث الحبر من علماء البيان هذا كلامه وعلله اشكال وهو انه جعل الاول من اصناف
المعللات من شاهد بصوم الشهر ولم يجعل شاملا للعلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا على ما علم من
كيفية القضاء وهو لم يذكر في اصناف المعللات مما ذكره في بيان تطبيق العلل غير ما ذكره

من معدن الكلام ويمكن الغض عنه بان يقال انه يكفي امر الشاهد بصوم الشهر في تحصيل العلات
ليس شيئا يستقل بالعلية فيسمى من العلل المذكورة بل بوتوطية ومهيدا لتفرع الترخيص ومراعاة العدة
ويكفيه القضاء عليه ويستمد ذلك انه لم تعلل امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخص
والحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص
لم مراعاة عدة ما افطر ليصوم فيها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وقضاء
المذكور بعد امر بصوم الشهر بلية احدها امر المرخص لمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء
والثالث الترخيص وجميع ذلك سنفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة
من هذه الثلثة وقد تعالى ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر
بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى
لتعليل امر الشاهد باكمال عدة ايام الشهر على انه لا اربتاب ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا
عليه الامر بمراعاة المعدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه
ومنه اى من المعنوي الجمع وهو ان جمع سنبل معدد في حكم وذلك المعدد قد يكون اكثر كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول الاعشى يمدحه
الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء بقال وجد في المال وجدا وجدا وجدة اى استغنى
معشقة للمرء اي فعشقه هي ما يدعوه صاحبه الى الفساد ومنه اى من المعنوي المغرون وهو التباع
تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اى قول الوطواط بانوار الغمام وقت ربيع
كقول الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين مئي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء
ومنه اى من المعنوي التقسيم ويسمى ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وهذا التعريف
تخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي وكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول
اذ ذكر الاضافة مغن من هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل الى بل يذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد
به الضيم راجع الى المستتر في المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد
الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر ولكن في الحقيقة

مسند الى العام المحذوف اعني الحي اى غير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد
هذا اى غير الحمي على الحسف اى الذل ويوطئ منه اى قطعة جبل بالية وذا اى الوتد يشج اي
يدق ويشق راسه فلا يوتى اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر الغير والوتد اضاف الى الاول
الربط مع الحسف والى الثاني الشج على التعس فان قلت هذا وذا اسما وبان في الاشارة الى
القرب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى الغير والى الوتد فلا يتحقق التعيين قلت يكون البيت
من قبيل اللف والنشر قلت لانم التساوي بل في حرف التنبيه اعاد الى القرب فهو اقل وابعد تعلق
الى بنيه ما فيكون اشارة الى غير الحي ولو سلم تساوي جعل هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد
او بالعكس لحصل التعيين غايته في البان لم التعيين محتمل ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتامل
ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين حكمهما الادخال كقوله
اى قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه المحبوب في
كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من حيث الضوء وادخال القلب فيه من حيث الحرق والاحراق
ومنه اى من المعنوي الجمع والتقسيم وهو جمع متعدد ثم تقسمة او العكس اى تقسيم متعدد
ثم جمعه ثم حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول الطيب حتى اقام الممدوح ويوشك الدولة
والمضي الاقامة بمعنى التسليط عداها بعلى ومال على ارباض جمع ربض وهو حول المدينة حتى شنئة
مني من بلاد الروم تشتفي به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وفتح النصارى وحتى متعلق بالفعل المذكور السابق اعني قاد المقانب بمعنى قاد العساكر
حتى اقام حوالي هذه المدينة وقد شفيت به الروم وهذه الاشياء مجموعة في هذا البيت شفاء الروم بالممدوح
اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغيرها لكم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما
نكحوا والسبايا ولدها لم تسل من نكحوا ومن ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما ازرعوا
والاتي في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبيل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف معتذر وانضم لكم قصر طاوع ومن تبع
وقال قد جمع فيه اصل العدد وما فيها في كونها خاصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والذي لم يذكر فيما
وابيانا من شعر ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح مما اوردناه المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبي

لعنوان المبالغة في تعديد حصل الى من حصوله صدر قليلا مل ومنها ما يكون بدخول باء المعية
والمصاحبة في المتبوع نحو ولم وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء حسنة محجوره
يراد بها سعة اشداقها وقبل ارادتها فرس يابس الوجه لما اصابها من شدة الحرب تعدو
تشيع في اصابح الضحى اي مستعينة في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لامة ومعنى الدرع
والباء للملابسة والمصاحبة مثل الغيث بمواعيل الكرم عبد اهله المثل المحمل من رحل البعير
استحمله عن مكانه وارسله اي يعدو فوق ومعنى من نفسي لا يسع درع لحاق استعد اذى للحرب بالغ
في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى اتبع منه مستعدا اخر لا يسع درع ومنها ما يكون بدخول في
في المتبوع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم دار الخلد للذة اتبع منها دارا اخرى
وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار هو بالا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون
توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة من سلسلة الجنين فلن ابرح الارض بغروة تحوي اي جمع العساكر
الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحل او تلوت منصوب بان مضمرة كانه قال
الا ان تلوت لكرم سعيني بالكرم نفسه فكانه اتبع من نفسه كرما مبالغة في كرمه وللالم تلل والتلوت
وهذا خلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للاتباع فيه وقيل بتقديره اد
لوني اي كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون من التجريد به وقيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا مرشة عليه وهذا سقط مما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بما الكرم نفسه وردبان التجريد لا شائبة في الالتفات بل هو واقع بان تجرد
المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبة تكلة كالتتميم في بطاول ليلك بالا تمد والتسجيع في قوله اقول
لها اذا جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من
ترك المطي ولا يشرب كاسا بكفيه من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد اتبع من الممدوح
جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نهي عنه الشرب بكف البخيل فقد ابيح له الشرب
بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه هو ذلك الكرم وقد درا على بعضهم لدقته ورعم ان الخطاب ان
كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء انما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف لغير كونه
كناية لانا في التجريد وانما ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما براسه ويكون زيادة اخلالا في قوله ومنها مخاطبة

الانسان نفسه وسان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي ستوها الكلام
ثم لمخاطبته كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال
اراد بالحال الغنى وكان انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول
الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة
المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا
لان حصر الكلام ما خرج مخرج الجري على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان فانما الشعر لب المرء يعرضه
على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشد صدقا وعلى من زعم انها مقبولة
مطلقا بل الفضل متصور عليها بل ان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة
على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة
اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وسوء وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن وينضن
او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبول ومنها مردود فالمصنف اشار الى بيتين المبالغة
مطلقا والى بيتها للشعر المقبول من المردود وقد الم تقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف
بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك ليلا يظن انه اي ذلك
الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف بذكر الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين ويحضر
المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو انما المدعى ليس كائنا ممكنا عقلا وعادة وتبليغ كقول
امرئ القيس يصف فرسه بانه لا يعرق وان كثر العدو فما سر يوم قد مضى عدا في الصحاح العداء بالكسر الموالاة
بين الصيدين يقتضي احدهما على الاخر في طلق وقد سر يوم قد مضى عدا وبالتنوين ذكر من نعوت الوحش
وبالنجية الانثى منها دنا كما متتابعا فلم يتصبب بماء فيغسل مجزوم معطوف على يتصبب اي لم يعرف
فلم يغسل اذى ليزهد الفرس ادرك نوره وبقره وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا
وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله وكلهم حازنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة
حيث ما ادى لبر جاره لا مثل غيثه الى جانب الا وبدر بسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا
ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه الضمير للشان

ما يرجى الذياب بان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع ضررهم حتى يصفو
لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من لمز طبيعة الكرم وقد غلبت عليه ومحبته لمن يقصده ويرجاه الراجين
بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما عاد الملك غدت الذياب ترجوان يشبع عليها الروق من قتلاهم
وهذا مبالغة فى وصفه بالجود وبعض المبالغة فى وصفه بالشجاعة على وجه لطيف اى تناهى فى الشجاعة
حتى طمع ذلك الحيوانات الفجم من الذياب وغيرها فاذا عاد الملك رجت الذياب ان يشبع لها من لحوم اعدائه
وبعض اضافه بانه ليس ممن يشرع القنا طاعة للغيظ والحنق اى الشدة الغضبية متصفة
بزذيله الافراط وبعض ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا احتياج الى قتلهم وتسيبها
والثانية اى الصفة العجيبة الدالة التى اريد اثباتها انما ممكنة كقوله اى قول مسلم بن الوليد يا واشيا
حسنت فينا اساءة ثم نجى جذاذ اى جذاذ ربك انسانا اى انسان غيني من الغرق فان استحسان
اساءة الواشى ممكن لكن الخالف الشاعر لناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان
كانت ممكنة عقلية اى عقلا لشاعر استحسان اساءة الواشى ان جذاذ الشاعر منه اى
من الواشى نجى انسانه اى انسان عين الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه
او غير ممكنة عطف على انما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى
فترجمه لم يكن نية الحوراء خدمة لما راءت عليها عقد النطاق من انه طواى مثل النطاق وجعل
الحوراء كواكب تقابل لها نطاق الجوزاء فنية الحوراء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا
ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط
ان يكون نية الحوراء خدمة عليه لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعنى الحالة
السببية بانطاق المنطوق عليه ثابتة فقصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من القصر
الاول مثل قوله لم يحل لك الا ان تحب فرعم انه اراد لم يحل الانطاق صفة ممتنعة الثبوت للحوراء
وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا ومرتبس لان حديث نطاق الحوراء اشهر
من ان يمكن انكاره بل يوجس اذا الموادعة الحالة المستمرة بانطاق المنطوق والمصنف قد صرح فى
الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل الحوراء ان تكون لولا فى البيت مثلها فى قولهم لعالى لو كان معها آلهة لالله
لفسدتا اعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيلزم منه ما على الحوراء من هذه الانطاق وعلة

للكون بنية خدمة الممدوح اى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة فى الجزاء
ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما فى الضرب الاولين لا ثبوت
معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما فى الاخيرين لعدم العلم بثبوت بل الغرض اثباته فاذا جعلت
نية خدمة الممدوح علة للانطاق وكان من الضرب الاول واذا جعل الانطاق دليلا على كون النية جارية
الممدوح كان من الضرب الرابع وبهذا ظهر الفرق بين هذا المثل وما ذكر عن بعضهم ان الاول
مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك ولكونه
مبنيا على الشك لم يجعل من حسن البعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك منافيه كقوله اى قول ابى
تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة عيني تحتها جيبا فما ترقا اراد
ترقرقا بالهمزة فخففها اى ما تسكن بهمزة فتح والضمير فى تحتها للبيت الذى قبله وهو قوله
رقى شعف الخ الصا بنيسبها الى البرز حتى جاذرها وهو هابع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد
من الجود وهو المطر العظيم القطر والهابع السيال وقد دل على سيل الشك بنافه كقوله
بانها غيبت جيبا تحت كلكل الزنى فنى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طلل
طال عليها الابد درسا فلا علم ولا نضد ليسا البلى فاكتما وجد بعد الاحبة مثل ما اجد وقال
بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد تخيب نفسه ولا ادرى ما هذا التفسير ولعل وجه هذا
المفسر انه به قصد الملازمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صد دى من عزة بلاقع الديار البلاقع
وفى بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر على هذا فالضمير
فى تحتها للديار البلاقع فكان بعض ابيات تمام لابى الحسب الذى فقدته السحاب فى تلك الديار ومنه
اى من المعنى المفهوم بالتبع ويتوان يثبت بطريق برهان بعد اثباته اى اثبات ذلك الحكم للمعلل اخر على وجه
يستعبر التبع والتعقب حتى ان اعرف نحو قولنا علم زيد ابوه راجل كقوله اى قول الكميت من
قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب الكلب بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى كلب اى كل لحوم الناس فاحدث مرضا كالكلب
جنونا لا يعض انسانا الا كلب ولا داوا له الخ من شرب سلوك يعنى ايم اريان العقول الراجحة وملوك
واشراف فى طريقه قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم عود دماؤكم من الكلك الشفاء فقد وقع على وصفهم

لشناء احلاسهم لستام الجهل وصفهم باستغناء دمائهم من داء الكلب منه اى من المعنوى تاكيد
بما يشبه الذم المطوى فى هذه التسمية على الام الاغلب الاعم ويكون ذلك فى غير المدح والذم
ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تشكو اما تاكل اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعنى ان
امكن ان يكون اما قد سلف فلتشكوهم فلا حمل لكم عليه وذلك غير ممكن والغرض المبالغة فى تحريمه
وليس بتاكيد الشئ بما يشبه نقيضه وبوضع ان فضلها ان يستثنى من صفة ذم منفية الشئ
صفة مدح لذلك الشئ سقد يدخلها فيها اى فى خواص صفة المدح فى صفة الذم كقوله اى قول
النابغة الذبيانى فلا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور فى حدها واحدها فل من
قراع الكتائب اى من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية وقد استثنى منها صفة مدح وهو
ان سيوفهم ذوات فلول فان كان فلول السيف عيبا فانه ثبت شأ منه اى من العيب على تقدير كونه
منه اى كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم
من بنائه على الشرط المذكور وهو اى هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن
كمال الشجاعة فهو اى اسناد الشئ من العيب فى المعنى تعليق بالمحال كما تقال حتى يبيض القار ويحمر
الجمل فى سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح وتوضيحه فى هذا الضرب من جهة الله تاكيد
الشئ بنفيه لانك قد علمت ان بعض المطلوب هو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم
العيب ثابت ومن جهة ان الاصل فى مطلوب الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل
فيه المستثنى على ما يدور بالسكوت عن الاستثناء فكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر فى اصول اللغة واذا كان الاصل فى الاستثناء الاتصال
فحذف ادات قبل ذكرها بعدها وهو المستثنى هو اخراج حقيقى وهو المستثنى منه اى حاصل الاداه
وهو المستثنى منه بعينه يوقع فى وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيأ من افراد ما نفاه من
المنفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من العيب بسبب توهمه الشئ اى ظنه واوهمه غيرى واذا
وليها اى الاداه صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد بمافيه من
المدح على المدح والاستعداد بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه
من نوع خلابة وتاخير للمطلوب والضرب الثانى من كرد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشئ صفة مدح

ويعقب

ويعقب اداة استثنا اى ان يذكر عقب اثبات صفة المدح لذلك الشئ اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى
له اى لذلك الشئ لنحو ما الفخر الا لآل هاشم وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء
فيه اى فى هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء فى الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير
داخل فى المستثنى منه وهذا لانا فى قولنا ان الاصل فى مطلق الاستثناء هو الاتصال فلنتامل لكن اى الاستثناء
المنقطع وهذا الضرب لم يقدر متصلا كما فى الضرب الاول بل مبنى على ما هو من الانقطاع لانه ليس فى
هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن ان يقدر دخول صفة المدح فيها ولذا لم يقدر الاستثناء فى هذا الضرب
متصلا فلا عند التاكيد الا من الوجه الثانى من الوجهين المذكورين فى الضرب الاول وهو ان الاصل
فى مطلق الاستثناء الاتصال هذا كرار اته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شئ مما قبلها من حيث ان استثناء
ما ذكر بعد الاداه صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا ساغ فيه التاكيد من الوجه الاول اعنى دعوى
الشئ بينه لانه مبنى على التعليق بالمحال المبنى على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد
فى هذا الضرب من الوجه الثانى فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين ولما قوله
تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما محتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا فى اللغو
فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثانى بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء منقطعا
ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حسنه لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة
اغنياء عن ذلك وكان ظاهرهن من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل
لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا اثما اى لا يقولون فيها
شيأ مما يكسب اثما الا قولا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربى ما كد المدح بما يشبه الذم كما يمكن حمله على الوجه الثالث اعنى جعله استثناء
متصلا لان قوله سلاما ولئن امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل الاثم وهو النسبة الى
الاثم وليس لك فى الكلام ان تذكر متعددين ثم تاتى بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جانى
رجل ولا امراة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اى من ما كد المدح بما
يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يتوفى الاستثناء من غير عاطف ويكون العامل فيما فى معنى الذم والمستثنى منه
فى معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اى ما تعيب منا الا اكثر المناقب والمفاخر كلها
وهو الايمان بايات الله تعالى لما تقم منه واسقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب

هل يقتضون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كما تضرب الاولى افادة التاكيد من وجهين والا استدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب
اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الطيب
الهمذاني في مدح طاهر بن احمد السجستاني هو الجد بالاضافة البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل
فالاول لانه استثنا ان مثل قوله يثير الى من قولنا ش وقوله لكنه الوبل استدراك لا تقدير ما تاكد ما ادعاه
هذا الضرب من الاستثنا لانه استثناء منقطع والا فهو بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي بالمدح ما
يسمى المدح ويوصف ان اطهما ان يستثنى من صفة مدح منفية على الشيء صفة ذم لم يقصد بها ردها
فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسئ الى من احسن اليه وثانيهما ان
يثبت للشيء صفة ذم ويتعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل
فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحصيلها على قياس طرد وما في منه الضرب
الاخر عن الاستثناء المنزع لم يحسن منه الاجمال والاستدراك فيه كقوله الا استباع في نحو
جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح شيء على وجه يستتبع المدح شيئا آخر
كقوله اي قول ابي الطيب هتكت من الاعادي ما لو جمعته اي جمعته لهتكت الدنيا يا ابن خالد
مدحه بالشجاعة وفي التحاماه اذ لم يقتلاه لحسب لو ورث اعاديهم خلود في الدنيا على وطء سيوفهم
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهتكة بخلوده ولا معنى لهتكة احد شيئي لا
فائدة له فيه قال على ان على للوعي وفيه اي في البيت وجهان احدهما انه هتك
الاعادي والاموال وهو اما نبئ عن علو الهمة وامانبئ انه لم يكن ظالما في قتله اي قتل متقوليه
لانه لم يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهتيك الدنيا انما هي تهتيك لاهلها ولو كان ظالما
في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج بقال ادمج الشيء في الثوب
اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب معقول بان يتضمن
وقد استدل بالمنقول الاول وهذا المعنى الثاني ليس لان يكون مقصودا به ولا يكون في الكلام اشعار به بوجه
سموءة لاجله من قال في قول الشاعر اذا ذكرنا اسعافا في نوشا واسعفنا ابين حبب وذكرنا فعلت له
تقول فيهم الئما ودع امرا ان الئم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سها لان الشكاية

مصرح بها

مصرح بها فكيف يكون مدحة ولو جعل البيت مدحة لكان اقرب فهو اعم من الاستباع ليشمل
المدح وغيره واختصاص الاستباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلبه اي في ذلك الدار الخفاني
كأني اعد بها على الدهر ذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكني تقليبي
لا جفاني في ذلك الدار كأني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراده الجنس اعم من ان يكون واحدا
كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة ولا بد من مجملة في وصاله ممن فخلي او دع الحلم عنده
فانه ادمج في القول التحبب كونه حليما حتى كنى عن ذلك بالاستهام عن وجود خلق صالح لان تودعه
حلمه وتمس التحبب ذلك الزمان لقوله الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار بنفيها على انه
لم يوقع الاخوان من يصلح لهذا الشان وقد بنه بذلك على انه لم يعزم على مفارقته حلمه ابدا لكنه
لما كان مريدا التوصل لهذا المحبوب الموقوف على الحلم الباقي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان
يودعه حلمه اودعه اياه قال ابو الوداع بسعلا اخا الامر ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل
الضدين وقيد بالضدين ليخرج نحو الكلام محتملا الوجهين المختلفين كقول من قال لا عزل يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء
ليت عينيه سواء فانه يحتمل ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وان يخرج بالعكس
فيكون ذما وقال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار ومواخاتها لها
للوجهين المختلفين وتنافرها باعتبار اخر ومواخاتها لحق التوجيه استواء الاحتمالين في المتشابهات
ايضا العكس فرد الاخر بعيد وهذا قال السكاكي ان متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام
ومنه اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف
اكلك للبصل ومنه اي من المعنوي مخاطبة الفاضل وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره
لنكتة وقال الاخفش سمعته يا تحاهل لورود ه في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية يا يتحب
الخانوت يطلب من دار بكر ما لك تنوح فما من اوبة وكان لم تخرج على ابن طريف
فمعنى تعالم السحر لم تخرج على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعمل لفظ كأن الدال على الشك والمبالغة
اي كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المنح برق وهبري لمع ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر
الضاحي اي الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها بحيث لم تفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او
المبالغة في الذم في قوله اي قول هبيرة وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه

دلاله على ان القوم للرجال خاصة والعدل اى وكالتجيّر والدهش في الحج في قوله اى قول الحسين
بن عبد الله تالله يا ظبيات القاع بين الاضرج قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر
في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمه الطاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال
والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امير لبني يحيى سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين
رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى
حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا عليه السلام
كانه لم يكونوا يعرفونه الا انه رجل ما ومنه عند من اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين تعريفا لكل من الاعتبارات ومنه اى من المعنوي القول بالموجب وهو
صريحا ان صح ما ادعاه في كلام الغير كما مر في اثبت اى اذكر لذلك الشيء حكما فتثبتها بغير اى
صدقت لبيد في كلامك بذلك الصفة لتعترف ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير تعرض
لتثبت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن
الاعز منها الاذل لله العزة ولرسوله وللمؤمنين والاعز صفة وقصح كلام المنافقين كما به عن
قولهم والاذل كناية عن المؤمنين قد ادمجوا لتعريضهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى
بالرد عليهم صفة العزة لغيرهم وهم الله ورسوله والمؤمنون ولم يعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع
في كلام الغير على خلاف مراده مما احتمله اى حال كون خلاف مراده من المعاني التي احتملها ذلك اللفظ
مذكورا متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده ما يذكر متعلق ذلك اللفظ قلت قتلت اذا اثبت
ان قال قتلت كما هلي بالاياد ي فلفظ قتلت وقع في كلام الغير بمعنى حملت المؤدة وقتلت
بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تفضيل عاديه بالاياد ي واللين والمنع وبعده قد طولت
قال الاتل تطول هو وابن سحل وذارى اى طولت الاقامة والاثار وابنت اى املت وابرم
ايضا احكم والتطول الانعام وقوله ابرمتما صاحبي هذا الفتل والمقاول الشاعر واحوذ حسبتهم
وكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات وكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد
صفحنا فقلت وقد صفحنا ولكن عن دمائكم وفادي فالمراد بالمتمم هذا الفتل والبيتان الاولان

قوله ان اللفظ المحمول على معنى لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه فمعنى تحمله على خلاف ذلك
المعنى فيه اى من المعنوي الاطراد وهو ان ياتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة
من غير عكس في النسب وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في تجاريها كالماء الجاري في اطراده وسهولته
التسجيع قوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب اى هدم ملكهم وقال اللغوي اذا ذهب
اشرافهم وقد ثل عرشهم اى لم يتحصن بقتلك وصاروا يتمنون به وقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل نفسهم عتيبة بن الحارث
ومنه قوله عليه السلام اللهم ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا تمام
الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب
سبعة منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اى في الملفوظ فخرج المتشابه في المعنى
لخواص وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه
في اللفظ كثيرة مجي بتفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان تتفقا اى اللفظتان في انواع
الحروف وكاوزان الالف والباء والتاء الى الاخر نوع من انواع الحروف نحو الخوف نحو البرق ويلحق و
في اعدادها وبه لحق نحو الساق والمساق و في هيآتها وبه لحق نحو البرد والبرد سبع احدهما
وضم الاخر فان هذه الكلمة هي كيفية حصلت لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فحرب وقتل
على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للمفعول و في ترتيبها اى بترتيب بعض الحروف على بعض وتاخيره
عنه وبه يخرج نحو النبح والحبق وبه الحسن في هذا القسم على تمام حسن الافادة مع اتحاد صورة
صورة الاعادة قاركا ما اى الالفاظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع ولاحد من انواع الكلمة كاسمين
او فعلين او حرفين سمي تماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما مستقلان في الافراد
او الجمعية فان كانا مفردين نحو ويوم تقوم الساعة اى القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات
الايام او جمعين نحو قول الشاعر حذف الاحال آجال والهوى للهوى قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو
العطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل او المراد به معنى الاعار واما مختلفان نحو ولا طويل انجاد
طلاع انجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ارتفاع من الارض وان كانا اى الالفاظان المتفقان فما ذكر
من نوعين اسم وفعل واسم وحرف او فعل وحرف سمي متوفى كقوله اى قول القائم ما مات من كرم الزمان فانه

يحيى ابو زكريا يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى المكرم ويجدده وايضا يستسم آخر التمام وبعوانه لزكان
احد لفظيه اى لفظى الجنس التام مركبا والاخر مفردا سمى جناس التركيب وبعولنا لزكان جناس التحنيس
التركيب قال انفقا اى لفظا الجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد فى الخط خص هذا النوع
من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه فى الخط ايضا كقوله آذانك لم يكن ذا هبة فدعنا
وقوله ذاهبه اى عنى بانيه وكقول ابى العلاء مطايا مطايا وجدكن نازل سيدل عنها
ليس على غلع قطا قطا فعل ماض وياء حرف نداء ومطايا منادى والا اى وان لم تسق الاظعان
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق
لافتراق اللفظين فى الخط كقوله اى قول الراجز كلم قد اخذ الحمام ولاحام لنا الا الذى ضرمدين
الكاس لوحاملها اى عاملها بالجميل فان قلت بدخل فى قوله والاخر باسم المفروق ما يكون اللفظ
المركب مركبا من كلمه وبعض كلمه كقول الحوزى ولا تلجئ عزيزا كان ذيك وابلله بدمع يضاهى الوبل
حال مصابه ومثل لعثيل الحمام ووقعه وروعة تلقاه وبطعم صابه فالثانى مركب
من صابه والميم من مطعم والصاد عصارة مسحوة ثم المصاب الاول بالفتح مشغل من صاب المطر
اذا نزل ومعناه مصيب فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا لانخرام المفروق وان لا يكون المركب
مركبا من كلمه وبعض كلمه والتقسيم ان المركب لركان مركبا من كلم وبعض كلمة يسمى التحنيس مزدوجا
والا فهو المتشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح فعى عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان
اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو
اربعة اقسام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف او فى اعدادها او فى
هيأتها او فى ترتيبها لانها لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حصل سوق الاقسام الاربعة فى النوع والعدد
مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يوجد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا اقتصر المذكور
فى الاقسام الاربعة بحمال ان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعنى قوله والتام منه لرسعا
او على تقدير اى هذا ان اتفقا فما ذكر وان اختلفا اى لفظا المتجانسين فى هيأة الحروف فقط واتفقا
فى النوع والعدد والترتيب سمى التجنيس محرفا لاحراف هيأة احد اللفظين عن هيأة الاخر والاختلاف
قد يكون فى الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح والمراد بهما

الجبة والجنة

قد يكون

الجبة الجنة من التجنيس اللاحق ونحوه اى نحو قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف
وكون الاختلاف فى الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط ولركان مشددا
والمشدد حرفان وهذا يقتضى ان يكون مفرط ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف
المشدد يرفع اللسان عنهما دفعه واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانا فى الصورة حرفا واحدا
وان قدرتهما كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف وعلى هذا الراء
من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وقوله الفاء من الاول
ساكن ومن الثانى متحرك وهذا نوع لطيف من الاختلاف غير الاول وعبر قولهم البدعة ترك السنة
وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة ترك السنة فان السين من الاول مفتوح
ومن الثانى ساكن وقد اختلفا فى عدادها اى ولم اختلفا لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف فان تكون
حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث لا اختلاف الزائد بينهما فى النوع والهيئة والترتيب سمى الجانس
ناقصا كمصان احد اللفظين عن الاخر وهو سبعة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى
التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط او فى الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما
بحرف واحد فى الاول مثل والبعث الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او فى الوسط نحو جذبى
جعدى او فى الاخر كقوله اى قول الراجز تمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب
من فى من ايد زائدة تمدون اى يمدون سواعد من ايد اى اقوياء على مذهب الاخفش او للتبعيض على قولهم
هز من عطفه والجملة هذا الوصف نعت مفعول محذوف اى يمدون سواعد عواصم اى قوية من عصاه
وعواصم من عصمه بمعنى حفظه وحماه وقواضب من قضبه اى قطعه اى يمدون للضرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات لانفسها وايضا سائلات على الاقران سيوفا قاتلة بالقتل قاطعة
وربما سمى هذا القسم الذى يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا ووجه خشنه انه يوهم قبل ورود
اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هى الكلمة التى قصدت انما اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تكرر اخرها فى نسق
ووعاه سمع كذلك يصرف عزمه ذلك الوهم وحصل لكل فائدة بعد اليأس منها واما بالكر عطف على قوله اما
بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الاخر كقولها اى قول الخنساء
من الجوى اى حرقة الجلب من الجوانح وربما سمى هذا الذى يكون الكثير من حرف مذيلا او ذيلا فى انواعهما

اى ان اختلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف ومشترط ان لا يقع الاختلاف الا فى اكثر من حرف واحد
والا لبعد بهما التشابه فيخرجان عن التجانس كقطبى نصر ونكل ولقطبى ضرب وفرق ولقطبى ضرب
وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس مضارعا
وهو نحو اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بنى وبين او فى الآخر نحو طامس وطامن او فى
الوسط نحو هم ينهون عنه وينأون عنه او فى الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما
بين الدال والطاء وبين الهاء والهمزة وبين اللام والواو من تقارب المخرج والا اى وان لم تكن
الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة من لمزة الهمز الكسر واللمز
الطعن وشاع استعمالها فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد
لا ميال صحكة ولعنة الا للكثير المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق
وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان فى عدم
تقارب الفاء والميم استغرابا ظاهرا او فى الآخر نحو واذا احاهم امن الامر او الخوف اذاعوا به وتقدما
اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان يتفقا فى النوع والعدد والهيئة المكرر قدم فى احد
اللفظين من الحروف ما يوخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الاخير من الكلمة الاولى او الاسم الثانية والذى قبله ثابتا وهكذا على الترتيب سمى ذلك كل
والاسمى قلب بعض واليها اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف على اعدائه قال الاخفش حسامك
فده للاحباب فتح وبحكمه للاعداء حتف وسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
وسمى قلب بعض اذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب نحو اذا البعث فى الجناس الآخر
فى آخره سمى تجنيس التدريج مثلوا بمجتبى لان اللفظين كانهما جاءا حالا بعد حال كقوله الخ انوالى
الهدى من كفه فى كل حال واذا وقع احد المتجانسين فى شىء كان خاتم القلم اى عنوه ولذا ذكره بالاسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر سمى الجناس مردفا نحو خلف بن سنبا
بنا بقين ونحو قولهم من طلب شيا وجد وجد قولهم النبذ بمعنى النغم غم وبمعنى الهم سم وفى
ومثل عواص عواصم وقواض قواضب لكونه كحسامه للاولياء وللاعداء فتح وحتف وقد يقال
التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة وسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا

مرضت فهو يشفين وقوله عليه السلام الا بكروا فان اشد جبا واقل خبا وكقولهم عزل
عزل فصار فصار ذلك ذلك خير من ان تفعل فعلك هذا هذا وقد وقعت فى هذا النص
مالم سطر ثمة الى الحروف واتصالها كقولهم فى مسعود سعى يجود وفى الاستدعوية جثة المسيء تصرمه
حيه وميل الفاضل استضح ثقة ايس تصحيفه فعال اثبت بتصحيفه والمحترز الجناس سيان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وسيوافى الكلمتين فى الحروف الاصول مرتبة والافتراق فى اصل
المعنى نحو قائم وجعل الدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثانى ان يرجعهما اى اللفظين المشابهة
فى هيئة الاشتقاق وليس بمشتق وذلك بان يوجد فى كل من اللفظين جميع ما وجد فى الاخر من
الحروف والترتيب الكلى لا يرجعان الى اصل واحد فى الاشتقاق نحو قالوا انا قلنا للحكام من العالمين وان قال من
القول والعالمين من العلم وبحو قولهم انا قلنم الى الارض ارصيم ما لحزونة العدا وهذا الحرف ليس
المراد بهيئة الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق نوعان الافتراق فى الحروف الاصول من غير
رعاية الترتيب مثل القرو الرقم والمرق ونحو ذلك والارصيم ليس من هذا القبيل وبقى ظاهر
من انواع التجنيس بحيث الاشارة وسيوافى اظهر التجنيس للخط بل الاشارة لغوية حقيقة وهى
باسمه وظهر وذا اذا قلبا وضمه اى من اللفظين رد اليمين على الصدر وسيوافى البيان ليرجع الى احد
اللفظين المكررين اعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى والمتجانسين اى المشابهين فى اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق وشبهه الاشتقاق وقد اول
التفريع وقد عرف بما ذكر والمراد بالتقسام اما اللفظ فى آخرها اى آخر البيوت فمكرر ارد على اقسام احدها ان يكون اللفظان
مكررين نحو فحيهم اليأس والله احق ان تخشاه والثانى ان لم يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع وانت
سائل الاول من السؤال والثانى من السبيلان والثالث ان لم يرجع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروه انه
انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبهة الاشتقاق نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان
يكونا صدرا اى احد اللفظين المكررين والمتجانسين او عجزا فى آخر البيت واللفظ الآخر فى صدر
المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثانى واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون
اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى عمله وظله وزهده وعهده مشتهر ومشتهر وراى الصنف
تركه اولى اذ لا معنى لرد التجزى على الصدر اذ الصدر فى حشو المصراع الثانى صالح لخلاف المصراع الاول

فالمعتبر عنده اربعة وبوان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه او صدر
المصراع الثاني وعلى كل يوجد واللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما بصير اثنى عشر
حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار المحترس منهما لانه اما ان يجمعهما الاستواق او تهمة الاشتاق
فيصير الاقسام ستة عشر من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتاق والاشتمال
واحدا اما لعدم الطمع لاحتماله العلة الباعثة واما لكفاية باحتماله الاستواق فبهذا الاعتبار اورد
ثلثة عشر مثالا اما مكون اللفظان مكررين فما يكون احدهما للتطريز في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر
المصراع الاول كقوله سرح الى ابو الهيم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ
الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول صمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عوارض نجد
فما بعد العشية من عوارض موضع وردة ناعمة صيغ طعمة الرائحة وموضع من عوارض دفع على انه اسم ما
ومن زائدة ومتع منصوب اقول في قوله اقول لصاحبي العيس هوي بنا بين المنيفة والضمار يعني
اجاري وفي نسخة وانا ناقة فصيغتها والرواحل يسرع سن هوز بين الموضعين واقول في اثناء ذلك مخاطبا
ستمتع شميم عوارض نجدفانا نعوذ الله اذا مسينا لحوجا من لرض نجد ونعمانه وما يكون اللفظ
الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي عمام وعن كان ابن السفير الكلوم جمع كلم بمعنى الجارح
حسن يدوم ذكرها للشهود متعوما مولعا غاب ليث بالبصير يعني بالسيوف العوافر النواطع متعوما
وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله ان لم يكن الا بمقدح ساعة قليلا فاني
نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها اهلها ما كان موضعها يستهلها الا لمام النزول
القليل والتعرج على الشئ الاقامة عليه والسقب معرج على انه جبل يلي واسمه صمود الامام وقليلا
صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعرج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعرجا قليلا في ساعة
فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل يانع او مبتدأ ويانع خبره والضمير في قليلها للساعة اي
قليل التعرج في الساعة يعني وقفا على الدار التي لو وجدتها ما وجدتها موضعها وحشا خاليا
للذي اهلها ولكنه النعم فيها وان لم يكن اقامتها بها الا تعرج ساعة فان قليلها ينفعني وشفي غلتك
وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول
مثل قوله اي قول الناصي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها يا لحفه وقوله العقل خداع

السوق قبلكما دعاني من الدعا وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول
الثعالبي واذا الدلابل جمع دلبل وهو الطائر المعروف اضحت بلغاتها فانف الدلابل جمع بلبال
وهو الحزن واحسبها بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ايضا الحزن والاحتساء الشرب والمقصود
بالمثل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي
دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فشفعوني
بابيات لتشاق اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان قليلا من المئين وسمي فاتحة القرآن مثانيا
لانها تثنى في كل صلوة وسمي جميع القرآن مثاني ايضا لان آية الرحمة مثناة بآية العذاب ومقتول ابن ثابت
المثاني اي بغداد وانما سميت بذلك لان فيها طاقا وفيها طاق الواحد مثنى مفعل من الثنى وما يكون المتجانس
الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول الارجاني اتلفتهم غارة بالبيض فلاح اي ظهر لي ان
ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت
والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضراب اللثام عنها في السماح فلسنا لكم فيها ضراب
ضراب بمعنى ضرب به معنى الطبيعة والسجية التي ضرب بكم جل وطبع الرجل عليها والضريب المثل
واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاستواق وما يكون الملحق الاخر في حشو
المصراع الاول مثل قوله اي قول المري العيس اذا الرمل يحزن عليه لينها فليس على غير سواه يحزان
اي اذا لم يحزن الرمل لينه على نفسه ولم يحطه مما يجود ضمره اليه فلا تحزنه على غيره ولا يحفظها الا ضمر
له فيه فيحزن وحزان منهما لجمعهما الاشتاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصصتم من الاحسان ربكم والعذب
من الماء يحبب للانواط في الحصى اي البودرة يعني لو بعدي عنكم لكنت انعاما لكم على وهذا اضافتان
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما لحقهما
بشبهة الاشتاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري
اطنين حول الذباب يضير ضائري يضير مما لحقهما الاشتاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى وبعده
صوف الدهر ناية الغمر وقوله كان السيف العواضب اي السيوف العواطع في الوغى بواتر اي قواطع يحسن استعمالها
اياها معي الآن من بعده بتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعمالا فيغمز والغمز مما لحقهما الاشتمال

وكذا التوائم والتئم واما الاسئلة المتى اهملها المصنف فمثال ما يقع احد المحققين الذين يحكمها
سبهه الاسبقاني في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح لحلي جرى
الغنان الى يحلي صحيحا له من لاح فالاول ما في بلوح والاخر اسم فاعل من الحاوة ومثال
ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومصطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تخليص عاني
فالاول من عنى بمعنى والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول
الاخر لعمري لعد كان الثريا مكانه تراءى فاضحى الآن منتواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى
ما في بطنه اي من اللطف السجع وقد يطلق على بعض الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها
موافقة للكلمة الاخرى من الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على موافقها والى هذا اشار بقوله
قيل يلزم التواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وبمعنى قول السكاكي هو اي السجع في
النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت مما الكلمة براسها او الحرف
الاخير منها او نحو ذلك على بعض المذاهب فلا يطلق القافية على مواطأة الكلمتين من اواخر الابيات
على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطأ
عليها في اواخر الفقر سمي التي تقال لها التواصل ولاذا لها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع ما
يعم المصدر كما اراده المصنف قوله وبمعنى قول السكاكي يعني ان هذا المقصود كلام السكاكي ومحصوله
معنى كان التوائم هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الاسات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الفقر فكما ان التقفية هي توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هنا توافقها وهو اي السجع
كله اضرب مطرف المراد خلفا اي المناصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا
فالوقار والاطوار يحللان وزنا لا الا اي والام يحلل الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى
القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخر متصنع نحو هو الذي يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية موافق ما يقابله من الاولى في
الوزن والتقفيه واما لفظ وعظه فقد يقابلها شئ من القرينة الثانية ولو قابل بدل الاسماع الآذان لكان
اكثر ما في الثانية كما موافقا لما يقابله من الاولى والا فهو متوازن اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا

الكثره

مثل ما يقابله من الاخرى هو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او الكثر منها يقابله
من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفيه جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن
فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او التقفيه فقط كقولها حصال الباطن والصاف
وهلال الحاسد والشامت فلا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو اما اعطينا
الكوثر فصل لربك وانحر فان الاثر السجع يحتاج الى اربعة شرائط اختيار المفردات الالفاظ
واختيار التالي وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالة على بعض اخر
والا كان تطويلا لكون الصلة لا تدرك الا عين بالحاظها ولا اذن الا نس بالحاظها والاخلال بالفصاحة
لمرورها ولا تهوم الدهور بكرورها الصلوة على من لم تر الحكمة قرا الا طمسة ومحاه ولا رسما
الا اثاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم
قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود اي
بعد ان تساوى قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته الثانيه نحو والفجر اذا هوى ما اصل صاحبكم
وما غوى او قرينته الثالثه نحو طوى فغلوه ثم الجحيم صلوه والاحسن ليس بقويه قرينته
اخرى اقصر منها وقصر الكثرا قال ابن الاثير السجع على اقسام الاول المركب من متساويتين
كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول الاطول الاحسن
عن الاعتدال الكثر او الاكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك
في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا اذ كاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني فقرات والثاني تسع وله في القرآن
عن نظير وسنتي منه ما كان على ثلث فقرات الاولين منها على قافية واحدة ثم ثالثة حذفت بريد
عليها طولا وهو ليس بحسن متساوية لها كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظة واحدة وجعل الثالثة منها خمس لفظات وسنتا كان
حسنا والثالث المركب من الاول ومن عدد اجزاء عدد ما حسن الا ان السجع قد استوفى مدته في الاول
بطوله وقد بقي الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غايه فيعثر دونها فيقع
اما قصير وما طويل والقصير يحسن لعروب النواصل السجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعى لمسامعه
لان المعنى اذا صيغ في الفاظ قليله غير مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون

من بلغة الى عشره وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما قرب من العضب بان يكون ما بعد من احدى عشر الى اثنى عشر اكثر من خمس عشرة لفظ كقوله تعالى وانا ان نشا نرسل رحمة لابه مالا ولى احدى عشره والثانيه بلغة عشر والاسجاع بينه على سكون الاعجاز اى واخر فواصل الفواصل لان الغرض من السجع ايراد اوخر من الفواصل ولا يتم ذلك في كل صوره الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فانه لو اعتبر الحركه لفات السجع لان الراء من وقارا مفتوح ومن اطوارا مكسور منون وهذا غير عاين في العواقي ولا واقي بالغرض اعني تزاوج الفواصل واداء انهم يخرجون الكلام على اوضاعها للازدواج فيقولون اتيك بالغدايا والعشايا اى بالغدوات وهشايا الطعام كالعطاء والعطاء وسمعت اعرابيا يقول لاحد اصدقائه والله لاجفونك اى لاصرفن بالفتح مع ان رفعه ارتكابا لما الجات اليه اللغه منهم في ذلك كثير قتل ولا يقال في السجاع اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا استعارة بان السجع هو الكلمه الاخيره من الفقره اذ لا يقال للفواصل الا لها وقيل السجع فيه تحقق بالنثر بالجزى في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابى تمام لحلى به رأسا ترى وأثوبه بدى وفاضربه ترى سواك العليل واصله في الماء اورى زنده زندا اى صادفا وورى وهذا عباره عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزه وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اورت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نضر المذكور في البيت السابق وهو قوله سما حاجب نضر اما حيث دانى فلا اعلم ان قد جاء نضر من الجد ومن السجع على هذا القول بعد القول بعدم الاختصاص بالنثر ما سمى الشطور وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اى للسجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة مبني لم يسم فاعله على المصدر اى جعل كل من شطري البيت سجعا سجعة مخالفه للسجعة الاولى للشطر الاخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطور ليس بسجع ويجوز ان يسمى كل من شطري بيت سجعة تسميه للكل باسم جزئه فقول الجوهري لما اقعدت غارب الاعراب والثانية المبنية على الاياب سجعة وقوله طوحت بي طوالح الزمن الى صقاع البلد سجعة اخرى كقوله اى في تمام مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية لقد بنى مجتهما بالله منتقم لله من ربه في الله اى راغب فيما تفرد به من رضوانه من قبل اى منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله لقد بنى مبتدا وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم ترم قوما ولم تنهد الى بلد الا تقدمه

جيش

جيش من الرعبه من السجع على القول بجوازه في الخط ما يسمى المصرع وهو جعل العروض مقفاة بتقفيه الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير المصرع سهم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى المصرع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ساءتك مني خليقه فان اجاء جاء من بنطابه كقوله ايضا فقلت له لما تمطى بصلبه وانهض فيمن ينهض العثر غيور وان شئت الثانيه ان يكون الاول عين مجاء الى الثاني كقوله ايضا وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل فان الثاني عين مجاء الى الاول الثالثه ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج المعلا ذي من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب حلو المكان الرابعه ان لا يتم معنى الاول الا بالثاني ويسمى المتعدي الناقص كقول الى الطيب متعاليا في المعاني بين الورى من الزمان الخامسه ان يكون التصريع بلفظ واحد في المصراعين ويسمى المتوازي المكرر وهو قولهم ان اللفظ اما متحده المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي عيشه يؤوب الى غائب الموت لا يؤوب وهذا المثل في المعنى كقول ابي تمام فتى كان شرا للفتاه وشرفا للضيفان وشرا للعدى ومن فتى فاصبح للهدية البيض مرتعا السادسه ان يكون المصراع الاول معلقا على صفه يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا يعيب جدا السابعه ان يكون التصريع في البيت مخالفا للقافيه ويسمى المشطور لقول قلقيلة قد شطرت الذنوب والا قرار عند بني الحدد فصرع بالبائم قفاه فالدال الاخيره كالتي في الاصل والحاصل السابعه خارجه مما نحن فيه وهي اى من اللطفي الموازنه وهي اى اساوي الفاصلتين اى الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين في الوزن دون المقفيه نحو وعارق مصفوف وزرابي منسوجه فلفظ مصفوفه ومنسوجه متساويان في الوزن لا في المقفيه لان الاول على الفاء منه والثاني على الجيم اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله تعالى فيها سرر مرفوعه واكواب موضوعه قدروا دون المقفيه انه لم يجب في الموازنه ان يتساوى هو الجوهري والاكوم جمع اكم والظاهر من قوله دون المقفيه انه يجب في الموازنه ان يتساوى الفاصلتان في المقفيه البته وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في المقفيه وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعه واكواب موضوعه وصدق الموازنه بدون السجع في مثل وعارق مصفوفه وزرابي منسوجه وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا

وقد خلقكم اطوارا والما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل السجع وصدور الست وعجوزه في الوزن لا في الحروف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا مبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحروف الاخير لتشديد وقوته نحو ذلك وارسلها اي اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية كان في احدى القرينتين ما يقابله من الالفاظ من غير تقفيته الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة هي من الموازنة لمثل الترصيع من السجع وما كان كلام البعض فاستعير بان الموازنة المسمى بما خص اسم المماثلة مما خص الشعر اورد لها شاهدا من النثر وشاهدا من الشعر بنبهما على انها تجري في النثر والنظم جميعا والاختص النظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص النثر كما نسب الى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فيقال نحو وابنتاها الكتاب المنسي وهديتاها الصولط المسقم وقوله اي نحو قول ابي عام نحها الوحش الآن هاتا اي انس اي هذه النساء تانس بوحشة تلك ومحها الوحش توكيد فنا الخطب الا ان تلك الفتاة ذواتا والنساء نواضر لا ذبول فيها ظاهر الابانة والنثر مما يكون ذكر ما في احدى القرينتين مثل ما تقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يحقق تمام قبل الوزن في آتينا مما وهديناه مما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري فانجم لم أر نجما فيكل مطمعا واقدم لما لم يحد عنك نهرا ومنه اي من اللغطي لو فهم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع من الابيات ما يرد ويثبت الجبل اذا قفلته وهذا لان القفل جمع ما يرد ويثبت على البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل الذي يجمع به الاحمال او من الروي لان الشيء يتوى عنده ويستقر كان عند الارتوآء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وهو حرف الروي من الفاصلة بعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر مع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة لحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك بيقين او اكثر وقد يتبين او الاكثر والا فمتى كرر بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا فقد تمثل من ذكر حبيب ومنزل يستعطف الروي من الدخول فحومل وقد جاء قبل اللام مع مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لو فهم ما لا يلزم نوجي في البيت الباقي ايضا بمعنى قوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه توفي قبل حرف الروي من قافية البيت قبل ما في معناه

فليتأمل

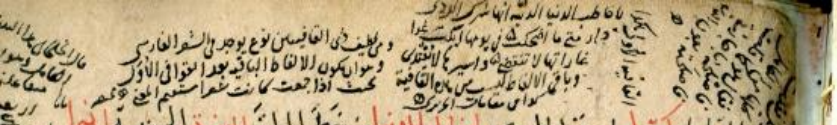

قوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الحسنية انها سترك الردى اي جعلك الهلاك وقرارة الاكدار اي جعل قراره الكدورات دائمي ما انحلت عقود ابلك عد بعد الهاء من دار اي عليها الا تنقض وابسرها لا يقتدى بها في الاخطاب وكذا سائر الابيات بهذه الابيات كلها من القافية الباسرة من وضعه اليماني وعلى القافية الاولى من ضربه الناسر والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن وروى عنه ايضا ان المحرك الذي وراء ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حرف الكاف من سترك الردى الى الاخر او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فحة الدال من لا كدار الى الاخر او لفظ دار منه وهو هنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال بوبناه البيت على قافيتين او اكثر كان احسن لتمثل نحو قول الحريري جودي على المشتهر الصيت الجوي وتعطفي بوصالي وترحمي على المتفكر القلب السجي الكشي عن حالي لا تظلمي فان فعل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله بوبناه البيت على قافيتين ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللغطي لو فهم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع من الابيات ما يرد ويثبت الجبل اذا قفلته وهذا لان القفل جمع ما يرد ويثبت على البعير اذا شدت عليه الرواء وهو الجبل الذي يجمع به الاحمال او من الروي لان الشيء يتوى عنده ويستقر كان عند الارتوآء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي يبنى معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر مع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة لحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك بيقين او اكثر وقد يتبين او الاكثر والا فمتى كرر بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا فقد تمثل من ذكر حبيب ومنزل يستعطف الروي من الدخول فحومل وقد جاء قبل اللام مع مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لو فهم ما لا يلزم نوجي في البيت الباقي ايضا بمعنى قوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه توفي قبل حرف الروي من قافية البيت قبل ما في معناه

فليتأمل

من فاصلة الفقره شئ لا يلتزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعلها تاتان القافيتان
او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح بدونه ولهذا يظهر فساد ما قال
انه كان ينبغى ان يقول اما ليس بلازم فى السجع او القافيه ليواخر قوله قبل حروف الروى وما فى
معناه فحينئذ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما فى معنى الحرف الروى من الفاصله نحو فاما اليتيم فلا تقهر
واما السائل فلا تنهر فالراء فى قوله لحرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين ها وهو ليس
بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تسخر وتظفر ونحو ذلك وكذا قوله الهاء
لتحقق السجع ونحو لا تبصر ولا تبصره كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان
يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومحله قبل حروف الروى نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتى
ايادى لم تمنن وان هى جلت اى لم تقطع اولم تحط بمنه وان عظمت فى الاساس شكرت لله نعمته
واشكرت الى فلان وقد يقال شكرت فلانا وبدون نعمته فكانه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار واوصل اياديّ
بدل اشتمال من عمرو وفى اى بموفق غير مجروب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت
تمثال فى الكناية عن نزول الشر ومحل الجار المؤول زلت العدم به وزلت النعل به اى لا مظهر الشكاية اذا
اذا نزل به البلايا واتتلى الشدايد بل يصبر على ما يتوجه من حوادث الزمان وفى طريقه قول الاخر
اذا افتقر الزائر لم يزفقره وان اتيل المزار ايسر صاحبه راى خلقى اى قوى من حيث يحكى كلامها
لانى كنت استرها بالتجمل فكانت خلقى قذى عينيه حتى خلت اى الكشف وزال اصلاحه لها بايادٍ
يعنى من جنس همامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جئ
قبلها فى الايات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى خلت وحلت
ومنت واشفقت ونحو ذلك ففى كل من الالة والايات نوعان من لزوم ما لا يلتزم احدهما التزام الحرف
كالهاء واللام والثانى التزام محققا وقد يكون لا اول بدون الثانى كالتمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومى لما يؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد ولا فما يتلية منها والهها الاوسع
مما كان فيه وارغد حتى التزم فتح ما قبل الدال فانظر قلت وقد ذكر المصنف فى الايضاح ان ذلك
قد يكون فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى وما استشار العسل من اخيتا والكسل فاه كما التزم فى
الفاصلتين اعنى العسل والكسل اللتين تحصل السجع بدونها كذلك ورد التزم فى اشتار واخيتا اللتين

فهل يدخل مثل ذلك فى المنفس المذكور فلت نعم ان يريد بقوله قبل حروف الروى وما فى معناه ما
لم يكن ذلك فى حروف القافيه او الفاصلة او غيرها لان جميع ما فى الست الى حروف الروى يصدق عليه
انه قبل حروف الروى وكذا ما فى معناه من الفاصلة مصدق على الباء فى اشتار واخيتا انه قبل اللام التى هى
لمنزله حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلتزم انما يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم فى السجع او القفيه قبل حرف الروى ما لا يلتزم بمجئ حركة مخصوصة او حرف
بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه يعنى من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول فى الست او الفقره وقوله فى الايضاح وقد يكون ذلك فى غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار
الذى يسمى لزوم ما لا يلتزم قد يجئ فى كلام الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافى واصل التحسين فى
ذلك كله يعنى فى الضرب المعطى من المحسنات ان يكون الالفاظ تابعة للمعانى دون العكس اى ان يكون
توابع للالفاظ وذلك لان المعانى اذا تركت على سجيتها طابت لا نفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى
جميعا وان انى بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان ظاهر مموها على باطن مشوه ولباس
حسن على منظر قبيح وعند من ذهب على ان فصل من خشب وسمى لم يحسن عند من يقل بعض المتاخرين الذين لهم
شغف بايراد شئ من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويحاولون الكلام كانه
غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعانى قال المصنف هذا ما يسر لى
مادر الله جمعه وحرره من اصول التوالث ويقيت اشياء يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو ثمان
الاول ما سمين الامالة وحسن ترك التعرض لها لعدم دخوله فى حد البلاغة او لعدم كونه راجعا الى
تحسين الكلام البليغ ذو نوعين بان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين فى اللفظ دون اللفظ مع ما فيه من
الكلمات مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكر لزيادة فيما يتبع ومثل الموصل ويسمى بوصل الكلام كما
مثلة الحروف كقول الحريرى فمنتش فحتشى فحتى فحتف فحتم ومثل المقطع ويسمى بوصل المقاصل كقول
الوطواط واذا رأيت زيد ذا وزيد وفيد ذرا وورد ا وورد او ورد ا ومثل الحيفاء وهو الرسالة
او القصيدة التى يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوط باجمعها كقول
الحريرى لكم يا بنى الله يحيى سعود ابزين الى اخر الرساله ومثل الرقطاء وهى التى احد حروفها وكل كلمة منقوط
والاخر غير منقوط ومثل الخذف وهو ان يكلف الكاتب والشاعر فى اتى برسالة او خطبة او قصيدة لا توجد
فيها بعض حروف المعجم والثانى

وهو ان يوخذ الشيء بعجلة فعال ولم اخذا المعنى وحده وهو عطف على قوله ولم اخذ اللفظ سمي اخذا لمعنى وحده

الما ما من الم اذا قصده واصله من الم بالمكان اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاه ونحوها واللفظ للمعنى مثل الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو بالله اقسام كذلك اي مثلما سمي اغارة وسلخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول اوغام هو ضبي اللسان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا خبره الجملة الشرطية اعني قوله ان محل خبر ان ما يبطو فالرتب في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ضمن الخير بطوا سيبك اي تاخر عطائك عني ابدا على انها كالسحاب اما سمع منها كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء الذي يقول لعل تاخر عطائك عني يدل على انها كالسحاب انما سمع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء الذي يكون ثقيلا المشي فيحتاج الى الطيب ابلغ لاشتماله على زياده بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول التحتوي اذا تاثر اي لج في البذي اي في المجلس الفاحش يشاتم الناس كلامه المصقول المنقح حلت لسانه من عضيه اي من سببه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي الطيب كان السهم في لفظه وقد خجلت على رماحهم في الطعن خرصانا السهم قصبا بها وخرصان لوماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لغوطها استة رماحهم ونفاذها كان السهم عند لفظه جعل السنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسهم وصف ابي الطيب ذوب التحتوي كانه قال ما افاده التحتوي بلفظه تالو المصقول من الاستعارة الخ سله حيث اثبت القالوق الصقالة للكلام كما سار الاطفار للمنية ويلزم من هذا نسبته كالة لسيف وهو الاستعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان لا يكون الثاني دون الاول ولا فوقه اي لا يزيد ولم يك اكثر العتيان مالا وروي وما ان كان لهم سوامًا الساعه والسوام الابل الراعيه ولكن كان اكثرهم رزقا في الماشيه والزراع والذراع وزعنبها اي سخي فوق اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس ماسعهم في الغنى الصمر في وسعهم للملوك البيت فضله بوفور الملوك مدحه جعفرا ولا يصنع كما يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوضح وقول الاخر في مرثيه ابن الصبيح تحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول الي تمام بعده وقد كان يدعى لا بس الصبر حازما فاصبح يدعى عاجزا حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من الاخذ وهو السرقه واما غير الظاهر فقد يشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني كقول اجرير فلا يبعدن من كل اي ساحة بجاسم بالضم جمع لحيه سواء والعباءة والجماد اي المشمول من الحاجة كون هولاء على صوره الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب سيف الدوله بذكر خضوع من كلا وقد قابل العرب له ومن في كفه منهم قناه كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجال بنفي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناه وكذا التعبير عن المراه بذات الخمار ومن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين تشبيها والاخر مدحا او فخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظم احتال في اخفائه وغير لفظه وصرفه عن نوعه من التشبيه الى المدح او غير ذلك وغير وزنه وغير قافيته ومنه اي من غير الظاهر المعنى انتقل الى محل اخر كقول التحتوي سلبوا اي ثيابهم واسرق الدماء عليهم فحجر فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المسروقه صارت لمن له ثياب هم وقول ابي الطيب يسن الجيش عليه اي على السيف ويعود محمود عن عمده فكانما هو عمد لان الدم اليابس صار لمن له عمد له فنقل المعنى من السيف والجرح الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول اجرير اذا غضب عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس لبس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يخص بعض العالم وهو الناس في هذا بسياقهم وغيرهم ومنه اي من غير الظاهر الثاني ما يقبض حوى الاول كقول الشيخ احمد المالقي في هوى لدن حتى لدن كل قلبه اللوم وقول ابي الطيب وجنبه الاسفهام للانكار والانكار راجع الى العدد الذي هو الحال اعني قوله واجبن منه ملامه كما تقال الصلى وانت تجد حر هذا اذا جعلت الواو للحال ايا كان على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو وكما تقول اي انا اجبن منه والحال انه ملامه المعضاد على تقدير المبتدا اي وانا اجبن واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني مجبنه ومحبة الملامه فمعنى لا يكون الاواحد ان الملامه فيه من اعدائه وما يكون من عدو والحبيب يكون بعوض لا يحبق هذا يقبض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا ان يبقى السيف كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونية معتنق جرواه اجلى على اذنيه من نعم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده تعاف سيبت قتيل سيبه تسول واراد ابو تمام ان الممدوح يستدل بتعاف السائل لجائزته من غاية الكرم وهذا هو الجود واراد ابو الطيب انه ان سقت نفوسه من سايل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحه من المجروح لان عاد ان تعطي بعد سوال وهذا من غير الظاهر

قول الحريري ولم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى انشد وعرّت في البيان مثل قول الاعرابي ان كنت ازمعت
اي عزمت على مجورا من غير ما جرم فصبر جميل والله يا عينا فحسبك والله ونعم الوكيل والثالث
مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع وفي روايه شاهر الوجوه فان صح هذا لفظ الحديث
على ما روي انه اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه
المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اي لعن
اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول الله عباد والحبيب
لما زار قبر سيد الخلق وداره من المدار اه وهي المجاملة والملاطفة وضمن المغفل للمرقب فلذا دعى
وجعل الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه الصلوة والسلام حفت الجنة بالمكاره وحف النار بالشهوات
يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا محاطا بمعنى لزم وجعل جنته والا بدلي من الجار مكاره الدوست كما
لا يخفى والجنة من سما والتكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه
الاصلي كما تقدم من الآيه والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن
الرومي لبن الحطيئة في هجاء ما احطأت في مبتغى لئيم حاباني مولاه عمرذي زرع فقوله مولاه عمرذي زرع
عمرذي زرع متقبس من قوله تعالى حكايه عن داود ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها
لكن معناه في القرآن واحد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقل ابن الرومي عن هذا المعنى الى حنان الخير فيه
ولا منع ومن لطف هذا القبيل ما بعضهم في صبح الوجه دخل الحمام فحلق راسه فجرد الحمام عن
شعر الرؤوس والبس من ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الحمى لتبريد راسه فقلت لقد اوتيت ملكا ماوسى
ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفيه كقوله اي قول بعض المعاربه عند وقوفه
بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت لان كونا انا لله وانا اليه راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون
واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع
التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مستهورا عند البلغاء وان كان مستهورا فلا احتياج
الى التنبيه وهذا يتميز عن الاخذ والسرقه ولو قال مكان قوله من شعره شيا من قصيدته الاخرى لكنه
لم يضف اليه لدربة في استعمال العرب اياها بعض البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر

ابن الطاهر التميمي

اذا

البيت الثاني للمسلم بن الوليد الانصاري وما بينهما فيه على انه من شعر العرجي وكونه مشهورا لا حاجه اليه
قول ابن العميد كانه كان مطويا على آخر لم يذكر في قديم الدهر انشد في الكلام اذا ما استكملوا دكروا
من كان يالفهم في المنزل الحسن البيت الثاني الى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر

كقوله اي قول الحريري الحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على الى سائل يوم بيعي
اضاعوني وأي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل مولاه بنت الى الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر
اللام في اليوم للعهد والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال
والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا
حتى احوج ما كانوا الي اي فتى اي كامل من الفتيان اضاعوا وقته ثم اما بدو البيت فكقول
الاخرق فلما اطلعته حمانة حوض السقيفي الغضور روضة آنس اعذاره الساري الخجل يوقف
ما في فوق ساعة من ياس المصراع الاخير الى تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان
يتم المعنى بدون ما بعده والثاني لا يتم بدونه كقول الشاعر كما سمعا انس في نوس زيادة
والعرف والعلياء مني فذري واذري الآن اقبلت الدنيا علي بها تهوي ولا تنسبني ان الكريم اذا استار
الى بيت اي تمام ولا بد من تقدير الباء في منه لان المعنى لا يتم بدونه ولحسنه اي الحسن البضمن ما زاد على
الاصل بكذا اي بسبب تضمين المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على طبيعته لا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتوريه وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والاشاره في قوله اي قول
صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لثاتها اي ثغر سقيتها وثغرها تذكرت بها بين العذيب وبارق
وتذكرني من الاذكار بمن قد هويتها وتذكرني مما تحن عجوز الينا وتجري السواني اصبت مخجر على انه مفعول
تذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت بها بين العذيب وبارق مخجر عوا الينا وتجري السواني مطلع
قصيدة لابي الطيب العذيب وبارق موضعان معروفان ظرف للتذكر او الوهم المجري وقد عرف جواز تقدم
الظرف على المصدر وجواز ان يكون ما بين العذيب متعلقا بتذكرت ومخجر عوا الينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نزولا
بين هذين الموضعين وكانوا الجرؤن الرماح عند مطاردة الفرسان وليسا بثوب على الجيد فهذا الشاعر
اراد في بعضه بالعذيب وبارق

التوريه والتشبيه **ولا يضر** في التعبير **البيض البسير** لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام
كقول بعضهم في هودجي به داء الغلل قول العشر غلطوا وغصون البشر الرشيد وانكروه ويوابين حلا
وطلاع الثنايا يأتي بضع العمامة يعرفونه والبيت لسحيم بن وثيل واصله انا ابن حلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفوني فقوبل الى طول العنق المقصود وقوله غلطوا عضوا اي وقعوا
في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا مقداره وفضله لهم ولهذا وصفه بالرشد واراد به
التعريض على سبيل التهكم **وربما سمي بضيع البيت مجازا** على البيت **استعارة وتضمين المصراع فادونه**
ابداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيأ من شعر الاول منوبا بالنسبة الى شعره قليل مغلوب
وزرقوا لانه زرقا خرز وشعره بشعر الغير **واما العطف فحوان ينظم بيتا** فرانكا كان وحدثا او
مثلا او غير ذلك **لا على طريق الاقتباس** وقد عرفت ان طريق الاقتباس ان يضمن الكلام شيأ من القرآن
او الحديث لا على انه منه فالبيت الذي قصد نظمه ان كان من القرآن والحديث فنظمه عمد على اي طريق
كان اذا دخل فيه للاقتباس **كقوله** اي قول الى الفتاة هيه **ما بال من اوله نطفة وجيفة** اخره **يفخر**
حالي بما له منتهى اخره **عبد قول علي رضي الله عنه** ما الابن ادم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وهو كائن
فرانا وحدثا فانما يكون عمدا اذا عبر بعض الالفاظ بما يحتمل منه في الاقتباس ولم يعتبر بعبر الكتب والسنة
اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انا الذي استقبض حقا وانشهد محضرا وقد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عيب الجلال هيبته الوجوه يقول الله تعالى لم
يذر الى اجل مسمى فاكتبوه وقول الامام الشافعي رضي الله عنه محمد الخير عندنا كلمات ثم ادع
قالها خير البرية اتقى الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعمل بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام
المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات **ولما الحل فحوان ينثر نظم** وشرط كونه منثورا ان
يكون بسكة مختارا لا يتقاصر عن سبك المنظوم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق **كقول بعض**
المخاريق فانه لما قبحت فطانته وخشنت خلانه اي صارت نمار فخلانه كالحنظل في المرارة **ابرز سوء**
النظر يعتاده اي يعوده الى التخيلات فاسدة وتوهمات باطله **ويصدق** بموهومه الذي يعتاده اي يعاوده
ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه

حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم تشكو سيف الدولة
واستماعه لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان تحمل ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من
الوهم على اضاءه **واما التلميح** صح سلام الله على الميم من تحمد اذا ابصره ونظر الم وكنوا ما تسمهم
يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد يلمح هذا البيت فلان الى غير ذلك
من العبارات واما التلميح سلام الميم على اللام هو مصدر لمح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكره
في باب المشبه وهو هنا خطاء محض يشاء من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والمليح
وفسرهما بما يشبه الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز **كقوله**
ليشاد في محوى الكلام **الى قصة او شعر** او مثل سائر **من غير ذكره** اي ذكر تلك القصة او الشعر او
المثل اما الضمير لو لعدم من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في المعظم او في المبتدا
وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل اما في المعظم فالتلميح الى القصة **كقوله**
اي قول الذي ام لحظنا بحرها وقد حوم الهوى قلبوا عهد نا طيرها ومضى وقع تردت علينا الشمس
والملك زاغ بسهم من جانب الحذر يتطلع نضا صيغوها صبغ الدجنة ويطوي بمنعرجها
ثوب السماء المجزع **قول الله ما ادري اصلاة** نام **ام** ليل **نام كان في اركبه يسمع** الصغير في اخراهم
وهم للراحة المرحلين وانام بحرهم ذكر في اللغط وهام الطير على المار دار وحومه غيره نضا ذهب
به واراله الصغير ضوءها ونحتها للشمس الطالعة من الحذر الدجنة الظلمة انطوى انضم
المجزع ذو لونين وقوله احلام نام استعظام لما راى واستغراب **اشار الى قصه يوشع بن نون**
فتى موسى عليه اللام **واستيقافه الشمس** اي طلبه وقوفها وروى انه قاتل الجبارين يوم الجمعة
فلما ادبرت الشمس فخاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت ولا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد
له الشمس حتى فرغ من قتالهم **والتلميح الى الشعر كقوله** لعمر ومع الرمضاء ارض يضطاء اي حارة يرض
فيها القدم اي يحرق **والنار تلتظي ارق** وزنا واذا رحمة **واحمى** من حمي يحمى لطف وتشتعل **حنقا في**
ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف
على الرمضاء والمعنى حال النار الستا **شار الى المثل المشهور المستجير** اي المستغيث **بعمرو عند كربته**
الضمير للحول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو جساس بن مرة
وههنا للبيت قصة وهي ان البسوس زار اخت

بداء الشارح العلامة والفاضل الفقاضة في بلدة جرجان
فحوادثم حماها الله عن البليات في سنة اثنتي واربعين وما
وسبع مائة وختم في بلدة هرات صان الله عن الافات
في سنة ثمان واربعين وسبع مائة

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА
„СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" - БЕОГРАД
II И. Бр. 43601